جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة ماجستير

التخصص: نقود، مالية وبنوك

أثر تقلبات سعر الصرف على الإقتصاد الجزائري

-دراسة بعض المؤشرات-

من طرف

فاطمة الزهراء قاسي

أمام اللجنة المشكلة من:

فلاح محمد	أستاذ محاضر (أ)، جامعة سعد دحلب، البليدة	رئيسا
بن حمودة فطيمة	أستاذة محاضرة (أ)، جامعة سعد دحلب، البليدة	مشرفا ومقررا
بوخاري محمد	أستاذ محاضر(أ)، جامعة سعد دحلب، البليدة	عضوا مناقشا
بوشريط كمال	أستاذ مساعد (أ)، جامعة سعد دحلب، البليدة	عضوا مناقشا

البليدة، جوان 2012

ملـخـص

منذ إنهيار نظام بريتون وودز ظهر نظام تعويم أسعار الصرف الذي يرى أن قوى العرض والطلب كفيلة بتحديد سعر الصرف المناسب لكل عملة، لكن منذ ذلك الحين عرفت عدة دول أزمات سعر صرف نتيجة للتقلبات العديدة والسريعة لسعر صرف عملاتها كأزمة المكسيك في 1994 وأزمة النمور الآسيوية في 1997.

من هنا جاءت فكرة موضوع مذكرتنا إذ سنحاول فيها دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الإقتصاد الجزائري من خلال دراسة بعض المؤشرات، فقد عرف الدينار الجزائري عدة تغيرات وتعديلات في قيمته تزامنا مع التغيرات التي شهدها الإقتصاد الجزائري.

قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة فصول تكلمنا في الأول عن ماهية سعر الصرف أين عرفنا بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالصرف، سعر الصرف وسوق الصرف، هذا حتى نضع القاعدة النظرية لموضوعنا ونبين مدلول المصطلحات التي سنستخدمها في المذكرة، وتكلمنا في الفصل الثاني عن تقلبات سعر الصرف في النظرية الإقتصادية حيث بينا مختلف النظريات المفسرة لسعر الصرف، وسبب تقلبه وتغيره وآثار هذا التقلب على الإقتصاد إذ إهتمت النظرية الإقتصادية بموضوع تقلبات سعر الصرف لحساسية هذا المتغير وعلاقته بعدة مؤشرات إقتصادية كلية، والفصل الأخير كان دراسة لأثر تقلبات سعر الصرف على بعض مؤشرات الإقتصاد الجزائري الذي هو عبارة عن دراسة تطبيقية لحالة الجزائر وأثر تقلبات سعر الصرف على أهم المؤشرات الإقتصادية التي كانت الناتج المحلي الإجمالي، وميزان المدفوعات والمديونية، كما حاولنا نمذجة سعر الصرف بدلالة التضخم وسعر الفائدة على الإقراض والودائع ومعدل النمو.

ABSTRACT

Since the collapse of the Bretton Woods system, appeared the floating exchange rate syste, which believes that the forces of supply and demand are enough to determine the appropriate rate for each currency, but since then, several countries suffered exchange rate crisis as a result of fluctuations many and rapid exchange rate fluctuations of their currencies, such as crisis of Mexico in 1994 and the crisis of the Asian tigers in 1997 .

From here came the idea of the subject of our paper, we will try to study the impact of exchange rate fluctuations on the Algerian economy through the study of some of the indicators, Algerian Dinar has known several changes and adjustments in value to coincide with changes in the Algerian economy.

We divided this research into three chapters, we talked at first about what the exchange rate where we identified the basic concepts related to drainage, the exchange rate and foreign exchange market, this is so we base the theory of our subject and show the meaning of the terms that will be used in, and we talked in the second chapter about exchange rate fluctuations in economic theory where we situated various theories that explain the reason for variability and fluctuation in the exchange rate, and

the effects of this on the economy, economic theory has shown interest in the subject of exchange rate fluctuations due to the sensitivity of this variable and its relationship to various indicators of economic faculty, and the last chapter was a study of the impact of exchange rate fluctuations on some indicators of the Algerian economy, which is a An Empirical Study of the state of Algeria and the impact of exchange rate fluctuations on the most important economic indicators that are the gross domestic product, balance of payments and debts, as we tried to model the exchange rate in terms of inflation and interest rates on lending and deposits and the rate of growth.

شـكـر

أوجب الشكر هو لله سبحانه وتعالى على نعمته علي وتوفيقه لي لإنجاز هذا العمل ثم إلى عائلتي التي ساندتني من أجل أن أنجح في مختلف مراحل دراستي بالمال والدعاء وتوفير كل ما يلزم لنجاحي.

وشكر خاص لأستاذتي العزيزة الغالية بن حمودة فطيمة التي قامت بالإشراف على هذه المذكرة ووجهتني ونصحتني بكل إخلاص، لذا أشكرها على تعبها معي ووقوفها إلى جانبي وأدعو الله أن يجازيها كل خير على مجهودها.

وشكرا لكل من ساعدني على إنجاز هذا العمل من أساتذة على طول مساري الدراسي وعمال المكتبة وكل من فتح لي باب المساعدة.

قائمة الجداول

الرقم		الصفحة
1	تطور سعر صرف الدينار الجزائري بين 1988-1991بالنسبة للدولار الأمريكي.	165
2	تطور سعر صرف الدينار الجزائري بين 1992–1994 بالنسبة للدولار الأمريكي.	166
3	تطور سعر صرف الدينار الجزائري من 1994-2000 بالنسبة للدولار الأمريكي.	167
4	نظام الصرف في الجزائر سنة 2011.	171
5	تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار والتضخم 1990-2010.	180
6	تطور سعر الصرف والفائدة على الإقراض والودائع 1990-2010.	185
7	تطور سعر الصرف ومعدل النمو الإقتصادي 1990-2010.	188
8	تطور سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي من 1990-2010.	193
9	تطور حجم الإستثمار الأجنبي المباشر 2000-2010.	195
10	تطور أرصدة الميزان التجاري وميزان رأس المال في الفترة 1990-2010	196
11	تطور المديونية خلال 1990-2010.	202
12	تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار والأورو من 2000-2010.	211
13	تطور سعر صرف الدولار مقابل الأورو وسعر صرف الأورو مقابل الدينار 2000-2010 .	214

قائمة الأشكال

الرقم		الصفحة
1	السعر المتوازن للعملة.	40
2	سعر الصرف الثابت.	44
3	سعر الصرف الحر.	45
4	تغير الطلب على العملة الأجنبية.	47
5	تغير العرض على العملة الأجنبية.	48
6	تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف.	49
7	شكل بياني خطي لحركة سعر الصرف خلال فترة معينة.	71
8	شكل بياني بخطوط متقطعة لحركة سعر الصرف خلال فترة معينة.	71
9	خطي المقاومة والإسناد.	72
10	المثلثات الصاعدة.	72
11	التقعر المزدوج.	73
12	المثلثات النازلة.	73
13	الرأس والكتفين.	73
14	نموذج(Mundell - Fleming) في إقتصاد مفتوح و صرف ثابت -تأثير السياسة الجبائية-	88
15	نموذج(Mundell - Fleming) في إقتصاد مفتوح و صرف ثابت -تأثير السياسة النقدية-	89

16 نموذج(Mundell - Fleming) في إقتصاد مفتوح و صرف عائم -تأثير السياسة الجبائية- 90
17 نموذج(Mundell - Fleming) في إقتصاد مفتوح وصرف عائم -تأثير السياسة النقدية- 90

18 العلاقة بين نظريات سعر الصرف. 91
19 شكل ميزان المدفوعات. 103
20 تحديد سعر الفائدة لدى الكلاسيك. 112
21 تحديد سعر الفائدة عند كينز. 114
22 منحنى تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار والتضخم 1990-2010. 181
23 تمثيل نسب تغير سعر الصرف ومعدل التضخم. 182
24 منحنى تطور سعر الصرف وسعر الفائدة على الإقراض والودائع 1990-2010. 186
25 تمثيل نسب تغير سعر الصرف وسعر الفائدة على الإقراض والودائع. 186
26 منحنى تطور سعر الصرف ومعدل النمو 1990-2010. 188
27 تمثيل نسب تغير سعر الصرف ومعدل النمو. 189
28 تمثيل نسب التغير سعر الصرف والناتج المحلي. 194
29 منحنى تطور سعر الصرف وأرصدة الميزان التجاري ورأس المال 1990-2010. 197
30 منحنى تطور المديونية وسعر الصرف 1990-2010. 202
31 منحنى تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار والأورو 2000-2010. 212
32 منحنى تطور سعر صرف الأورو مقابل الدينار والدولار 2000-2010. 215

الفـهـرس

ملخص

شكر

قائمة الجداول و الأشكال

الفهرس

مقدمة 13

1.ماهية سعر الصرف..... 19

1.1.مفهوم الصرف..... 20

1.1.1.التعريف بالصرف..... 20

1.1.1.1.تعريف الصرف..... 20

2.1.1.1.أنواع الصرف..... 21

2.1.1.أنظمة الصرف..... 24

1.2.1.1.نظام الصرف الثابت والرقابة على الصرف..... 24

2.2.1.1.نظام الصرف المرن..... 28

3.2.1.1.إختيار نظام الصرف..... 32

2.1.مفهوم سعر الصرف..... 35

1.2.1.التعريف بسعر الصرف..... 35

1.1.2.1.تعريف سعر الصرف..... 36

2.1.2.1.العوامل المؤثرة في سعر الصرف..... 41

2.2.1.أساليب تحديد سعر الصرف..... 43

1.2.2.1.تحديد سعر الصرف في مختلف الأنظمة..... 44

2.2.2.1.أزمة وسياسة سعر الصرف..... 50

3.2.1.قياس سعر الصرف 53
1.3.2.1.تحديد قيمة سعر الصرف 53
2.3.2.1.قياس تغيرات سعر الصرف 56
3.1.مفهوم سوق الصرف 58
1.3.1.التعريف بسوق الصرف 58
1.1.3.1.تعريف سوق الصرف 58
2.1.3.1.المتدخلين في سوق الصرف 60
2.3.1.المعاملات في سوق الصرف 62
1.2.3.1.معاملات سوق الصرف العاجل 65
2.2.3.1.معاملات سوق الصرف الآجل 67
3.2.3.1.تنبؤ بأسعار الصرف في سوق الصرف 70
2.تقلبات سعر الصرف في النظرية الإقتصادية 76
1.2.نظريات تحديد سعر الصرف 77
1.1.2.سعر الصرف عند مختلف الإقتصاديين 77
1.1.1.2.نظرية ميزان المدفوعات والنظرية النقدية 77
2.1.1.2.النظريات الحديثة 80
2.1.2.إستنتاج المتغيرات وتعريفها 92
1.2.1.2.التضخم 92
2.2.1.2.ميزان المدفوعات 100
3.2.1.2.سعر الفائدة 111
4.2.1.2.النمو الإقتصادي 117
2.2.أسباب تقلبات سعر الصرف 126
1.2.2.أسباب مباشرة 126
1.1.2.2.المضاربة 127
2.1.2.2.تحول الأنظمة 127
3.1.2.2.المناخ الإستثماري 128
2.2.2.أسباب غير مباشرة 129
1.2.2.2.تغير الدخل النسبي وأذواق المستهلكين 129

2.2.2.2.تغير في الأسعار النسبية 130
3.2.2.2.تغير في أسعار الفائدة الحقيقية 130
3.2.آثار تقلبات سعر الصرف 131
1.3.2.آثار التقييم المرتفع لسعر الصرف 131
1.1.3.2.الآثار الإجتماعية 131
2.1.3.2.الآثار الإقتصادية 132
2.3.2.آثار التقييم المنخفض لسعر الصرف 134
1.2.3.2.نظرية المرونة كسبب للتقييم المنخفض 134
2.2.3.2.آثار التقييم المنخفض 138
3.دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على بعض مؤشرات الإقتصاد الجزائري 142
1.3.تطور نظام الصرف في الجزائر 143
1.1.3.إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري 143
1.1.1.3الإصلاحات في ظل إقتصاد التخطيط 143
2.1.1.3.الإصلاحات في ظل إقتصاد السوق 149
2.1.3.نظام الصرف في ظل الإصلاحات المالية 160
1.2.1.3.نظام الصرف خلال إعتماد إقتصاد التخطيط 160
2.2.1.3.نظام الصرف خلال إعتماد إقتصاد السوق 163
3.2.1.3.سوق الصرف في الجزائر 171
2.3.تقلبات سعر الصرف والمتغيرات الداخلية 178
1.2.3.المتغيرات الداخلية الإقتصادية 179
1.1.2.3.تطور سعر الصرف بدلالة التضخم وسعر الفائدة ومعدل النمو الإقتصادي 179
2.1.2.3.نموذج لسعر الصرف بدلالة المتغيرات الداخلية 190
2.2.3.متغيرات داخلية أخرى 192
1.2.2.3.تقلبات سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي 192
2.2.2.3.تقلبات سعر الصرف وميزان المدفوعات 196
3.2.2.3.تقلبات سعر الصرف والمديونية الخارجية 201
3.3.أثر الدولار والأورو على سعر الصرف 205
1.3.3.نظرة حول الأورو والدولار 205

1.1.3.3.التعريف بالأورو 206
2.1.3.3.التعريف بالدولار 209
2.3.3.العلاقة بين سعر صرف الدينار والدولار مقابل الأورو..... 210
1.2.3.3.العلاقة بين سعر صرف الدولار مقابل الدينار والدولار مقابل الأورو..... 211
2.2.3.3.العلاقة بين سعر صرف الأورو مقابل والدولار مقابل الأورو..... 214
الخاتمة 220
الملاحق 225
قائمة المراجع 233

مـقدمـة

يعتبر مفهوم العملة من أهم المفاهيم في النظرية الإقتصادية نظرا للتطور الذي عرفته من ذ القدم، وكذا الأهمية التي أعطيت لها من طرف الأفراد والمجتمعات، حيث أن المشاكل التي تسببها العملة مازالت تطرح في ميدان النقاش إلى يومنا هذا، وقامت نظريات مختلفة بدراسة هذا المفهوم وما له من علاقة بمختلف المؤشرات الإقتصادية التي تؤثر فيه وتتأثر به.

تؤثر البيئة الإقتصادية بشكل مباشر على سعر الصرف وعلى نظام الصرف برمته فإن كانت تلك البيئة تتميز بالإستقرار فإن نظام الصرف سيكون مستقرا أيضا، بما يتلاءم وطبيعة الإقتصاد المعني سواء أكان ثابتا أم مرنا، أما في ظروف عدم الإستقرار في ظل ظروف البيئة الإقتصادية المتغيرة فإ ن نظام صرف تلك الدولة سيكون متغير ومتقلب وهذا سيؤثر على إقتصادها.

يعتبر سعر الصرف متغيرا إقتصاديا شديد الحساسية نظرا للمؤثرات الداخلية والخارجية،لاسيما أمام إتساع دور التجارة الدولية في التنمية الإقتصادية، وتطور أسواق المال الدولية، لذلك يظهر هذا السعر مختلفا إختلافا جذريا في مضمونه ومدلوله عن المتغيرات الإقتصادية الأخرى بإعتباره حلقة ربط بين الإقتصاديات الدولية، ومقياسا هاما لحجم معاملاتها، من جهة أخرى سعر الصرف له أثر واسع على توازن الإقتصاد الكلي من خلال علاقته المباشرة والغير المباشرة بالمؤشرات الإقتصادية الكلية، مثل معدل التضخم معدل النمو ورصيد ميزان المدفوعات.

وحاولت العديد من النظريات الإقتصادية تفسير سبب تقلبات سعر الصرف وكيفية حدوثها مثل نظرية تكافؤ القوى الشرائية ونظرية الأرصدة ونظرية تكافؤ أسعار الفائدة ونماذج توازن المحفظة ونظرية كفاءة السوق وغيرها، التي حاولت فهم سبب تغير وتقلب سعر الصرف مما يبين أهمية سعر الصرف في النظرية الإقتصادية.

تعد آلية الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية من أجل إدارة الإقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من إختلال توازنه، فهي تسعى إلى فهم تغيرات سعر الصرف لكي تتجنب كل أو معظم الآثار السلبية على الأعوان الإقتصاديين والإقتصاد الوطني،وبهذا فهي تعتبر جزءا من السياسة الإقتصادية التي تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، إستقرار الأسعار،التوازن الخارجي، فبعض الدول اتبعت سياسة تثبيت سعر صرفها بربطه إلى مختلف العملات بعد تخليها عن الربط بالذهب، وبلدان أخرى فضلت تعويم سعر صرفها وترك مسألة تحديده لعوامل العرض والطلب داخل السوق.

والجزائر كباقي الدول تسعى لتحقيق إقتصاد قوي مزدهر منذ الإستقلال وهذا بتطبيق العديد من البرامج التنموية، وخلال سعيها هذا قامت بعدة إصلاحات إقتصادية ومالية منها ما مس وأثر على نظام سعر الصرف وأدى إلى تغيره وتقلبه، مثل التحول من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، ومن ثم حدوث أزمة المديونية واللجوء إلى صندوق النقد الدولي وما صاحبه من إلتزامات بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي وبرنامج التثبيت وإتباع نظرية المرونة في تسوية ميزان المدفوعات، ثم إتباع نظام الصرف المعوم المدار وتحرير التجارة الخارجية، كل هذا أدى إلى تقلب سعر الصرف ولابد وكان له أثر على الإقتصاد الجزائري.

إشكالية البحث

ومما سبق عرضه نطرح إشكالية دراستنا هذه كما يلي:

ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على الإقتصاد الجزائري؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى تساؤلات فرعية نوردها فيما يلي:

-ما هو مفهوم سعر الصرف وكيف تفسر النظرية الإقتصادية تقلبات سعر الصرف؟

-ما هي المتغيرات التي تؤثر على سعر الصرف الجزائري؟

-ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات والمديونية الخارجية؟

-ما هي العلاقة بين سعر صرف الدولار مقابل الأورو وسعر صرف الدينار الجزائري؟

فرضيات البحث

لمعالجة الإشكالية وتسهيل الإجابة على الأسئلة المطروحة نعتمد الفرضيات التالية:

-توجد علاقة سببية بين تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري وسعر الفائدة على الإقراض.
-إن لسعر الصرف أثر على الناتج المحلي الإجمالي لأن هذا الأخير يعبر عن القدرة الإنتاجية لإقتصاد بلد ما وبالتالي فهو يقوم بالعملة الأجنبية كما يقوم بالعملة الوطنية.
-تقلبات سعر الصرف تأثر على رصيد الميزان التجاري وميزان رأس المال وهذا لطبيعة البنود المكونة لهما.
-يتأثر حجم المديونية ي بتقلبات سعر الصرف.
-يتاثر سعر الصرف الجزائري بالدولار والأورو بإعتبارهما أكبر عملتين في الإقتصاد العالمي.

مبرّرات اختيار الموضوع

هناك عدّة أسباب دفعتنا لإختيار هذا الموضوع نذكر منها:
-الإهتمام المتزايد بدور سعر الصرف في الإقتصاد وسياساته.
-دراسة المج هودات المبذولة من قبل الجزائر لتحسين قيمة عملتها ونظام الصرف وتكييفه مع المتغيرات العالمية في ظل الأزمات التي يشهدها الإقتصاد العالمي كالأزمة المالية 2008 وأزمة الديون السيادية الأوروبية لسنة 2011.
-معرفة المتغيرات التي تؤثر على سعر الصرف في الجزائر وأثر تقلبات سعر الصرف على بعض المؤشرات الإقتصادية.
-موضوع يشمل عدة مؤشرات إقتصادية وبالتالي يسمح لنا بالتعرف على عدة مؤشرات إقتصادية كلية.

أهمية البحث

تظهر أهمية البحث من أهمية الموضوع قيد الدراسة فسعر الصرف له أه مية ودور كبير في نجاح أيّ نظام إقتصادي، فعندما يكون مستقر وقريب من قيمته الحقيقة سيشجع الإستثمارات الأجنبية بشكليها المباشر والغير مباشر، كما أن عملة الدولة تبرز سيادتها ومكانتها في الإقتصاد العالمي وبالتالي من المهم الإهتمام بسعر الصرف ومستوياته حتى نجنب الإقتصاد أزمات حادة.
بالإضافة إلى أنّ الإندماج في الإقتصاد العالمي يوجب على ال دول العمل على تحسين قدراتها ورفع كفاءتها في ظلّ انفتاح السوق أمام المنافسة الأجنبية، ولمواجهة هذه المنافسة والإستفادة من هذا الإنفتاح علينا تحسين من مؤشرات إقتصادنا ا لوطني بإتباع سياسات مختلفة

بما فيها سياسة سعر الصرف، ولرسم سياسة صحيحة علينا فهم آلية عمل سعر الصرف وأثره على الإقتصاد.

أهداف البحث

يرمي هذا البحث بعد الإجابة على الإشكالية المطروحة ومختلف التساؤلات السالفة الذكر إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

-عرض الإطار المفاهيمي لسعر الصرف؛

-تبيان أهم مراحل الإصلاح التي مرّ بها نظام الصرف الجزائري، ومعرفة تطوره في ظل مختلف الإصلاحات المالية؛

- التعرف على أهم المتغيرات المؤثرة على سعر الصرف الجزائري؛

-ودراسة أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المؤشرات الإقتصادية.

منهج البحث

لدراسة هذا الموضوع تم الإعتماد على المنهج التحليلي بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد موضوع البحث وإستنتاج أهم العناصر المهمة من الجانب النظري لإستخدامها في الجانب التطبيقي الذي إستعملنا فيه المنهج القياسي بإنشاء نماذج بإستخدام برنامج spss وتحليلها.

الدراسات السابقة

لقد سبق هذه الدراسة دراسات سابقة نذكرها على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي:

-دراسة للطالب **بن قدور علي** بعنوان:**دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الإقتصادي الكلي –دراسة حالة الجزائر-** رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسة، المركز الجامعي مولاي الطاهر بسعيدة، 2004-2005، جاءت إشكاليتها كما يلي: هي آثار تذبذبات سعر الصرف على التوازن الاقتصادي الكلي؟ وبعبارة أخرى: ما هو المستوى الأمثل لسعر الصرف الذي يسمح بتحقيق التوازن الداخلي والخارجي؟ ركز الطالب على البحث عن مدى كفاءة سعر صرف الدولار مقابل الدينار على تحقيق التوازن الكلي بإستخدام طريقة التكامل المتزامن.

-دراسة للطالب **بربري محمد أمين** بعنوان:**سياسة التحرير التدريجي للدينار وإنعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف-،

2005-2004، جاءت إشكاليتها كما يلي: ما هي أهم انعكاسات التحرير التدريجي لسعر صرف الدينار على تطور عناصر ميزان المدفوعات الجزائري؟، ركز على أثر إتباع الجزائر لسياسة التحرير التدريجي لسعر الصرف على ميزان المدفوعات ولم يدرس متغير آخر.

-دراسة للطالبة **سامية مقعاش** بعنوان:**العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري** ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006-2007، جاءت إشكاليتها كما يلي:إلى أي مدى يؤثر التعامل باليورو على ميزان المدفوعات الجزائري، وبخاصة الميزان التجاري منه؟ ركزت على الأورو وأثره على ميزان المدفوعات الجزائري.

-دراسة للطالب **بودري شريف** بعنوان:**تقلبات أسعار صرف –الدولار والأورو- وأثرها على الإقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف-، 2008-2009، جاءت الإشكالية كما يلي: ما هي أسباب ونتائج تقلبا ت سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الأورو، وما أثرها على الإقتصاد الجزائري؟ ركز على دراسة أثر تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الميزان التجاري وعلى إحتياطات الصرف وقيمة الديون الخارجية.

-دراسة للأستاذ **شعيب بونوة** والأستاذة **خياط رحيمة** بعنوان:**سياسة سعر الصرف بالجزائر – نمذجة قياسية للدينار الجزائري-** دراسة لأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية سنة 2011، جاءت الإشكالية كما يلي: هل يمكن تحديد سعر الصرف للدينار الجزائري على أساس المستويات المحلية والخارجية للأسعار وذلك بإختبار وجود علاقة طويلة المدى بين معدل الصرف الرسمي ومؤشر أسعار الإستهلاك كما تفرضه نظرية تعادل القوى الشرائية لكاسل؟ ركزت هذه الدراسة على معرفة إذا ما كانت نظرية تعادل القوى الشرائية تنطبق على حالة الجزائر.

وهذه الدراسة تكملة لدراساتهم إلى حد ما حيث حاولت تحديد المتغيرات المؤثرة على سعر صرف الدينار ثم أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المؤشرات ثم أنهيت الدراسة بربط سعر صرف الدولار مقابل الأورو بسعر صرف الدينار.

حدود الدراسة

تركزت دراستنا في هذا البحث على الجزائر، أما الحدود الزمنية فبالنسبة لدراسة المتغيرات المؤثرة على سعر صرف الدينار وأثر تقلبات سعر الصرف على المؤشرات المختارة فكانت من 1990-2010.

أما بالنسبة لدراسة العلاقة بين سعر صرف الدولارمقابل الأورو وسعر الصرف مقابل الدينار فكانت من 2000-2010 لأن بداية إصدار الأورو كانت في سنة 2000.

خطة البحث

للإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا تقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول:ماهية سعر الصرف

المبحث الأول:مفهوم الصرف

المبحث الثاني:مفهوم سعر الصرف

المبحث الثالث:مفهوم سوق الصرف

الفصل الثاني:تقلبات سعر الصرف في النظرية الإقتصادية

المبحث الأول:نظريات سعر الصرف

المبحث الثاني:أسباب تقلبات سعر الصرف

المبحث الثالث:آثار تقلبات سعر الصرف

الفصل الثالث:دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على بعض مؤشرات الإقتصاد الجزائري

المبحث الأول:تطور نظام الصرف في الجزائر

المبحث الثاني:تقلبات سعر الصرف والمتغيرات الداخلية

المبحث الثالث:أثر الدولار والأورو على سعر الصرف

الفصل1
ماهية سعر الصرف

تستخدم النقود في المعاملات الإقتصادية الدولية لنفس الإعتبار الذي تستخدم من أجله في المعاملات الداخلية، لكن إستخدام النقود على المستوى العالمي يصطدم بمشكلتين أولهما عدم وجود وحدة نقدية موحدة يتخذها المتعاملون كأساس للحساب، وثانيهما عدم وجود جهاز موحد يتم في إطاره تأدية المدفوعات الدولية بمعنى إختلاف طريقة التسديد المحبذة بين دولة وأخرى، ومع تطور الحياة الإقتصادية والعلاقات الدولية بما فيها المبادلات التجارية وإنتقال رؤوس الأموال، أصبح التعامل لا يتم إلا إذا توفرت عملة تتعامل بها هذه الدول، ويمكن أن تكون هذه العملة عملة أحد البلدين المتعاملين ويمكن أن تكون عملة بلد ثالث ذو وزن إقتصادي لا بأس به، وهنا نكون في إطار ما يعرف بعملية صرف العملات، هذه العملية التي أصبحت لا غنى عنها.

نتيجة للتغيرات الإقتصادية تغير النظام النقدي العالمي وتوجه العالم إلى تحرير تحركات رؤوس الأموال وتعويم أسعار الصرف، مما أدى إلى تغير أنظمة الصرف وكيفية تحديد سعر صرف عملة بلد ما، وأصبح سعر الصرف يستعمل كسياسة لتحسين الإقتصاد الوطني وتحسين بعض جوانبه.

وهذا ما يجرنا إلى الحديث عن سعر الصرف ويقودنا إلى ضرورة التعرف عليه، لذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث الأول كان من أجل التعرف على مفهوم الصرف أما الثاني نتطرق فيه لسعر الصرف، والثالث نتكلم فيه عن سوق الصرف وهذا كما يلي:

-مفهوم الصرف

-مفهوم سعر الصرف

-مفهوم سوق الصرف

1.1.مفهوم الصرف

يعتبر الصرف تقنية وآلية مهمة في الإقتصاد والتجارة الدوليتين، برزت أهمية هذه الآلية مع إنهيار النظام الذهبي وبداية ظهور العملات، ومع تزايد الإرتباط والمعاملات التجارية والمالية الدولية أصبح للصرف مكانة هامة في إحداث التوازنات الكلية، من خلال هذا المبحث سنحاول معرفة تعريف الصرف وأنواعه كما أيضا سنتكلم عن مختلف أنظمة الصرف الموجودة وكيفية إختيار نظام من بين هذه الأنظمة.

1.1.1.التعريف بالصرف

ظهرت عملية الصرف مع إنتهاء التعامل بالذهب وأصبح التعامل بالأوراق النقدية إلزاميا طبقا للقانون المعمول به في الدول، وكانت تتم حسب قاعدة الذهب أثناء فترة سريانها ومن ثم بمرجعية إلى عملة واحدة الدولار ومن ثم حسب العرض والطلب عندما تم تعويم العملات، وسنفصل في هذه النقطة لاحقا من هذا الفصل، يحتوي هذا المطلب على فرعين الأول نعرف فيه بمعنى الصرف والثاني نتكلم فيه عن أنواع الصرف.

1.1.1.1.تعريف الصرف

الصرف هو عملية تبادل مختلف العملات فيما بينها فكل دولة لها عملتها تستعملها في عمليات الدفع الداخلية، وتلجأ إلى إستعمال العملات الخارجية لسداد ما عليها للدول الأجنبية، فتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد السلع المستوردة، كذلك كل شخص يتنقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملات الدول التي يود الذهاب إليها لو كان سائحا ويجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعمليات الصرف.[1] ص 95-96

إذن الصرف هو تبادل عملات أجنبية فيما بينها وبالتالي وجب وجود تسمية لأسعار الصرف لهذا الغرض هناك طريقتان:

*التسمية السعرية:هي تسمية وحدة العملة الأجنبية بوحدات العملة المحلية وهي نفس الطريقة التي تسمى بها السلع والخدمات، مثلا 100 دينار جزائري يساوي 1 أورو، لكن إذا نظر إليها مواطن أوروبي ستكون بالنسبة له تسمية كمية.

*التسمية الكمية:هي تسمية عدة وحدات من العملة الأجنبية بوحدة واحدة من العملة المحلية مثلا كالقول 20 دينار تونسي يساوي 1 دينار جزائري، لكن إذا نظر إليها مواطن جزائري ستكون بالنسبة له تسمية سعرية.

إذن يجب معرفة المواطن الذي يقرأ هذه التسمية حتى نحدد طبيعتها بالنسبة له ونلاحظ من التعريف أن التسمية السعرية=1/التسمية الكمية.

لكن إذا كنا في سوق عالمي مثلا في بنك أمريكي أو أوروبي أو حتى ياباني سنجد طريقة تسمية إما سعرية أو كمية لكن بإستخدام الدولار، وهنا نجد إحدى الطريقتين التاليتين:

*الطريقة الأوروبية:هنا العملة التي تسمى هي الدولار مثلا: €1.0026 /$، إذن هي تسمية سعرية للدولار.

*الطريقة الأمريكية:حيث أن العملة التي تسمى هي العملة الأجنبية و السعر الذي يعطى هو سعر هذه العملة، مثلا نجد في لوحة الأسعار لإحدى البنوك الأمريكية $0.9925/€، هذه أيضا تسمية سعرية.

في الصرف نجد دائما سعرين سعر البيع offer rate وسعر الشراء bid rate، حيث يكون سعر الشراء هو السعر الذي تشتري به الجهة المسمية من عند العارضين، وسعر البيع هو السعر الذي تبيع به للطالبين.

2.1.1.1.أنواع الصرف

تعرف عمليات الصرف صنفين تبعا لمدة تنفيذ العقد :

1.2.1.1.1.الصرف نقداً

الصرف نقداً هو عملية تسليم وإستلام العملات في مدة أقصاها 48سا من لحظة إبرام العقد بسعر الصرف السائد لحظة تنفيذ العقد.

وبما أن سعر الصرف يتغير بإستمرار خلال اليوم تبعا لعرض العملات والطلب عليها يقوم وكلاء الصرف بإعلام زبائنهم بهذه الأسعار والسهر على تنفيذ أوامرهم فيما يتعلق بإجراء عمليات الصرف، ويكون سعر البيع دوما أكبر من سعر الشراء ويمثل الفرق بينهما هامش البنك أي:

هامش البنك = سعر البيع – سعر الشراء

مثال: سعر شراء الدولار: 1 $ = 57.97 دينار

سعر بيع الدولار : 1 $ = 59.86 دينار.

هامش البنك = سعر البيع – سعر الشراء

= 59.86 – 57.97

= 1.89 دينار.

*حساب الأسعار المتقاطعة:عند تبادل العملات نجد أحيانا عملات غير مسعرة على اللوحة في البنك،لذا تبقى العملة المرجعية ضرورة لا بد منها لتحديد العلاقة بين عملتين قاسمهما المشترك هو تلك العملة، فمثلا لو أخذنا:

العملة	سعر البيع	سعر الشراء
الأورو	$/2.44	$/2.43
الجنيه الإسترليني	$/7.31	$/7.30

لحساب سعر بيع وشراء الأورو مقابل الجنيه الإسترليني نستعمل القاعدتين التاليتين:

❖ سعر الشراء=سعر بيع الأورو/سعر شراء الجنيه الإسترليني=7.30/2.44=0.3342

أي لشراء 1أورو يجب دفع 0.3342 جنيه إسترليني.

❖ سعر البيع=سعر شراء الأورو/سعر بيع الجنيه الإسترليني=7.31/2.43=0.3324

*حساب الأسعار بالسلسلة:هناك طريقة السلسة لحساب أسعار الصرف لكنها تأخذ وقتا في الحساب لهذا هي ليست سريعة وعملية خاصة إذا كان الطالب للعملة في عجلة، لذا طريقة الأسعار المتقاطعة سريعة وعملية أكثر ويمكن إجراؤها بسرعة، ولإستعمالها نتبع الخطوات التالية التي سنوضحها بإستخدام المثال السابق، فلنحسب سعر شراء الأورو مقابل الجنيه الإسترليني:

-نكون السؤال الذي نريد الإجابة عليه وفي حالتنا هذه كم يساوي سعر شراء واحد أورو مقابل الجنيه الإسترليني؟

-هنا نكتب المعلومة المتوفرة لدينا عن العملة الأخيرة المذكورة في السؤال السابق و هي الجنيه الإسترليني، 7.30 جنيه إسترليني=1 دولار.

-نكتب المعلومة المتوفرة لدينا عن العملة الأخيرة المذكورة في المرحلة السابقة، دولار واحد= 2.44 أورو.

-هنا نأخذ جداء الأرقام المذكورة على اليسار كبسط و جداء الجزء الأيمن كمقام كما يلي:

1*1*7.30/2.44*1=0.3342 أورو مقابل 1جنيه إسترليني. وبنفس الطريقة لحساب سعر البيع.

لكن كما وضحنا هذه الطريقة هي غير عملية تتطلب وقت لذا تستخدم طريقة الأسعار المتقاطعة لحساب الأسعار. [2] ص 57-58، 71-74

2.2.1.1.1.الصرف لأجل

الصرف لأجل هو تسليم وإستلام العملات بعد 48سا من تاريخ إبرام العقد بسعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد وتستعمل عملية الصرف لأجل من طرف الشركات العاملة في التجارة الخارجية لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات المحتملة وغير المتوقعة في أسعار صرف العملات، كما يجد فيها المضاربون ضالتهم إذا صدقت توقعاتهم.

تأجيل التسليم وتسعير العملات في الصرف لأجل له ثمن ويحسب سعر الصرف في عمليات الصرف لأجل على أساس سعر الصرف نقدا السائد لحظة إبرام العقد مع مراعاة تكلفة الإنتظار، ومن المحتمل أن يكون سعر الصرف لأجل أكبر من سعر الصرف نقدا وفي هذه الحالة يكون ثمن تأجيل

التسليم موجبا فلنسميه فائض ، كما أنه من الممكن أن يكون سعر الصرف لأجل أقل من سعر الصرف نقدا فيكون ثمن تأجيل التسليم سالبا أي وضيعة خسارة.

يمكن للبنوك حساب سعرين للصرف لأجل سعر الشراء وسعر البيع، ويتم حساب كلا السعرين بالإعتماد على أسعار الفائدة على مختلف العملات والسائدة في سوق الصرف الوطني (سوق مابين البنوك) وسوق الصرف الدولي قصير الأجل (سوق الأورو-دوفيز) :

*ثمن تأجيل التسليم في حالة حساب سعر الشراء لأجل:في هذه الحالة يحسب ثمن التأجيل كما يلي:

$$\text{Re ou De} = \frac{(Ipn - Iee).(t/36000)}{1 + Iee(t/36000)} \times C_{ac}$$

حيث أن: Re: ثمن تأجيل التسليم (فائض)

De: ثمن تأجيل التسليم (خسارة)

I_{pn}: معدل الفائدة على الإقراض في السوق الوطني لما بين البنوك

I_{ee}: معدل الفائدة على الإقتراض في السوق الدولي قصير الأجل (سوق الأورو-دفيز)

T: أجل التسليم مقاسا بالأيام ويمكن أن يقاس أيضا بالشهور

C_{ac}: هو سعر الشراء في سوق الصرف نقدا

يلاحظ أنه كلما كان معدل الفائدة على الإقراض في السوق الوطني لما بين البنوك I_{pn} أكبر من سعر الفائدة في سوق الصرف الدولي قصير الأجل I_{ee}، يكون ثمن التأجيل موجبا (ربح) ويكون بالتالي سعر الشراء لأجل أكبر من سعر الشراء نقدا والعكس صحيح.

*ثمن تأجيل التسليم في حالة حساب سعر البيع لأجل:

$$\text{Re ou De} = \frac{(Ipn - Iee).(t/36000)}{1 + Iee(t/36000)} \times C_{vc}$$

حيث أن: C_{vc}: سعر البيع في سوق الصرف نقداً

عندما يكون معدل الفائدة على الإقراض في سوق الصرف الوطني لما بين البنوك أكبر من معدل الفائدة على الإقتراض في سوق الصرف الدولي قصير الأجل يكون ثمن التأجيل سالبا (وضيعة) ويكون بالتالي سعر البيع لأجل أكبر من سعر البيع نقدا والعكس صحيح.[1] ص 97

وبهذا نكون قد أخذنا نظرة حول أهم أساسيات الصرف وأنواعه وكيفية حساب الأسعار بمختلف الطرق، لكن للصرف عدة أنظمة سنتعرف عليها في المطلب الموالي.

2.1.1.أنظمة الصرف

لقد عرف نظام الصرف عدة محطات بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم، ولقد كان نظام بريتون وودز يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بدوره بالذهب، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقبل بتحويل الدولار لغير المقيمين بسعر ثابت أوقية = 35$، وكانت الدول تربط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار، إلا أن الأمر سرعان ما تم تجاوزه بإعلان الرئيس نيكسون في أوت 1971م منع تحويل الدولار إلى ذهب، ومثل هذا الإعلان إنهيار نظام بريتون وودز.

1.2.1.1.نظام الصرف الثابت والرقابة على الصرف

هنا سنتكلم عن نظام الصرف الثابت ونظام الرقابة عن الصرف وهذا كما سنبينه في هذا الفرع الذي نحن بصدده.

1.1.2.1.1.نظام سعر الصرف الثابت

يجد سعر الصرف الثابت تطبيقه المثالي أثناء سريان العمل بقاعدة الذهب، حيث تربط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، ويترتب على ذلك إحتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب تبيع وتشتري به، حتى يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض، ولذلك فإنه في ظل قاعدة الذهب الأصل ألا يتغير سعر الصرف بل يظهر ثابتا، لأنه إذا ارتفع ثمن إحدى العملات فيكفي أن يقوم الأفراد بشراء الذهب ثم بيعه لدولة هذه العملة بسعر التعادل مما يعود بثمن العملة الأصل، لكن مع تطور شكل التعامل الإقتصادي يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى:

*عملة واحدة:تتميز بمواصفات معينة كالقوة و الإستقرار وأيضا أن يكون للدولة نشاط تجاري خارجي كبير حتى يكون هناك ط"لب وعرض لتلك العملة وتوفرت هذه الشروط في الدولار.

*سلة عملات:تبين أن ربط العملة المحلية بعملة أجنبية واحدة له سلبيات كتأثر العملة الوطنية نتيجة لتأثر العملة الأجنبية وتصدير الأزمات الإقتصادية، لذا أصبح يتم إختيار سلة العملات إنطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة كما هو شأن الدينار الإماراتي، أو الربط حاليا بالأورو بإعتباره إمتدادا لسلة العملات المكونة للإيكو[1] سابقا .

على العموم يمكن القول أنه يتم إختيار عملة أو عملات الإرتباط وفقا لعوامل عدة نذكر منها:

-نموذج التجارة الدولية أي عدد الدول المتعامل معها و حجم هذا التعامل؛

-تراكم الإحتياطي النقدي و فئات العملات في إحتياطي البنك المركزي؛

---

[1]-هدف النظام النقدي الأوروبي كان المحافظة على استقرار العملات المحلية. لتحقيق هذا الهدف، تم إنشاء عملة نقد شكلية لحساب تصريف العملة تحت اسم الإيكو (ECU)، التي من الممكن على المرء وصفها بأنها العملة الأوروبية الموحدة السابقة لليورو.

-وجود شبكة تجارة خارجية واسعة أو ضيقة، لأن فوائد إستخدام عملة إرتباط محددة تزداد بزيادة حجم التجارة مع الدول التي تستخدم نفس عملة الإرتباط، لأن ذلك سيسهل التعامل مع تلك الدول وتسديد الديون؛

-مدى شعبية عملات إرتباط محددة، فإن ذلك يعني تضاؤل فائدة الخيارات الأخرى؛

-مدى تحمل العملة المراد إستخدامها لصدمات الإنتاج والإلتزامات المتعلقة بتحديد هذه العملة فمثلا قامت عدة دول بإلغاء إرتباطها بالدولار منذ بدأ الأزمة المالية 2008 وبسبب العجز الموجود في ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية حتى لا تتأثر عملتها وإقتصادها مثل الكويت؛

-وحجم إقتصاد، الغطاء النقدي، التنمية المالية، المصداقية نقدية، الحساسية تجاه الكوارث الفعلية. ضمن هوامش معينة:سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة عملات هنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به، وتم التعامل بهذا المبدأ من طرف الدول الأوروبية في الستينات عندما بدؤوا السعي إلى تشكيل وحدة نقدية، إذ قاموا بتحديد هوامش لتقلب عملاتهم إتجاه بعضها البعض وإتجاه الدولار أيضا. [3] ص 19-21

2.1.2.1.1.نظام الرقابة على الصرف

يقصد به وضع قيود تنظم الصرف الأجنبي والرقابة عليه عن طريق السلطة وهيئاتها، حيث تحويل العملة إلى عملات أخرى تكون غير مكفولة بصفة مطلقة، كما أن حرية تصدير وإستيراد الصرف الأجنبي والتعامل به تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة النقدية، وعادة ما تشتد إجراءات الرقابة في البلدان ذات العملات الضعيفة، إذ تشرع القوانين وتوضع التعليمات التي تنص على عدم جواز التعامل بالعملة الأجنبية داخل البلد إلا لمن له ترخيص من البنك المركزي ويتميز هذا النظام بما يلي:

-عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى، إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة؛

-إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة؛

-وينجر عن هذا النظام وجود في الغالب أكثر من سعر للصرف، وبالتالي أكثر من سوق للصرف الأجنبي أي وجود سوق صرف غير رسمي.

ترجع بداية العمل بنظام الرقابة على الصرف إلى بداية الحرب العالمية الأولى 1914، حيث إضطرت الكثير من الدول إلى فرض رقابة على نقدها الأجنبي لحماية إحتياطاتها منه ومن الذهب،لأن هذين الأخيرين كانا يتجهان نحو الإنخفاض بسبب الإنفاق الحربي لكن عاد الوضع إلى إستخدام الذهب والعملات القابلة للتحويل عند إنتهاء الحرب[1].

[1]-كلفت الحرب العالمية الأولى حوالي 150 مليار دولار 1650 مليون ميت.

نستنتج مما سبق أن إستخدام الرقابة يهدف حماية الموارد بسبب ظروف طارئة كالحرب، أو علاج خلل ميزان المدفوعات والتحكم في المضاربة على العملة، وفي بعض الأحيان يتم إستخدامها من أجل تحقيق إيراد من طرف الدولة وذلك بتحديد سعر منخفض لشراء العملة الأجنبية وبعد ذلك تبيعها بسعر غالي للغير مما يحقق لها إيراد، وبالنسبة لمعظم الدول النامية التي استخدمت أو لازالت تستخدم هذا النظام، فهي تهدف إلى حماية ما لديها من عملة أجنبية لأنه من الصعب على هذه الدول الحصول على العملة الصعبة لقلة صادراتها وعدم تنوعها، كما أنها تحتاج هذه العملة لتسديد وارداتها.[4] ص 49-51

كما توجد أهداف أخرى لإستخدام هذا النظام مثل:

-المحافظة على قيمة مرتفعة للعملة الوطنية؛

-منع خروج رؤوس الأموال من الدولة؛

-الحد من الواردات غير الضرورية؛

-وتخفيف العبء المالي الواقع على الدولة وهي بصدد تسوية ديونها الخارجية الباهظة.

ساد العمل بهذا النظام في أغلب دول العالم الرأسمالي حتى بعد الحرب العالمية الثانية، ولم تدخل دول أوروبا الغربية في هذا النظام إلا في أواخر سنة 1958م عندما شعرت بالإستقرار الإقتصادي فقامت بتحرير معاملاتها الخارجية، وفتحت الباب لدخول رؤوس الأموال إليها وخروجها منها، وأصبح مرة أخرى نظام الرقابة على الصرف هو الإستثناء المناسب لظروف إستثنائية.

من أدوات الرقابة على الصرف ما يلي:

-نظام الحصص:كما هو معروف فإن الغرض من نظام الحصص هو تقييد الواردات، فإذا فرضنا أن بلد أجنبي نتعامل معه قام بوضع نظام الحصص للواردات، فإذا قمنا بتخفيض قيمة العملة وكان الملاحظ هو عدم زيادة الطلب على السلع التي ننتجها، فهذا راجع إلى نظام الحصص الذي تفرضه حكومة البلد الأجنبي وهو ما يسمى بالأثر السلبي لتخفيض العملة، لأنه لم يزد من عرض النقد الأجنبي، وفي الغالب يقوم البنك المركزي بإعداد لائحة تضم السلع المسموح إستيرادها والكمية المحددة.[5] ص 232-234

-التعريفة الجمركية:عند إستعمالنا لهذه الطريقة، نجد أن المستهلك في هذه الحالة يدفع جزء كبير من سعر السلعة أو الخدمة في شكل تعريفة جمركية، فمثلا إذا كنا نصدر كميات معينة من السلع عند حد معين لسعر الصرف، فإن تخفيض قيمة العملة المحلية كما هو معروف يؤدي إلى زيادة في الصادرات لذلك فمن المفروض أن تزيد الحصيلة من العملة الأجنبية، لأنه من الواضح أن وجود تعريفة جمركية على الواردات في البلاد الأجنبية سوف يحد من فعالية تخفيض العملة، وهذا بسبب رفع التعريفة،فيصبح المستهلك الأجنبي يدفع جزء كبيرا من أسعار السلع التي يتم إستيرادها في شكل تعريفة جمركية.[5] ص 232-234

-إستخدام إحتياطي الصرف:يكون هذا بالتدخل الحكومي في سوق الصرف، إما عن طريق بيع أو شراء العملات الأجنبية وكما هو معروف فإن سوق الصرف الأجنبي هو سوق لتبادل العملات الأجنبية، ويعد البنك المركزي من أهم المتعاملين في هذا السوق، وتلجأ دول كثيرة في ضل نظام الصرف الثابت إلى الحفاظ على سعر صرف عملتها عن طريق بيع العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، ولكن هذه العملية يشترط فيها توفر البنك المركزي على إحتياطات، وهذا أمر صعب بالنسبة للدول النامية، وتعتبر تعقيم والذي هو عبارة عن محاولة السلطة النقدية التأثير في المعروض من النقود، بغرض تحقيق التوازن في سعر الصرف، ويكون سبب تدخل البنك المركزي في هذه الحالة لتحقيق أهداف أهمها ما يلي:

-محاولة الوصول إلى سعر الصرف التوازني والتقليص من إتساع هامش البيع والشراء؛

-ومكافحة وضعية غير منتظمة وغير مرغوب فيها وغالبا ذات مدى القصير.

يجب على البنك المركزي أن يأخذ بعين الإعتبار حجم الإحتياطي من الصرف الأجنبي ومدى قدرته على الإستدانة، وخطر خسائر الصرف المرتبط بتراكم العملات الأجنبية.

-سعر الفائدة:يقوم البنك المركزي بإستعمال سعر الفائدة المحلي وهذا للتأثير على حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل، وبتحكم البنك المركزي في هذا الأخير فإنه سوف يتحكم في أسعار الصرف في المدى القصير والمتوسط، لأن المضاربين في أسواق الصرف يُحكمون بين سعر الفائدة المحلي والأجنبي مع سعر صرف العملات، وفقا لمارشال فإن:

*زيادة الطلب على العملة المحلية ← إرتفاع سعر صرف العملة المحلية ← إرتفاع سعر الفائدة المحلي.[6] ص 542، 568

إذن أهم ما يميز إستعمال البنك المركزي لأسعار الفائدة، هو التحكم في حركة رؤوس الأموال على المدى القصير، وهذا ما قامت به بريطانيا سنة 1961، عندما انخفض سعر صرف الجنيه الإسترليني فقامت برفع معدل الفائدة من 5%إلى7% مما حسنه.

منذ سنة 1999 يميز صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى النظم السابقة بين نظم صرف كما يلي:

*في حالة غياب النقود القانونية الخاصة بالدولة هنا إما تتبنى تلك الدولة عملة أجنبية كعملة لها وهذا ما فعلته باناما والسلفادور حيث تستخدمان الدولار الأمريكي كعملة لها تسمى هذه الحالة بالدولرة، كوسوفو ومونتنغرو تبنتا المارك الألماني كعملة لها قبل التحول إلى الأورو، أو تقوم الدولة بتبني عملة الإتحاد النقدي المنظمة إليه مثل منطقة الأورو أو الإتحاد النقدي لجزر الكاريبي الشرقية.

*نظام صندوق الإصدار (الموازنة) هو آلية صرف ثابتة بمرجع لعملة أجنبية تسمى عملة المرجع حيث يتم العمل في هذه المنظومة بمجموعة من القواعد، إذ تقوم السلطات النقدية إصدار العملة الوطنية على ضوء ما يوجد من إحتياطات بالعملة الأجنبية المتخذة كمرجع في هذا النظام يوجد طريقتان للعمل بهذا

بهذا الشكل التقليدية (orthodoxe) والمشتقة (hétérodoxe) في كلاهما يوجد قانون رسمي للتعامل بالنقد الأجنبي صادر من السلطة النقدية، الفرق بينهما هو أن في الطريقة المشتقة يمكن للبنك المركزي أن يمول الدولة ويعيد تمويل الجهاز المصرفي، أما في الطريقة التقليدية فيتم العمل دون وجود السوق النقدي لكن يوجد سوق ما بين البنوك وهذا ما يبين أننا في جهاز مصرفي حر.

*نظام أسعار التعادل [1] المتغيرة هنا يتم تعديل أسعار التعادل دوريا حسب أقل معدل حققته أو حسب المؤشرات الإقتصادية وما تشير إليه من تغيرات محتملة، أو سعر يكون بين التغيرات التي عرفتها. [3] ص 21

يجدر بنا الإشارة إلى أن هذه النظم لم تكن موجودة هكذا عشوائيا بل تطورت مع تطور الفكر الإقتصادي ووفقا لإطار زمني موضح في شرح كل نظام.

2.2.1.1.نظام الصرف المرن (المعوم)

ظهر هذا النظام في بداية السبعينات بعد إنهيار نظام سعر الصرف المعدل ونظام بريتون وودز حيث تحولت معظم الدول إليه، حيث يتم تحديد قيمة عملتها حسب العرض والطلب على العملة.

ما يؤخذ على هذا النظام أن الضغوط التي قد تنشأ في ظله تؤدي إلى تغيرات متزايدة في أسعار الصرف، وإستغلال المضاربين لهذه التغيرات قد يزيد الوضع سوءا وينجر عن كل هذا أزمة سعر صرف، وهذه التقلبات تؤثر على الصادرات والواردات، حيث يعجز الموردون والمصدرون على تقدير سوق سلعهم وإتجاهه في المستقبل مما يقلل من رأس المال الطويل الأجل المتدفق إلى الدولة لأن المستثمر لا يرغب بالإستثمار في دولة سعر صرفها غير مستقر، لكن من مزاياه هو عدم الحاجة إلى صندوق الإصدار أو إلى التدخل بالإحتياطات لتعديل سعر صرف العملة مما يجعل كمية أكبر من العملة الأجنبية متاحة للدولة لتتصرف بها.

يمكن أن نرجع التوجه نحو تعويم أسعار الصرف إلى الأسباب التالية:

-كشفت التطورات السياسية والإقتصادية في بداية الستينات أن نظام النقد الدولي القائم على مبادئ مؤتمر بريتون وودز بإعتماد نظام أسعار الصرف الثابتة المرتكز على الدولار الأمريكي القابل للتحويل إلى ذهب بسعر ثابت، قد أصبح غير قادر على ضبط التقلبات المستمرة والعنيفة في أسعار صرف العملات للدول الأعضاء؛

-إختلاف معدلات النمو الإقتصادي للدول الصناعية الرئيسة، إذ برزت أوربا الغربية واليابان قوى إقتصادية كبرى أخذت تنافس الولايات المتحدة الأمريكية؛

-إختلاف معدلات التضخم فيما بين الدول الصناعية، وأثر ذلك في أسعار الفائدة، ثم في تقلبات أسعار صرف العملات؛

---

[1]-أسعار التعادل هي أسعار تكافؤ عملتين عند مستوى إقتصادي معين.

-تزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي نتيجة زيادة الإنفاق الأمريكي سواء للإستثمار الخارجي من أجل مواجهة الزحف الإشتراكي أم لتمويل نفقات حرب فييتنام؛

-تزايد التنافس وتناقض المصالح فيما بين الدول الصناعية المتقدمة؛

-يجسد نظام بريتون وودز تناقض يكمن في حاجة الإقتصاد العالمي إلى السيولة الدولية التي يوفرها تدفق الدولارات الأمريكية للخارج من جراء عجز الميزان التجاري، وترافق هذه الحاجة مع تزايد عدم الثقة بالعملة الأمريكية وبقدرتها على تمويل نمو الإقتصاد العالمي؛

-وإتساع نطاق حركات رؤوس الأموال الساخنة المشتغلة بالمضاربة ولاسيما سوق الدولارات الأوربية الذي موَّل حركات المضاربة الشديدة التي تعرض لها الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي والمارك الألماني والليرة الإيطالية في نهاية الستينات.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أبرز من إستخدم سياسة التعويم على الصعيد العالمي للحفاظ على مواقعه التنافسية وخدمة أغراضه السياسية والإقتصادية، وفي محاولة لمواكبة هذه التطورات الإقتصادية والسياسية الجديدة أقرت إتفاقية صندوق النقد الدولي في ماي 1976 تعويم العملات خطوة على طريق إصلاح النظام النقدي الدولي.[7] ص 115-116

ووجد نوعان من التعويم:

1.2.2.1.1التعويم المُدار

ويعني ترك سعر الصرف يتحدد وفقاً للعرض والطلب مع لجوء المصرف المركزي إلى التدخل كلما دعت الحاجة إلى تعديل هذا السعر مقابل بقية العملات، وذلك إستجابة لمجموعة من المؤشرات مثل مقدار الفجوة بين العرض والطلب في سوق الصرف، مستويات أسعار الصرف الفورية والآجلة، والتطورات في أسواق سعر الصرف الموازية.

يُتَّبع هذا الشكل من التعويم في بعض البلدان الرأسمالية ومجموعة من البلدان النامية التي تربط سعر صرف عملتها بالدولار الأمريكي أو الجنيه الإسترليني أو بسلّة من العملات، تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الإحتياطي لديها من العملات الأجنبية، الذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.

2.2.2.1.1.التعويم الحر

هو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملات أن تتغير صعودا وهبوطا حسب السوق ويسمح التعويم للسياسات الإقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف، يعني ترك سعر صرف العملة يتغير ويتحدد بحرية مع الزمن بحسب قوى السوق، ويقتصر تدخل السلطات النقدية على التأثير في سرعة تغير سعر الصرف، وليس الحد من ذلك التغير، ويتبع هذا الشكل من تعويم العملات في بعض البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة مثل الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني والفرنك السويسري.

إن الطلب والعرض على عملة دولة ما مرتبط بالطلب والعرض على سلع تلك الدولة والتدفق المالي إليها، فإذا كانت دولة سلعها مطلوبة ولديها مناخ إستثماري جيد الطلب على عملتها سيزيد وبالتالي سعر صرفها سيكون مرتفع، والعكس في حالة عدم توفر طلب على سلع بلد ما وعدم وجود تدفق نقدي إليها.[7] ص 115-116

السعر الذي يتحقق وفقه قد لا يعبر عن الأوضاع الحقيقية للإقتصاد و يؤدي إلى تنبؤات خاطئة للمدى المتوسط والطويل، مما يثير إضطراب وقد يصل الأمر إلى أزمة سعر صرف في الإقتصاد،إذن التعويم عملياً يؤدي إلى إما رفع قيمة النقد المحلي أو خفضه، وكلتا الحالتين تؤثران في الأسعار والتجارة الخارجية وفي النمو الإقتصادي وجوانب أخرى عدة، وتختلف هذه الآثار بحسب طبيعة البلد الذي عوَّم عملته، إذ تختلف هذه الآثار في البلدان الصناعية المتقدمة عنها في البلدان النامية، فمثلا إذا أدى تعويم عملة ما إلى إرتفاع سعر صرفها مقابل بقية العملات، أي إلى إرتفاع سعر معادلتها مع العملات الأجنبية، فإن ذلك يؤثر سلباً في حركة الصادرات، لأن أسعار السلع المحلية تصبح مرتفعة للمستوردين الأجانب فينخفض الطلب عليها (وفقاً لدرجة مرونة الطلب)، ويؤدي ذلك إلى زيادة الواردات لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أرخص للمستوردين المحليين، مما يساهم في عجز الميزان التجاري، ويمكن أن تتشجع رؤوس الأموال المحلية للإتجاه نحو الإستثمار الخارجي لأنه أصبح في الإمكان مبادلة وحدة العملة المحلية بوحدات أكثر من العملة الأجنبية، وبذلك يتأثر ميزان مدفوعات الدولة تأثراً سلبياً، وتتأثر الصناعة المحلية بتعرضها لمنافسة الواردات، ويتباطأ النمو وترتفع درجة البطالة، وفي حالة تعويم عملة ما بإتجاه إنخفاض سعر صرفها أي انخفاض سعر تعادلها مع العملات الأخرى تحدث الآثار المعاكسة، إلا أن هذه الآثار الإقتصادية لتعويم العملات لا تنطبق تماماً في حالة البلدان النامية وذلك لعدة أسباب أهمها أن الطلب العالمي على صادرات البلدان النامية في معظمه عالي المرونة، والجهاز الإنتاجي لديها ضعيف نسبياً وغير قادر على تلبية الطلب الخارجي، وهي تنفذ معظم تجارتها الخارجية بعملات أهم شركائها التجاريين، وليس بعملتها الوطنية، وتقيّد على حركة العملة المحلية كثيرا، لهذه الآثار المهمة للتعويم إزدادت أهمية إستخدامه من قبل السلطات النقدية لتحقيق أهدافها الإقتصادية وهذا ما يفسِّر التقلبات اليومية المستمرة لأسعار صرف العملات فيما بينها، ومن ثم يفسِّر الفوضى النقدية التي يعيشها العالم اليوم.[8] ص 180

ظهرت بناءا على تصنيف الصندوق لسنة 1998 أنظمة صرف جديدة شملت ثمانية مجموعات هي:

-المنطقة المستهدفة:وفي إطار هذا النظام يسمح بتداول عملة دولة أخرى محليا، كالدولار الأمريكي مثلا أو الإنضمام إلى الإتحاد النقدي الذي يصدر عملة واحدة لكل الدول الأعضاء، وهو نظام تطبقه 38 دولة.

-مجلس العملة:وهو إلتزام السلطة النقدية بربط العملة المحلية بعملة أجنبية بسعر صرف ثابت غير قابل للتعديل تحت إشراف ما يسمى مجلس العملة وهو نظام تتبعه 08 دول،والإهتمام بنظام الصرف القائم على التثبيت الصارم على غرار مجلس العملة جاء بعد الأزمات التي عرفتها الأسواق المالية، وبعد إثبات لنجاحه من خلال تجربة الأرجنتين، يعود هذا النوع من الأنظمة إلى فترة إنتشار أقاليم المستعمرات خلال النصف الأول من القرن العشرين، حيث انتهى العمل به عندما تم التخلي عن النظم الإستعمارية فعاد الإهتمام به في السنوات الأخيرة بدافع سياسة مكافحة التضخم، وهو نظام يجمع بين ثلاث عناصر هي:

-سعر الصرف مثبت غالبا ما تكون عملة التثبيت الدولار الأمريكي، فيتوقف إختيار العملة التي تتم على أساسها التثبيت على مدى قوة وضعف العملة المختارة ومقدار إستخدامها في النطاق الدولي؛

-القابلية الآلية لتحويل العملة المحلية إلى عملة أساس التثبيت حيث يلزم هذا الترتيب بتوفير مقابل العملة المحلية عند الطلب دون حدود النقد الأجنبي، الذي تربط به العملة المحلية (البنكنوت والودائع الإحتياطية للبنوك التجارية لدى مجلس العملة كلما كان ذلك ممكنا)؛

-والإلتزام الطويل الأجل بهذا الترتيب، والذي كثيرا ما يتم تحديده بصورة مباشرة في قانون البنك المركزي.

-أنظمة الربط:ويشمل الربط بعملة إرتكازية والربط بسلة العملات، وهو نظام تطبقه 45 دولة وفيه ما يلي:

*نظام الربط المتحرك وهو يقضي بإجراء تعديل دوري طفيف لسعر العملة طبقا لجدول معلن مسبقا أو إستجابة لمؤشرات إقتصادية متفق عليها، وهو نظام تتبعه 05 دول.

*نظام الربط القابل للتعديل وهو يمثل ربط سعر الصرف بعملة أجنبية أخرى مع السماح بتحريك السعر بنسبة 1% وهو نظام تتبعه 05 دول.

نظام الهوامش المتحركة وهو يسمح بإرتفاع وإنخفاض سعر العملة في إطار التثبيت، يجري تعديله طبقا لجدول يعلن عنه مسبقا أو إستجابة لمؤشرات إقتصادية متفق عليها، وهو نظام تتبعه 06 دول.

ويظهر من التصنيف أعلاه أن الأنظمة في العالم إتخذت ضمن ثلاث أقسام وهي:

-أنظمة التثبيت الصارم.

-الأنظمة الوسيطية.

-أنظمة التعويم.[9] ص 45

3.2.1.1.إختيار نظام الصرف

هناك العديد من الدراسات والآراء الإقتصادية حول مزايا وعيوب أنظمة الصرف السابقة الذكر ومدى قوة أسعار الصرف الثابتة والمرنة في عزل الإقتصاد عن الصدمات الداخلية والخارجية، ولا يوجد جواب كامل لمدى أفضلية نظام الصرف الثابت أو المرن لكن عموما يعتمد إختيار نظام سعر الصرف على الأهداف الإقتصادية ومنبع الصدمات والخصائص الهيكلية للإقتصاد محل الدراسة، وأول مسألة تواجه سياسة سعر الصرف هي كيفية تحديد معيار الأمثلية، يعني المعيار الذي على أساسه يتم إختيار النظام الأحسن، على العموم يتم إعتماد على دالة الرفاهية الإجتماعية لكن في الواقع تم التركيز على معيار الإستقرار الإقتصادي الكلي، الذي يركز على تخفيض تباين الإنتاج الحقيقي مستوى السعر والإستهلاك الحقيقي في وجه صدمات إنتقالية، بمعنى إختيار نظام قادر على تحمل الصدمات ولا يجعلها تتفاقم وتتفشى في الإقتصاد بسرعة مأثرة على القدرة المعيشية والإنتاجية للمجتمع، في هذا السياق يجب التمييز بين الصدمات ذات الطبيعة النقدية والصدمات الحقيقية في تحديد نظام الصرف،ففي مواجهة الصدمات النقدية يحبذ إعتماد سعر صرف ثابت لتثبيت الدخل لأنه تحت هذا النظام تكون الكتلة النقدية متغير داخلية (يمكننا التحكم فيها لأنها تتراكم عبر الزمن) ويتم إمتصاص الصدمات في تقلب مخزون الصرف دون التأثير على العرض والطلب في سوق السلع والخدمات، أما إذا كانت الصدمات حقيقية (في سوق السلع) فإن سعر الصرف يجب أن يتغير للتأثير على الطلب الكلي وبالتالي موازنة السوق الحقيقية، ففي حالة صدمة إيجابية على الطلب المحلي فإن سعر الصرف لابد أن يتحسن وذلك لتوجيه جزء من الطلب الكلي نحو الطلب الخارجي، بمعنى أبسط عند تحسن قيمة عملة دولة ما فسعر صرفها ينخفض وبالتالي يزيد الطلب على السلع المحلية، فطبيعة الصدمة التي يتعرض لها الإقتصاد تحدد ماهية النظام الواجب إتباعه في تحديد سعر الصرف. فالمدافعون عن نظام الصرف العائم أكدوا دور أسعار الصرف المرنة في عزل آثار الصدمات الإسمية (الناتجة عن التضخم) في تعديل ميزان المدفوعات وتثبيت الأسعار المحلية وبالتالي عندما تكون أسعار الصرف مرنة فإنها تكون فعالة في عزل الصدمات الخارجية.

إذن نستخلص من الفقرة السابقة أن من معايير إختيار نظام الصرف ما يلي:

-دراسة طبيعة وحجم الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها الإقتصاد مستقبلا؛

-ما هو نظام الصرف الذي يحقق لنا حالة التشغيل التام أو على الأقل يوصلنا لأقرب نقطة منها؛

-والخصائص الهيكلية التي يتميز بها كل من أسواق السلع وأسواق العمل.

تبرر الدول التي تتبع نظام الصرف الثابت إختيارها بإستخدام الحجج التالية:

-الدول ذات الإقتصاديات المتشابهة وتعاني من نفس الظروف الإقتصادية تستفيد أحسن من نظام صرف ثابت وهذا ما جعل معظم الدول ذات الإقتصاديات النامية تتبع هذا النظام؛

-يعطي نظام الصرف مصداقية أكثر وإلتزام بالسياسة النقدية؛

-ونظام التعويم يخلق تحركات في أسعار الصرف لا أساس لها لذا غالبا ما نجد فيها أسعار صرف مغالى في تقديرها أو مقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية.[1]

أما الدول التي تتبع نظام صرف عائم تبرر إختيارها بإستخدام الحجج التالية:

-الدول ذات الإقتصاديات المتشابهة وتعاني من صدمات إقتصادية دورية تستفيد أحسن من نظام صرف عائم لأنه يمتص أثر هذه الصدمات لأنه آليا يتغير بما يناسب الإقتصاد وبسرعة؛

-نظام الصرف الثابت يحد من إستخدام السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الداخلية الأخرى؛

-ونظام الصرف الثابت يحد من التدفقات النقدية وحركة التجارة الخارجية وهذا قد يخلق أزمة مالية آثارها كبيرة.

قام الإقتصادي ميلتون فريدمان بإختبار هذه الحجج في ظل المدخرات والأسعار والأجور الإسمية التي سادة فترة 1953 وما سبقها وتوصل إلى صحتها، إلا أن بعد 1971 مالت كل الدول إلى ضرورة إتباع نظام الصرف العائم لأنه الأنسب رغم أنه سبب العديد من الأزمات مثل أزمة المكسيك في 1995 بسبب المضاربة على عملتها فانخفض سعر صرف عملتها إلى أقصى حد، وأيضا المضاربة في الأسواق المالية جعل هذا يسبب العديد من الأزمات مثل أزمة النمور الآسيوية في 1997 حيث بسبب المضاربة على الأوراق المالية إنخفضت قيمتها وبالتالي مبالغ كبيرة من تلك البلدان مما أدى إلى هبوط مفاجئ في قيمة عملتها وتسبب هذا في أزمة.[10] ص 83-84

ما يمكن إستنتاجه من كل ما سبق أن على كل دولة أن تقيم مساوئ ومزايا إتباعها لأحد النظامين ثم تختار التركيبة التي تناسب إقتصادها لتحديد سعر الصرف، فكما ذكرنا سابقا يمكن أن تختار نظام تعويم مدار أو ثابت بهوامش للتغير كما يمكنها أن تتجه إلى نظام صرف ثابت تماما أو عائم تماما،وكقاعدة لبدء هذا التقييم تعتمد الدول على هذه المزايا والعيوب للنظامين السابقين الذكر المقدمة من طرف مختلف الإقتصاديين:

1.3.2.1.1.مزايا وعيوب سعر الصرف الثابت

مزايا:

---

[1]–يمكن أخذ أزمة المكسيك 1994 كمثال على الفوضى التي يمكن أن تحدث بسبب تقلبات سعر الصرف نتيجة لوجود نظام صرف حر معوم حيث بسبب المضاربة الكثيرة أدى إلى إنخفاض قيمة العملة البيسوز إلى أدنى مستوى مما سبب أولا أزمة سعر صرف لتصبح أزمة مالية.

-إذا إتسم بالإستمرارية فإنه يساعد الفعاليات الإقتصادية على التخطيط والتسعير وبالتالي يساعد على تطوير الإستثمارات والتجارة الدولية؛

-يضع سعر الصرف الثابت قيوداً أو محددات على السياسة النقدية الداخلية، فإذا كان وضع هذه السياسة يخرج عن نطاق سياسة الدولة المربوطة بها هذه العملة، يمكن أن يحدث هروب لرؤوس الأموال أو تدفقها على هذه البلد مما يتطلب تدخل البنك المركزي، لأن تدفق الأموال يمكن أن يؤدي إلى إرتفاع التضخم، وهروب رؤوس الأموال يؤدي إلى نفاذ الإحتياط من العملة الأجنبية، ينظر على هذه المحددات بأنها أداة ردع مقيدة للسياسات التي تكون غير منسجمة مع الدولة الركيزة، أي تكشف وجود أخطاء في السياسات الموضوعة؛

-سعر الصرف الثابت يكون مفيداً إذا عرف بالضبط ما هو السعر التوازني لهذه العملة؛

-وسعر الصرف الثابت يكون مفضلاً عندما يكون النظام المالي غير متطور إلى الحد الذي لا يسمح بممارسة سياسة السوق النقدية.

عيوب:

-إذا لم يحظى سعر الصرف الثابت بالمصداقية الكاملة فإنه يمكن أن يكون عرضة للمضاربة، وهذا يمكن أن يكون له نتائج وخيمة على الإستقرار النقدي وعلى الإحتياطات للعملة الأجنبية؛

-ليس بمقدور الحكومة أو البنك المركزي الإدعاء بمعرفة السعر التوازني للعملة أكثر من السوق؛

-عدم فعالية السياسة النقدية لأن الهدف الأول للسلطات هو الحفاظ على سعر الصرف؛

-الإبقاء على سعر الصرف ثابت يتطلب من البنك المركزي الإستعداد المستمر للتدخل في أسواق سعر الصرف وبهذا السعر؛

-يتطلب حجم كاف من إحتياجات العملة الأجنبية؛

-والإنسياق لسياسة نقدية لدول أخرى قد لا يكون بالضرورة دوماً مفيداً.

2.3.2.1.1.مزايا وعيوب سعر الصرف المعّوم

مزايا:

-يقرر سعر الصرف بعوامل السوق وبالتالي فهو الأنسب في التوزيع الأمثل للموارد؛

-لن يكون هناك فرصة للمضاربين لعمل أرباح على حساب البنك المركزي؛[11] ص 75-76

-يكون فعّال للتعامل مع الصدمات الخارجية وبالتالي تكون السياسة النقدية منصبة على تحقيق الأهداف الداخلية للإقتصاد؛

-و أيضا الطلب والعرض على العملة المحلية يكون متوازناً في السوق، ولا يكون البنك المركزي ملزم بالتدخل بشكل عام لا تتأثر المجملات النقدية بالتدفقات الخارجية، وبالتالي يمكن ممارسة السياسة النقدية بشكل مستقل وبمعزل عن السياسات النقدية لدول أخرى.

عيوب:

-نادراً ما تعمل قوى السوق بشكل كامل، هناك مخاطر من التقدير الخاطئ والذي قد تؤدي إلى أن يكون سعر الصرف بمستوى لا تبرره الأساسيات الإقتصادية؛

-يكون مسار سعر الصرف المستقبلي يكتنفه الغموض وبالتالي يؤدي إلى خلق مصاعب لعملية التخطيط والنشاط الإقتصادي، ويمكن تفادي ذلك من خلال التحوط بإستخدام المشتقات إلا أن ذلك ينطوي عليه كلفة؛

-ويمكن أن يساء إستخدام إستقلالية السياسة النقدية، فمثلاً عدم وجوب قيام الحكومة بمنع إنخفاض العملة يمكن أن يؤدي إلى سياسات مالية ونقدية تضخمية.[11] ص 75-76

بهذا نكون قد أتينا لآخر هذا المبحث الذي حاولنا فيه تقديم أهم النقاط المتعلقة بمفهوم الصرف حيث الصرف هو عملية تحويل نقد دولة ما إلى نقد عملة دولة أخرى، نشأت هذه العملية نتيجة لتطور العلاقات الإقتصادية الدولية ونشاط التجارة الخارجية إذ العالم مرتبط ببعضه البعض ولا يمكن العيش في عزلة، وهناك نظامين أساسيين للصرف لهما عدة أشكال يمكن للدول أن تختار منها ما يناسب إقتصادها ويساير التطور الإقتصادي، فحقيقة الأمر أن التحول إلى نظام سعر الصرف المعوم كان إضطراريا بعد إنهيار بريتون وودز وانهار معه نظام الصرف الثابت، وإتباع الولايات المتحدة الأمريكية له وباقي الدول الكبرى فلم يبقى خيار سوى التوجه إليه.

2.1.مفهوم سعر الصرف

عند تحديد نظام الصرف المراد إتباعه من طرف فإن سعر الصرف سيكون بالطبع ناتج عنه و مشتق منه، بمعنى إذا كان نظام الصرف ثابت مثلا فسيكون سعر الصرف ثابت والعكس في حالة ما إذا تم إختيار سعر صرف عائم، ويمكن القول أن سعر الصرف هو التعبير الرقمي عن نظام الصرف لذا وجب علينا التطرق إليه في هذا الفصل وقسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، الأول نحاول فيه التعريف بسعر الصرف والثاني سنتطرق فيه إلى أساليب تحديد سعر الصرف، أما الثالث سنرى فيه طرق قياس سعر الصرف.

1.2.1.التعريف بسعر الصرف

إذا كان الصرف هو عملية تبادل العملات فسعر الصرف هو الأساس الذي تقوم عليه عمليات التبادل هذه، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف سعر الصرف وأنواعه وأيضا سنتكلم عن أهمية سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه.

1.1.2.1.تعريف سعر الصرف

هناك عدة تعريفات لسعر الصرف سنذكر بعضها ثم نستخلص تعريف منها، من أهم هذه التعريفات ما يلي:

-يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي؛

-هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات؛

-هو أداة ربط بين أسعار السلع في الإقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي؛

-يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى؛

- يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي؛

-يعرف سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات؛

-هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات؛

-هو وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الإقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة؛

-هو أداة ربط بين أسعار السلع في الإقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف؛

-يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى؛

-وسعر الصرف هو السعر الذي من الممكن عليه الحصول على عملة معينة مقابل بيع عملة مقابلة لها، بمعنى آخر سعر الصرف هو عبارة عن قيمة أحد العملات مقارنة بقيمة عملة أخرى.

عادة ما يعبر عن كل عملية بثلاث أحرف أبجدية، الحرفين الأولين يعبران عن البلد أما الحرف الأخير فرمز إلى أول حرف في إسم العملة، مثلا: اسم البلد US أي و م أ، D أي الدولار فرمز العملة هو:USD.[12] ص 105

أما ترميز سعر الصرف فأصطلح كما يلي USD/FRF ويقرأ دولار أمريكي مقابل فرنك فرنسي أي من اليسار إلى اليمين، ويعني أن واحد دولار أمريكي يساوي عدد معين من الفرنكات الفرنسية.

مثلا: USD/FRF = 5.7010 أي واحد دولار يساوي 5.7010 فرنك فرنسي[1] ، إذن لقراءة سعر صرف معين فالقاعدة أن العملة الموجودة على اليسار هي العملة الثابتة أو العملة المسعرة ، أما العملة الموجودة على اليمين فهي عملة التسعير.

إذ يمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين:

*فمن الزاوية الأولى يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي.

*أما من الزاوية الثانية يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة.[13] ص 38-39

إذن يمكن القول أن سعر الصرف هو الرقم الذي يتم على أساسه تبادل عملتين لأغراض مختلفة قد تكون إقتصادية أو من أجل تسديد نفقات السياحة في الخارج.

يمكن تقسيم سعر الصرف إلى الأنواع التالية:

1.1.1.2.1.سعر الصرف الإسمي

هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض إذا كان نظام صرف معوم أو يكون محدد من طرف السلطات النقدية إذا كان نظام صرف ثابت، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فإرتفاع سعر عملة ما يؤثر على الإمتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

ينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

2.1.1.2.1..سعر الصرف الحقيقي

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الإقتصاديين في إتخاذ قراراتهم فمثلا إرتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع إرتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الإرتفاع في العوائد لم يؤدي إلى أي تغيير في أرباح

---

[1]–لقد أخذنا رمز عملة الفرنك الفرنسي كمثال فقط إذ بعد توحيد عملة دول الإتحاد الأوروبي منذ 1999 لم تعد عملات الدول المنظمة موجودة و استبدلت بالأورو.

المصدرين وإن إرتفعت مداخليهم الإسمية بنسبة عالية، فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالآتي:

$$TCR = \frac{TCN / Pdz}{1\$ / Pus} = \frac{TCN.Pus}{Pdz}$$

حيث: TCR : سعر الصرف الحقيقي

TCN: سعر الصرف الاسمي

P_{us}: مؤشر الأسعار بأمريكا

P_{dz}: مؤشر الأسعار بالجزائر

تعطينا $1\$/P_{us}$ القدرة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا أما TCN/P_{dz} فتعطينا القدرة الشرائية للدولار في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القدرة الشرائية في أمريكا والقدرة الشرائية في الجزائر، و كلما إرتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.[14] ص 63-64

بعبارة أسهل وأوضح سعر الصرف الحقيقي هو سعر الصرف الإسمي بأخذ التضخم بعين الإعتبار لأن التضخم يعطي فكرة غير دقيقة عن قيمة العملة ووضعيتها، وهذا قد يؤدي إلى تحاليل خاطئة وغير دقيقة مما ينتج أخذ قرارات قد تؤدي إلى خلق أزمة في الأسواق المالية والمالية والنقدية وحتى سوق سعر الصرف.

3.1.1.2.1.سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى ويمكن قياسه بإستخدام مؤشر لاسبير للأرقام القياسية الذي عبارته كما يلي:

$$TCNE = \sum_p Z_p X_0^p (etp/e^r_t) \quad \sum_p X^p_0 (e^p_0 / e_0^r) \times 100$$

$$TCNE = \sum_P Z_P \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times 100 \Rightarrow TCNE = \sum_p Z_p \, INER_{pr} \times 100$$

حيث:

$(e^{er})_0 (e^{er})_t$ سعر صرف عملة البلد، بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$INER_{pr}$ مؤشر سعر الصرف الثنائي الإسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

e^p_t و e^p_0 سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0.

e^r_t و e^r_0 سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس.

X^p_0 قيمة الصادرات إلى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة P في حساب مؤشر لاسبير.

Z_p حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة لعملة هذه الأخيرة.

يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية إختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، قائمة عملات البلدان المتعامل معها والأوزان المعتمدة في تكوين السلة، فإذا كان هدف المؤشر هو قياس أثر تغيير سعر الصرف على عوائد الصادرات، فستستخدم الصادرات الثنائية في تحديد أوزان المؤشر، أما إذا كان الهدف هو قياس الأثر على ميزان المدفوعات فستستخدم الواردات الثنائية في تحديد الأوزان، وإذا كان الهدف هو قياس عوائد صادرات سلعة أو عدد من السلع لبلد ما إلى العالم، فتستخدم حصص البلدان المنافسة من الصادرات العالمية في تكوين الأوزان في المؤشر، أما بالنسبة لسنة الأساس فيتم إختيار سنة يكون فيها إقتصاد البلد المعني قريبا من التوازن.

4.1.1.2.1.سعر الصرف الحقيقي الفعلي

يعتبر سعر الصرف الفعلي سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، و من اجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد إتجاه الخارج لابد أن يخضع إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية ويحسب كما يلي:

$$TCRE=\sum p\ xpo\ (epr)\ t/xpo\ (epr)\ o*100\ (PPO\ /\ pro)\ /\ (ppt\ /\ prt)$$

$$TCRE=\sum p\ Zp\ (epr)\ t*(ppt/prt)*100(epr)\ o\ (ppo/pro)$$

$$TCRE=\sum p\ IRERpr*100$$

Pp_o،pp_t :مؤشر أسعار الدولة P في سنتي القياس والأساس على التوالي.

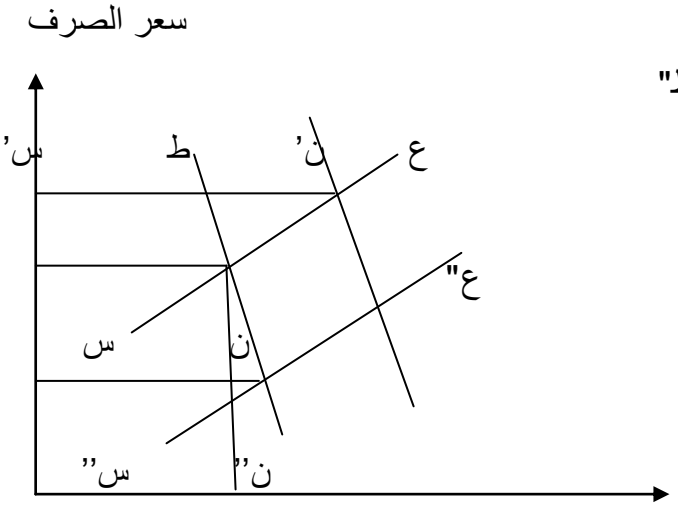
Pr_o،prt: مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

IRERPr: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر صرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الإعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.[15] ص 130-131

5.1.1.2.1.سعر الصرف المتوازن

سعر الصرف المتوازن يقصد به السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال الغير عادية، وبذلك نجد أن سعر الصرف المتوازن فكرة نظرية لا وجود لها كثيرا في الواقع الفعلي لمعاملات النقد الأجنبي نظرا لديناميكية العلاقات الإقتصادية النشطة وهو ما يؤدي إلى ندرة حدوث التساوي بين العرض والطلب، وأيضا وجود عملات مهيمنة وإختلاف حجم الإقتصاد بين الدول

ومع ذلك يرى البعض أنه يمكن تقدير السعر المتوازن فقط من خلال مقارنة حركة أسعار العملة للوصول إلى تقدير غير دقيق للسعر المتوازن للعملة [1]، وعلى أي حال يمكن العبير عن سعر الصرف المتوازن بالرسم البياني التالي:



الشكل رقم 01:السعر المتوازن للعملة [13] ص 41

يوضح الشكل رقم 01 أن النقطة ن هي نقطة التوازن الذي يتساوى عندها المعروض مع الطلب على العملة ويكن سعر الصرف التوازني س وفي حالة زيادة الطلب ط" مع ثبات المعروض يرتفع سعر الصرف عن السعر التوازني إلى س' والعكس في حالة زيادة العرض مع ثبات الطلب نتجه للإنخفاض س'' وفي حالة تغير الإثنين نجد سعر توازني جديد.

من العوامل المؤثرة على التوازن ما يلي:

-معدل نمو الدخل القومي؛

-معدل التغير النسبي في المعروض النقدي؛

-معدل التغير في سعر الفائدة؛

-وإتجاه الطلب على النقود.[13] ص 40-41

---

[1]- أعلن مدير صندوق النقد الدولي رودريغو دو راتو في جوان 2007، أن الصندوق قد تبنى مبدأ إشراف ثنائي الجانب قائم على مفهوم تشجيع الإستقرار الخارجي، يزود هذا المبدأ الدول الأعضاء توجيه واضح حول الطريقة التي يجب أن تدير بها سياساتها المتعلقة بأسعار الصرف وحول ما هو مقبول بالنسبة للمجتمع الدولي، وثمة أربعة مبادئ يتضمنها هذا القرار:

-تتجنب الدولة العضو التلاعب بأسعار الصرف من أجل كسب ميزة تنافسية غير عادلة على الدول الأعضاء الأخرى.

-تتدخل الدولة العضو في أسواق الصرف إن تطلب الأمر لمواجهة الأوضاع المخلة بالنظام.

-تأخذ الدول الأعضاء بعين الإعتبار في سياساتها المتعلقة بالتدخل مصالح الدول الأعضاء الأخرى.

-تتجنب الدولة العضو سياسات أسعار الصرف التي ينتج عنها عدم إستقرار خارجي.

و من الدول التي تعمل بشكل مخالف لهذا المبدأ هي الصين التي قيمة عملتها منخفضة جدا مما ساعدها على تحقيق فوائض كبيرة في ميزانها التجاري، و هذا أضر بصادرات الولايات المتحدة و أوروبا لذا يحاولون الضغط عليها منذ فترة لرفع قيمة عملتها خصوصا نتيجة للإرتفاع الكبير لسعر الدولار مقابل الين، ومثل هذه التصرفات توضح سبب عدم تحقق مفهوم سعر الصرف المتوازن.

2.1.2.1.العوامل المؤثرة في سعر الصرف

هناك عدة عوامل تؤثر على سعر الصرف وتساهم في تحديده، في هذا الفرع سنذكر أهمها وأكثرها تأثيرا عليه وتقسم كما يلي:

1.2.1.2.1.العوامل الفنية

من أهمها ما يلي:

1.1.2.1.2.1.ظروف السوق

إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الإقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار العملات، كما أن تجاوب السوق لمعلومة معينة يختلف عن تجاوب سوق آخر لأن تحليل هذه المعلومة يكون مختلف من سوق لآخر.

2.1.2.1.2.1.خبرة المتعاملين وأوضاعهم

القرارات التي يتخذها هؤلاء تعكس حركة وإتجاه الأسعار كما أن قدرتهم التفاوضية والتحليلية وأساليب تنفيذهم عملياتهم أيضا تؤثر على سعر الصرف، بمعنى أن إستخدام طرق حديثة لتنفيذ العمليات والتحليل الجيد للمعلومات يؤدي إلى إتخاذ القرار الصحيح والوضعية الصحيحة ونقصد بالوضعية بائع أو مشتري.

3.1.2.1.2.1.الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة

كما أشرنا سابقا فسعر الصرف يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب، وبالتالي فإن الكميات المتعامل بها تؤثر على سعر الصرف وأيضا مدى سيولة العملة المطلوبة، بمعنى مدى توفر تلك العملة في السوق.[1]

4.1.2.1.2.1.مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنويع في العمليات

كلما زاد الطلب على عملة معينة وزادت الحاجة إليها زاد سعرها، وكلما زاد نوع العمليات المجراة بتلك العملة زاد سعرها لزيادة الطلب عليها.

5.1.2.1.2.1.التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى

إن إرتفاع المردود الذي يجنيه المستثمرون في السوق النقدي من عملة معينة يؤدي إلى زيادة أسعار الأسهم يؤدي إلى زيادة الأرباح الرأسمالية لهذه الأسهم وبالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه

---

[1]-مثلا في حالة الجزائر بسبب عدم وجود قطاع سياحة نشيط و لا إستراتيجية ناجحة لجذب الإستثمار الأجنبي نجد أن عملتنا غير مطلوبة و غير قابلة للتحويل في الخارج و أيضا بسبب قلة الصادرات خارج المحروقات تجعل عملتنا قليلة الطلب، و لعدم نشاط السوق المالي في الجزائر يحد من الطلب على العملة الجزائرية.

الأسهم ويؤدي إلى إرتفاع أسعار صرفها،بمعنى وجود سوق مالي مغري يؤدي إلى دخول الأموال مما يؤدي إلى إرتفاع سعر صرف تلك الدولة.[16] ص 148-150

2.2.1.2.1.العوامل الأساسية

تنقسم هي بدورها إلى قسمين:

1.2.2.1.2.1.العوامل التي تؤثر على العرض والطلب على العملات الأجنبية

تشمل هذه العوامل ما يلي:

*مستويات الأسعار النسبية:عندما ترتفع أسعار السلع المحلية (مع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة) ينخفض الطلب على السلع المحلية ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الإنخفاض حيث يمكن الإستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة، والعكس بالعكس.

*التعريفات الجمركية والحصص:تؤثر التعريفات الجمركية على الصادرات والواردات فزيادة الصادرات يرفع من قيمة العملة، ويحدث العكس مع الواردات.

*تفضيل السلع أو الخدمات الأجنبية على المحلية:فالزيادة في الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في إرتفاع عملتها في الفترة الطويلة، وعلى العكس فإن الزيادة في الطلب على الواردات تسبب في إنخفاض قيمة العملة المحلية (الوطنية) سواء كانت سلع أو خدمات.

*الإنتاجية:إذا أصبحت دولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى فإن منظمات الأعمال في هذه الدول يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية، بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية أي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الإرتفاع، ويحدث العكس إذا إنخفضت الإنتاجية.

*النفقات السياحية:السياح في بلد أجنبي يغيرون عملاتهم الوطنية إلى عملات أجنبية وهذا يشكل عرض للعملة المحلية وطلب على عملة أجنبية، وبالتالي النفقات السياحية تؤثر على سعر الصرف لذا نجد عملات الدول ذات الإستقطاب السياحي مطلوبة ومرتفعة نوعا ما والعكس للدول الغير مستقطبة للسياحة.

*أرباح الإستثمارات والتحويلات:عند حصول على عوائد إستثمارات من الخارج هذا يشكل طلب على عملة البلد المستقبلة لأنها ستحول لها، والعكس عندما يقوم مستثمر أجنبي بتحويل أرباحه للخارج، فهذا يشكل عرض لعملة البلد المضيف وطلب لعملة أجنبية أي سينخفض عملة بلد المضيف، وهذا ينطبق في حالة التحويلات أيضا.

*المساعدات والقروض الخارجية:المساعدات هي تحويلات دون مقابل فكلما زادت سيتم تحويلها إلى العملة الوطنية، يعني سيزداد عرض العملة الأجنبية وطلب على العملة الوطنية مما يزيد من سعرها والقروض أيضا لها نفس الأثر على سعر الصرف.

*الإستثمارات الأجنبية:إنتقال الأموال من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة يؤدي إلى إنخفاض سعر صرف الدولة الأم لأنه تم عرض عملتها، وزيادة الطلب على عملة الدولة المضيفة مما يؤدي إلى زيادة سعرها.
*تحويل الأموال بقصد المضاربة:هي الأموال الساخنة التي تنتقل من دولة لأخرى بهدف الإستفادة من فروقات أسعار الصرف بين بلدين بهدف تحقيق أرباح رأسمالية، وبالتالي البلد المتلقي سيزيد الطلب على عملته مما يزيد من سعر صرفها وبلد المستثمر سيزيد عرض عملته مما يقلل من سعر صرفها.

2.2.2.1.2.1.السياسات الإقتصادية للدولة

*عرض النقد:زيادة عرض النقود مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة، إلا أن هناك عدة مفاهيم لعرض النقد فهناك عرض النقد بالمفهوم الضيق الذي يشمل M1 وهو النقد المتداول والودائع تحت الطلب وهناك المفهوم الواسع M2 والذي يشمل M1 والودائع لأجل ونحن نقصد النقد بالمعنى الضيق M1.
*سعر الفائدة:إن إرتفاع سعر الفائدة على عملة معينة سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي سوف يرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي والعكس يحدث عند إنخفاض سعر الفائدة على عملة معينة، وسنوضح أثر سعر الفائدة على سعر الصرف أكثر في الفصل الموالي.
*السياسات الضريبية:إن إرتفاع معدلات الضريبة في بلد ما سوف يؤدي إلى تخفيض في الإنتاج مما يقلل الصادرات ودخول رؤوس أموال أجنبية لأنها ترى أن الضرائب المرتفعة غير محفزة على الإستثمار ولا حتى أموال المضاربة. [16] ص 148-150

إذن نتوصل إلى أن سعر الصرف هو عدد وحدات من العملة يتم بها الحصول على وحدات من عملة أخرى، له عدة أنواع لكن الأكثر إستخداما هما سعر الصرف الإسمي في المعاملات وسعر الصرف الحقيقي في التحليل الإقتصادي، وسعر الصرف لا يتحدد بمعزل عن العوامل الإقتصادية الأخرى لذا هو يتأثر بها مثل التضخم وسعر الفائدة ورواج الأوراق المالية في تلك الدولة، وهذا ما قد يسبب إختلالات في سعر الصرف وينتج عنه ما يعرف بأزمة سعر صرف.

2.2.1.أساليب تحديد سعر الصرف

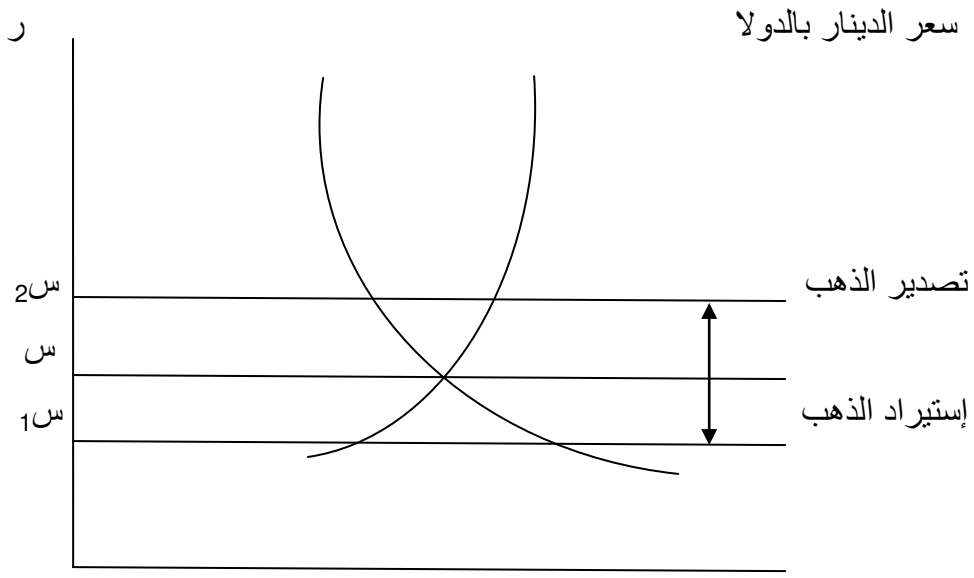
في هذا المطلب سنتكلم عن أساليب تحديد سعر الصرف في مختلف أنظمة الصرف من الناحية النظرية، أي سنتكلم عن نظرة الإقتصاديين إلى كيف من المفترض أن يتحدد سعر الصرف في كل نظام، ثم سنتكلم عن أزمة الصرف وسياسة سعر الصرف إذ نتيجة لإختلالات إقتصادية ومالية حدثت أزمات صرف خاصة عندما تم الإنتقال من نظام صرف لآخر شكل هذا إضطراب كبير في العملات.

1.2.2.1.تحديد سعر الصرف في مختلف الأنظمة

سبق وذكرنا أن هناك ثلاثة أنظمة صرف ووفقا لكل نظام يوجد أسلوب لتحديد سعر الصرف حسب تعريف أو مفهوم ذلك النظام ومنه يتحدد سعر الصرف في كل نظام كما يلي:

1.1.2.2.1.نظام سعر الصرف الثابت

طبق أثناء إستخدام قاعدة الذهب حيث كانت كل عملة محددة بقدر من الذهب مما جعل بشكل طبيعي وجود نظام صرف ثابت، وللشرح بشكل أفضل فلنعتمد على الشكل التالي:



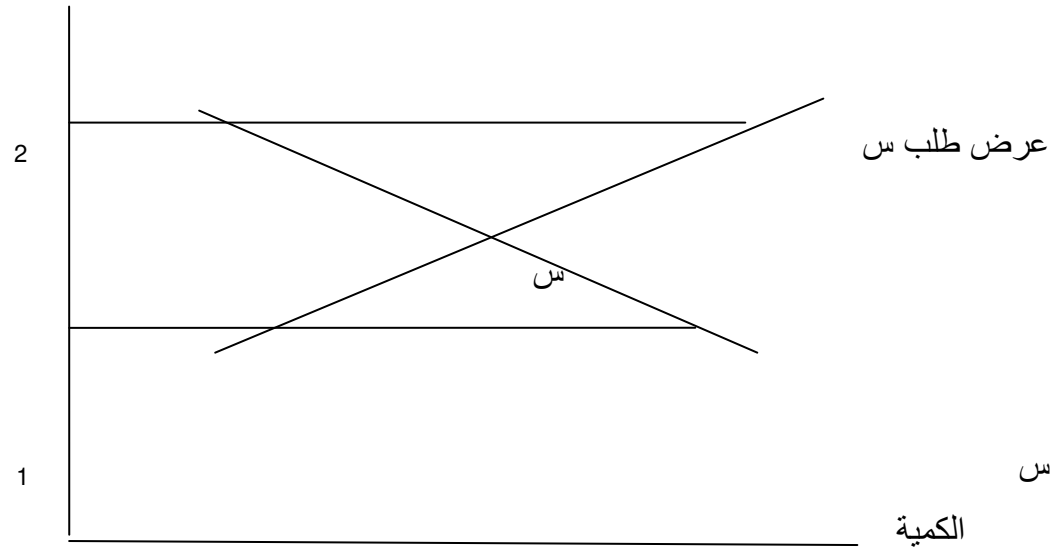
الشكل رقم 02:سعر الصرف الثابت [17] ص 438

فإذا كان سعر الصرف الأجنبي عند المستوى س $_1$ فهذا معناه أن عرض النقد الأجنبي يفوق الطلب عليه، وبتزايد الكمية المعروضة يتجه سعر الصرف الأجنبي للإنخفاض، طالما أن عرض النقد الأجنبي يزيد الطلب عليه وبإتجاه السعر نحو الإنخفاض فإن هذا يدفع نحو زيادة الطلب وإنخفاض العرض حتى الوصول إلى السعر التوازني.

وكذلك عندما يكون سعر الصرف الأجنبي عند المستوى س $_2$ فهذا معناه أن الطلب على الصرف الأجنبي يزيد على العرض منه، وبالتالي إتجاه السعر نحو الإرتفاع وهذا يؤدي إلى زيادة العرض وإنخفاض الطلب إلى حين الوصول إلى السعر التوازني، الذي يتعادل عنده الطلب على النقد الأجنبي مع عرضه وهو ما يحقق الإستقرار في سعر الصرف عند مستوى سعر صرف س، الذي يتم فيه تقاطع عرض النقد الأجنبي مع منحنى الطلب عليه.[17] ص 437

2.1.2.2.1.نظام الصرف الحر أو المرن

إن هذا النظام يتيح لسعر الصرف الأجنبي أن يتحدد على أساس الغرض والطلب في السوق ويمثله نظام العملات الورقية التي لا تستند إلى قاعدة الذهب، وبالتالي فإن سعر صرف العملة المحلية بعملات أجنبية يتحدد أساس غرض وطلب العملة المحلية مقارنة بعرض وطلب العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، وبالتالي فإن هذا السعر يتغير تبعا للتغيرات التي تحصل على عرض وطلب كل من العملة المحلية والعملات الأجنبية التي يتحدد سعر صرف العملة المحلية إزاءها في سوق الصرف الأجنبي.



الشكل رقم 03:سعر الصرف الحر[18] ص 382

حيث يتحدد سعر صرف العملة الحر في السوق على أساس عرضها من ناحية والطلب عليها من ناحية أخرى، ويتحدد سعر الصرف التوازني للعملة المعينة في السوق الخارجية من خلال تعادل الطلب على العملة مع عرضها في الخارج كما يبينه الشكل أعلاه.

فإذا كان سعر الصرف الأجنبي أي سعر تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية عند مستوى س $_1$ فهذا يعني أن عرض النقد الأجنبي يفوق الطلب عليه، وإن زيادة العرض على الطلب تؤدي إلى إتجاه السعر نحو الإنخفاض، طالما أن العرض يزيد عن الطلب وبإنخفاض السعر فإن الطلب على النقد الأجنبي سيزيد ويقل عرضه، ويستمر هذا لحين الوصول إلى السعر التوازني، الذي يتعادل فيه عرض النقد الأجنبي مع الطلب عليه عند المستوى س.

وإذا كان سعر الصرف الأجنبي عند المستوى س $_2$ فهذا يعني أن الطلب على النقد الأجنبي يفوق عرضه وأن زيادة الطلب على العرض تؤدي إلى إتجاه السعر نحو الزيادة، طالما أن الطلب يزيد على

العرض وبإرتفاع السعر فإن الطلب على النقد الأجنبي سيقل ويزيد عرضه، ويستمر ذلك لحين الوصول إلى السعر التوازني، الذي يتعادل فيه عرض النقد الأجنبي مع الطلب عليه عند المستوى س[1].

وما سبق يؤكد حالات عدم التوازن في سعر الصرف يتم تلاشيها من خلال آلية السوق أي من خلال تفاعل عرض النقد الأجنبي والطلب عليه [2]، وصولا إلى تعادل العرض والطلب عند سعر الصرف التوازني الذي يحقق حالة التعادل هذه، وهي الحالة يتحقق فيها تقاطع منحنى العرض النقد الأجنبي مع منحنى الطلب على النقد الأجنبي عند السعر التوازني س، وهو الذي يحقق معها حالة الإستقرار في سعر الصرف.

وبما أن سعر الصرف يتحدد بطلب وعرض النقد الأجنبي إزاء العملة المحلية ولذلك فإنه يمكن القول بأنه توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والكمية المطلوبة من النقد الأجنبي، إذ أن زيادة الطلب على النقد الأجنبي معناه إرتفاع سعر صرفه قياسا بالعملة المحلية، وهذا يعني بالمقابل إنخفاض سعر صرف العملة المحلية قياسا بالعملة الأجنبية وهو ما يعني بالمقابل إنخفاض سعر الصرف، في حين أن إنخفاض الطلب على النقد الأجنبي معناه إنخفاض سعر تحويله إلى العملة المحلية، وهذا يعني زيادة سعر تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية أي زيادة سعر صرفها.

ومن المعلوم أن مصادر الطلب على النقد الأجنبي تتمثل في البنود الدائنة في ميزان المدفوعات والمتمثلة بإستيراد السلع والخدمات، والتحويلات من جانب واحد إلى الخارج وصادرات رؤوس الأموال سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل، والواردات من الذهب للأغراض النقدية والأغراض الصناعية وما إلى ذلك.

وتوجد بالإضافة إلى المصادر السابقة والتي تمثل الطلب المستقل على الصرف الأجنبي وتسهم في تحديد سعر الصرف الأجنبي مصادر أخرى تتصل بظروف الطلب المستقل على الصرف الأجنبي،ومن ذلك إرتفاع وإنخفاض أسعار السلع والخدمات في دولة الصرف الأجنبي وكذلك في الدول الأخرى ذات العلاقة، إضافة إلى تغير عدد المستهلكين ودخولهم وأذواقهم.

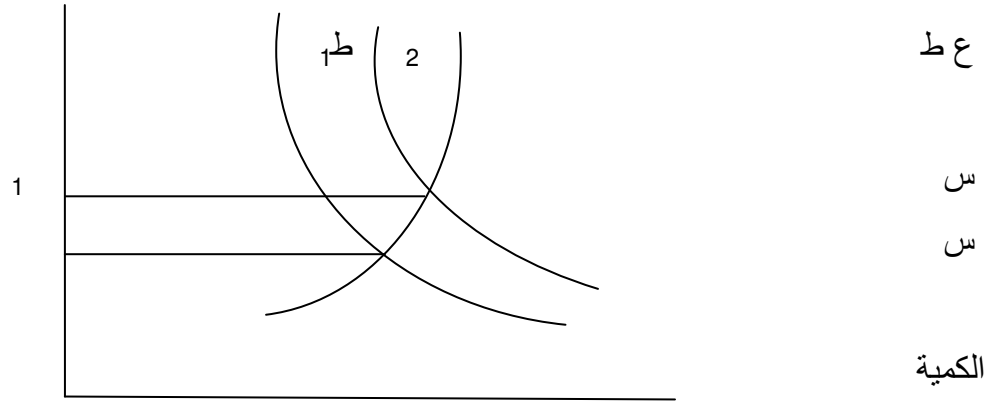
إن تغير ظروف الطلب أعلاه في حالة حصول تغير فيها يمكن أن تؤدي إلى إنتقال منحنى الطلب بأكمله من وضعه الأول ط $_1$ إلى وضع آخر كأن يكون ط $_2$ ، وهذا يعني بأن منحنى الطلب الأول في الشكل رقم 04 أسفله سيكون لاغيا ويحل محله في التحليل منحنى الطلب الجديد والذي تشكل نتيجة التغيرات الحاصلة في ظروف الطلب، وبالتالي فإن السعر التوازني عند مستوى س يصبح غير ذلك إذ أن منحنى الطلب الجديد على الصرف الأجنبي قد تغير وانتقل إلى الأعلى، هذا سيفوق في هذه الحالة

---

[1]-هناك بعض العملات التي لا يوجد طلب عليها كثيرا أي عملات ليس لها تأثير كبير في العالم أي غير مقبولة في نطاق التعامل الدولي،هذه العملات لا يتحقق فيها مبدأ السعر الحر و يتم تداولها بهذا الشكل إفتراضا.

[2]-لكن هذا لم يحدث في الحقيقة بل في بعض الحالات زاد سعر الصرف المعوم من سوء وضع الإقتصاد أو الأزمات الإقتصادية بل وتفاقمها وإنتقالها، مثلما حدث في أزمات التسعينات.

عرض الصرف الأجنبي، وهذا ما يؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف بالشكل الذي يتضمن تقليص الطلب على الصرف الأجنبي، وزيادة عرضه لحين الوصول إلى مستوى توازني جديد وهو س $_1$ وهذا نتيجة لإنتقال منحنى الطلب بسبب تغير ظروف الطلب.



الشكل رقم 04:تغير الطلب على العملة الأجنبية [18] ص 383

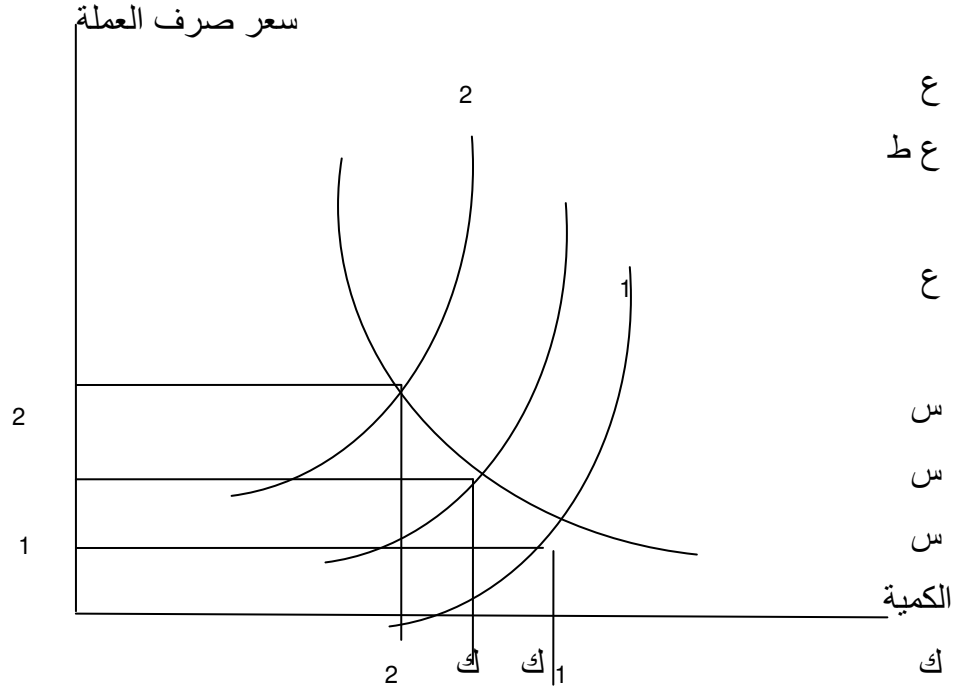
أما مصادر عرض الصرف الأجنبي فتتمثل أساسا في الصادرات من السلع والخدمات والتحويلات إلى الدولة من جانب واحد، وإستيراد رؤوس أموال بكافة أشكالها سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل، والصادرات من الذهب لأغراض نقدية وصناعية وما إلى ذلك وهذه تمثل قوى العرض المستقلة والتي تحدد منحنى العرض.

وتوجد علاقة طردية بين عرض الصرف الأجنبي وسعر الصرف حيث أن زيادة عرض النقد الأجنبي يؤدي إلى إنخفاض سعره مقارنة بالعملة المحلية، وبالتالي زيادة سعر صرف العملة المحلية إزاء النقد الأجنبي، وبالعكس حيث أن إنخفاض عرض النقد الأجنبي يؤدي إلى إرتفاع سعره مقارنة بالعملة المحلية وهذا يعني إنخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل النقد الأجنبي.

في حين يتأثر سعر الصرف كذلك بظروف العرض إذ أنه إذا تغيرت ظروف عرض الصرف الأجنبي، فإن هذا يعني إنتقال المنحنى بكامله إرتفاعا أو إنخفاضا تبعا لطبيعة التغير في ظروف العرض المستقل بالزيادة، فهذا يعني إنتقال منحنى عرض الصرف الأجنبي بكامله إلى يمين المنحنى الأصلي، وهذا يشير إلى أن الكمية المعروض من الصرف الأجنبي عند كل مستوى من مستويات سعره على المنحنى الجديد تزيد عما كانت فيه على المنحنى السابق، وهو ما يوضحه الشكل رقم 05 أسفله، يمثل المنحنى ع$_1$ حيث ستزيد الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند س $_1$ و ك$_2$، كذلك عند كل نقطة على المحور العمودي الذي يبين سعر الصرف الأجنبي، وكذلك عندما يحدث التغير قي ظروف العرض بالإنخفاض فإن النتيجة هي إنتقال منحنى عرض الصرف الأجنبي بأكمله إلى اليسار،ذلك أن الكمية المعروضة عند كل مستوى من مستويات سعر الصرف ستكون أقل ما كانت عليه سابقا وهو ما يمثله المنحنى ع$_2$ حيث تكون عنده الكميات المعروضة من الصرف الأجنبي، كذلك وعند كل نقطة على

المحور العمودي الذي يقيس بموجبه سعر الصرف الأجنبي اقل في س 2 وك2 وأي مستوى آخر لسعر الصرف على المحور العمودي بالقياس إلى المنحنى السابق في الشكل.[18] ص 382-384

من العوامل التي تؤثر على ظروف العرض المستقل للصرف الأجنبي تغير عدد المستهلكين في دولة الصرف الأجنبي بالزيادة أو النقصان، إذ أن الزيادة في العدد قد تعني إحتمال زيادة في عرض الصرف الأجنبي، والعكس في حالة نقص عدد المستهلكين فهذا قد يعني إحتمال نقص عرض الصرف الأجنبي، إضافة إلى تغير أذواق المستهلكين الأجانب ودخلهم وتغير مستوى الأسعار سواء تم ذلك على الصعيد الداخلي أو الخارجي.



الشكل رقم 05:تغير العرض على العملة الأجنبية [18] ص 385

وما سبق لا يعني أنه لا توجد حدود لتقلبات أسعار صرف العملات إذ أن تغيرات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات لاحقة في الصادرات والواردات تبعا لذلك في المدى الطويل، وبالشكل الذي يؤدي إلى الحد من التغيرات في أسعار الصرف هذه، وذلك لأن الطلب على الصرف الأجنبي طلب مشتق من الحاجة إليه لشراء سلع وخدمات، أو أوراق مالية أو القيام بإستثمارات في الخارج وكذلك فإن عرض الصرف الأجنبي يكون لتسديد قيم الصادرات من السلع والخدمات والأوراق المالية والإستثمارات في الداخل.

حيث أنه إذا كان الطلب على الصرف الأجنبي يتسم بدرجة مرتفعة من المرونة فإن هذا يعني أن تغيرات في الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي ستكون أكبر من نسبة التغير في سعر الصرف وبالعكس.

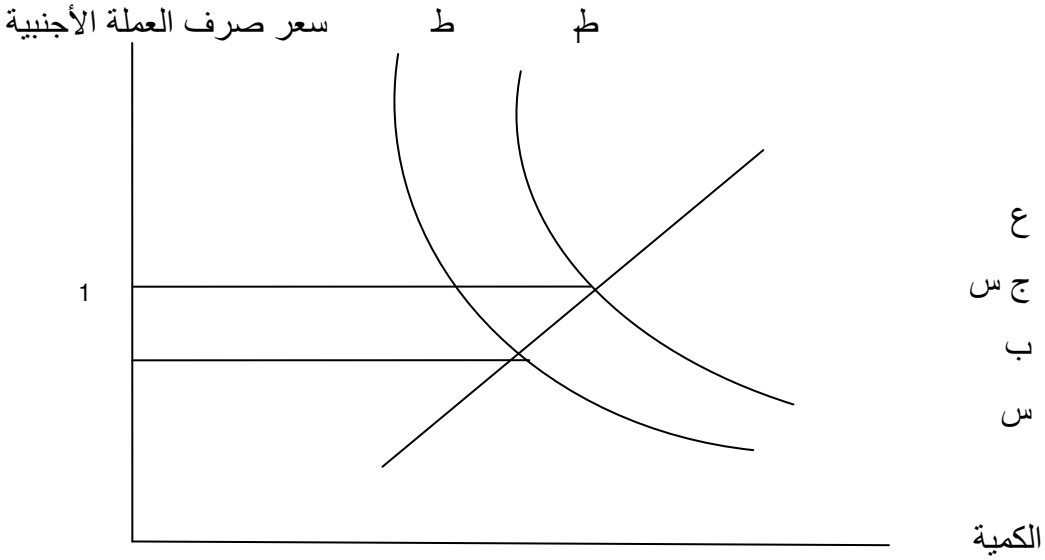
وكذلك الحال بالنسبة للعرض حيث تتغير الكميات المعروضة من الصرف الأجنبي بنسبة أكبر من التغير في سعر الصرف عندما تكون مرونة العرض مرتفعة، وبالعكس ولذلك فإن دراسة مرونة فإن دراسة مرونة العرض والصرف الأجنبي مهمة في توضيح حالات التغير في أسعار الصرف.[18] ص 384-382

3.1.2.2.1.نظام الرقابة على الصرف

كما سبق وذكرنا طبق هذا النظام بعد إنهيار نظام قاعدة الذهب ونتيجة للتقلبات سعر الصرف الكبيرة وأزمات الثلاثينات ثم الحرب العالمية الثانية، ومنه من أجل أن تحمي الدول إقتصادها وإحتياطاتها من العملة الأجنبية ومحاولة السيطرة على العجز في موازين مدفوعاتها أو بسبب توجهها للنظام الإشتراكي.

إذن في هذا النظام يتم تحديد سعر الصرف يتدخل الدولة مباشرة بالشكل الذي يتم من خلاله إحداث توازن بين الطلب على الصرف الأجنبي وعرضه، وبما يقود إلى تثبيت سعر الصرف عند المستوى المرغوب، أي الموازنة بين إيرادات الدولة من الخارج ومدفوعاتها الخارجية وما ينجم عن ذلك في تثبيت سعر صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية عند المستوى الذي يتقرر له.

إذن هنا يكون العرض متحكم فيه من طرف الدولة ويكون معروف ومحدد أيضا مما يجعل منحناه عبارة عن خط مستقيم، بينما الطلب فلا يتغير منحناه ويكون كالشكل الموضح أسفله.



الشكل رقم 06:تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف[19] ص 91

حيث يمثل المنحنى ط منحنى الطلب على الصرف الأجنبي والمنحنى ع منحنى عرض الصرف الأجنبي ويتحقق التوازن بين الطلب على الصرف الأجنبي وعرضه عند مستوى س لسعر الصرف،حيث تتعادل الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي مع عرضها وهو ما يتحقق في ظل قاعدة الذهب، ويفترض إرتفاع سعر الصرف إلى مستوى جديد تبعا لزيادة الطلب في ظل العملات الورقية

بإنتقال منحنى الطلب إلى اليمين ويمثله المنحنى ط١ ، وبإفتراض بقاء عرض الصرف الأجنبي ثابت لأن الدولة التي تحدده فإن هذا لابد أن يؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف إلى مستوى جديد س ١ وهذا ما يقود لحصول تقلبات في أسعار الصرف، لذا تحاول الضغط على الطلب عن طريق سد الفجوة بين النقطتين ب و ج بحيث تعود لمستواها السابق الممثل بالمنحنى الطلب السابق ط، وبالشكل الذي يتعادل فيه مع منحنى عرض الصرف الأجنبي ووصولا إلى التوازن، وهذا يعني قيام الدولة بتخفيض المدفوعات التي يراد من الدولة تسديدها إلى الخارج بالنقد الأجنبي، بالشكل الذي يؤدي إلى تعادلها مع الإيرادات التي تتحقق للدولة من النقد الأجنبي عند سعر صرف معين تحدده الدولة وليكن س مثلا الممثل في الشكل، وهذا التخفيض للمدفوعات يمكن أن يتم عن طريق خفض الواردات بالشكل الذي تتعادل فيه مع الصادرات وذلك من خلال عدة أدوات تستخدمها لذلك، ومنها الحد من خروج رؤوس الأموال وغيرها من الطرق المذكورة سابقا.[19] ص 91

2.2.2.1.أزمة وسياسة سعر الصرف

من أحد أنواع الأزمات هناك أزمة سعر الصرف ولمواجهتها علينا إتباع سياسة سعر صرف وأحيانا تستخدم سياسة سعر الصرف كأحد وسائل السياسة الإقتصادية.

1.2.2.2.1.أزمة سعر صرف

يقال أن هناك أزمة سعر صرف عند إنخفاض في قيمة الصرف و/أو تدخل السلطات النقدية من خلال بيع العملات الأجنبية لحماية سعر الصرف، أو من خلال رفع سعر الفائدة، وهناك مدرستين لتفسير سبب نشوب أزمات سعر الصرف وهما:

*مدرسة بول كروغمان[1]:تنشب الأزمات في سعر الصرف أساسا عند إرتفاع العجز في الموازنة ويتم تمويله من خلال زيادة الإصدار، فينتج عنه تضخم وتدهور في ميزان المدفوعات لقلة الصادرات للخارج، فلا يبقى حل سوى تخفيض كبير في قيمة العملة لذا من خلال تعريفها يمكن التنبؤ بها، وما يزيدها سوءا هو هروب الأموال للخارج قبل أن تتدهور العملة مما يزيد من تدهورها أكثر من المتوقع، هذه المدرسة تفسر الأزمات التي حدثت في السبعينات والثمانينات.

---

[1]-بول كروغمان (من مواليد 28 فبراير 1953 في نيو يورك) إقتصادي أمريكي فاز بجائزة نوبل للإقتصاد عام 2008، قالت الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم أنها منحت كروغمان الجائزة إعترافا بصياغته نظرية جديدة للإجابة عن الأسئلة التي تحرك التحولات العمرانية على مستوى العالم. وأضافت اللجنة في بيانها أنه تمكن من دمج مجالات البحث التي كانت متباينة في السابق للتجارة العالمية مع الجغرافيا الإقتصادية، و نشر 20 كتاب منها:مبادئ الإقتصاد، عودة الركود، والإقتصاد و أزمة 2008 وضمير الليبرالي، للتفصيل أكثر توجه إلى مدونة بول كروغمان.

[2]-الكتلة النقدية هي كل النقد المتداول في الإقتصاد و لها أقسام أو ما يعرف بالمجاميع النقدية: M_1:هي الكتلة النقدية بالمعنى الضيق أي السائلة أو الحاضرة أو تسمى أيضا المتاحات النقدية تشمل النقود السائلة والودائع تحت الطلب الحسابات البريدية والجارية. M_2:هي الكتلة النقدية بالمعنى الواسع أو تعرف بالشبه النقود هي تشمل M_1 إضافة إلى الودائع الإدخارية وسندات الصندوق. M_3:سيولة الإقتصاد هي تضم سابقتها و نضيف لها الأوراق المالية و الودائع الطويلة و الإحتياطات لدى البنك المركزي من عملات و ذهب.

*مدرسة الجيل الثاني:ظهرت هذه المدرسة مع حدوث أزمة المكسيك والنمور الآسيوية والتي هي في الأصل أزمات سعر صرف تحولت لأزمات نقدية، وهذه المدرسة تتفق مع سابقتها لكن تضيف عليها أن هذه الأزمات لا يمكن توقعها بالكامل لأن أحيانا تكون مسبباتها عوامل أخر غير عوامل الإقتصاد الكلي، إذ يمكن أم تنشب نتيجة للإشاعات وعدم كفاءة السوق والمضاربة بقيم كبيرة، كما يمكن أن تحدث نتيجة لصدمات خارجية كإرتفاع سعر الفائدة العالمي وتراجع معدل النمو العالمي، إذن هذه المدرسة تفسر سبب الأزمات في الفترة 1994 إلى وقتنا حاليا.

يمكن إجمال العوامل الأكثر تسببا في الأزمات هذه فيما يلي:

-إرتفاع في سعر الصرف أو إنخفاضه؛

-توسع وزيادة في الديون؛

-إرتفاع في حجم الإقراض العام؛

-إرتفاع حجم الكتلة النقدية M_2 [2] عن إحتياط النقد الأجنبي؛

-إرتفاع معدل التضخم؛

-إنخفاض الإستثمار الأجنبي؛

-إرتفاع أسعار الفائدة العالمية؛

-عوامل الإقتصاد الكلي (عجز الموازنة و/أو ميزان التجاري، إنخفاض الصادرات والإنتاج)؛

-وصعوبة إدارة الإقتصاد بعد الإنفتاح الإقتصادي والمالي وسيطرة القطاع الخاص على أسواق المال والصرف، وهذا الأخير يسعى لتحقيق مصالحه حتى على حساب الآخرين ولقلة تقنين الأسواق المالية نتيجة لمبادئ الرأسمالية أصبح هؤلاء يستغلون الثغرات القانونية لتحقيق أرباح[1].

لإدارة أزمة سعر صرف على الدولة أن تتدخل بسياسة سعر صرف فإما تخفض قيمة العملة أو تزيد من سعر الفائدة الذي بدوره يؤثر على سعر الصرف، ومن هنا يجب علينا التكلم على سياسة سعر الصرف.

2.2.2.2.1.سياسة سعر الصرف

لما ترغب السلطات في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تتدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت، أما عندما تتدخل في ظل نظام سعر صرف عائم فتعمل على

---

[1]-من أهم توصيات قمة الدول 20 هو ضرورة ضبط و تقنين أسواق المال و عدم تركها في أيدي المضاربين و سماسرة الأسواق الذين كانوا من أسباب تفاقم أزمة 2008 إن لم يكونوا من مسبيبها، و بعد تقطن الجماهير لهذه التلاعبات وبعد تفاقم البطالة وأزمة الديون السيادية الأوروبية في أوت 2011، ظهرت إحتجاجات في أمريكا بشعار احتلوا وول ستيرت في 17 سبتمبر لتليها إحتجاجات في عواصم أوروبا بشعار متحدون لتغيير إقتصاد العالم.

[2]-سيتم التفصيل في هذه النقطة في نظرية المرونات في الفصل الموالي.

التأثير على تحسن أو تدهور العملة من خلال تحسين المؤشرات الإقتصادية الكلية كتخفيض التضخم أو زيادة معدل النمو.

تستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط:

-الطلب العالمي على منتجات الدولة مرن بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الإنتاج العالمي؛

-العرض المحلي لسلع التصدير مرن بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للإرتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن إرتفاع الصادرات؛

-ضرورة توفر إستقرار في الأسعار المحلية؛

-عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها؛

-إستجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير؛

-والإستجابة لشروط مارشال – ليرنر والقاضي بأن تكون: $e_m+e'_m > 1$ أي مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من 1.[2]

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

*مقاومة التضخم:يؤدي تحسن سعر الصرف إلى إنخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون الإنخفاض في تكاليف الإستيراد أثر إيجابي على إنخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية.

*تخصيص الموارد:يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

*توزيع الدخل:يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند إرتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي...(مواد أولية، زراعية) نتيجة إنخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند إنخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن إنخفاض سعر الصرف الإسمي فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع القدرة الشرائية للأجور.

*تنمية الصناعة المحلية:يمكن للبنك المركزي إعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948م بتخفيض هام للعملة مما شجع

الصادرات وفي مرحلة ثانية قام بإعتماد سياسة العملة القوية، كما إعتمدت السلطات النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.[20]

بهذا نكون قد أنهينا هذا المطلب وتناولنا فيه أهم النقاط الخاصة بسعر الصرف ومفهومه، وأيضا أزمة الصرف وكيف يمكن التنبؤ بها وإدارتها، فسعر الصرف هو عبارة عن القيمة التي من خلالها تبدل عملة بعملة أخرى ويتأثر بعدة عوامل منها إقتصادية ومنها ما يخص القطاع المالي، تغير هذه تؤدي إلى تغير قيمته وأحيانا إلى حدوث أزمات سعر صرف لحلها يجب إتباع سياسة سعر صرف.

3.2.1.قياس سعر الصرف

في هذا المطلب سوف نتكلم عن كيفية تحديد سعر في ظل تطور النظام النقدي الدولي أي عندما كان متبع نظام الذهب ثم نظام بريتون وودز، وبعد ذلك سنرى كيف يتم قياس تغيرات سعر الصرف وهذا في الفرعين التاليين.

1.3.2.1.تحديد قيمة سعر الصرف

لقد مر النظام النقدي الدولي بعدة مراحل من العمل بقاعدة الذهب إلى التوجه نحو التعاون النقدي وإنشاء هيئات دولية متخصصة للإشراف علية كصندوق النقد الدولي، ومن المنطقي أن يكون تحديد سعر الصرف في كل مرحلة من تلك المراحل مختلف، و هذا ما سنتطرق إليه.

1.1.3.2.1.في ظل نظام الذهب

إذا ما إنتقلنا إلى تحديد سعر الصرف في ظل نظام الذهب، فقد كانت تحكمه أوزان معينة من الذهب عندما كانت الدول تسير على نظام الذهب حتى عام 1931م، بمعنى أنه كانت هناك علاقة ثابتة بين الذهب وكل عملة وطنية، وبموجب هذه المقارنة كانت تسهل مقارنة قيم العملات المختلفة، وذلك على أساس مقارنة عدد أوزان الذهب التي تحتويها أية عملة بعدد أوزان الذهب التي تحتويها أية عملة أخرى، وعلى ذلك إذا الجنيه الإسترليني مثلا قبل عام1931 م كان يحتوي على 113.006 وزنا من الذهب، بينما كان الدولار الأمريكي قبل عام1933 م يحتوي على 23.22 وزنا من الذهب، فهذا يعني أن العلاقة بين الإسترليني والدولار هي 113.006/ 23.22 أي 4.866، وهذا يعني أنه كان يمكن إستبدال كل جنيه إسترليني بعدد من الدولارات قدره نحو 4.8668 دولار، وأن قيمة الإسترليني في ذلك الوقت كانت أكبر من قيمة الدولار بما يعادل 4.8668 مرة، و هذا هو سعر صرف الإسترليني بالدولار في ضل قاعدة الذهب، و يتطلب الأمر شروط معينة لتطبيق هذا النظام وهي:

-تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بوزن و عيار معين من الذهب، وهو ما أعطى الذهب سعره الإسمي.

-قابلية العملة الوطنية للتحويل إلى ذهب وتحويل الذهب إلى عملة وطنية؛

-عدم وجود قيود على تصدير وإستيراد الذهب؛

-و حرية صك هذا الأخير.

ومن ميزته أن السلطات النقدية ليست بحاجة لتدخل مباشر في سوق النقد لكي تحقق توازن ميزان المدفوعات، لأن هذا النظام يتميز بآلية التسوية التلقائية وهذا لوجود حرية دخول وخروج الذهب وأيضا لأن السعر التوازني للصرف محدد ويمثل نفس الكتلة من الذهب للعملتين، لكن سعر الصرف قد يتقلب بنسب طفيفة بسبب تكاليف نقل وتأمين الذهب لذا كانت تستعمل أيضا القطع الأجنبية لتسوية التعاملات الخارجية، ومنه إذا كانت تلك التكاليف مرتفعة يفضل المستورد التسديد بالقطع الأجنبية (يحول ذهبه إلى قطع أجنبية)، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه الأخيرة حتى نصل إلى نقطة تسمى نقطة خروج الذهب التي هي قيمة الوحدة النقدية بالذهب نضيف إليها تكاليف النقل والتأمين تكون في هذه النقطة سعر القطع الأجنبية مرتفعة جدا، وبالتالي يتوجه إلى التسديد بالذهب وهكذا يبدأ سعر القطع الأجنبي بالإنخفاض حتى نصل إلى نقطة دخول الذهب، التي هي قيمة الوحدة النقدية بالذهب نطرح منها تكاليف النقل و التأمين، ونعود إلى سعر الصرف التوازني.

ما يمكن ملاحظته على هذه الفترة هو أن قاعدة الذهب حافظت على ثبات سعر الصرف للدول المطبقة لهذا النظام، كما استطاع هذا النظام أن يقلل من عمليات المضاربة وإختلال ميزان المدفوعات.

بدأت ملامح إنهيار قاعدة الذهب أثناء الحرب العالمية الأولى وقد كانت هناك بعض المحاولات لإنقاذه كإنشاء نظام الصرف بالذهب، الذي كان فيه يتم الإحتفاظ بالذهب بشكل سبائك حتى لا يتم الطلب على تحويل النقود إلى ذهب كبير لأن سعر السبائك مرتفع، إلا أنها فشلت لوجود عوائق أهمها أزمة الكساد في 1929 (بسبب التهافت على الصرف بالذهب)، وعدم تقييم بعض العملات تقييم صحيح، وتعويضات الحرب و تسابق الدول إلى الرفع من تعريفاتها الجمركية، كما أن تأثير بريطانيا كان مباشر بسبب قرارها بسحب قابلية تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب، وإنتشار التضخم والرقابة على الصرف وفي الأخير أدى هذا إلى إنهيار هذا النظام.

2.1.3.2.1.نظام بريتون وودز (نظام الصرف بالدولار)

رسمت ملامح هذا النظام في مؤتمر بريتون وودز سنة 1944، وهذا بعد الفوضى التي سادت العلاقات الإقتصادية الدولية بعد الحرب العامية الثانية، وكان في أول الأمر عبارة عن مشروعان تقدمت به كل من بريطانيا (مشروع كينز) والولايات المتحدة الأمريكية (مشروع وايت)، وتم المصادقة في الأخير على مشروع وايت رغم أن مشروع كينز لم يتم رفضه بالكامل، وبدأ العمل بهذا النظام سنة 1947، و تميز بإعتماد سعر للعملات على أساس الذهب والدولار وفق الصيغة التالية: 1دولار= 35 أوقية ذهبية، ونص على ضرورة إنشاء البنك الدولي للتعمير وصندوق النقد الدولي وإمكانية تحويل فقط الدولار إلى ذهب، و بالتالي قام هذا النظام على عدة أسس وهي:

-تختار كل دولة قيمة إسمية لعملتها مقومة بالدولار؛

-إلتزام الولايات المتحدة بتحويل الدولار إلى ذهب بناء على سعر التعادل؛
-أن لا تنحرف أسعار سوق العملات بالنسبة لسعر صرف الدولار بنسبة ± 1، ثم أصبح صندوق النقد الدولي يسمح بهامش تقلب قدره ± 2.25 وهو ما يعرف بتنظيم الثعبان داخل النفق الذي إتبعته الدول الأوروبية في الستينات وحتى السبعينات أثناء محاولتها إنشاء نظام نقدي موحد؛
-أن يقدم صندوق النقد الدولي قروضا للدول الأعضاء لتمويل العجز في ميزان المدفوعات، و يساعد في تسيير النظام النقدي العالمي وتوفير المساعدة للدول التي تتعرض لأزمات؛
-إذا أرادت دولة ما تغيير سعر التعادل بنسبة لا تتجاوز 10% يمكنها ذلك دون إستشارة صندوق النقد الدولي أما إذا زادت النسبة عن ذلك فتصبح العملية إجبارية وهذا مضمون المادة الرابعة معدلة والتي تسمح للصندوق بالإشراف الدقيق على أسعار الصرف.[21] ص 102-108

يمكن القول أن هذا النظام قد حقق نوع من الإستقرار ولو لفترة في النظام النقدي الدولي، وكان أبرز إهتمامه إستقرار ميزان المدفوعات وسعر التعادل، ولقد حارب هذا النظام التخفيضات التنافسية لأسعار الصرف، كما أنه توفر على نوع من المرونة والقدرة على التعديل والإستقرار، وساعد في إتساع حجم التجارة العالمية، لكن لهذا النظام مساوئ كصرامة نظام الذهب وظاهرة عدم الإستقرار،كما أن أهم عيب لهذا النظام هو عدم قدرته على عكس السعر الحقيقي للعملة، كما أظهر هذا النظام بعض النقائص نذكر منها:
-عدم القدرة على تحويل الدولار إلى ذهب في حالة إزدياد معدل نمو التجارة بحجم يتحقق معه العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي؛
-إمكانية نقل التضخم من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بقية دول العالم وهذا لإرتباط هذا النظام النقدي العالمي بالدولار؛
-ويوفر هذا النظام نوع من الحرية للمضاربة بين العملات وسعر الذهب.

هذه النقائص بالإضافة إلى تدهور الإقتصاد الأمريكي وعملة الدولار بسبب الإنفاق الكبير للولايات المتحدة الأمريكية، وتخفيض أسعار الصرف للدول الأخرى لزيادة الصادرات وتعافي إقتصاد أوروبا من آثار الحرب العالمية الثانية وأصبحت أكثر منافسة لأمريكا -تسبب هذا في عجز كبير في ميزان مدفوعات أمريكا- هو ما أدى بالرئيس الأمريكي نيكسون إلى إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب وهذا ما أدى بالكثير من الدول إلى تعويم أسعار عملتها منذ 1973م، وتم تعديل المادة 4 من إتفاقية صندوق النقد الدولي وأصبحت تسمح بتعويم عملات الدول وتم إستبعاد الذهب من النظام النقدي الدولي وهذا في إتفاقية جمايكا التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1978م، ولكن رغم هذا هناك بعض الدول واصلت عملية التثبيت.[22] ص 80-81

3.1.3.2.1.ما بعد نظام بريتون وودز

هنا أصبح سعر صرف عملة ما يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب عليها، فقد خرجت الدول على نظام الذهب وأوقفت بذلك قابلية صرف البنكنوت (العملة الورقية المصدرة من البنك المركزي للدولة) بالعملات الذهبية أو السبائك الذهبية. ومن ثم فقد ألغت هذه الدول العلاقة الثابتة بين الذهب و بين وحدة العملة الوطنية و من هنا فإن سعر صرف أية عملة وطنية ولا بد أن يتحدّد بطريقة أخرى مادام الرباط المعدني (بين العملات المختلفة قد زال بدون نظام الذهب و يمكن أن نتعرف على أساس هذا التحديد إذا أدركنا أن سعر أية عملة هو سعر وحدة من هذه العملة مقومة بوحدات العملة الأجنبية (أو أجزاء من هذه العملة الأجنبية) و لما كان السعر بوجه عام يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في الأسواق، فإن سعر الصرف (سعر العملة الوطنية) يتحدد بتفاعل قوى عرض العملة الوطنية والطلب عليها في سوق الصرف الأجنبي، هذا مع ملاحظة أن عرض العملة الوطنية إنما يعكس، في ذات الوقت، طلبا على العملة الأجنبية، كما أن طلب العملة الوطنية إنما يعكس في ذات الوقت عرض العملة الأجنبية.[23] ص 126-124

2.3.2.1.قياس تغيرات سعر الصرف

بالرغم من أهمية قياس تغيرات سعر الصرف وأثرها على الإقتصاد إلا أن هناك دراسات قليلة حول هذه النقطة، والدراسات الموجودة ركزت على ثلاثة مقاييس، يعتمد الأول على نظرية تكافؤ القوة الشرائية والثاني يعتمد على نماذج تستخدم سعر الصرف الرسمي أما الثالث طرق تعتمد على سعر الصرف في السوق الموازي.

أولا يمكن تعريف تغير (إختلال) سعر الصرف بالعلاقة التالية:

$$R=(E^*/E)-1$$

حيث:

R:هو قيمة التغير

E^*:سعر الصرف التوازني

E:سعر الصرف الحقيقي (السوقي)

حسب المعيار الأول يحسب E^* فنحسبه بحساب متوسط أعلى قيم لسعر صرف الفترة السابقة E_J و نقسمه على سعر صرف سنة الدراسة E_t و هذا وفقا للعلاقة التالية:

$$R_t=(\sum^3_{j=1}Max\ E_J/3)/E_t$$

R_t:هو قيمة التغير في سنة الدراسة.

عيب هذا المعيار أنه غير قادر على قياس التغيرات الحاصلة في سعر الصرف بسبب تدفق رؤوس الأموال و التكنولوجيا والسياسات التجارية. [24]

بالنسبة إلى المعيار الثاني فيستعمل الفرق بين سعر الصرف الرسمي و الموازي، إذن هو يشمل التغيرات الحادثة بسبب تضخم وإختلال سوق الصرف وتوزيع الواردات، والعلاقة المستخدمة كالتالي:

$R_t= (B_t/E_t)-1$

حيث:

R_t:هو قيمة التغير في سنة الدراسة.

B_t:سعر صرف موازي.

E_t:سعر صرف رسمي.

أما المعيار الثالث فهو يعتمد على صياغة نموذج هيكلي لسعر الصرف الحقيقي، كما يستخدم بعض الإقتصاديون الأرقام القياسية لحساب التغير في سعر الصرف، مثل:

-الرقم القياسي المرجح للواردات=متوسط أسعار عملات الدول المتعامل معها بالعملة المحلية*واردات الدول منها/إجمالي واردات الدولة

-الرقم القياسي المرجح للصادرات الثنائية=متوسط أسعار العملة الوطنية مقوما بأسعار عملات الدول المتعامل معها*صادرات الدولة إليها/إجمالي الصادرات

-الرقم القياسي المرجح لمتوسط تجارة الدولة الثنائية=الصادرات*الواردات/2*(الرقم القياسي المرجح للصادرات+الرقم القياسي المرجح للواردات)

تفيد هذه الأرقام القياسية في قياس الإنحرافات التي تطرأ على عرض وطلب العملة في الأسواق المالية العالمية ومعرفة تغيرات قيمة المعاملات التجارية والمالية التي تقوم بها الدولة مع مختلف دول العالم.[1] [25] ص 18

بهذا نكون قد ختمنا هذا المبحث وتناولنا أهم النقاط المتعلقة بسعر الصرف، من تعريف وأنواع وأيضا أساليب تحديد سعر الصرف، وأيضا تكلمنا فيه عن العوامل المؤثرة في سعر الصرف، وتكلمنا أيضا عن أزمة سعر الصرف وسياسة سعر الصرف، وأخيرا عن كيفية قياس تغيرات سعر الصرف.

[1]-السيد محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي فترة الإنفتاح، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية، مصر،سنة 2001، ص 18.

3.1.مفهوم سوق الصرف

تكلمنا في المبحث الأول من هذا الفصل عن الصرف وتناولنا فيه مختلف أنواع الصرف وأنظمة الصرف، ثم في المبحث الثاني تكلمنا عن سعر الصرف مفهومه وأنواعه وأيضا العوامل المؤثر فيه سواء كانت الأساسية أو الفنية، وتناولنا فيه أيضا مختلف أساليب تحديد سعر الصرف وتعرفنا على مفهوم أزمة الصرف وسياسة سعر الصرف، ثم في الأخير تكلمنا عن تحديد قيمة سعر الصرف وقياس التغيرات فيه، الآن يجب أن نتكلم عن مكان حدوث وتحديد سعر الصرف ألا وهو سوق الصرف الأجنبي، وقسمنا هذا المبحث إلى مطلبين الأول نقوم فيه بالتعريف بسوق الصرف والمطلب الثاني سنتناول فيه مختلف المعاملات التي تحدث في سوق الصرف.

1.3.1.التعريف بسوق الصرف

في هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف سوق الصرف وإلى المتدخلين فيه، وهذا لتحديد المفهوم الأساسي لسوق الصرف قبل التطرق إلى المعاملات فيه في المطلب الموالي.

1.1.3.1.تعريف سوق الصرف

هناك تعريفات عديدة نذكر من بينها:

*هو مكان تلاقي عرض وطلب مختلف العملات ومن خلاله يتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى.

*هو الوعاء الذي تتم فيه كل الصفقات العالمية سواء تعلقت بالتجارة الدولية أو بتدفق رؤوس الأموال.

*هو السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريقة شبكات الإتصال أو أقمار صناعية، يتم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية وتعمل 24 ساعة، وهذا نتيجة إختلاف التوقيت في هذه الأسواق فعندما تغلق الأسواق في الولايات المتحدة تبدأ أسواق طوكيو بالعمل وبعد ذلك بساعتين تنفتح أسواق هونغ كونغ وسانغفورة وبعدها بساعتين تبدأ أسواق نيودلهي بالعمل لتليها بعد ذلك أسواق البحرين والشرق الأوسط وبعدها بساعتين تبدأ الأسواق الأوروبية في العمل وأسواق طوكيو في الإغلاق، وفي منتصف ساعات عمل الأسواق الأوروبية تبدأ الأسواق الأمريكية في العمل.[26] ص 217-218

كما جاء تعريف سوق الصرف الأجنبية عند صبحي تادرس قريصة وكامل عبد المقصود بكري على أنها "ليست سوقا منظمة مثل أسواق الأوراق المالية أو البضائع، فليس له مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون، كما أنه ليس مقتصر على أي بلد واحد، فمن الأحسن أن نفكر فيه على أنه ميكانيكية يتم

بواسطتها الجمع بين مشتري وبائع العملات الأجنبية، إنه يتكون أساسا من عدد من البنوك منخرطة بنشاط إستبدال العملات الأجنبية فالبنوك تصنع سوق الصرف".[27] ص 449

مما سبق يمكن إستنتاج أن سوق الصرف الأجنبي هو السوق الذي يتم من خلاله عمليات بيع وشراء العملات الصعبة، وهو غير محدد بمكان يجتمع فيه البائع بالمشتري، لأن عملياته تتم بإستعمال أجهزة تداول إلكترونية ومعلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكة إتصال تم إنشاءها من طرف شركات الخدمات المالية، وسوق الصرف هو أكثر الأسواق إتحادا في العالم التعامل فيه يتم في سلع متطابقة ومتماثلة العملات، كما أن التنظيمات التي يخضع لها المتعاملون في هذا السوق صارمة إلى جانب سرعة إبرام الصفقات، ويسمى بالفوركس ويتم أخذ القرار في هذا السوق مثل باقي الأسواق على أساس المعلومات المتوفرة ومن بين موفري المعلومات المالية الموثوقة شركة رويترز[1].

يمكن إيجاز أهم وظائف هذا السوق فيما يلي:

-تحويل الأرصدة والقوة الشرائية من قطر إلى آخر ومن عملة إلى أخرى، وهذا بفضل عمليات تسهيل المبادلات التجارية وحركة رؤوس الأموال؛

-تقديم تسهيلات لتجنب مخاطر الصرف الأجنبي، أو لتغطية التأمين ضد الخسائر والمخاطر وهذا بالقيام بعمليات وقائية لصالح المصدرين والمستوردين؛

-يوفر السوق مكان للمضاربة بقصد تحقيق الربح ولكن قد يكون تأثيره سلبي على الإقتصاد؛

-وتقوم هذه الأسواق بتقديم الإئتمان الذي يستعمل في عمليات التجارة الخارجية، و بذلك فإن درجة تطور سوق الصرف وتوفيره للسيولة يعمل على تطوير التجارة الخارجية بفضل العمليات المختلفة التي تحدث في هذه الأسواق.[28] ص 22-23

في أي سوق آخر غير وطني يجب تداول العملات الأجنبية لتوفير حاجات الأفراد و الأعوان الإقتصاديين، سواء في التجارة الدولية (إستيراد- تصدير) أو أي نوع من أنواع العمل، فإن الرجوع إلى شكل من أشكال عمليات تداول العملات الأجنبية أمر لا مفر منه ومن غير المدهش إذن أن سوق تداول العملات الأجنبية هو الأكبر في العالم، ففي مدينة نيويورك لوحدها هناك حوالي 50 بليون دولار من العملات الأجنبية يتم تبادلها يوميا مقترنة ب 2.4 بليون دولار في سوق نيويورك للأوراق المالية، هذا غير مراكز باريس و طوكيو و غيرها.[29] ص 26

بالإضافة إلى تميز هذا السوق بالسعة والعمق والسيولة العالية وهذه الأمور تعد مؤثرة فعلا، ونجد المراكز المالية مفتوحة للعمل طوال الوقت، ونجد البنوك وغيرها من المؤسسات تتاجر في الدولار

---

[1]-تأسست رويترز في أواخر عام 1851 عن طريق مؤسسها رجل الأعمال الألماني جوليوس رويتر وقد بدأت بالأخبار المالية، ثم توسعت في عام 1858 لتغطي الأخبار العامة كذلك للمعلومات أكثر حول وكالة رويترز إطلع على Reuters face book.

وغيره من العملات في كل ساعة في النهار وفي الليل بعيدا عن الفجوات الصغيرة المحتملة في العطل الأسبوعية، فبينما تغلق بعض المراكز أبوابها تفتح أخرى أبوابها للعمل وتبدأ بالتداول، فسوق تداول العملات الأجنبية يتبع الشمس حول الأرض، في سوق العملات تتوفر في كل لحظة ظروف المتاجرة بصرف النظر عن وضع الإقتصاد عامة، لأن دائما هناك حاجة للعملة الأجنبية، كما أنه يسهل المتاجرة بالعملات نظرا لقلة عددها، فالرئيسية منها لا تزيد على ستة أزواج، هذا يوفر إمكانية التركيز وتحليلها، كما أنه يرفع من نسبة الإصابة في تحديد الهدف ويقلل نسبة الخطأ، كما تتميز أسواق الصرف الأجنبية بأنها لديها القدرة على أن تخضع الأسواق المالية العالمية الحديثة لسلطانها، ورغم الإنتشار المتزايد للمشتركين في سوق العملات الأجنبية في كل أنحاء العالم، إلا أن أغلب الصفقات تتم في لندن ونيويورك وطوكيو، وتصل حصة لندن في أسواق العملة الأجنبية إلى 30% من كل الصفقات، بينما تصل حصة كل من نيويورك وطوكيو 16% و10% على التوالي، تستحوذ الأسواق الثلاثة لندن، نيويورك، طوكيو، على نسبة 56% من صفقات العملات الأجنبية في العالم، تركيز السوق حيث ثلثي صفقات العملات الأجنبية اليومية يحدث ما بين سماسرة البنوك[2]، وحوالي 16% من المعاملات تخص العملاء غير الماليين، أما الجزء الباقي من المعاملات 20% فيشمل مؤسسات مالية خلاف سماسرة البنوك، والتي هي في الأغلب شركات أوراق مالية، تعمل في أسواق القروض والأسهم العالمية التي دخلت سوق العملات الأجنبية كأجهزة للوساطة تقوم بالشراء على مرحلة واحدة لعملاتها، وتتميز سوق العملات الأجنبية بالسيولة الشديدة، فالصفقات كبيرة وتنفذ بكثرة حيث تكتتب المؤسسة العادية للسمسرة ما بين 3000 و4000 تذكرة معاملات لصفقات في العملة الأجنبية خلال يوم متوسط من 24 ساعة.[1] [28] ص 23

2.1.3.1.المتدخلين في سوق الصرف

يتدخل في سوق الصرف:

1.2.1.3.1.البنك المركزي

يتدخل للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية، وكذا تنفيذ أوامر الحكومات بإعتباره بنك الدولة، ويكون هذا التدخل في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى لأنه يعتبر مسؤولا عن صرف سعر العملة.

لا يرقى تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف إلى درجة تدخل البنوك التجارية فهو تدخل يتميز بالقلة في حالة المقارنة، إلا أنه ذو أهمية كبيرة، ويمكن حصر مجال تدخلها في العمليات الموالية:

---

[1]-ويقدر المحللون الماليون الحجم اليومي لتداول العملات في سوق الفوركس بحوالي 3 تريليون دولار (3 ألاف مليار دولار يوميا) هذا في 20 جويلية 2008.

-شراء وبيع العملات الأجنبية بغرض تدعيم العملة الوطنية، أو تلبية لحاجيات العملاء (بنوك مركزية أجنبية، بنوك تجارية، خزينة الدولة)؛

-بيع وشراء العملات الأجنبية بقصد التأثير على مستوى العرض والطلب للعملة، والتأثير على أسعار صرف العملات إرتفاعا وإنخفاضا، بهدف الحفاظ على إستقرار هذه الأسعار خاصة إذا كان النظام نظام تعويم؛

-وتتدخل بإستخدام عمليات المبادلة لتثبيت أسعار صرف عملاتها حين تتعرض لضغوط المضاربة ولتوفير السيولة للإقتصاد الوطني، أو للتخلص من فائض السيولة فيه.

2.2.1.3.1.البنوك التجارية والمؤسسات المالية

تتدخل لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن، يقومون بالمقاصة ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة ذلك بإستعمال أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم، إذن تتمثل هذه الشريحة أساسا في البنوك التجارية التي تتعامل بصورة مباشرة في سوق الصرف الأجنبية، حيث يمثلون في هذه الحالة ماسكي الصفقات سواء لحسابهم الخاص أو لحساب الغير، أو في حالة مستعملي سوق الصرف، حيث تكون العلاقة مع أسواق الصرف غير مباشرة، وفي كل الحالات يعتبرون وسطاء معتمدون على الرغم من أهليتهم في التعامل في سوق الصرف إلا أن هذا النشاط يبقى ثانويا جدا لعدد كبير منهم، حيث يعتمدون أمثالهم مثل المؤسسات الإقتصادية، التجارية على هيئات أخرى في معظم الأحيان تكون بنوكا ذات أحجام كبيرة، ويبقى الجزء الذي يتعامل في ميدان سوق الصرف من هذه الشريحة، ينقسم بين بنوك تمارس وظيفة ماسكي الصفقات، وأخرى مستعملا لها، وللتدليل على ذلك فإنه في الولايات المتحدة الأمريكية تتمركز أغلب البنوك محليا والتي يفوق عددها 1000 بنك لها إهتمام بسوق الصرف، يوجد منها 400 نشطة فعلا،و50 بنكا من هذه الأخيرة فقط لها وظيفة مسك الصفقات.[30] ص 74-76

3.2.1.3.1.سماسرة الصرف

هم وسطاء يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الإتصال بين البنوك وإعطاء المعلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات.

4.2.1.3.1.العملاء الخواص

يتشكل العملاء الخواص من ثلاث فئات رئيسية هي:

-المؤسسات المالية أو البنوك الصغيرة؛

-المؤسسات الصناعية والتجارية؛

-والمستثمرون الدوليون.

في غالب الأحيان العملاء لا يتدخلون مباشرة في سوق الصرف، إنما يقتصر الأمر فقط على الذين حققوا أو يحققون حجما مهما من العمليات، والذين لديهم متعاملين خاصين بهم يمكنهم أن يحملوا صفة العملاء-الصيارفة- ومن ثم يحق لهم الدخول إلى قاعات السوق، أما الذين لا يتوفر لديهم الحجم المهم من العمليات، فتتم عملياتهم وتمويلاتهم من خلال الهياكل التقليدية للبنوك التجارية، بعد دراسة الصفقات والتأكد من التكليفات.[31] ص 46

إذن أهم ما نستنتجه من هذا المطلب أن سوق الصرف تتم فيه عمليات صرف و عمليات آجلة وعمليات لتجنب المخاطر المتعلقة بعمليات الصرف، وهذا ما سنتعرف عليه في المطلب الموالي.

2.3.1.المعاملات في سوق الصرف

ينقسم سوق الصرف إلى عدة أقسام، وهي:

*سوق الصرف العاجل:حسب Josette Peyrard سوق الصرف العاجل هي:" السوق التي تتبادل فيها عروض وطلبات العملات الأجنبية دون أن يكون لها موقع دائم، لأن العملات الأجنبية يمكن معالجتها في المراكز المالية الأخرى مثل لندن، باريس، نيويورك، طوكيو ... الخ".[32] ص 50-51

حسب Patrick Gillot، تعرف سوق الصرف العاجل كما يلي:"سوق الصرف العاجل تمثل في الأساس سوق ما بين البنوك، حيث أن 90% من العمليات المعالجة من طرف الصيارفة، مخصصة لحساب البنوك، و10% الباقية مخصصة لتغطية طلبات الزبائن".[33] ص 53

وتعتبر هذه السوق الأكثر شيوعا في سوق الصرف، وهي غير محددة المكان وتعمل بإستمرار، كما تعكس أسعار الصرف المطبقة فيها، آثار مختلف القوى الإقتصادية في العالم من جهة، و محاولات السلطات النقدية حصر تذبذباتها داخل المجال المناسب وفقا للإتفاقات الدولية، مثل ما هو الحال بالنسبة للنظام النقدي الأوروبي، من جهة أخرى تبين هذه السوق تطورات العملات الصعبة، والمبادلات التي تجري فيها تتميز بالسهولة وكبر الحجم مقارنة بإجمالي المبادلات التي تتم في سوق الصرف.[32] ص 51

تمتاز سوق الصرف العاجل بعدة مميزات منها:

-العمليات الفورية تشكل الجانب الأكبر من نشاط أسواق الصرف الأجنبي؛

-تسعير العملات يكون بالدولار، حتى و لو كان الدولار غير مشترك في الصفقات؛

-تنشط سوق الصرف العاجلة على مدى 24 ساعة مستمرة، بسبب الاختلاف الزمني بين المراكز المالية الدولية؛

-تلجأ البنوك المركزية إلى سوق الصرف العاجلة من أجل التأثير على مستوى العرض والطلب للعملة من خلال بيع وشراء العملات، ومنه التأثير على أسعار صرف العملات إرتفاعا وإنخفاضا، خاصة في ظل نظام التعويم الحر؛

-تؤخذ أسعار البيع والشراء على أنها أسعار عاجلة، إذا تم تحديد تاريخ التسليم في الصفقة المبرمة؛

-تعمل سوق الصرف العاجلة في ظل وجود سعر صرف عاجل رسمي؛

-وسوق الصرف العاجل في بعض الدول يتكون من سوق صرف رسمية وسوق صرف حرة أي موازية.

*سوق الصرف الآجل:تعرف سوق الصرف الآجل حسب Josette Peyrard بأنها " تلك السوق التي يتفاوض فيها المتعاملون الإقتصاديون لشراء أو بيع العملات الأجنبية لفترة مقدمة، حيث يحدد سعر الصرف الآجل حاليا من أجل التبادل في المستقبل لأسبوع، لشهر، لسنة أو لعدة سنوات ".[33] ص 57-53

يعرفها Philippe D'arrisenet كما يلي:

"سوق الصرف الآجل تمثل جزء من سوق الصرف الأجنبي حيث تشير إلى الإطار المؤسسي الذي يُشترى ويباع فيه النقد الأجنبي لتسليم مستقبلي، عند أسعار متفق عليها اليوم، العقد والسعر الآجلان يمكن عادة أن يعاد التفاوض بشأنهما لفترة أو أكثر عندما يحل تاريخ الإستحقاق".

من خلال التعريفين يمكن أن نستخلص بأن أسواق الصرف الآجل تسمح بتحديد سعر تبادل العملات الأجنبية في المستقبل بين البائع والمشتري، من أجل تثبيت الأسعار الآجلة، وتفادي أخطار سعر الصرف، ومن بين أهم العملات الأجنبية المسعرة لفترة آجلة نسبة إلى الدولار الأمريكي يوجد: اليوروEUR، الين الياباني JPY، الدولار الكندي CAD، الجنيه الإسترليني GBP ... الخ. .

تتميز سوق الصرف الآجل بخصائص عدة، يمكن التطرق إلى أهمها:

-العقود في هذه السوق نمطية، حيث تكون لفترات مختلفة ثلاثة أشهر، ستة أشهر، تسعة أشهر، إثنى عشر شهرا .... سنتين ... الخ؛

-إمكانية تمديد العملية الآجلة من خلال إجراء عمليتين هما:

*عملية عاجلة لأجل ترصيد العملية الآجلة الأولى.

*أخذ عملية آجلة جديدة تحت شروط السوق و في يوم التمديد.

-العمليات الآجلة للعملات الأجنبية تتم مباشرة بين البنوك أو عن طريق الوسطاء(السماسرة)؛

-لا يوجد سعر آجل رسمي؛

-لا تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الآجلة، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد عمليات المضاربة بقوة؛

-ولا تسعر الأسعار الآجلة في البورصة.[34] ص 58-59

يضم سوق الصرف الآجل ثلاثة أسواق:

-سوق خيارات العملات الأجنبية:تعرف سوق الخيارات للعملات الأجنبية بأنها " المكان الذي يتم فيه التفاوض حول عقود خيارات العملات الأجنبية التي تتضمن الدفع العاجل للعلاوة وحصول المشتري على الحق طيلة فترة العقد مع تأكيد عملية شراء أو بيع العملة بسعر محدد بين طرفي العقد، وهو سعر العملية ".

هذه السوق قد تكون منظمة حيث يتم في هذه السوق بيع وشراء العملات الأجنبية بإرسال الأوامر إلى قاعة التعامل في البورصة من خلال السماسرة، وتكون العقود المبرمة في هذه السوق عقودا نمطية ذات تواريخ إستحقاق نمطية، أو تكون سوق موازية أنشئت من طرف البنوك نتيجة لبعض الصعوبات التي ترتبت عن التنميط في البورصات والتكاليف المرتفعة، حيث أن تواريخ الإستحقاق النمطية قد لا تتفق مع التاريخ الآجل الذي يحدده العميل لتغطية مخاطر الصفقة، عمل هذه الأسواق خارج البورصة والخيارات المتداولة تتضمن شروطا غير نمطية يمليها العميل وتتعلق بتواريخ الإستحقاق التي تغطي فترة التحوط دون تحديدها بشهور معينة من السنة، ويتم التعامل بمثل هذه العقود بين البنوك والعملاء مباشرة دون وساطة البورصة.

-سوق العقود المالية المستقبلية للعملات الأجنبية:تعتبر أسواق العقود المالية المستقبلية أسواقا تستخدم بهدف تخفيض مخاطر تقلبات أسعار الصرف، وكان موضوع العقود في البداية خاص بالسلع مثل البن والسكر والذهب والفضة، كما كان الهدف الرئيسي من وجود البورصات التي تتداول العقود المستقبلية – شيكاغو ولندن- هو حماية التجار والصناع من تحركات الأسعار نتيجة تغير ظروف الإنتاج أو بسبب الإضطرابات السياسية أو الإقتصادية.

إعتبارا من سنة 1972 أنشئت أول بورصة للعقود المالية المستقبلية متفرعة عن بورصة شيكاغو التجارية Chicago Mercontile Exchange، وكان تعاملها في العقود المستقبلية وأذونات الخزانة والسندات والنقد الأجنبي ومؤشرات سوق الأوراق المالية.

جاء تعريف أسواق العقود المالية المستقبلية للعملات الأجنبية كما يلي:"هي المكان الذي يتم فيه التفاوض على العقود النمطية التي تلزم البائع بالتسليم والمشتري بالإستلام لكمية معينة من العملات

الأجنبية بسعر محدد يوم التفاوض، مع التحديد الدقيق لكمية العملات الأجنبية وتاريخ تسليمها أو إستلامها "، تتميز الأسواق المالية المستقبلية التي تتعامل بالعقود المستقبلية، بخصائص عدة هي:

-تداول العقود المالية المستقبلية يكون بصفة نمطية من خلال المزاد العلني المفتوح في سوق مركزية منظمة وبواسطة السماسرة؛

-أغلبية العقود المالية المستقبلية لا يتم تنفيذها مع حلول تاريخ التسليم، إذ أنها تأخذ وجهة أخرى حيث تتغير صفقات الشراء إلى صفقات بيع قبل أن يتم التسليم الفعلي؛

-تقع مسؤولية تسوية الصفقات المبرمة على عاتق غرف المقاصة، حيث تنفذ العقود وتسلم العملات؛

-وتكاليف التعامل في جلسات المزاد العلني في الأسواق المالية تميل إلى الإنخفاض.[35] ص 47-48، 55

إلا أنه مع تطور التعاملات أصبحت هناك سوق غير منظمة لتداول هذه الأوراق.

-سوق المبادلات أو المقايضة:هي تستعمل كثيرا يتم فيها إبرام عقد شراء أو بيع مع وعد بالشراء أو بالبيع في تاريخ محدد مستقبلا لكمية معينة من العملات الأجنبية، مميزاته أنه يوفر سلاسة في التعامل و لا يزيد من حجم السيولة إذ هي نفس السيولة يتم تداولها، و عدم وجود نمطية فيه لا بالنسبة للسعر و لا المدة، كثرة المتعاملين في هذا السوق.[36] ص 20

1.2.3.1.معاملات سوق الصرف العاجل

تتمثل معاملات سوق الصرف العاجل فيما يلي:

1.1.2.3.1.عمليات الصرف الفوري

هي من أجل تسديد عملية إقتصادية أو السياحة وهي تمثل الجانب الأكبر من العمليات التي تتم في سوق الصرف وسعر الصرف الفوري spot يعتبر أساس كل عمليات الصرف الأجنبي، ويتم التسليم في بإستخدام تاريخ التسوية (الحق) الفوري أي سيتم التسليم خلال يومين من عقد الصفقة، هذا حتى يكون هناك وقت لمراجعة بنود الصفقة وتوفير الوقت للطرف البائع من أجل إتمام هذه البنود.

2.1.2.3.1.المضاربة

تتم المضاربة في سوق الصرف على أساس التخمينات المستقبلية لأسعار العملات، فإذا ما توقع المتعاملون أن سعر عملة ما سيرتفع في المستقبل فسيتجهون إلى شراء أكبر قدر من هذه العملة لبيعها عندما يرتفع سعرها في المستقبل، وإذا ما توقعوا أن سعر إحدى العملات سينخفض مستقبلا فإنهم سيبيعون كل ما لديهم من هذه العملة والإتجاه لشراء عملة أخرى يتوقعون إرتفاع ثمنها مستقبلا.

يتم تخمين سعر الصرف المستقبلي هنا بإستخدام عامل التضخم وفقا للنظرية المذكورة في المبحث السابق، وللتوضيح فلنأخذ المثال التالي:

سعر صرف الأورو مقابل الدولار 1.446 ومعدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية 5% وفي أوروبا 3%، سيكون سعر صرف الأورو مقابل الدولار مستقبلا كما يلي:

*نستخدم الصيغة النسبية لنظرية القدرة الشرائية:

$Ct=Cc*(1\pm\Delta p")$

$\Delta p"=p_{usa}-p_{eur}=5\%-3\%=+2\%$

$Ct= Cc*(1+2\%)=1.446*1.02=1.4749$

أي سيرتفع سعر الأورو مقابل الدولار إلى 1.4749، وبالتالي يتوجه المضاربون إلى شراء الأورو الآن و بيعه مستقبلا عند إرتفاع السعر، والسبب في إرتفاع سعر صرف الأورو هو أن الأسعار في أوروبا ستكون منخفضة مما يزيد من الطلب على سلعها وبالتالي على عملتها مما يؤدي لإرتفاع سعر صرفها. [37] ص 147-148

2.1.2.3.1.المراجحة - التحكيم-

تقوم فكرة المراجحة على أساس الإستفادة من فروقات أسعار الصرف الممكن حدوثها في لحظة ما في أسواق الصرف المختلفة، حيث يوجد المتاجرون بإستمرار في إنتظار فرص إختلاف الأسعار حيث يقومون بعمليات البيع والشراء، وكلما اتسعت فروقات أسعار العملة الواحدة مقارنة بالعملات الأخرى، كلما اتجه الكثير من تجار العملة الذي يطلق عليهم المحكمين أو المراجحين ببيع العملات المتواجدة لديهم بالعملة التي تمكنهم من الحصول على أعلى الأرباح بمبادلتها مرة أخرى، بمعنى أبسط التحكيم هو شراء عملة من السوق المنخفضة وبيعها في سوق أخرى مرتفعة، ويمكن أن تتم أيضا بمبادلة وديعة مصرفية في بلد ما بأخرى في بلد آخر وبعملته من أجل الإستفادة من فرق سعر الصرف، وتسمى هنا مراجحة على أساس الفائدة أو مغطى بفائدة، وللتوضيح أكثر لنأخذ المثال التالي:

سعر صرف الأورو مقابل الدولار 1.3654 سعر الفائدة على الودائع في فرنسا 4% وفي الولايات المتحدة الأمريكية 2.5%، إذن لنحسب سعر الصرف بإستخدام نظرية تكافؤ أسعار الفائدة:

$Ct-Cc/Cc= id-ie$

أي:

$Ct-1.3654/1.3654=4\%-2.5\%=1.5\%$

$Ct=1.3654*1.5\%+1.3654=1.3858$

إذن سعر الصرف المستقبلي هو 1.3858 وهنا يقوم المراجحين بتحويل أموالهم إلى الأورو من أجل الإستفادة من الإرتفاع المستقبلي، إذن سيحولون أموالهم إلى الدولار فيما بعد.

تكرير عملية التحكيم عدة مرات من طرف عدة متعاملين يؤدي إلى تحقيق توازن سوق الصرف،هذا لأن الطلب على العملتين سيتساوى في الأخير وليس لعملة واحدة فقط بل لعدة عملات لأن التحكيم يتم بين عدة عملات.[38] ص 95

2.2.3.1.معاملات سوق الصرف الآجل

أهم ما يتم من عمليات في سوق الصرف الآجل ما يلي:

1.2.2.3.1.عمليات الصرف الآجل

هنا يتم تسليم خلال شهر أو أكثر من تاريخ عقد الصفقة، فأحيانا يتوقع المشترون بغرض السياحة أو تسوية العمليات الإقتصادية أن سعر الصرف قد ينخفض مستقبلا لذا يبرمون صفقات آجلة التسليم ويتحملون قيمة فترة الإنتظار كما وضحنا في المبحث الأول عندما تكلمنا عن الصرف الآجل.

2.2.2.3.1.التغطية

التعامل في سوق الصرف يحتوي على مخاطر خاصة خلال فترة إنتظار تنفيذ عملية ما والمضاربون والمراجحين يتعرضون لمخاطر الصرف بشكل كبير، لذا ونتيجة لتطور العمليات المالية تم إيجاد عقود من أجل تغطية المخاطر هذه، لكن قبل التكلم عن هذه العقود لنتطرق إلى المخاطر التي من أهمها:

*المخاطر المالية:هي مخاطر تنشأ بسبب تغيرات قيمة العملة التي تحدث فجأة و أحيانا بحدة خاصة عندما تحولت الدول لنظام تعويم العملة، وهذا يتضح من خلال أزمة المكسيك في 1994 وأزمة النمور الآسيوية في 1997 وغيرها من الأزمات التي كان سببها تغير حاد في قيمة العملة و سعر الصرف.

*مخاطر التمويل:تحدث عند البنوك عندما لا تجد الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه مما يضطره لدفع فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد حسابات بالعملة الأجنبية.

*المخاطر الإئتمانية:تحدث عندما يقرض البنك العملاء بالعملة الأجنبية وعند تاريخ التسديد يكون سعر صرف العملة منخفض هنا سيقبض البنك أقل مما أقرض، أو عند الإقتراض بالعملة الصعبة وعند تاريخ التسديد نجد سعر الصرف قد إرتفع هنا سيدفع البنك أكثر مما إقترض.

*المخاطر الناتجة عن التغييرات التنظيمية:تحدث عندما تقوم دولة ما بتغيير نظام صرفها أو طريقة عمل سوق الصرف لديها أو حتى عندما تغير تقييم عملتها.

*مخاطر الخطأ:مثلا خطأ في المقاصة أو في تسجيل أمر الصرف أو خطأ في التوقع و غيرها.

*مخاطر الناتجة عن إعادة تقييم المراكز المفتوحة:هي الخسائر التي يمكن أن تتحقق عند إعادة تقييم مراكز العملات الأجنبية أي عند وضع قيمة الودائع لديها بالعملة المحلية، تتم هذه العملية شهريا وعادة بأعلى سعر معلن في السوق في نهاية عمل الذي يتم فيه إعادة التقييم.[39] ص 132-136، 148

بسبب هذه المخاطر كلها يستعمل المتعاملين إحدى العقود التالية من أجل تغطيتها:

-عقود الخيارات: عقد الخيار هو عقد قانوني يضمن لحامله الحق في تنفيذ عملية شراء أو بيع كمية من عملة معينة في تاريخ معين أو عدم تنفيذه، أي هو غير ملزم لحامله.

هناك نوعان من الخيارات:

*خيار الشراء: عندما يريد متعامل شراء كمية من عملة ما ويتوقع إرتفاع سعر صرفها فيقوم بشراء خيار شراء بسعر صرف متفق عليه، إذا تحقق توقعه يكون قد حمى نفسه من الخسارة وينفذ الخيار،أما إذا لم يتحقق توقعه وإنخفاض سعر الصرف لا ينفذ الخيار بل يدفع علاوة للبائع ويشتري مباشرة من السوق، أما إذا كان السعر في السوق وفي عقد الخيار متساويين من الأحسن تنفيذ الخيار بدل خسارة العلاوة، العلاوة هي سعر شراء الخيار من عند بائعه، يمكن أيضا أن يقوم حامل خيار الشراء ببيعه عندما يجد أن توقعاته قد لا تتحقق حتى لا يخسر العلاوة ويسترجعها لأن العلاوة تدفع مقدما وهي غير مستردة.

*خيار البيع: عندما يريد متعامل بيع كمية من عملة ما يشتري خيار بيع حتى يحمي نفسه من حالة إنخفاض أسعار الصرف، فإذا تحقق توقعه ينفذ الخيار وإذا إرتفع سعر الصرف لا ينفذ ويتحمل خسارة العلاوة فقط، أما إذا حدث التساوي فينفذه حتى لا يخسر العلاوة، وهنا أيضا يمكن له أن يبيع خيار البيع إذا كان قد تنبأ بأن توقعاته الأولى لن تتحقق حتى لا يخسر العلاوة.

يجدر بنا الإشارة إلى أن هناك طريقتان للتنفيذ إذا كان ينص العقد على أن التنفيذ يكون في تاريخ الإستحقاق فقط يسمى خيار أوروبي، أما إذا يسمح بالتنفيذ في أي وقت من فترة العقد يكون خيار أمريكي وهذا الأخير يتيح لحامله حرية التنفيذ حسب وقت تحقق توقعاته لأن أحيانا تتحقق توقعات المتعاملين قبل تاريخ الإستحقاق المحدد في الخيار، وعلاوة الخيار تتحدد حسب فترة العقد فكلما طالت إرتفعت العلاوة وأيضا حسب سعر الصرف المحدد ومدى تذبذب سوق الصرف وعرض وطلب العملات.[40] ص 93

-العقود المستقبلية: هي عقود قانونية تضمن لحاملها الحق في تنفيذ عملية شراء أو بيع كمية من عملة معينة في تاريخ معين بسعر محدد بشكل ملزم، إذن تختلف عن عقود الخيار في ناحية الإلزامية وفي حالة الخسارة ستكون الخسارة في القيمة الكلية وليس فقط في العلاوة لأنه لا يمكن عن تنفيذه، ففي حالة عدم تحقق التوقع عليه تنفيذه ويخسر هنا في القيمة الكلية، يتم تتداول العقود المالية المستقبلية بصفة نمطية من خلال المزاد العلني المفتوح في سوق مركزية منظمة وبواسطة السماسرة، وتقوم بتسوية الصفقات المبرمة غرف المقاصة المتواجدة بالسوق وتنفذ العقود وتسلم العملات موضوع الصفقات، كما أنها تقوم بتقديم الضمان لتنفيذ إلتزامات العقود، كما تقوم بدور البائع بالنسبة للمشتري ودور المشتري بالنسبة للبائع، ويتم العمل وفقا نظام الهامش في العقود المالية المستقبلية الذي يتطلب من طرفي العقد – البائع والمشتري-، إيداع نسبة من قيمة العقد لدى السمسار بعد إبرام العقد مباشرة، هذه النسبة هي ضمان لحماية المتعاملين من مخاطر التخلف عن الوفاء بالإلتزامات، وتتغير قيمة الضمان حسب

الأسعار في السوق وحسب شروط العقد، ويستخدم هامش الضمان في تغطية الخسائر في قيمة العملية عند إعادة تقييمها في نهاية كل يوم، وحسب أسعار الأقفال، ولتوضيح مفهوم هامش الضمان -هامش الوقاية- تؤخذ الحالة الموالية:

مشتري يطلب من سمسار شراء عقد مستقبلي بمبلغ GBP 25000، التسليم في ديسمبر بسعر: 1 GBP = 2 USD.

-قيمة العقد إذن: 25000 × 2 = 50000 USD.

-نسبة الهامش: 3% من مبلغ العقد و تساوي: 50000 × 0,03 = 1500 USD

-بفرض إنخفاض سعر الجنيه إلى: 1 GBP = 1,98 USD تلحق بالمشتري خسارة قدرها: 25.000 × 0,02 = 500 USD

-قيمة الهامش الجديد: 1500 – 500 = 1000 USD

-و إذا انخفض سعر الجنيه مرة أخرى إلى: 1 GBP = 1.95 USD

تصبح قيمة العقد تساوي: 25.000 × 1,95 = 48.750 USD في هذه الحالة يتوجب على المشتري إيداع مبلغ 250 USD قبل بداية العمل في اليوم الموالي لأجل بلوغ الحد الأدنى للهامش، والمبلغ المقدر بـ250 USD يسمى بهامش الوقاية، إذا أسفرت نتائج التقييم اليومي عن أرباح، فإنه يتم سدادها للمشتري بشرط بقاء الحد الأدنى من الهامش 1.000 USD.

-يبقى هامش الوقاية لدى جهاز المقاصة بالسوق ما بقي المركز مفتوحا، ويعاد إلى الطرف المودع عند تصفية المركز. [14] ص 178-182

-عقود المبادلة:تتضمن عميلة مبادلة العملات الصعبة تحرير عقدين متزامنين أحدهما عقد شراء والآخر عقد بيع و قيمة كل من العقدين واحدة، إلا أن تاريخي إستحقاقهما مختلفين وتفصل بينهما فترة زمنية، وفي معظم عمليات المقايضة يتم الشراء والبيع في نفس الوقت وبين نفس الأطراف هنا تسمى مبادلة تامة، إلا أنه يحدث أحيانا أن يشتري أحد المتعاقدين العملة شراء عاجلا من جهة ما ثم يبيعها آجلا لجهة أخرى، وتسمى بالمبادلة الموجهة ولا يشترط فيها تساوي المبلغين في عقدي الشراء والبيع تستعمل عمليات المبادلة في الحالات الموالية:

-تستعمل عمليات المبادلة في عمليات الترجيح المغطى بأسعار الفائدة، وهذا بتحويل عملة ما إلى عملة أخرى بصفة مؤقتة؛

-إذا تعذر إقتراض أو إقراض عملة ما خلال فترة محددة بسبب عدم تواجد المقرض أو المقترض اللذين تتفق ظروف كل منهما مع الآخر من حيث قيمة القرض المطلوب أو مدته؛

-إذا خرج رأس مال بعملة ما للإستثمار في الخارج بعملة أجنبية أخرى بسبب إرتفاع أسعار الفائدة على هذه الأخيرة مثلا، فإن عملية المبادلة تجنب المستثمر مخاطر تغير سعر الصرف عند إعادة تحويل رأس المال المستثمر إلى العملة الوطنية؛

-وتستخدمها البنوك المركزية لتثبيت أسعار صرف عملاتها عندما تتعرض لضغوط المضاربة، إذ يشتري البنك عملة أجنبية مقابل بيع عملة محلية بيعا عاجلا، ثم يبيع عملة أجنبية مقابل شراء عملة محلية آجلا في نفس الوقت أو العكس، ومن أجل توفير السيولة في الإقتصاد الوطني أو للتخلص من فائض السيولة.

ومنه يمكن القول أن خصائص عمليات المبادلة تتمثل في العناصر الموالية:

-عمليات المبادلة مضمونة ضد تقلبات أسعار الصرف وضد تخفيض قيمة النقد، تكون عادة لمدة ثلاثة (03) أشهر قابلة للتمديد؛

-تأخذ طابع السلفة من بلد إلى آخر وتساهم في زيادة السيولة النقدية الدولية؛

-تحقق السير المنتظم لأسواق الصرف من خلال تنوع الإحتياطيات من العملات الأجنبية؛

-وتتم عمليات المبادلة في الدول المتقدمة أكثر منه في الدول المتخلفة ذات النقد الضعيف.[39] ص 158-154

3.2.3.1.تنبؤ بأسعار الصرف في سوق الصرف

التنبؤ بأسعار الصرف عملية مهمة من أجل إعداد سياسة تغطية سعر الصرف وإتخاذ القرارات من طرف المتعاملين، وتتفرع طرق التنبؤ بسعر الصرف إلى طرق أساسية المرتكزة على النظريات المفسرة لأسعار الصرف، والطرق التقنية التي تنقسم بدورها إلى طرق بيانية وأخرى إحصائية.

1.3.2.3.1.تقنيات التنبؤ بإستخدام الإقتصاد القياسي

ترتكز نماذج الإقتصاد القياسي على تحديد علاقة ثابتة بين بعض المتغيرات الإقتصادية وسعر الصرف ومن أهم هذه المتغيرات نجد:

-سعر الصرف والتضخم.

-سعر الصرف ومعدل الفائدة.

2.3.2.3.1.الطرق التقنية

يرتكز التحليل التقني على أن سعر الصرف في فترة معينة لا يعبر عن كل المعلومات المتوفرة،ومن ثم فإنه من الممكن بعد دراسة سليمة لأسعار الصرف الفترة السابقة أن نستخرج مجموعة من الأشكال التي تتكرر، وعلى أساسها يمكن معرفة السلوك المستقبلي لسعر الصرف

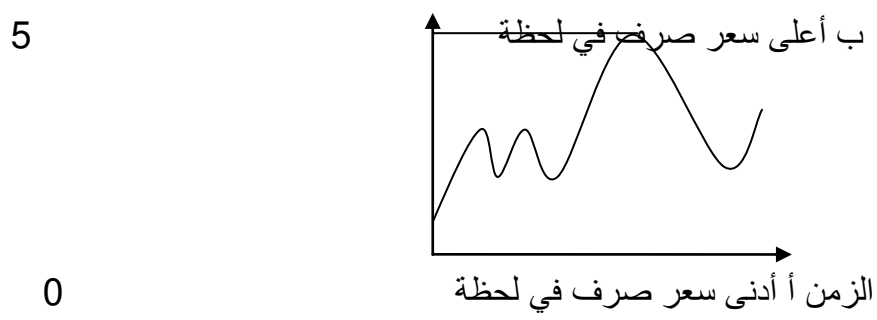
3.3.2.3.1.التنبؤ عن طريق التحليل البياني

يرتكز التحليل البياني على النظرية CH.Downs التي إستخدمت لأول في البورصة وتعتمد على ملاحظة السلوك السابق لسعر الصرف ومحاولة إستخراج بعض المعالم التي تساعدنا على تحديد السلوك الذي سوف يحدث مستقبلا ومن أجل القيام بعمليات التنبؤ بيانيا يجب:

* إختيار طريقة العرض البياني.
* تحليل واستنباط النتائج من الأشكال.

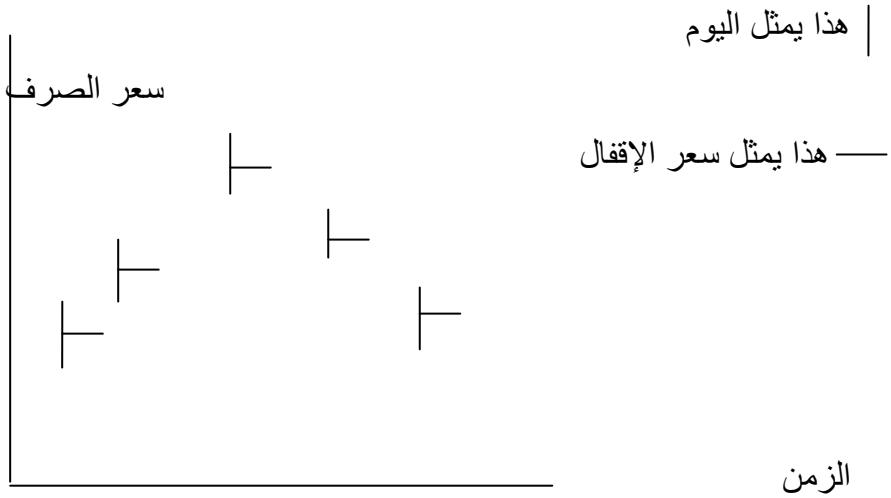
يستخدم في هذه الطريقة ما يلي:

-الأشكال البيانية للسعر:الشكل الأكثر إستعمالا هو الشكل الخطي كما سنوضحه في الشكل أدناه.



الشكل رقم 07:شكل بياني خطي لحركة سعر الصرف خلال فترة معينة [16] ص 173

يوجد أيضا أشكال بيانية بخطوط متقطعة لكنها قليلة الإستعمال و تكون حسب الشكل أسفله.



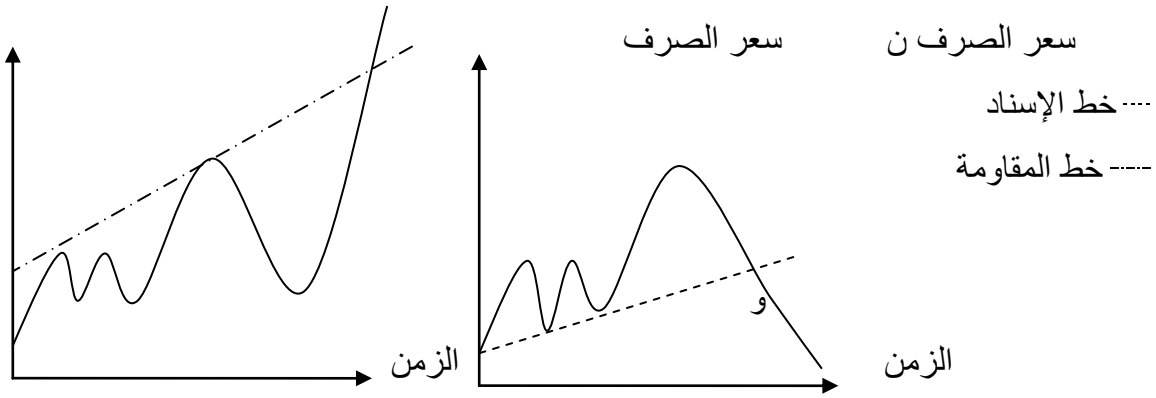
الشكل رقم 08:شكل بياني بخطوط متقطعة لحركة سعر الصرف خلال فترة معينة [16] ص 173

وهي تستخدم لعرض أسعار إقفال لعدة حصص أو أسواق في يوم واحد أو لمدة أسبوع أو لمدة شهر

-الإتجاهات الأساسية:يتم وضع نقاط على الشكل البياني وذلك لتحديد الإتجاهات من خلال ربط هذه النقاط ببعضها البعض وهنا:

•تبرز نقاط عليا للمنحنى (نقاط المقاومة) يتم ربطها بخط مستقيم يسمى بخط المقاومة، فإذا اخترق منحنى سعر الصرف ذلك الخط -النقطة ن- يعني أن إتجاه السوق نحو الإرتفاع ويجب علينا الشراء الآن قبل أن يرتفع السعر أكثر وتأجيل البيع إلى ما بعد حتى نحقق أرباح.

• عندما يتم ربط النقاط السفلى بخط مستقيم يسمى بخط الإسناد، فإذا اخترق منحنى سعر الصرف ذلك الخط -النقطة و- يعني أن إتجاه السوق نحو الإنخفاض ويجب علينا البيع الآن قبل أن ينخفض السعر أكثر و تأجيل الشراء، و للتوضيح أكثر نقدم الشكل التالي:

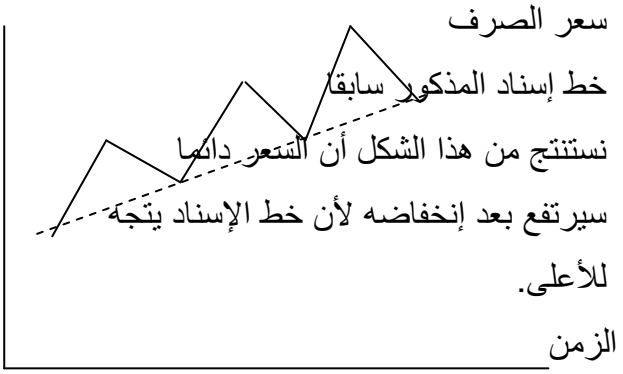


الشكل رقم 09:خطي المقاومة و الإسناد[16] ص 174

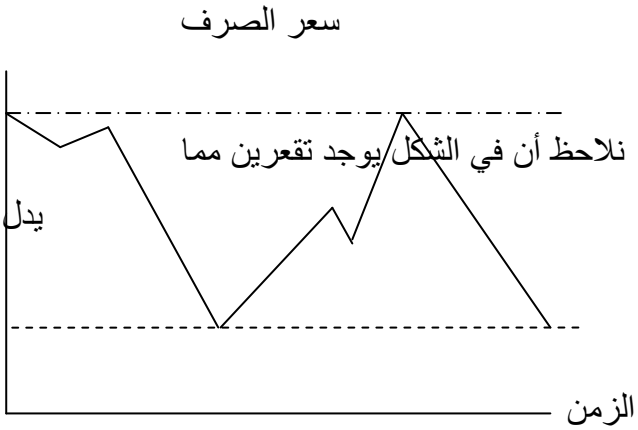
يجدر بنا الذكر أن خط المقاومة يأخذ أشكال عدة لذا يجب أن نأخذ بالتعريف الذي ذكرته ألا وهو يجب وصل النقاط العليا وملاحظة إذا كان المنحنى سيخترقه أم لا، ونفس الشيء بالنسبة لخط الإسناد، إذ أحيانا قد يتشكل لنا منحى الرأس والكتفين أو منحنى MوW لذا علينا العمل بالقاعدة المذكورة سابقا لنسهل علينا الأمور وتحديد أوقات الشراء والبيع.[16] ص 173

-الأشكال النموذجية:لاحظ الإقتصاديون والمتعاملون في سوق الصرف أن هناك نماذج تتكرر دائما في تحرك أسعار الصرف، و بعد دراستها وتحليلها واستخدموها لأخذ القرار البيع والشراء وتوقع إتجاه سعر الصرف ومن أهم هذه الأشكال:[41] ص 131

*الأشكال التي تكشف عن توقع إرتفاع في سعر الصرف:هناك شكلين يعتمد عليهما:

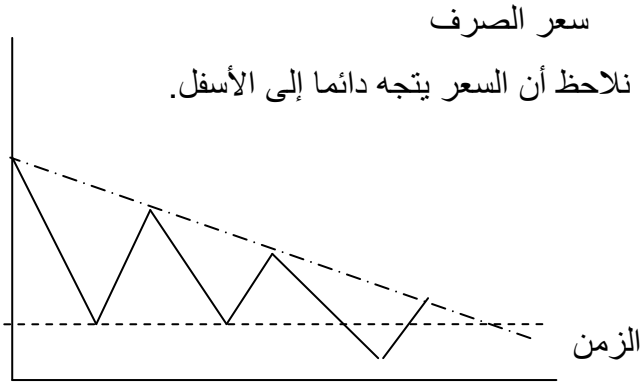


الشكل رقم 10:المثلثات الصاعدة [16] ص 175

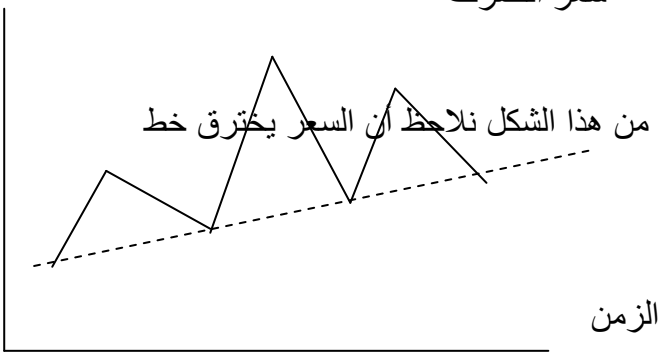


الشكل رقم11:التقعر المزدوج [16] ص 175

*الأشكال التي تكشف عن توقع إنخفاض في سعر الصرف:هناك شكلين يعتمد عليهما:



الشكل رقم 12:المثلثات النازلة [16] ص 176



الشكل رقم 13:الرأس والكتفين [16] ص 176

4.3.2.3.1.التنبؤ عن طريق التحليل الإحصائي

يهتم التحليل الإحصائي بمعالجة سلسلة زمنية لأسعار الصرف قصد إستخراج مؤشرات دالة على ميل هذا السعر ومن الطرق التي تستخدم المتوسطات المتحركة، المعروفة في الإحصاء[41] ص 131

بهذا نكون قد أنهينا هذا المبحث وأهم ما يمكن أن نستنتج منه أن سوق الصرف هو الشبكة التي من خلالها يتم تداول العملات، تتشكل من بنوك و مؤسسات مالية و غيرهم من المتعاملين، و بما أن كل هذه البنوك مرتبطة ببعضها البعض هو يمثل أكبر سوق حيث تم في سنة 2010 توسيع الأزواج المتداولة لتشمل AUD/JPY،NZD/JPY، USD/ZAR وUSD/HKD وأيضا الروبية الهندي والوان الصيني، وكان متوسط المبالغ المتداولة في شهر أفريل 2010 4 تريليون دولار أمريكي يوميا،ومن هنا تظهر أهميته.[1]

[1]-المعلومات المذكورة مأخوذة من تقرير حول نشاط سوق الصرف الأجنبي منجز من طرف بنك التسويات الدولية منشور على موقعه: www.bis.org تاريخ التصفح 05-12-2010 الساعة 15:30

خلاصة

آلية الصرف هي أحد أهم دعائم الإقتصاد والتجارة الدوليتين خصوصا مع ظهور ما يعرف بالعولمة المالية وإتساع نطاق المعاملات التجارية والمالية، وزيادة الإرتباط والتكامل بين مختلف الأسواق، وكذا زيادة عدد المتدخلين فيها، ولهذا أولى الإقتصاديون سعر الصرف عناية خاصة وذلك تبعا لأهميته البالغة، خصوصا بعد العقبات التي عرفتها بعض أقوى وأهم العملات في أسواق الصرف العالمية، و بإنتهاج نظام الصرف العائم عام 1973م أصبح التعامل في هذه الأسواق أكثر خطورة بسبب زيادة تقلب أسعار الصرف لأي سبب بسيط وإنتقال هذه الإختلالات بسبب ترابط الأسواق، هذا ما استدعى للتفكير في إيجاد سبل لتغطية المخاطر التي يتعرض لها سعر الصرف ولو بصفة نسبية، فكانت الخيارات أنجع هذه السبل وذلك مع مراعاة دراسة سوق تداول العملات والعوامل المؤثرة في سعر الصرف.

يلعب سعر الصرف أيضا دورا مهما فيما يخص السياسات الإقتصادية المعتمدة من قبل الدول وذلك لما له من آثار على الدخل وتوزيعه بين الفئات، لاسيما سياسة التخفيض التي تعتمد لغرض تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات، الأمر الذي يسمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري،وبالتالي علاج العجز في ميزان المدفوعات للدولة.

تختلف سياسات وأنظمة الصرف من دولة إلى أخرى حسب الظروف الإقتصادية السائدة، ومن هذا المنطلق يجب علينا التطرق إلى أسباب تقلبات سعر الصرف والنظريات المفسرة لسعر الصرف وكيف تؤثر مختلف العوامل الإقتصادية فيه، وإستنتاج المتغيرات المؤثرة في سعر الصرف، وهذا ما سنقوم به في الفصل الموالي إذ في ها الفصل حاولنا إرساء الأساس النظري لسعر الصرف حتى يكون تمهيد لما سيأتي في باقي المذكرة.

الفصل 2
تقلبات سعر الصرف في النظرية الإقتصادية

في الفصل السابق تكلما عن سعر الصرف وكل ما يتعلق به من تعريفه وأنواعه وكيفية تحديده ومختلف أنظمة الصرف الموجودة، وهذا من أجل وضع أساس نظري ومفاهيم محددة للمصطلحات التي ستستخدم لاحقا في المذكرة، ومن أهم ما يمكن إستنتاجه من الفصل السابق أن هناك عوامل وأسباب تؤدي إلى تقلبات سعر الصرف لذا وجب علينا إذن التطرق إلى هذه النقطة خاصة وأنها في صميم موضوع المذكرة.

بعد إنهيار نظام بريتون وودز وتم التوجه نحو تعويم أسعار الصرف واجهت عدة دول مشاكل إقتصادية بسبب تقلبات أسعار الصرف بشكل كبير، خاصة مع تزايد عمليات المضاربة والتحكيم ونشاط الأسواق المالية والنقدية الذي عرفته الدول في نهاية السبعينات وحتى بداية التسعينات مما سبب أزمات عدة كأزمة مديونية وأزمات مالية في المكسيك و دول النمور الآسيوية والبرازيل وغيرها من الدول التي عانت من صعوبات إقتصادية في تلك الفترة ، هذه المشاكل اضطرت صندوق النقد الدولي بالتدخل لمساعدة هذه الدول بقروض ولكن في المقابل اضطروا إلى تطبيق برامج صارمة للحد من هذه المشاكل وتحقيق بعض الإستقرار الإقتصادي، من أهمها كان برنامج إعادة الهيكلة وبرنامج التثبيت.

مختلف المدارس الإقتصادية والمحللين الإقتصاديين فسر تقلبات سعر الصرف مستندا إلى الظروف الإقتصادية التي كانت محيطة به وميوله الفكرية، لذا جمعنا معظم هذه النظريات في المبحث الأول وحاولنا إستنتاج منها أهم المتغيرات المؤثرة والمؤدية إلى تقلبات سعر الصرف، ثم في المبحث الثاني سنتكلم عن أسباب هذه التقلبات أي لماذا تحدث هذه التقلبات، وفي المبحث الأخير سنتكلم عن آثار هذه التقلبات.

-نظريات تحديد سعر الصرف؛

-أسباب تقلبات سعر الصرف؛

-آثار تقلبات سعر الصرف.

1.2.نظريات تحديد سعر الصرف

هناك مجموعة من النظريات والنماذج المختلفة التي حاولت أن توضح كيف يمكن لأسعار الصرف أن تتأثر بعوامل معينة وذلك من خلال مجموعة من علاقات التوازن، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى بعض هذه النظريات التي تفسر كيفية تأثير بعض العوامل الإقتصادية على سعر الصرف الآني وتساعدنا على التنبؤ بسعر الصرف الآجل، ثم من خلال هذه النظريات سنستخرج أهم المتغيرات المؤثرة في سعر الصرف والمؤدية لتقلباته.

1.1.2.سعر الصرف عند مختلف الإقتصاديين

قسمنا هذا المطلب إلى فرعين الأول نتكلم فيه عن نظرية ميزان المدفوعات والنظرية النقدية أما الثاني نتكلم فيه عن النظريات الأكثر حداثة والتي تناولت متغيرات أخرى في ظل تطور الإقتصاد والأسواق المالية.

1.1.1.2.نظرية ميزان المدفوعات والنظرية النقدية

تخص نظرية ميزان المدفوعات الكينزيين والنيوكينزيين، أما النظرية النقدية فهي تبدأ من أفكار الكلاسيك والنيوكلاسيك وطورها ملتون فريدمان وأنصاره من المدرسة النقدية.

1.1.1.1.2.نظرية رصيد ميزان المدفوعات

حسب هذه النظرية فإن تحديد سعر الصرف يعتمد على أرصدة ميزان المدفوعات، حيث أن سعر الصرف ينتج عن تلاقي عرض وطلب العملة، إذا إعتمدنا رصيد الميزان التجاري فقط وكان هناك عجز فيه يترجم بإنخفاض قيمة العملة الوطنية، وهذا ما يجعل صادرات البلد أكثر تنافسية، وبالتالي إرتفاع الصادرات وعودة التوازن لميزان المدفوعات، والعكس في حالة وجود فائض حيث سيرتفع سعر الصرف وتقل الصادرات وتزيد الواردات لأن المنتجين يقللون إنتاجهم لقلة الطلب الخارجي ويفضلون الإسترداد مما يعيد ميزان المدفوعات إلى التوازن.

أما بإعتماد ميزان العمليات الجارية فالعجز أو الفائض له نفس الآثار السابقة فمثلا بإرتفاع الدخل الوطني فإن الواردات من السلع والخدمات سترتفع وهذا يؤدي إلى حصول عجز في ميزان المدفوعات وبالتالي إنخفاض قيمة العملة الوطنية وكنتيجة لذلك تزداد تنافسية الصادرات المحلية الأمر الذي يدفع ميزان المدفوعات إلى التوازن.

أما إذا أخذنا ميزان رؤوس الأموال فقد أوضح كل من Fleming (1962) و Mendel (1967) أن حدوث العجز أو الفائض في ميزان رؤوس الأموال له نفس الآثار السابقة على سعر الصرف.

فبإفتراض إرتفاع الدخل الوطني يؤدي ذلك إلى حصول عجز في الميزان التجاري ولإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات فيجب رفع سعر الفائدة، حيث أن رفع سعر الفائدة يجذب رؤوس الأموال الأجنبية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن رفع سعر الفائدة يؤدي إلى تخفيض الواردات وبالتالي توازن ميزان المدفوعات.

ما يمكن إستنتاجه من النظرية الكينزية أن حدوث عجز أو فائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى إنخفاض أو إرتفاع قيمة العملة الوطنية، وقد حددت علاقة سعر الصرف بمعدل الفائدة، فإن إرتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي إنخفاض سعر الصرف أي:

$I_1 > I_0$ ← دخول رؤوس الأموال ← Δد ← إنخفاض سعر الصرف للعملة الأجنبية.

بالنسبة لعلاقة سعر الصرف بالدخل الوطني فإن إرتفاع الدخل الوطني يؤدي إلى إرتفاع الطلب على الواردات أي حدوث عجز في ميزان المدفوعات وبالتالي إرتفاع سعر الصرف العملة الأجنبية، أي الدخـــل Δ ← 0 < الواردات ← 0 < عجز في ← ميزان المدفوعات ← إرتفاع سعر الصرف.

بالنسبة لمعدل التضخم فان إرتفاع معدل التضخم يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الموجهة للتصدير أي تفقد هذه السلع ميزتها التنافسية وبالتالي إنخفاض الصادرات الأمر الذي يدفع سعر الصرف إلى الإرتفاع (انخفاض قيمة العملة).

Δ معدل التضخم < 0 ← إرتفاع أسعار الصادرات ← إنخفاض الصادرات ← إرتفاع سعر الصرف.

والعلاقة التالية تبين أثر مختلف المتغيرات على سعر الصرف:

$$\Delta S = a1 + a2\Delta i + a3\Delta Y + a4\Delta I.$$

حيث:

a1. a2, a3 , a4 هي معاملات حيث: $a4 < 0$ $a3 < 0$ $a2 < 0$

S: سعر الصرف العاجل. i :سعر الفائدة.

Y:الدخل الوطني. I:نسبة التضخم.

تجدر الإشارة إلى أن ماندل فليمنج هم من النيوكينزيين رغم إتفاقهم مع نظرة كينز لمختلف القضايا الإقتصادية إلا أنهم يختلفون معه في بعض النقاط، حيث كينز يعتبر سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد في سوق النقد بتفاعل قوى العرض والطلب على النقود بدافع السيولة، لكن لم يأخذ بعين الإعتبار تأثير التغيرات في سوق السلع على الجانب النقدي، ولا تأثير سوق النقد على سوق السلع فقام ماندل-فليمنج بجمع الجانبين.

2.1.1.1.2.النظرية النقدية

هي للكلاسيك حيث نجد النظرة الكلاسيكية للنقود على أنها مجرد وسيط في عملية التبادل وهي بمنزلة تمثيل أو تعبير عن العمليات الحقيقية في الإقتصاد ال وطني، وتجاهلوا وظيفتها بوصفها أداة للإدخار أو للإكتناز، ولقد جاءت الفروض الكلاسيكية حول دور النقود في الإقتصاد إيمانا منهم بأن هناك نظاما إقتصاديا يسوده التوافق بين العلاقات الحقيقية في الإقتصاد تلقائيا إذا ما تركت دون تدخل من طرف السلطات العامة، فإن النقود تظل محايدة لا أثر لها في الظواهر الإقتصادية الحقيقية [1] إذ إن التحليل الكلاسيكي قائم على أساس الفصل بين القطاع الحقيقي والقطاع النقد ي، ففي القطاع الحقيقي تتحدد العوامل الحقيقية كالدخل والعمالةوالإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية أما القطاع النقدي فيتحدد فيه كمية النقود، وهذا ما تذهب إليه نظرية كمية النقود التي تشير إلى أن تغير كمية عرض النقود تؤدي إلى تغيرات متناسبة طرديًا في المستوى العام للأسعار، ومن ثم تغيرات متناسبة عكسيًا في قيمة النقود ، و طور فيشر هذه النظرية حتى تشمل جميع المبادلات على عكس نظرية كمية النقود التي شملت فقط كمية السلع المتبادلة، ثم قام مارشال بتطوير هذه الأخيرة لتشمل جميع الإنتاج الوطني الذي يعبر عنه بالدخل الوطني وسميت بمعادلة كامبريدج أو الأرصدة الحاضرة.[2]

لنعتمد على كل من معادلة التبادل لفيشر ومعادلة الأرصدة الحاضرة لكامبريدج لنفسر وجهة نظر الكلاسيك لسعر الصرف:

-معادلة التبادل: $M*V=T*P$

-معادلة الأرصدة الحاضرة:$M=P*Y*K$

حيث:

M:كمية النقود. V:سرعة دوران النقود.

T:حجم المبادلات. P:المستوى العام للأسعار.

Y: الدخل الوطني.K :مقلوب سرعة دوران النقود.

هاتين العلاقتين تبينان أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار كما توضح العناصر الأساسية للنظرية النقدية لسعر الصرف حيث تبين العلاقة أن سعر الصرف يتحرك كما يلي:

-عرض العملة المحلية يرتفع بأقل سرعة من عرض العملة الأجنبية، وهذا بسبب أن مؤشر الأسعار المحلية يرتفع بأقل سرعة من مؤشر الأسعار الأجنبية وبإعتبار تعادل القوة الشرائية ستقل الصادرات الطلب فينخفض سعر الصرف.

---

(1)-حيادية النقود هو مبدأ أيضا يعرف بقانون ساي.

(2)-فيشر هو من الكلاسيك أما مارشال فهو من المدرسة النقدية أو النيوكلاسيكية.

-ثانيا، الدخل الوطني الحقيقي يرتفع بسرعة أقل من الدخل الخارجي الحقيقي الخارجي لأنه في هذه الحالة طلب العملة المحلية يرتفع بسرعة أكبر من طلب العملة الأجنبية، الأمر الذي يترجم من جهة بفائض الطلب على العرض ومن جهة أخرى بإنخفاض مهم على المستوى الوطني أكثر منه على المستوى الخارجي لمؤشر الأسعار، وبإعتبار تعادل القوة الشرائية فيرتفع سعر الصرف.[42] ص 53-54، 19

2.1.1.2.النظريات الحديثة

من أهم هذه النظريات:

1.2.1.1.2.نماذج توازن المحفظة

في النماذج النقدية أسعار الصرف تتحدد بطلب وعرض العملة الوطنية مقارنة بطلب وعرض العملة الأجنبية، إن نموذج توازن المحفظة والذي يتضمن مساهمات كل من Kouri و 1974 Porter و Dooly و (1979) Isard يستعمل هذه الفكرة، ولكن تعتبر أيضا أن العملة الأجنبية والأصول المالية (وخاصة السندات) الأجنبية يمكن إستبدالها بالعملة الوطنية والأصول المالية المحلية، ففي الحالة التي يكون فيها إستبدال العملة الوطنية والأصول المحلية بالعملة الأجنبية والأصول الأجنبية تاما فنكون في حالة المدرسة النقدية، ولذلك ففي نموذج توازن المحفظة لا يكون الإستبدال تاما، وبالتالي فإن أسعار الصرف تتحدد بطلب وعرض العملة وكذا الأصول المالية، في هذا النموذج الأفراد يملكون في محفظتهم المالية أصولا محررة بعملات مختلفة.

إن دالة الطلب على العملات مركبة وأكثر تعقيدا من تلك التي إعتمدتها النظرية النقدية وقد تم إدخال محدد آخر لسعر الصرف والذي ينتج عن الإستبدال غير التام بين الأصول المالية، كما أن تغير سعر الصرف له أثر على ثروة مالكي الأصول المالية المحررة بعملات أجنبية، يمكن توضيح الإختلاف بين النظرية النقدية ونظرية توازن المحفظة من خلال الأمثلة التالية:

-في النظرية النقدية الكلاسيكية إرتفاع العملة الوطنية يترجم بإنخفاض قيمة العملة الوطنية، أما في نظرية توازن المحفظة فإنه إذا كان هذا العرض من العملة الوطنية ناتج عن شراء السندات الوطنية فإن عرض السندات الوطنية المتوفر لدى الجمهور سينخفض، وبهذا فسيكون هناك طلب سندات وطنية غير مشبع وهذا ما يؤدي إلى شراء السندات الأجنبية وبالتالي إنتقال رؤوس الأموال إلى الخارج الأمر الذي يدفع العملة المحلية إلى الإنخفاض أي إرتفاع سعر الصرف ولكن بدرجة أقل من تلك الموضحة في النظرية النقدية؛

-وإن تحليل فعالية رفع الدخل الوطني الحقيقي على سعر الصرف من خلال النظرية النقدية يؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف أما بالنسبة لنظرية توازن المحفظة، فإن إرتفاع الدخل الوطني الحقيقي يؤدي إلى إرتفاع إدخار المقيمين المحليين، حيث أن المستثمرين المحليين يفضلون الأصول المحلية وبذلك سوف

يرتفع الطلب على الأصول المحلية وبذلك سوف يرتفع الطلب على الأصول المحلية أكثر من إرتفاع الطلب على الأصول الأجنبية، وهذا يؤدي إلى إرتفاع أسعار الأصول المحلية وإنخفاض سعر الفائدة المحلي وهذا ما يدفع العملة المحلية إلى التحسن ولكن بدرجة أقل من تلك المفترضة عند النظرية النقدية. وكنتيجة فإن آثار تغيرات المؤشرات الإقتصادية المذكورة هي نفسها في النظرية النقدية ونظرية توازن المحفظة ولكن درجة تأثر سعر الصرف تختلف.

2.2.1.1.2.تحديد سعر الصرف بطريقة الأصول المالية

إن قيمة أصل مالي تساوي القيمة الحالية للتدفقات المالية المستقبلية المتعلقة بالأصل المالي، أي أن قيمة الأصل المالي متعلقة بالتوقعات المستقبلية، إن تحديد سعر الصرف وفق هذا النموذج تتم بنفس الطريقة وقد تم تطويرها من طرف Mussa (1982) في هذا الإطار فإن سعر الصرف العاجل الحالي يتوقف على سعر الصرف العاجل المستقبلي، ونتيجة لذلك فإن كل المعلومات المتعلقة بالمتغيرات الإقتصادية التي تؤثر في سعر الصرف تدمج في سعر الصرف العاجل، وبذلك فإن تحديد سعر الصرف العاجل يتوقف على التوقعات الحالية لتغير المتغيرات التي يفترض أنها تؤثر في سعر الصرف، ولما كان تحديد قيمة الأصل المالي تتم بالقيمة الحالية للتدفقات المنتظرة، فإن سعر الصرف يتغير فقط إستجابة للوقائع غير المسبقة وحسب هذا النموذج فإذا لم يكن هناك علاوة خطر فالإنحرافات الحاصلة بين سعر الصرف العاجل والآجل تكون نتيجة معلومات جديدة ويعتبر بعض الإقتصاديين مثل Frenkel (1981) أن هذه المعلومات الجديدة تكون وقائع غير متوقعة في هيكل معدل الفائدة الآجل.

ونستطيع التعبير عن هذا الشرح بالمعادلة التالية:

$$St = a + bft\text{-}1 + news + wt$$

حيث:

St :هو سعر الصرف العاجل الحالي.

a، b :معاملات.

ft-1: الحالية لتغير المتغيرات التي يفترض أنها تؤثر في سعر الصرف.

News: معلومات جديدة غير مسبقة أو متوقعة وكما قلنا فهي تعتبر الفرق بين الفائدة الآجلة والعاجلة فتحسب:

$$News = i_{nat} - i_{etr}$$

Wt:قيمة الخطر.

3.2.1.1.2.نظرية تعادل القوة الشرائية

تعادل القوة الشرائية عبارة عن نظرية تفي بأن سعر الصرف بين عملتين يتعادل عندما تكون قوتهما الشرائية في كلا الدولتين متعادلة، وهذا يعني أن سعر الصرف بين العملتين يجب أن يتعادل مع

مستوى السعر لسلة من السلع والخدمات في الدولتين، وعند إرتفاع الأسعار المحلية في دولة ما (حالة التضخم) يجب تخفيض سعر الصرف في تلك الدولة للحفاظ على تعادل القوة الشرائية، ويعتمد تعادل القوة الشرائية على أساس قانون السعر الواحد، في ظل غياب تكلفة النقل والتعاملات الأخرى.

يستخدم خبراء الإقتصاد تعادل القوة الشرائية المطلق وتعادل القوة الشرائية النسبي، يشير تعادل القوة الشرائية المطلق إلى تساوي مستويات السعر في دولتين، بمعنى أوضح يكون سعر الصرف بين الدولار الأمريكي مثلا والدولار الكندي مساويا لمستوى السعر في كندا مقسوما على مستوى السعر في الولايات المتحدة وإذا إفترضنا أن نسبة مستوى السعر بالدولار الكندي/ السعر بالدولار الأمريكي تقتضي أن يكون سعر الصرف 1.3 دولار كندي لكل دولار أمريكي، وإذا كان سعر الصرف 1.5 دولار كندي لكل دولار أمريكي، تفيد نظرية تعادل القوة الشرائية أن الدولار الكندي سيرتفع مقابل الدولار الأمريكي وأن الدولار الأمريكي سينخفض مقابل الدولار الكندي.

إذن العلاقة هي:

سعر الصرف الآني للعملة في z_0 مؤشر السعر في الخارج

———————— = ————————

سعر الصرف الآني المتوقع للعملة في z_1 مؤشر السعر في الداخل

يتوقف نجاح هذه النظرية على:

-سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تشويه الأسعار؛

-سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخري و عدم إخضاع ذلك إلى نظم المراقبة؛

-ولقد تم إختبار هذه النظرية فتبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير، كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل إستجابة لنظرية تعادل القوة الشرائية.

إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:

-إختلافات أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة:أسعار الإستهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات ...الخ، أي حسب الأسعار التي تم على أساسها حساب معدل التضخم؛

-هناك عناصر أخرى تؤثر غير الأسعار على الميزان التجاري وميزان المدفوعات مثل مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار (تعرف أيضا بالمرونة الدخلية والسعرية) [1]، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين؛[43] ص 46-50

---

[1]-مرونة الطلب الدخلية ه ي قياس مدى تأثير التغير في الدخل على الطلب على السلعة محل الدراسة وذلك بإستخدام مفهوم مرونة الطلب الدخلية، فعلى سبيل المثال يمكن معرفة مدى استجابة السلعة X للتغير في دخل المستهلك I من خلال مرونة الطلب الدخلية للسلعة X:

$e_{xI} = (\%\ \text{change in}\ Q_{dx}) \backslash (\%\ \text{change in I})$

I:مستوى الدخل، e_{xI}:مرونة الطلب الدخلية، Q_{dx}:التغير في السلعة x.

ويمكن معرفة ما إذا كانت السلعة سلعة عادية أم رديئة وذلك من خلال معرفة المرونة الدخلية للسلعة.

أما المرونة السعرية فهي سالب تغير النسبي في الكمية مقسوما على التغير النسبي للسعر وهي تبين ـاثير السعر على الكميات المطلوبة من السلعة.

-إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات؛

-تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية؛

-وهناك عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل تغير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة ...الخ .

أما الصيغة النسبية فتم إدخال عامل التضخم في الداخل والخارج أي أخذت القيود وقابلية التبادل بعين الإعتبار، وأصبحت الصيغة كما يلي:

$Ct=Cc*(1\pm\Delta p")$

حيث:Ct :سعر صرف آجل، Cc :سعر صرف آني، "Δp:فرق بين نسبة التضخم الخارجي والداخلي.

ونفسر العلاقة كما يلي:

في حالة تضخم داخلي مرتفع وخارجي منخفض فإن سعر الصرف سينخفض لأن التصدير سيقل وبالتالي يقل الطلب على العملة، و العكس في حالة تضخم داخلي منخفض وخارجي مرتفع

ولشرحها بشكل أفضل فلنأخذ المثال التالي:

فلنفترض أن 1 دولار أمريكي يساوي 1.122 أورو ومعدل التضخم في أمريكا هو 3% وفي فرنسا 4 % فلنحسب سعر الصرف الآجل للدولار:

$Ct=Cc*(1\pm\Delta p")=1.122*(1\pm\Delta p")$

$\Delta p"=4\%-3\%=1\%=0.01$

ومنه:

$Ct= 1.122*(1\pm\Delta p")=1.122*(1+0.01)=1.1332$

إذن نتيجة لإرتفاع معدل التضخم في فرنسا قلت الصادرات منها وبالتالي أدى إلى إنخفاض الطلب على الأورو وإنخفاض سعره أمام الدولار، ومنه أصبح سعر صرف الدولار مقابل اليورو أصبح 1.1332 أورو، والعكس في حالة كان التضخم مرتفع في الولايات المتحدة الأمريكية.

4.2.1.1.2.نظرية تعادل أسعار الفائدة

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول أخرى أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف لأجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:

$Ct-Cc/Cc= id-ie$

في حالة كانت علاوة أي سعر الفائدة الداخلي أكبر من الخارجي يرتفع سعر الفائدة لأنه سيتم جذب رؤوس أموال، في حالة خصم أي سعر الفائدة الداخلي أصغر من الخارجي ينخفض سعر الفائدة، وتم إختصارها كما يلي:$Ct=Cc*(1\pm\Delta i")$

حيث: ie:معدل الفائدة الخارجي الإسمي ،id :معدل الفائدة الداخلي الإسمي، $\pm\Delta i"$:هو الفرق بين معدل الفائدة الداخلية والخارجية.

وللتوضيح فلنأخذ المثال التالي:

فلنفترض أن 1 دولار أمريكي يساوي 1.148 أورو ومعدل الفائدة في أمريكا هو 5% وفي فرنسا 4 % فلنحسب سعر الصرف الآجل للدولار:

$Ct=Cc*(1\pm\Delta i")=1.148*(1+(5\%-4\%))=1.148*1.01=1.1594$

نتيجة لوجود فائدة مرتفعة في الولايات المتحدة الأمريكية تم توجيه الأموال إليها للإستفادة من الفارق في سعر الفائدة، نتيجة لهذا سيزيد الطلب على الدولار ويؤدي هذا لإرتفاع سعر صرفه أمام الأورو ليصبح 1 دولار مقابل 1.1594 أورو، والعكس في حالة ما كان معدل الفائدة في الولايات المتحدة أقل من فرنسا.

5.2.1.1.2.نظرية كفاءة السوق

السوق الكفؤ هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات، سواء تعلق الأمر بالماضي أو الحاضر أو المستقبل، يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الإقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، التضخم....إلخ، ويتميز السوق الكفؤ بما يلي:

-كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة؛

-تكاليف المعاملات ضعيفة؛

-وتغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية:

-لا يمكن لأي مضارب أن يحقق المكاسب بإستمرار؛

-التسعيرة الآجلة يمكن إعتبارها كمؤشر دون مواربة على السعر الآني المستقبلي.[1]

إلا أن هناك جدالا قائما بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية ذات كفاءة نسبيا، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة إختبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها -جيدي و ريفي-على التوالي في 1975و76 كفاءة السوق، لكن في حقيقة الأمر لا يوجد سوق كفؤ تماما.[44] ص 207-208

---

[1]-تمثل نظرية رالف نلسون إليوت 1871-1948 أحد النماذج المطبقة لتفسير سلوكيات المتعاملين في السوق المالي، و تعود أصول إستخدام أمواج إليوت إلى 1930، ثم استخدمت من طرف الباحث الأمريكي روبار بريشتر سنة 1978 و انتشرت في 1988 حيث استخدمت النماذج الدورية لشارلز داو الذي أستخدم متتالية الرياضي فيبوناتشي لنمذجة حركة الأسهم وأسعار الصرف.

6.2.1.1.2.نموذج ماندل–فلمنج في تحديد أسعار الصرف

يتعرض النموذج إلى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف، ويركز النموذج على الإقتصاد المفتوح الصغير نسبيا الذي لا يؤثر على إتجاه أسعار الفائدة في باقي دول العالم ومن ثم يعتبر النموذج ثبات مستوى أسعار الفائدة والذي يعتبر متغيرا خارجيا.

ويميز النموذج بين توازن الحساب الجاري وتوازن حساب رأس المال في إطار ميزان المدفوعات، كما يفترض النموذج أن صافي الصادرات سوف يزداد في المدى القصير كإستجابة لإنخفاض قيمة العملة المحلية، وأن تدفقات رأس المال تعتبر ذات حساسية للتغيرات في الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية.

يعتبر النموذج أن مستوى توازن الناتج مع سعر الفائدة ، الذي يترتب عليه في الإقتصاد المفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات، توازنا مؤقتا وظاهريا وهو شبه توازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات، ففي حالة تبني نظام سعر الصرف الثابت تكون السلطات النقدية المحلية ملزمة بزيادة ما تحتفظ به من إحتياطي الصرف الأجنبي لإمتصاص الزيادة في عرض العملات الأجنبية، ويمكن لهذه الزيادة في الإحتياط أن تؤدي إلى الزيادة عرض النقود المحلية مما يؤدي إلى إضطراب عملية التوازن سوق النقود، ويحدث التوازن الكامل فقط عندما تتدخل السلطات لمقابلة زيادة عرض النقود وإستخدام آليات لزيادة الطلب على النقود وتعمل في ذات الوقت على تخفيض معدلات الفائدة إلى الحد الذي يؤدي إلى تدهور في الحساب الجاري وحساب رأس المال، وهذا الخليط من التدهور المقصود بنسب معينة، يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفائض المحقق في ميزان المدفوعات، و يعيد التوازن لسوق السلع وسوق النقد عند مستوى أعلى من الناتج .

في حالة تعويم أسعار الصرف يكون لمستوى الناتج وسعر الفائدة الذي يؤدي إلى إعادة تحقيق فائض في ميزان المدفوعات أثر على تحسن قيمة العملة المحلية، التي يترتب عنها تدهور في الميزان التجاري الأمر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

مما سبق يمكن الإستنتاج أن هناك علاقة إيجابية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف والنشاط الإقتصادي في الدول الأجنبية، ومستوى أسعار الفائدة المحلية، كما أن هناك علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات ومستوى النشاط الإقتصادي المحلي ومستوى أسعار الفائدة الأجنبية، ويتدهور الميزان التجاري نتيجة زيادة النشاط الإقتصادي المحلي، فكلما زادت سيولة رأس المال كلما ترتب عن ذلك عدم حتمية زيادة أسعار الفائدة بمعدلات كبيرة لإجتذاب رؤوس الأموال إلى الداخل بهدف إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات في مستوى الصفر، وكلما إنخفضت سيولة رأس المال كلما تطلب ذلك الزيادة في مستوى سعر الفائدة الضروري لإستقطاب تدفقات رؤوس الأموال نحو الداخل، ومنه يعتمد سعر الصرف التوازني على العناصر التالية:

-مستوى النشاط المحلي؛

-مستوى النشاط الخارجي؛

-مستوى أسعار الفائدة المحلية؛

-ومستوى أسعار الفائدة الأجنبية.[45] ص 77

من فرضيات النموذج ما يلي:

-البلد المعتبر صغير كفاية حتى لا تؤثر أفعاله على متغيرات العالم الخارجي؛

-الأسواق المالية مندمجة ونفترض بالنتيجة رؤوس الأموال متحركة و PTI – تعادل معدلات الفائدة- ليست مغطاة (معبر عنها باللوغاريتم) ومثبتة ب:

$$i\,n(t)-i\,e(t) = Sa\,(t) - S(t) \ldots 1$$

الأسعار ثابتة نفترض أن Pn,c مؤشر الأسعار الوطنية للإستهلاك (باللوغاريتم) هي مركبة محدبة لمؤشر الأسعار الوطنية للإنتاج وللأسعار الخارجية (معبر عنه بالعملات المحلية).

حيث:

$$Pn,c = \rho\, Pn + (1-\rho)\, S\, Pė \quad 0<p<1$$

-التوازن في سوق النقود (معبر عنه باللوغاريتم) ممثل بالشرط التالي:

$$ms(t) = Pn,c + \eta\, y\, n(t) - v\, i\, n(t) \ldots 2$$

حيث: ms، y n و i n هم على التوالي عرض النقود الوطني، الدخل الوطني الحقيقي ومعدل الفائدة النقدي الوطني، الخط المستقيم لهذا الشرط يمثل دالة الإحتياطيات الحقيقية التي تتعلق إيجابيا بالدخل الحقيقي وسلبيا بمعدل الفائدة النقدي الوطني.

حيث:

$$Mdn/Pn = Y\eta n \exp(- v\, i\, n)$$

و:

$$Yn>0 \quad ə\ Mdn/ə$$

$$ə\ Mdn/ə\ i\ n<0$$

حيث: η و v تمثل على التوالي مرونتي الطلب على النقود بالنسبة للدخل ومعدل الفائدة؛

-الطلب على السلع والخدمات (d) لديها مكونتين واحدة خاصة وتتعلق بشكل خاص بمعدل الصرف الحقيقي حيث الطلب يزداد لما معدل الصرف الحقيقي (Pe/Pn S) يتحسن، وبما أن سعر السلع المحلية مقيم بالنقود الأجنبية إذن سينخفض، ويجب إفتراض أن أسواق السلع والخدمات مثلى (لا تكاليف نقل، لا حواجز جمركية)، أما المركبة الثانية للطلب الإجمالي فهي توافق الطلب الخارجي للقطاع العمومي (G).

المتغيرات معبر عنها باللوغاريتم:

$$d(t) = a[S(t) - Pn+Pe] + G,\ a<0 \ldots 3$$

إن التعديل في سوق السلع يتم بالكميات لأن الأسعار ثابتة بالنتيجة سيرورة التعديل يمكن وصفها بـ:

$$\dot{y} = \alpha\,[d(t) - y(t)]\ ,\ \alpha>0 \ldots 4$$

حيث y و$\dot{y}$ تمثل على التوالي مستوى الإنتاج ومعدل تغيرها ، لما الطلب الإجمالي الصافي يكون موجبا الإنتاج يزداد والعكس صحيح.

-يمثل التوازن الخارجي بالشرط التالي حيث β و $\acute{K}$ تبين على التوالي رصيد المدفوعات الجارية ودخول (خروج) رؤوس الأموال.

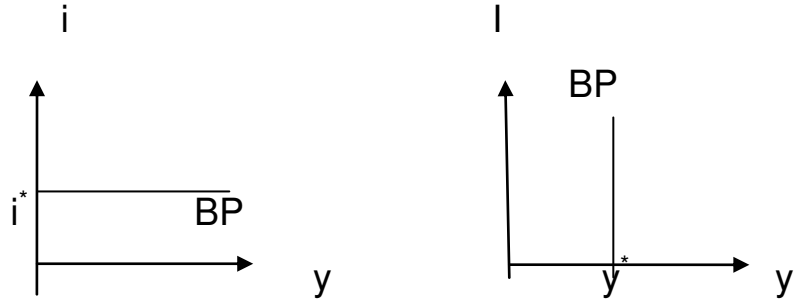
$$\beta(y,S) + \acute{K}(i\ n-ie) = 0$$

مع:

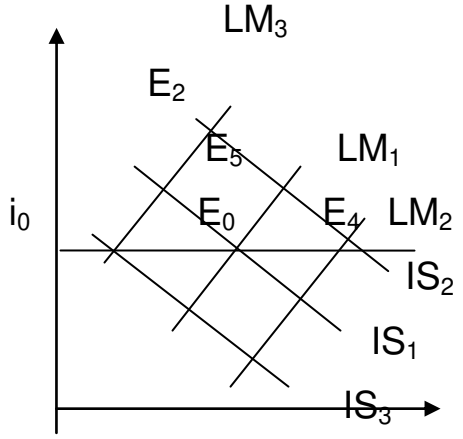
$$d\acute{K},\ d\beta,\ d\beta < 0$$

وللتوضيح أكثر علينا تبيان كيف يتحرك سعر الصرف في حالات إقتصادية مختلفة وفقا لنموذج ماندل-فلمنج، وهذا كما يلي[46] ص 214-217:

1.6.2.1.1.2.تأثير السياسة الجبائية في إقتصاد مفتوح وصرف ثابت



حرية تامة في حركة رؤوس الأموال: قيود في حركة رؤوس الأموال:

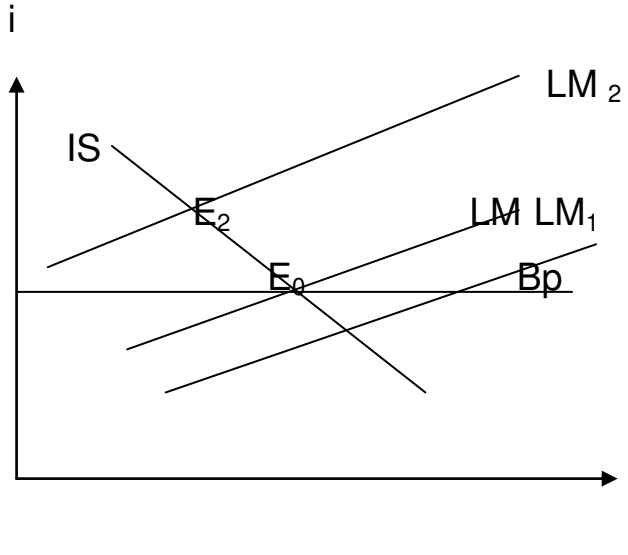


الشكل رقم 14:نموذج(Mundell - Fleming) في إقتصاد مفتوح وصرف ثابت-تأثير السياسة الجبائية- [45] ص 80

-السياسة الجبائية التوسعية:ينتقل المنحنى من IS_1 إلى IS_2 الذي يحقق التوازن في السوقين السلعي والنقدي وكذا BP إلى E_2 بسعر فائدة مرتفع عنه في الخارج، هذا يؤدي إلى تحول رؤوس الأموال وبالتالي زيادة M^S هذا ما يؤدي إلى تطبيق السياسة النقدية التوسعية أي إنتقال LM_1إلى LM_2 أي الإنتقال إلى وضع توازني جديد E_4 بنفس مستوى الفائدة الخارجية وبدخل مرتفع- تحقيق التنمية-، إذن السياسة الجبائية التوسعية في نظام الصرف الثابت فعالة.

-السياسة الجبائية الإنكماشية:ينتقل المنحنى من IS_1 إلى IS_3 ومن E_0نقطة توازن السوقين السلعي والنقدي و BP ($i_0=i^f$) إلى E_3 بسعر فائدة أقل من الخارج هذا ما يؤدي لخروج رؤوس الأموال وبالتالي تنخفض M^S أي وكأننا طبقنا سياسة نقدية إنكماشية فينتقل LM_1 إلى LM_3 وإلى نقطة توازنية جديدة E_5بنفس مستوى الفائدة الخارجي وبدخل منخفض، قد يتراءى لأول وهلة أن السياسة النقدية الإنكماشية في ظل نظام الصرف الثابت غير فعالة لكن هذا خطأ بل فعالة لأنها تحقق مداخيل للأفراد

2.6.2.1.1.2.تأثير السياسة النقدية في إقتصاد مفتوح و صرف ثابت



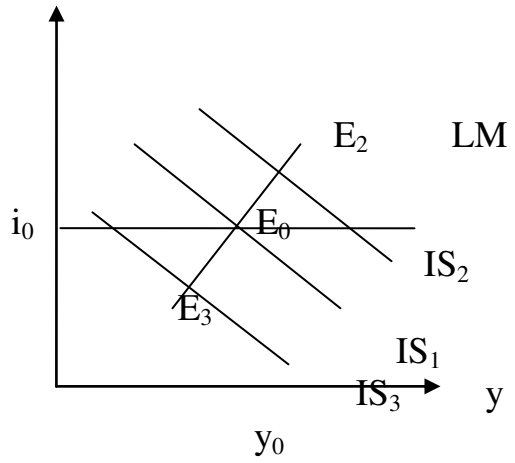
الشكل رقم 15:نموذج(Mundell - Fleming) في إقتصاد مفتوح و صرف ثابت-تأثير السياسة النقدية- [45] ص 81

-السياسة النقدية التوسعية:في هذه الحالة نحصل على المنحى LM_1 والنقطة E_1 التي تكون فيها سعر الفائدة منخفض عن الخارج، مما يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال للحصول على عائد أكبر في الخارج، و بالتالي تبدأ الكتلة النقدية تنقص إلى أن يعود LM_1 إلى موقعه الأول LM وإلى نقطة التوازن الكلية E_0 وبالتالي لن يحصل تغيير في الدخل y ومنه هي غير فعالة في زيادة الدخل عندما نكون في نظام صرف ثابت لأن الدولة تتدخل لتثبيته فلا نحصل على أي فائدة.

ب-السياسة النقدية الإنكماشية: في هذه الحالة نحصل على المنحىLM_2 والنقطةE_2 التي تكون فيها سعر الفائدة مرتفع عن الخارج، مما يؤدي إلى دخول رؤوس الأموال للحصول على عائد أكبر، وبالتالي تبدأ الكتلة النقدية تتزايد إلى أن يعودLM_2 إلى موقعه الأول LM وإلى نقطة التوازن الكلية E0 وبالتالي لن يحصل تغيير في الدخل y ومنه نتيجتها كما ذكرنا سابق في السياسة النقدية التوسعية.

3.6.2.1.1.2.تأثير السياسة الجبائية في إقتصاد مفتوح وصرف عائم

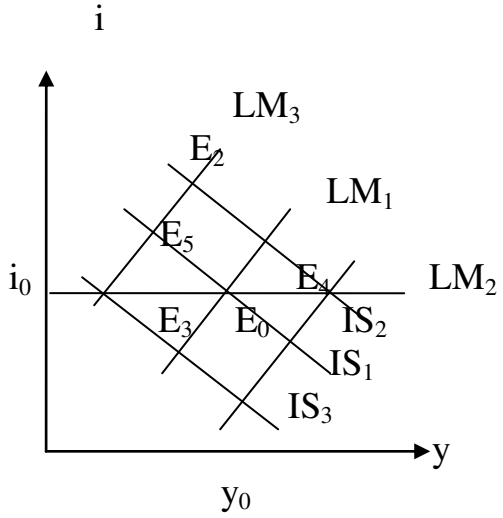
-السياسة الجبائية التوسعية:عند تطبيق هذه السياسة ينتقل IS_1 إلى IS_2 و نحصل على النقطة E_2 حيث يكون سعر الفائدة مرتفع مما يجذب رؤوس الأموال إلى الداخل، مما يزيد من الطلب على العملة و على السلع و الخدمات و بالتالي سيزيد كل سعر الصرف لأنه سعر معوم و أسعار السلع والخدمات لزيادة الطلب، هذا مع الوقت يؤدي إلى إنخفاض التصدير لأن المستوردين الأجانب يجدون الأسعار مرتفعة لذا يعود IS_2 إلىIS_1 أي يعود إلى وضعية التوازن الأولى أي غير فعالة، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:



الشكل رقم 16:نموذج(Mundell - Fleming) في إقتصاد مفتوح و صرف عائم-تأثير السياسة الجبائية- [45] ص 83

-السياسة الجبائية الإنكماشية:عند تطبيق هذه السياسة ينتقل IS_1 إلىIS_3 ونحصل على النقطة E_3 حيث يكون سعر الفائدة منخفض مما يجعل رؤوس الأموال تخرج من الدولة، مما يقلل من الطلب على السلع والخدمات وبالتالي ستنخفض أسعارها السلع مما يشجع المستوردين الأجانب على الإستيراد، هذا مع الوقت يؤدي إلى زيادة التصدير مما يرفع سعر الصرف لزيادة الطلب على العملة وهكذا حتى يعود IS_3 إلىIS_1 أي يعود إلى وضعية التوازن الأولى أي غير فعالة، وهذا ما يوضحه الشكل السابق.

4.6.2.1.1.2.تأثير السياسة النقدية في إقتصاد مفتوح وصرف عائم



الشكل رقم 17:نموذج(Mundell - Fleming) في إقتصاد مفتوح وصرف عائم-تأثير السياسة النقدية- [45] ص 87

-السياسة النقدية التوسعية:في هذه الحالة ينتقل LM_1 إلى LM_2 ونلاحظ من الشكل أعلاه أن سعر الفائدة إنخفض مما يؤدي إلى خروج الأموال من الدولة، مما يخفض من سعر الصرف وبالتالي سيزيد التصدير

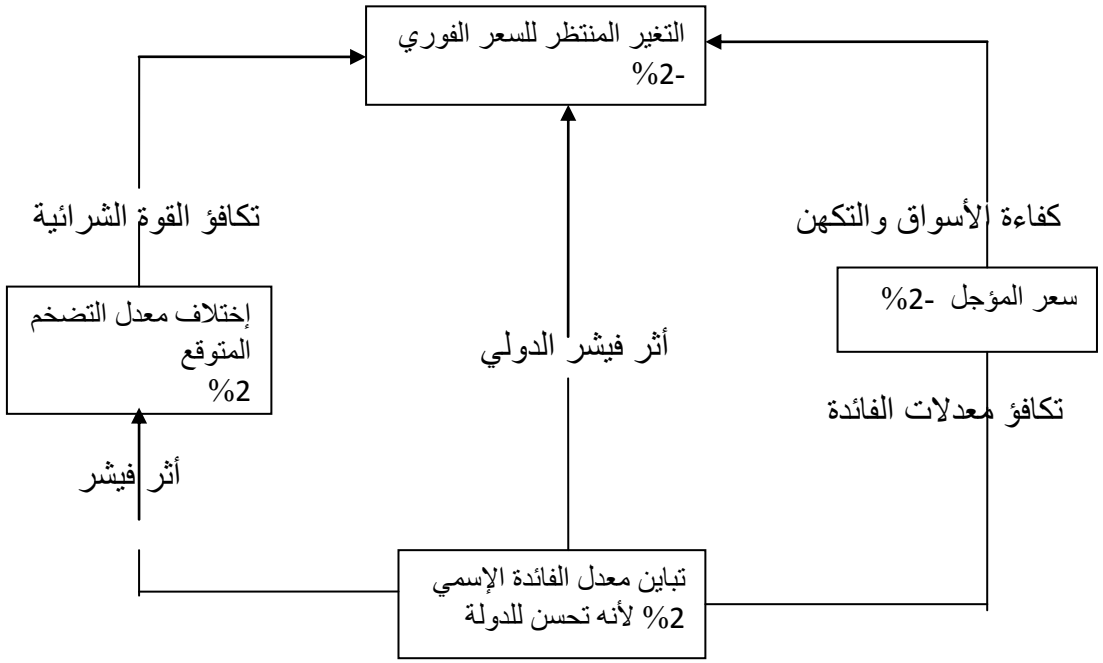
إلى الخارج مما ينقل منحنىIS_1 إلى IS_2 ونحصل على نقطة توازن جديدة E_4 حيث يكون فيها التوازن محقق وزيادة في الدخل، إذن السياسة النقدية التوسعية هنا تكون فعالة.

-السياسة النقدية الإنكماشية:هنا يحدث عكس ما ذكرناه في السياسة النقدية التوسعية، حيث ينتقل LM_1 إلى LM_3 فترتفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى دخول رؤوس الأموال مما يزيد الطلب على العملة المحلية فيرتفع سعر الصرف، ونتيجة لذلك يقل التصدير إلى الخارج فينتقل IS_1 إلى IS_3 ونحصل على نقطة توازن جديدة E_5 يكون فيها الدخل منخفض، إذن هي غير فعالة.

7.2.1.1.2.نظرية الأثر الدولي لفيشر

يقول فيشر أن سعر الفائدة الحقيقي متساوي في كل الدول، وأن الإختلاف في سعر الفائدة الإسمي بين الدول يعود إلى إختلاف التضخم من دولة إلى أخرى، لكن في الحقيقة هي نفسها، ويبين في نص نظريته أن سعر الصرف الآني بين الدول يجب أن يختلف بنسبة معينة هي الفرق بين سعري الفائدة لتلك الدولتين، أي ينخفض سعر الصرف أو يزيد بنسبة الفرق بين سعري الفائدة، فمثلا إذا كانت الفائدة في الجزائر 6% وفي الولايات المتحدة 4.5%، فإن ذلك يعني أن قيمة الدينار الجزائري يجب أن ينخفض بنسبة 1.5% لأن هناك تضخم لذا سعر الفائدة مرتفع، لذا لن يتم الإستثمار لدينا لأن الأرباح المحققة في سعر الفائدة ستعوض في إختلاف سعر الصرف، وهنا يأتي الإنتقاد فرؤوس الأموال قد تستمر حتى يتحقق التعادل بين سعري الفائدة.

يمكن الربط بين النظريات السابقة كما في الشكل التالي: [45] ص 80-86



الشكل رقم 18:العلاقة بين نظريات سعر الصرف [16] ص 225

2.1.2.إستنتاج المتغيرات وتعريفها

في المطلب السابق ذكرنا أهم النظريات التي تناولت سعر الصرف وحاولت تفسير العوامل المؤثرة فيه وكيفي يتغير وفقا لها، وبالتالي من خلال دراسة هذه النظريات نستطيع إستنتاج أهم المتغيرات منها التي تتسبب بشكل أو بآخر بتقلب سعر الصرف، وهذا ما سنحاول فعله في هذا المطلب إذ أخذنا أهم العوامل الإقتصادية المؤثرة في سعر الصرف وسنعرفها حتى نضع أسس نظرية لهذه العوامل قبل أن نتجه إلى دراستها بشكل تطبيقي في الفصل الموالي.

1.2.1.2.التضخم

للتضخم دور مهم في تقلبات أسعار الصرف، وقد ذكر في نظريتين نظرية القوة الشرائية لكاسل وأيضا كانت أحد الأسباب الغير المباشرة المسببة لتغير قيمة الصرف في نظرية ميزان المدفوعات للكينزيين والنيوكينزيين، لذا سنعرف التضخم ونرى أهم النقاط المتعلقة به في هذا الفرع

1.1.2.1.2.تعريف التضخم

بين المتفق عليه بين المالية والإقتصاد أنه ليس لكلمة التضخم معنى واحد بل اختلف تعريف التضخم عند بعض المفكرين والعلماء، حيث أن بعضهم ركزوا على الجانب النقدي للتضخم من خلال التعريف بأسبابه وآخرون ركزوا على الجانب السعري للظاهرة .

*التضخم كظاهرة نقدية:يعتبر التضخم الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى إرتفاع الأسعار سواء ظهرت تلك الزيادة من خلال عرض النقود أو الطلب على النقود .

*التضخم كظاهرة سعرية:نعني به ديناميكية مستمرة نحو إرتفاع المستوى العام للأسعار أو بعبارة أخرى عدم التوازن بين التباين النقدي والسلعي.

ومنه نستنتج أن التضخم هو زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود، أو على أنه الإرتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.

يعبر عن التضخم بمعدل التضخم الذي يحسب وفقا للمعادلة التالية :

المستوى العام للأسعار في سنة ما – المستوى العام للأسعار للسنة السابقة [1]

المستوى العام للأسعار للسنة السابقة

2.1.2.1.2.أنواع التضخم

إن تعدد المفاهيم الخاصة لكلمة التضخم أدى إلى وجود أنواع متعددة لها أهمها :

---

[1]-يتم حساب المستوى العام للأسعار بإستخدام أحد الأرقام القياسية بأخذ أسعار أهم السلع و الخدمات المستهلكة و حساب الرقم القياسي..

[2]–هذا النوع حصل في كل من ألمانيا خلال عامي 1921 و1923 وفي هنغاريا عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية.

1.2.1.2.1.2.تحكم الدولة في جهاز الأثمان:

تحدد بعض أنواع الإتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأثمان ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار حيث ينطوي تحت ظل هذا النوع ثلاثة أنواع هي:

-التضخم الطليق(المكشوف، الظاهر):يتسم هذا النوع من التضخم بإرتفاع كبير في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى التي تتصف حركتها بالمرونة، بالإضافة إلى عدم تدخل السلطات الحكومية للحد من هذه الإرتفاعات الذي يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية والتسارع في تضخمها وتراكمها فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر[2].

-التضخم المكبوت(المقيد):يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الأثمان بالتحكم في جهاز الأثمان بالبلاد، فتحدد الدولة إجراءاتها التشريعية والإدارية المستويات العامة للأسعار مانعة تعديلها للحد من إرتفاعها، وقد حال تدخل الدولة إستمرارية الإرتفاعات السعرية، ومن هنا يمكن القول أن الظواهر التضخمية مازالت موجودة وبتدخلها لم تقضي عليها وإنما هدفت بتدخلها منع إستمرار الأسعار في الإرتفاع.

-التضخم الكامن (الخطي):يتمثل هذا النوع من التضخم في إرتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذ للإنفاق بفضل تدخل الدولة، حيث حالت بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامنا وخفيا لا يسمح له بالظهور، وغالبا ما تتدخل العوامل والظروف الإقتصادية لإجبار الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية بالحد من الإنفاق في الحروب مثلا.

2.2.1.2.1.2.تعدد القطاعات الإقتصادية

تتنوع الإتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الإقتصادية الموجودة فالتضخم في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي يتفشى في سوق عوامل الإنتاج، كذلك التضخم الذي يتفشى في القطاع الإستهلاكي يختلف عنه في القطاع الإستثماري، ويميز كينز بين أربع أنواع من التضخم في سوق السلع.

-التضخم السلعي:هو تضخم يحصل في قطاع صناعات منتجات الإستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة الإنتاج سلع الإستثمار على الإنتاج.

-التضخم الرأسمالي:هو يحدث في قطاع صناعات الإستثمار وهو يعبر عن زيادة قيمة السلع الإستثمارية عن نفقة إنتاجها، أما بالنسبة للإتجاهات التضخمية المتفشية في سوق عوامل الإنتاج دخول التغذية للأفراد.

-التضخم الريعي:هو يعبر عن زيادة الإستثمار على الإدخار بصفة عامة بحيث تحقق أرباح معتبرة في قطاعي صناعات سلع الإستهلاك والإستثمار.

-التضخم الدخلي:يحصل نتيجة إرتفاع وتزايد نفقات الإنتاج ومنها أجور الكفاية للعمل وقد ورد هذا في التقسيم نتيجة التغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار.

3.2.1.2.1.2.مدى حدة الضغط التضخمي

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته وقوته إلى:

-التضخم الجامح:هو أكثر أنواع التضخم آثارا وأضرارا على الإقتصاد الوطني حيث تتوالى الإرتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف، حيث يترك آثار ضارة وكبيرة يصعب على السلطات الحكومية معالجتها فتفقد النقود قدرتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها، وإستثمارها في القطاعات الغير إنتاجية الذي يترتب عنه إنخفاض في المدخرات الوطنية.

-التضخم غير الجامح(المتوسط):هو تضخم ترتفع فيه معدلات الأسعار ولكن بمستوى أقل من إرتفاعها بالنسبة للتضخم الجامح الذي يسهل على السلطات الحكومية علاجه ومكافحته والحد من آثاره.

4.2.1.2.1.2.الظواهر الجغرافية والطبيعية:

تتحدد بعض أنواع الإتجاهات التضخمية بحدوث ظواهر جغرافية وطبيعية قد لا يكون لها صفة الدوام أو قد تكون بصورة طارئة وغير إعتيادية.

-التضخم الطبيعي الإستثنائي:وهو تضخم ينشأ نتيجة لظروف طبيعية حاصلة كتضخم الحاصل نتيجة الزلزال ، البراكين، فهذه الظروف الطبيعية وغيرها قد تكون حافز البدء ظهور الإتجاهات التضخمية إستفحالها نتيجة العوامل الأخرى.

-التضخم الحركي (الدوري):وهذا التضخم يعتبر سمة من سمات النظام الرأسمالي بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة، كالأزمات الإقتصادية والتغير في المؤشرات الإقتصادية ومنها الظواهر التضخمية الدورية التي تتصف بالحركة الدورية ولقد شاع هذا التعريف بين الغالبية من علماء المالية والإقتصاد، ولكن الحقيقة أن كلمة التضخم إنما تعني معان ومفاهيم كثيرة منها:

*التضخم في الأسعار:عندما ترتفع الأسعار إرتفاعا غير عادي وغير مألوف.

*التضخم في الدخل:عندما ترتفع الدخول النقدية للأفراد إرتفاعا غير عادي وغير مألوف ومنها التضخم في الأجور والأرباح.

*التضخم في العملة :ويشمل كل زيادة كبيرة ومستمر من النقود المتداولة في الأسواق.

*التضخم في التكاليف:ويشمل الإرتفاع الحاصل الأثمان عوامل الإنتاج السائد في أسواق السلع والخدمات.[47] ص 192-194

5.2.1.2.1.2.إختلاف النظم الإقتصادية والإجتماعية

مع تطور الفكر الإقتصادي ظهرت نظم إقتصادية وإجتماعية كثيرة، حيث طور الأفراد من عاداتهم وأفكارهم حسب تطور بيئتهم ومحيطهم، ومن أهم هذه النظم الإقتصادية كانت الرأسمالية والإشتراكية.

-تضخم النظم الرأسمالية:فالإتجاهات التضخمية في الأنظمة الرأسمالية إنما تتجلى في إرتفاع مستمر في المستويات العامة للأسعار.

-التضخم النظم الإشتراكية:تتجلى هذه الإتجاهات التضخمية في الأنظمة الإشتراكية بتناقص مستمر في المخزون السلعي فيمكن تقسيم التضخم في الأنظمة الإشتراكية إلى:

*التضخم المبدئي:ويمثل التضخم المبدئي في إنخفاض قيمة الزيادة في الطلب عن المخزون السلعي

*التضخم الكامل:يتمثل في تعادل قيمة الزيادة في الطلب أو زيادتها عن المخزون السلعي ويتوقف الحد الأدنى للمخزون السلعي على كمية النقود المتداولة.

3.1.2.1.2.أسباب التضخم

أعطى الإقتصاديون أسباب مختلفة لحدوث ظاهرة التضخم من أهم هذه الأسباب:

-زيادة الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري:وهذا ما تبحثه النظريات المتعلقة بالطلب والعرض وجهاز الأثمان فزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى الإستخدام الكامل تتمثل في ظهور بوادر تضخمية في مستويات الأسعار، مما يصنع المجال لنظريات الخاصة بالتوازن في تحديد العوامل والضوابط في جهاز الأثمان والتحكم في حركات الأسعار لتحقيق ذلك التوازن في الأسواق.

-التوسع في فتح الإعتمادات من قبل المصارف:إن فتح المصارف للإئتمان والإعتمادات لمن يرغب من المنظمين والمنتجين يعتبر عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، فتشجيع المصارف على فتح عمليات الإئتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة وذلك على أثر خطة نقدية تمويلية، أو للوصول بالإنتاج إلى حالة من الرواج وللإنتقال من حالة الكساد إلى حالة الرواج بتشجيع العمليات الإنتاجية لأنواع معينة من السلع والمنتجات، فتحاول إستمالة المنتجين وأصحاب الأعمال لتنفيذ ما تصبو إليه فتسهل لهم عمليات الإئتمان.

-تمويل العمليات الحربية:إن الحرب الناشئة بين الدول تعتبر أكثر الوسائل والأسباب المنشئة للتضخم أو على الأقل من العوامل التي تفسح المجال على مصراعيه لظهور البوادر التضخمية، والإنكماش لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، وتداول نقدي كبير ومتزايد، فالحروب كانت ولاتزال العامل الفعال في إطار التضخم، وإرتفاع الأسعار وإزدياد الطلب الكلي الفعلي زيادة بينة عما يقابلها من ثروات وسلع الإستهلاكية منها خاصة.[48] ص 92

-الإرتفاع في معدلات الأجور:لاشك أن الإرتفاع المتزايد والمستمر في معدلات الأجور أصبح يلعب دوره في مجال الحركات والتطورات الإقتصادية، خاصة من حيث إرتفاع مستويات المعيشة كأثر للزيادات في معدلات الإنفاق العام وما يقابله من نقص في المعروض السلعي والإنتاجي مما يترتب عليه

إختلاف في مستويات التوازن في الإقتصاد الوطني تتمثل في ظهور فجوة ما بين الطلب الكلي والعرض الكلي.[1]

4.1.2.1.2.معالجة التضخم

هناك عدة سياسات متبعة من أجل محاربة مشكلة التضخم ومن أهمها ما يلي:

*سياسة الرقابة على الأسعار:هي تقتضي التدخل المباشر من قبل السلطات الحكومية بوضع قيود على إرتفاعات الأسعار، والحد منها بما يسمى بسياسة تثبيت الأثمان بحيث تهدف هذه السياسة إلى وضع حد أعلى لأسعار السلع والحاجات الإستهلاكية الرئيسية، ولا تلاقي الصعوبات والمشاكل التي تثيرها سياسة تحديد الأجور مما يؤهل سياسة الرقابة على الأسعار التمتع بمزايا سياسية وإجتماعية خاصة أثناء مواسم جني الأرباح كأوقات الحروب وما يصاحبها من تفشي الظواهر التضخمية الرائدة، هذه السياسة إلى تحقيق نوع من التوازن المقبول ما بين الطلب الإستهلاكي والعرض المقابل له، أي تخفيض مستويات الطلب إلى القدر المتوازن مع العرض، وذلك بإمتصاص فائض الطلب الإستهلاكي بشتى الوسائل والأدوات الكفيلة بذلك، تفرض ضرائب جديدة ورفع معدلات الضرائب المفروضة بالإكتتاب، بالقروض...الخ.

*سياسة الرقابة على الأجور :تقتضي الضرورة أحيانا التدخل الحكومي لإيقاف الإرتفاعات الخاصة بالأسعار والأجور، بفرض رقابة مباشرة على تضخمات الأجور فليس من الجيد ترك النفقات الإنتاجية حرة في تكوين سلسلة متتابعة من الإرتفاعات التضخمية تبعا لإرتفاعات الأسعار، وتكمن المشكلة الرئيسية أمام سياسة الرقابة على الأجور في تحقيق نوع من الربط التوازني ما بين معدلات الأجور وبين المستويات الإنتاجية المحققة ومن ثم تأثير قوى العرض والطلب لإبقاء المستويات الإنتاجية فوق نفقاتها، أي بتخفيض نوع من المساومة في سبيل إبقاء معدلات الأجور متماشية مع التكاليف الإنتاجية الزائدة بإعتبار أن إرتفاعات الأجور تتماشى مع إزدياد الناتج الكلي، ومهما بلغت مبررات الزيادة في معدلات الأجور فإنه يجب ضمان سياسة توازنية في الربط بين المتغيرات في المستويات الإنتاجية والدخول.

ولا تترتب على الزيادة في أيهما حدوث تضخم أو إنكماش، هناك معيار آخر تبنى عليه سياسة الرقابة على الأجور وهو وجوب الإبقاء على المستويات الإنتاجية فوق الحد الأعلى لمعدلات الأجور،بحيث توجه الرقابة الحكومية لإقتطاع الزيادة في الدخول مباشرة أو بإستخدام أدوات السياسة

---

[1]–ركز الإقتصاديون الكلاسيك على زيادة كمية النقود عن الإنتاج كسبب للتضخم، ثم أتت المدرسة السويدية وأضافت عامل توقع الفرص الإستثمارية المستقبلة، أما كينز سبب التضخم هو زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الكلي، ثم أتت مدرسة شيكاغو بفكرة التضخم الركودي أي عند وجود تضخم وبطالة معا وترجع سبب التضخم إلى نمو كمية النقود بنسبة أكبر من الإنتاج، ثم أتى الهيكليين الذين يرون أن التضخم سببه خلل في هيكلة العرض حيث يكون جهاز الإنتاج غير مرن أو متخصص في منتج واحد أو منتجات قليلة.

[2]-قليلا ما تلجأ الحكومة إلى هذه الطريقة في علاج التضخم لأنها لا تود أن تثير غضب وإحتجاجات العمال والأفراد والتسبب في تعطيل الأعمال بسبب إضرابات المحتجين على هذه السياسات.

المالية والنقدية كالضريبة والإقتراض، ضمانا لمنع إرتفاع في أسعار الحاجيات الإستهلاكية الرئيسية وهذا يتوقف بالطبع على الموافقة المشتركة للحكومات والإتحادات النقابية والمهنية في الحد من إرتفاع أسعار السلع الإستهلاكية، والحد من المطالبة برفع معدلات الأجور وإتباع سياسة إرتفاع أسعار السلع الإستهلاكية والحد من المطالبة برفع معدلات الأجور وإتباع سياسة أجور إنكماش[2].

5.1.2.1.2.طرق قياس التضخم

إن الإرتفاع المتواصل للأرقام القياسية للأسعار يعد مؤشرا عاما لوجود ظاهرة التضخم، هناك أربع معايير لقياس القوى التضخمية:

-معيار الإستقرار النقدي أو الضغط التضخمي:وهو كما يلي:

$$B=dM/M - dY/Y$$

حيث أن:

dM/M هو معدل التغير في كمية النقود.

dY/Y هو معدل التغير في إجمالي الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي.

إذا كان معدل التغير في كمية النقود مساوي لمعدل التغير في إجمالي الناتج أو الدخل الوطني هذا يعني أن معامل الإستقرار النقدي متوازن، أي الإقتصاد في حالة متوازنة، أما إذا كان معدل التغير في الكمية النقدية أكبر من إجمالي الناتج الوطني فهذا يعني أن هناك تضخم وإذا حدث العكس يعني هناك إنكماش.

-القوى التضخمية:هي معامل الإستقرار النقدي مع الأخذ بعين الإعتبار التغير في الطلب على النقود أو سرعة دورانها يكون الإرتفاع في الأسعار وبالتالي إتجاهها يكون نحو الأعلى.

-معيار فائض الطلب:هنا يمكن تقدير فائض الطلب أو الفجوة التضخمية في فترة مقبلة بمقدار الطلب الفعال المتوقع والمقاس بالأسعار الجارية مطروحا منه القيمة الكلية المتوقعة للسلع والخدمات مقاسه بأسعار قوة الأساس حيث نقول هنا أن الفائض الإنفاقي المتوقع حدوثه سوف يجذب الأسعار إلى الإرتفاع ويمكن قياس إجمالي فائض الطلب ب:

$$D= (Cp+Cg+I)* Yi$$

D:إجمالي فائض الطلب مقاس بالأسعار الجارية.

Cp:الإستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg: الإستهلاك الجماعي بالأسعار الجارية.

I:الإستثمار بالأسعار الجارية.

Yi:إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

حيث إذا زاد (Cp+Cg+I) على Yi حيث ينشأ فائض الطلب تخلق قوى تضخمية تجذب الأسعار إلى الأعلى.

*في مثل هذه الحالة إذا كان هناك تعادل بين الصادرات والواردات (ميزان العمليات الجارية=0)لا يتأثر حجم فائض الطلب المقاس بالصيغة الأولى.

*إذا كانت الصادرات >الواردات ميزان العمليات الجارية يحقق فائض، نرمز له (S) يضاف إلى D فنحصل على فائض الطلب، يصبح:

$$Dxn = Dx + S$$

وعند حدوث عجز نرمز له ب(F) يجب أن يطرح من فائض الطلب D نحصل على صافي D:

$$Dxn = Dxn - F$$

وعند حدوث عجز نلاحظ أن هناك أثر إنكماشي.

-معيار الإفراط النقدي:هنا نستعمل الطريقة الآتية:

$$Mext = Q0\ Yt - Mt$$

Mext:حجم الإفراط النقدي.

Q0:متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار.

Yt:حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة.

Mt:كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة.

5-تقدير التضخم من خلال الرقم القياسي للأسعار:أي من خلال تطورات الأسعار وبصفة خاصة أسعار المعيشة وأسعار السلع الإستهلاكية وتعطى معادلته كالتالي:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{p\ 1}{(p1-p2)} \times 100$$

P1:المستوى العام للأسعار للسنة الأولى.

P2: المستوى العام للأسعار للسنة الثانية.[1]

6.1.2.1.2.آثار التضخم

هذه الآثار تتعدد وتختلف تبعا لنوعية التضخم وإن كانت جميعها تؤدي إلى إحداث تغيرات في الهيكل الإقتصادي.

-يعبر التضخم عن فشل النقود في تأدية وظائفها الأساسية كوسيط للمبادلة مخزن للقيمة ومقياس للقيمة فأول وظيفة تفقدها هي قدرتها على القيام بدور مخزن للقيمة، وهكذا يؤدي التضخم إلى إضعاف ثقة الأفراد في العملة وإضعاف الحافز على الإدخار، وهنا يزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي فيزيد ميلهم إلى إنفاق النقود على الإستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم للإدخار وما يتبقى لديهم من أرصدة يتوجهون إلى تحليلها إلى ذهب وعملات أجنبية مستقرة القيمة؛

-ميزان المدفوعات يمكن أن يحدد ما إذا كان الإقتصاد يمر بمراحل تضخمية أم لا فعادة عندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات مرتبط بإرتفاع داخلي في الأسعار فمعنى ذلك أن هناك تضخما في الإقتصاد؛

-نقص الإستثمارات الإنتاجية والإجتماعية؛

-إمتناع الأفراد عن إيداع أموالهم لدى البنوك التجارية خشية تدني قيمتها؛

-إنخفاض القدرة الشرائية للأفراد وحصول عجز في ميزان المدفوعات

-عدم توازن المداخيل وظهور الطبقات الإجتماعية

-ظهور ظاهرة البطالة

-فقدان المواطنين للثقة في العملة وتأثير ذلك على التجارة الخارجية

-إنتشار الأنشطة الطفيلية ذات الربح السريع؛

-تهريب الأموال إلى الخارج ومضاربة العملة الوطنية،

-إن التضخم يؤدي إلى تدهور سعر الصرف للعملة المحلية الأمر الذي ينجم عنه الهروب من النقد المحلي إلى النقد الأجنبي (إضعاف ثقة الأفراد في العملة)؛

-إن التضخم يؤدي إلى هروب الأموال إلى الخارج بسبب فشل الإستثمار بالداخل وإلى إحجام رؤوس الأموال الأجنبية عن المجيء للإقتصاديات المصابة بالتضخم.[49] ص 14-16

---

[1]-الإنكماش هو الحالة العكسية للتضخم و يقصد به نقص في كمية النقود المتداولة بالنسبة لكميات المبادلات(أي أن إنفاق المشتري يكون بمعدل قليل بالمقارنة بالحجم المتاح من السلع و الخدمات) وبعبارة أخرى الانكماش يتمثل في انخفاض المستوى العام للأسعار وزيادة البطالة ويحقق فائض في ميزان المدفوعات، عندما يمتد الإنكماش لفترة طويلة ويكون عميقا في أثره يسمى بالكساد حيث في هذه الفترة (فترة الكساد) ينخفض النشاط الإقتصادي كثيرا لكن إذا إزدادت سنوات الكساد عنفا وطولا تسمى بالركود المزمن وما يصاحبها من بطالة مزمنة،و من أبرز الأمثلة على حالات الكساد هي الأزمة الإقتصادية 1929 حينما إنهارت أسعار الأوراق المالية في نيويورك وارتفعت معدلات البطالة.

إذن التضخم ظاهرة تأثر على عدة جوانب إقتصادية أهمها النقد وقيمته سواء في الداخل أو الخارج ففي الداخل يظهر أثره من خلال إنخفاض القدرة الشرائية للعملة، أما في الخارج فتظهر من خلال تدهور سعر الصرف.

2.2.1.2.ميزان المدفوعات

في هذا الفرع سنلقي الضوء على عموميات حول ميزان المدفوعات،ى وذلك من خلال إعطاء مفهومه بشكل إقتصادي مبسط، ومن ثم نتطرق إلى أهميته التي هي كبيرة وجعلت هيئات عالمية كصندوق النقد العالمي يطلب إيداع هذا الميزان كل سنة.

1.2.2.1.2.مفهوم ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الإقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وهو عبارة أيضا عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة.

ويقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله من الناحية المحاسبية متوازنا تندرج في جانب الدائن كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات العالم الخارجي.

ويعرف أيضا على أنه سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الإقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.

بعد معرفة مفهوم ميزان المدفوعات نستنتج أن له أهمية كبيرة لأن لبياناته دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الإقتصادية للبلد، وتتجلى هذه الأهمية في النقاط التالية:

-يفيد في التحليل الإقتصادي ويبين المركز الإقتصادي الذي تحتله الدولة في العالم؛

-يشخص نقاط القوة والضعف في إقتصاد الدولة والتغيرات الحاصلة في هذا المركز عن طريق مقارنة البيانات بين مختلف السنوات؛

-يبين العرض والطلب على العملة المحلية مقارنة بالأجنبية، ومن خلاله نعرف كيفية إستخدام معدل الصرف في تعديل المعاملات الإقتصادية بغرض إستيعاب فائض أو إزالة العجز؛

-يشكل أداة هامة للتخطيط وتوجيه العلاقات الإقتصادية الخارجية للبلد، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك يعد ضروري للبنوك والمؤسسات ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية؛

-يسمح بتنبؤات تطور أسعار الصرف، ومصادر النقد الأجنبي وكيفية التصرف فيه؛

-يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الإقتصادية المناسبة مثل: لجوء البلد إلى فرض الرقابة على الصرف في حالة العجز في الميزان التجاري للحد من الواردات؛

-وهيكل هذه المعاملات الإقتصادية يعكس قوة الإقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الإقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الإستثمارات ودرجة التوظيف ، ومستوى الأسعار و التكاليف ....إلخ[1].[50] ص 118-115

ومنه ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل محاسبي للعمليات الخارجية تكمن أهميته في إستعماله كأداة للتخطيط والتنظيم، فمن خلاله يمكن للدول أن تقرر أي من البلدان تختار للتعامل معها وهذا من خلال الإطلاع على ميزان مدفوعاتها الموضوع لدى صندوق النقد الدولي.[2]

2.2.2.1.2.عناصر ميزان المدفوعات

نظرا لطبيعة المعاملات الإقتصادية المتشبعة والمتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي فإنه من الصعوبة حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات، ولذلك يمكن إعطاء بيان موجز من المعاملات وتدوينها في فقرات وأقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزا من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة والمتقاربة الأهداف، لذلك فإن ميزان المدفوعات يتركب من:

*الحساب الجاري:يمثل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات والذي يتألف من عنصرين:

-الميزان التجاري:يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع وارداتها خلال الفترة محل الحساب، وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات ويسمى أيضا ميزان التجارة المنظورة.

-ميزان الخدمات:تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والملاحة والخدمات المالية.....إلخ، ويسمى بميزان التجارة الغير منظورة (تجدر الملاحظة أن 70 % من التجارة الدولية هي تجارة خدمات).

*حساب رؤوس الأموال الطويلة الأجل:وهي التي تتجاوز السنة كالقروض الطويلة الأجل والإستثمارات المباشرة، والأوراق المالية (أسهم وسندات) أي بيعها وشرائها من وإلى الخارج.

*حساب رؤوس الأموال القصيرة الأجل:والتي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية القصيرة الأجل، والقروض القصيرة الأجل....إلخ.

---

[1]-رغم عجز ميزان المدفوعات الأمريكي بحوالي 120 مليار دولار أمريكي في 2009 وقيله بمبالغ أكبر لا تزال الولايات المتحدة من أكبر إقتصاديات العالم، وهذا لقدرة جهازها الإقتصادي من التكيف مع مختلف التغيرات الحتدثة وبسرعة.

[2]-من خلال دراسة حجم صادرات وواردات دولة ما و حجم التحويلات إليها نستطيع تحديد حجمها من التجارة الدولية و بالتالي معرفة مكانة عملتها.

وتتم حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال الطويل الأجل، تعد هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية بالنتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو العكس، أي أنها قد تضيق أو تنقص تلك الحقوق أو الديون للبلد على العالم الخارجي.

*حساب التحويلات من طرف واحد:يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد وتشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه عادة ما يطلق على حساب العمليات الجارية وحساب التحويلات من طرف واحد وحساب رؤوس الأموال الطويلة الأجل مجتمعة بالميزان الأساسي (القاعدي) وهو يبين لنا القدرة المالية للدولة على تمويل المشاريع، وعند إضافة حساب رؤوس الأموال القصيرة الأجل نحصل على الميزان العام الذي يبين الوضعية المالية الصافية للدولة إذا كانت عارضة للعملة (مدينة) أو طالبة للعملة (دائنة).

*حساب حركة الذهب والنقد الأجنبي (الإئتمان قصير الأجل):نقوم بتسوية المدفوعات عن طريق العملات الأجنبية أو الذهب، والذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولا في الوفاء بالإلتزامات الدولية فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج، كما يمكنها في حالة وجود فائض بشراء كمية من الذهب من الخارج وفقا لقيمة هذا الفائض، و الذهب الذي يسوي العجز والفائض هو الذي يحتفظ به البنك المركزي أو السلطات النقدية كغطاء أو إحتياطي، وهذا الميزان لديه جانب دائن جانب مدين يقيد فيهما كل من الذهب والنقد الأجنبي.

*حساب السهو والخطأ:تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن)، لأن تسجيل العمليات يكون تبعا لطريقة القيد المزدوج وتستخدم هذه الفقرة أيضا في حالة الخطأ في تقييم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة إختلاف أسعار صرف العملات.

*حساب مخصصات حقوق السحب الخاصة:وهو لتعديل العجز في الميزان. [51] ص 63

وبعد أن رأينا كل عناصر ميزان المدفوعات فإننا نجد عناصره محصورة بالحسابات الرئيسية المذكورة سابقا مع إختلاف الفقرات والبنود، وللتوضيح أكثر أنظر الشكل 19 الذي يوضح شكل ميزان المدفوعات.

البـــنـــد	دائـــن	مـــدين
الحساب الجاري:		
ا- السلع والخدمات:		
ـ السلع		
ـ الخدمات		
ـ النقل		
ـ الخدمات الحكومية		
ـ خدمات أخرى		
ب- الدخل:		
ـ تعويضات العاملين		
ـ دخل الإستثمار ومنه الفائدة على الدين الخارجي		
ج- تحويلات جارية		
الحساب الرأسمالي والمالي:		
ا-الحساب الرأسمالي:		
ـ تحويلات رأسمالية		
ـ إكتتاب/ التصرف في أصول غير مالية و غير منتجة		
ب- الحساب المالي:		
ـ صافي الإستثمار المباشر		
ـ صافي إستثمار المحفظة		
ـ صافي إستثمار آخر		
ـ قروض وإئتمانات تجارية		
ـ إستخدام إئتمانات الصندوق وقروض من الصندوق		
ج- الإحتياطات:		
ـ الذهب النقدي		
ـ حقوق السحب الخاصة [1]		
ـ نقد أجنبي		
ـ مستحقات أخرى		

الشكل رقم 19:شكل ميزان المدفوعات [52] ص 12

وبعد أن عرفنا ما هو ميزان المدفوعات وما هي مكوناته نستنتج ما يلي:

-تعتبر مكاتب الهيئات الدولية وفروع الشركات المتعددة الجنسيات غير مقيمة، إذ مكان إقامتها في الدولة التي سجلت فيها الشركة المتعددة الجنسية الأم؛

[1] -حقوق السحب الخاصة هي أصل إحتياطي دولي إستحدثه صندوق النقد في عام 1969 ليصبح مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، ويتم تحديد قيمة هذا الأصل إعتمادا على سلة من أربع عملات دولية أساسية هي اليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي، ويمكن مبادلته بأي من العملات القابلة للتداول الحر، ومع التوزيع العام لوحدات حقوق السحب الخاصة الذي تم في 28 أوت والتوزيع الخاص الذي تم في 9 سبتمبر 2009، زاد مقدار حقوق السحب الخاصة من 21,4 مليار وحدة إلى 204,1 مليار وحدة (ما يعادل حوالي 308 مليار دولار أمريكي، محولة بإستخدام السعر السائد في 31 أوت 2010).

-هو يعد من جهة رسمية كالبنك المركزي أو صندوق النقد الدولي؛
-القيد المزدوج يعني تسجيل التدفقات والمدفوعات ولا يعني توازن البنود والفقرات وإنما تعادل الحسابات الختامية والفرق بين الطرفين يصحح من خلال بند التصحيح،
-عند المقارنة بين ميزان المدفوعات لبلدين يجب أن نأخذ ميزان المدفوعات لأكثر من سنتين حتى نتجنب تحاليل خاطئة، فقد تكون دولة ما حققت فائض بسبب تضخم في منتوج صادراتها الأساسي أو يمكن أن تكون قد حققت عجزا بسبب كوارث طبيعية، مما أدى إلى إنفاق الكثير من الأموال على شراء أدوية من الخارج.
-وبما أن الفترة عادة سنة فهو يختلف عن ميزان الدائنية والمديونية، ونعني به الميزان الذي يدرس حقوق وإلتزامات الدولة لفترة قصيرة مثلا شهر وهو يعد دوريا.[53] ص 102

3.2.2.1.2.العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات

من أهم العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات نذكر منها:

*التضخم:يؤدي التضخم إلى إرتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا.

*معدل نمو الناتج المحلي:تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك فعند إنخفاض الدخل يقل الطلب على الواردات.

*الإختلاف في معدلات الفائدة:يبدي التغير في معدل الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي إرتفاع معدل الفائدة في الداخل إلي تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل بهدف إستثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي إنخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلي المراكز المالية التي إرتفع معدل الفائدة فيها عن المستوى العالمي للإستفادة من الفرق بين المعدلين.

*سعر الصرف:تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا علي ميزان المدفوعات، ويؤدي إرتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلي زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

إن الخلل يكون في أقسام معينة من الميزان وعادة ما يكون العجز في الحساب الجاري بإعتباره من أكبر الحسابات والذي يؤدي عجزه إلى إضرار في الإقتصاد الوطني، مما يؤثر سلبا على قيمة العملة

المحلية في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لعرض العملة المحلية أكثر من الطلب عليها، ومن أسباب هذا الإختلال:

-التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى إرتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث إختلال في ميزان المدفوعات، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث إختلال في الميزان، لذلك هذه الإختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في إستمرارية الإختلال في الميزان؛

-أسباب هيكلية متعلقة بالمؤشرات الهيكلية للإقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية إضافة إلى قدرتها الإنتاجية، وهذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي إعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في تغير أذواق المستهلكين وإنصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج؛

-أسباب دورية تتعلق بالتقلبات الإقتصادية التي تصيب النظام الإقتصادي الرأسمالي ففي فترات الإنكماش ينخفض الإنتاج والدخول والأثمان وتزداد معدلات البطالة، فتنكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج والأثمان والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، ويلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت وبنفس الحدة في كافة الدول وتنتقل هذه التقلبات الدورية من الدول ذات الوزن في الإقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، وتتأثر بالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق الأسعار و الدخول.

-الظروف الطارئة وأسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها كما في حالة الكوارث الطبيعية وإندلاع الحروب، وتغير أذواق المستهلكين فهذه الحالات ستؤثر في صادرات البلد المعني ما يؤدي لإنخفاض في حصيلة هذه الصادرات المقدرة بالنقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج البلد مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

من الأسباب الأخرى التي قد ينشأ عنها إختلال في ميزان المدفوعات إنخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج، لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الإقتصادية والإجتماعية يزداد فيها إستيرادها من الآلات وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة، وتهدف هذه البلدان من هذا إلى رفع مستوى الإستثمار الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الإدخارالإختياري، ويترتب عن هذا التفاوت الإتجاه نحو التضخم إتجاه مزمن، إذ أنه سنة بعد سنة ونتيجة لهذا التضخم ونظرا لزيادة واردات هذه الدول

فإنها تعاني عجزا دائما في ميزان مدفوعاتها وتمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل.[54] ص 123

إن هذه الأسباب تؤدي إلى إحدى الحالتين إما عجز أو فائض ميزان المدفوعات وتحدث إحدى الحالتين عندما يحصل تباين بين المدفوعات والمستلمات الناجمة عن التعاملات المختلفة، ويمكن قياس الفائض أو العجز من خلال مقياس ميزان المدفوعات الأساسي إذ عند حساب أرصدة الحسابات المكونة له نقوم بحساب الفرق ومنه نعرف إذا لدينا عجز أو فائض، وهذا الناتج يساوي نفس الناتج إذا حسبناه من باقي الحسابات.[1]

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الإختلالات حسب الأسباب التي أوجدتها وهي كما يلي:

*الإختلال العارض:وهو الذي ينجم عن حدث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوى الإقتصادية الحقيقية للدولة، ومثال ذلك العجز الذي يحصل في الدول الزراعية، نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بآفة زراعية مثلا، مما يؤدي إلى وجود إختلال سالب في الميزان التجاري بسبب إنخفاض المتحصلات من العملات الأجنبية، ومثلما يؤدي الحدث العارض إلى إختلال سلبي في الميزان التجاري فقد يؤدي أيضا إلى إختلال إيجابي ومثال ذلك ما قد تحدثه الحروب من زيادة في الطلب على المواد الأولية مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المنتجة لها وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري.

*لإختلال الموسمي:يتوقف على المدة المأخوذة في الإعتبار كلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر حجم إحتمال وجوده والعكس صحيح، ويظهر في الدول التي يقوم النشاط الإقتصادي فيها على الزراعة ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض أما في آخر العام فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز، وهو لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من المحتمل أن تتعادل الإختلالات الموسمية على مدار السنة.

*الإختلال الدوري:تجتاح النظام الرأسمالي عادة نوبات من الرواج والكساد ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات فهو تارة يحقق فائضا وتارة عجز، ويطلق عليهما تعبير الإختلال الدوري نسبة إلى الدورة الإقتصادية، وهذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة لأخرى من خلال التجارة الخارجية، فالرواج الذي يحدث في إحدى الدول من شأنه زيادة وارداتها من الدول الأخرى ومن شأن هذه الزيادات في الواردات زيادة الإنتاج والتوظيف في الدول المنتجة لهذه السلع، مما ينعكس أثره على موازين مدفوعاتها وبالطبع فإن العكس يحدث في حالة الكساد.[55] ص 279-280

*الإختلال الإتجاهي:وهو الإختلال الذي ظهر في الميزان التجاري خلال إنتقال الإقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، أما السبب في

---

[1]-سمي مبزان المدفوعات بهذا الإسم لأنه يسجل فيه كل المدفوعات من الدولة للخارج ومن الخارج للدولة.

زيادة الواردات فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيلة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الإقتصادي.

*الإختلال النقدي:يعتبر التضخم المحلي أحد مصادر إختلال ميزان المدفوعات فإن الزيادة في الدخول النقدية في دولة ما تولد في ظل ظروف معينة طلبا متزايدا على الواردات في هذه الدولة، بل وقد تقلل من السلع المتاحة لديها للتصدير، أضف إلى ذلك أن إرتفاع مستوى الأسعار داخليا يشجع على التحول إلى الواردات البديلة للإنتاج المحلي حيث تكون أسعارها رخيصة نسبيا، إذا ما قورنت بأسعار المنتجات المحلية أيضا فإن الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدولة، بسبب إرتفاع الأسعار فيها قد يتحول إلى الدولة المنافسة ومن شأن كل هذا أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات.

*الإختلال الهيكلي:هو الذي يكون مصدره تغير في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر في هيكل الإقتصاد الوطني وفي توزيع المواد بين قطاعاته المختلفة، وهو يرجع إلى أحد أو بعض العوامل التالية:

-التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج وذلك بسبب إستثماراتها الدولية وهو ما يؤدي إلى تغيير العائد الذي تحصل عليه من هذه الإستثمارات؛

-وتحسن مستوى المعيشة الداخلية لسكان الدولة دون أن ترتفع قوتها الإنتاجية بنفس الدرجة، وهذا قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق قدرة الدولة على التصدير.

ومثل هذا النوع من الإختلال لا يصلح لعلاجه تغيير سعر الصرف ولا تغيير سياسة الإنفاق أو سياسة الأسعار، مثل الإختلال النقدي أو الدوري وإنما يلزمه الإرتقاء بالفن الإنتاجي والتنظيمي حتى تختلف تكاليف الإنتاج في الداخل وكذا الإتجاه نحو فروع الإنتاج الجديدة، كما يلزم أيضا إعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة المكونة للإقتصاد القومي، وتجديد شامل للطاقات الإنتاجية تدعيما لقدرة الدولة التنافسية.[56] ص 191

إن وجود إختلال في ميزان مدفوعات دولة ما تعد من أهم المؤشرات الإقتصادية خطورة على الإقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز تلك الدولة في المعاملات الإقتصادية الدولية، و لذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك والذي عادة ما يتطلب فترة تمتد إلى سنوات عدة وذلك بإستخدام مجموعة من الإجراءات الإقتصادية شريطة عدم إلحاق الإقتصاد الوطني بأضرار جسيمة، وعموما هناك طريقتان لتصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات هما:

*تصحيح من خلال آلية السوق:إستقر الفكر التقليدي في هذا المجال على قدرة جهاز الأسعار على تحقيق التوازن الخارجي، ومع أزمة الثلاثينات من هذا القرن وتحت تأثير أفكار كينز وجهت الأنظار نحو تغيرات الدخل الوطني لإعادة التوازن، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأسعار وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة، وتأخذ هذه الطريقة ثلاث أشكال هي:

-التصحيح عن طريق آلية الأسعار:يختص هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب ويتطلب تطبيق هذه الآلية ثلاث شروط أساسية هي:

-ثبات أسعار الصرف؛

-الإستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في الوطن؛

-ومرونة الأسعار والأجور أي حرية حركتها.

و تمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية ونلخص هذه النظرية بالإعتماد المتبادل لحركة الذهب من وإلى القطر مع حالة ميزان مدفوعاتها، ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى الدولة يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه إرتفاع في الأسعار المحلية مقارنة مع الدول الأخرى، وسيترتب عن ذلك نتيجتين أولهما إنخفاض صادرات القطر إلى الخارج نظرا لإرتفاع أسعارها من وجهت نظر الأجانب وثانيتهما هو إرتفاع في واردات القطر من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطنين المحليين، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما حالة حدوث عجز في الميزان فإن النتيجة ستكون متعاكسة و لكنها ستقود إلى توازن الميزان أيضا.

غير أن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقا للنظرية الكلاسيكية وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات، ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان ففي حالة الفائض بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لإرتفاع السيولة المحلية، مما سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج البلد وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ثانية، أما حالة العجز فبإمكان رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل وعندها ستزداد السيولة في السوق المالية فإعادة التوازن للميزان.

-التصحيح عن طريق سعر الصرف :وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية وإتخاذ نظام سعر صرف حر وعدم تقيده من قبل السلطات النقدية، وتتلخص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعا ته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف، بيد أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى إنخفاض سعرها وعندها ستغدو أسعار السلع والخدمات المنتجة في ذلك القطر منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات القطر، وهكذا تزداد صادراته مقابل إنخفاض واردا ته نظرا لإرتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه يحدث العكس تماما.[57] ص 32

-التصحيح عن طريق الدخول :تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول و آثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات وأهم شروط النظرية هي:

-ثبات أسعار الصرف؛

-جمود الأسعار ثباتها؛

-والإعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق.

وتتلخص هذه النظرية في أن الإختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الإستخدام والإنتاج للبلد بالتالي في مستوى الدخل المحقق، وذلك تحث تأثير مضاعف التجارة الخارجي، فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته سيرتفع مستوى الإستخدام في تلك الصناعات التصديرية، فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخول الموزعة وسيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر، نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الواردات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان، ويحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان، غير أن العديد من الإقتصاديين الكنزيين لا يرون ضمانا لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات بهذه الطريقة ذلك لأنه في حالة العجز فإن إنخفاض الدخل قد لا يكون بنفس مقدار الإنخفاض الحاصل في الإنفاق، وما يجر بدوره إنخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي ولهذا السبب وحده يمكن أن تتدخل السلطات العامة من أجل إجراء تغييرات مناسبة في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وطبقا للنظرية الكينزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال وذلك من خلال التغيرات في الإنفاق كإستخدام الضرائب، ففي حالة وجود عجز في الميزان يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام بفرض ضرائب وتحت تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى إنخفاض أكبر في الدخل، وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الواردات وهذا يعني إنخفاض الطلب على الصرف الأجنبي، وعندها سيعود التوازن إلى الميزان وينطبق ذلك أيضا في حالة وجود فائض في الميزان و لكن بصورة متعاكسة، علاوة على ذلك تستطيع السلطات المالية إستخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، غير أن الكينزيين لم يعتمدوا عليها مقارنة بالسياسة المالية، ومن أهم أدوات السياسة النقدية هي سعر الفائدة حيث يتم خفض عرض النقد في التداول الذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة، مما سيؤثر على حجم الإنفاق الكلي نظرا لإنخفاض الإنفاق الإستثماري في هذه الحالة، وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال للداخل و عندها سيتحسن موقف ميزان المدفوعات.[58] ص 299

*تصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة

من خلال طريقة التصحيح عن طريق سعر الصرف نستنتج أن بمقدور السلطات العامة التدخل لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، بإستخدام السياسة المالية أو النقدية لمعالجة حالة عدم التوازن في الإقتصاد سواء عند حدوث تضخم (بسبب العجز في الميزان) أو كساد إقتصادي (بسبب الفائض في الميزان)، ويطلق على هذه المعالجات بسياسات الإستقرار، كثيرا ما لا تدع السلطات العامة قوى السوق لإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من تغيرات في مستويات الأثمان والدخل الوطني، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان وإستقرار الدخل الوطني عند مستوى العمالة الكاملة، وهي السياسة ذات الأولوية بالنسبة للتوازن الإقتصادي الخارجي وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج إختلال ميزان المدفوعات تتمثل في:

-بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان؛

- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي؛

-وإستخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الواردات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛

-إستخدام الذهب والإحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

أما الإجراءات التي تتخذ خارج الإقتصاد الوطني تتمثل في:

-اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية؛

-بيع جزء من الإحتياطي الذهبي للخارج؛

-.بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

ونشير أخيرا إلى أنه لعلاج إختلال التوازن لابد من معالجة أسبابه وهذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي، ولا حاجة لنا هنا إلى التأكيد على الترابط والتداخل في سياسات التسوية الوطنية في الدول المختلفة، إذ في المحيط الإقتصادي الدولي هناك إرتباط بين عجز ميزان مدفوعات بعض الدول وبين فائض البعض الآخر وما لم تتلاقى الأهداف والأساليب فقد تصبح إعادة التوازن على مستوى الدولي أمرا مستحيلا.[59] ص 99

3.2.1.2.سعر الفائدة

سعر الفائدة هو من العوامل المهمة المؤثرة على سعر الصرف والتي تؤدي إلى تغيره و هذا ما وضحته نظرية تكافؤ أسعار الفائدة، وزاد تأثير سعر الفائدة على سعر الصرف بعد إنفتاح الأسواق المالية وحرية تحرك رؤوس الأموال، مما جعلنل نخصص له هذا الفرع.

1.3.2.1.2.مفهوم سعر الفائدة

توجد عدة مفاهيم لسعر الفائدة نذكر منها تعريف الإقتصاديون الكلاسيك حيث فسروا سعر الفائدة بنظرية الأرصدة القابلة الإقتراض وبمقتضى هذه النظرية يتحدد سعر الفائدة عند تقاطع منحنى الطلب والعرض على الأرصدة القابلة للإقراض والإقتراض.

ولكن كينز يقرر أن سعر الفائدة ما هو إلا ظاهرة نقدية تحدد بالعرض والطلب على النقود وليس بالأرصدة القابلة للإقراض والإقتراض.

أما مارشال فيعتبر أن سعر الفائدة هو ذلك العائد الذي أصبح محل الإهتمام لأنه يمثل العائد الطبيعي الذي يجب أن يتقاضاه أصحاب رؤوس الأموال عن قيامهم بالإستثمارات.

ومن التعاريف السابقة الذكر يمكن لنا القول أن سعر الفائدة هو مقدار العائد أو النسبة التي يحصل عليها صاحب رأس المال مقابل إيداع مبلغ معين في البنوك، كما يمثل مقدار العائد أو النسبة التي يدفعها للبنك مقابل اقتراضه مبلغ معين من النقود.

2.3.2.1.2.النظرية التقليدية والنظرية الحديثة في سعر الفائدة

1.2.3.2.1.2.النظرية التقليدية لسعر الفائدة

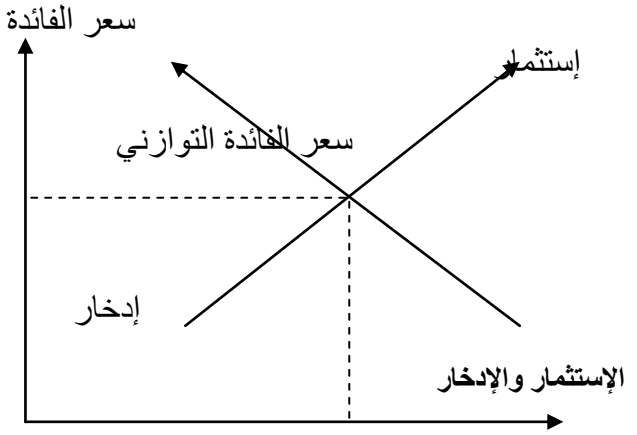
نظر الكلاسيك لسعر الفائدة على أنها أمر ضروري يحفز الأفراد والمؤسسات على الإدخار أي تأجيل الإستهلاك، رغم أن الإستهلاك الحاضر أهم من الإستهلاك المستقبلي، ويتميز المحيط والفترة التي نشأت فيها المدرسة الكلاسيكية أنها الفترة التي برز فيها الإهتمام بمشكلتي الثروة والقيمة[1] لذا كان عليهم التفكير في الوسائل التي تنمي الثروة والحث على زيادتها.

ظل الإقتصاديون التقليديون (الكلاسيك) والتقليديون الجدد (النيوكلاسيك) فترة طويلة من الزمن لا يخضعون النظرية النقدية إلا بمكانة ثانوية، لذلك نجد تحليلهم النقدي يتميز بكثير من البساطة في حيث إعتبروا النقود سلعة تؤثر في تحديد هذه السلع هي العوامل المتصلة بالعرض والطلب، والتغيرات الحاصلة في قيمة النقود إنما ترجع إلى تغيرات تلك العوامل المتصلة بالطالب والعرض بالأسواق فقد تحدد قيمة النقود بالتغير الحاصل في الطلب أو التغير الحاصل في العرض أو التغير الحاصل في كليهما، ونظرة الكلاسيك لسعر الفائدة كانت على أنها أداة ضرورية تحفز الأفراد على الإدخار وإيجار

[1]-يرى الكلاسيك أن أحسن طريقة لتنمية الثروة هي عن طريق ترك الأفراد يعملون بحرية ودون عوائق.

التراكمات الرأسمالية الأساسية لنمو الإقتصاد، وهكذا فإن الفائدة في النظرية الكلاسيكية هي ثمن الإدخار أي ثمن قيام الفرد بعملية الادخار .

يتحدد سعر الفائدة من السوق بالطلب على الإستثمار الذي يقبل علية رجال الأعمال والمنتجون من وبعرض المدخرات التي يقوم بها الأفراد والعائلات من جهة أخرى فالمدخرون يعرضون مدخراتهم والمستثمران يطلبونها وعند سعر التوازن تحصل عملية رضي الطرفين على مقدار الفائدة التي يطلبها المدخرون ويرضى المستثمرون بدفعها ويمك التعبير على تلقائية توازن الفائدة عند المدرسة الكلاسيكية في الشكل التالي:



الشكل رقم 20 :تحديد سعر الفائدة لدى الكلاسيك[60] ص 245

نلاحظ أن سعر الفائدة يتناسب طرديا مع الإدخار حيث يعتقد التقليديون أن الأفراد يفضلون الحاضر على المستقبل، فالأول يعني التمتع بالدخل في الوقت الحاضر أما الثاني فيتضمن تأجيل الإنتفاع بجزء من الدخل في الحاضر و ترك جزء للمستقبل لذلك لا بد أن يكون هناك دافع الإدخار وهو سعر الفائدة.

وبشكل عام يمكن القول بأن الطلب بغرض الإستثمار يتغير عكسيا بالنسبة لسعر الفائدة فيزداد بإنخفاظ سعر الفائدة وينخفض بإرتفاعه، إذ يرى المستثمر أن سعر الفائدة هو تكلفة تأجير أموال الغير لإستثمارها، وسعر الفائدة التوازني يتحدد عند تقاطع منحى الإدخار مع منحى الإستثمار حيث أنه عند هذا السعر يتساوى الإدخار مع الإستثمار فإذا إرتفع سعر الفائدة بنسبة ما عن هذا السعر فإن عرض المدخرات سوف يزداد بينما الطلب على الإستثمار سوف يتجه نحو الإنخفاض، لكن هذا الوضع سرعان ما يتعدل عن طريق التغير التلقائي في سعر الفائدة والعكس في حال إنخفاض سعر الفائدة.[1] [60] ص 245-244

[1]-نشير إلى أن الكلاسيك استندوا إلى النظرية الكمية في تحليلهم لسعر الفائدة أيضا.

2.2.3.2.1.2.النظرية الحديثة (الكينزية) في سعر الفائدة:

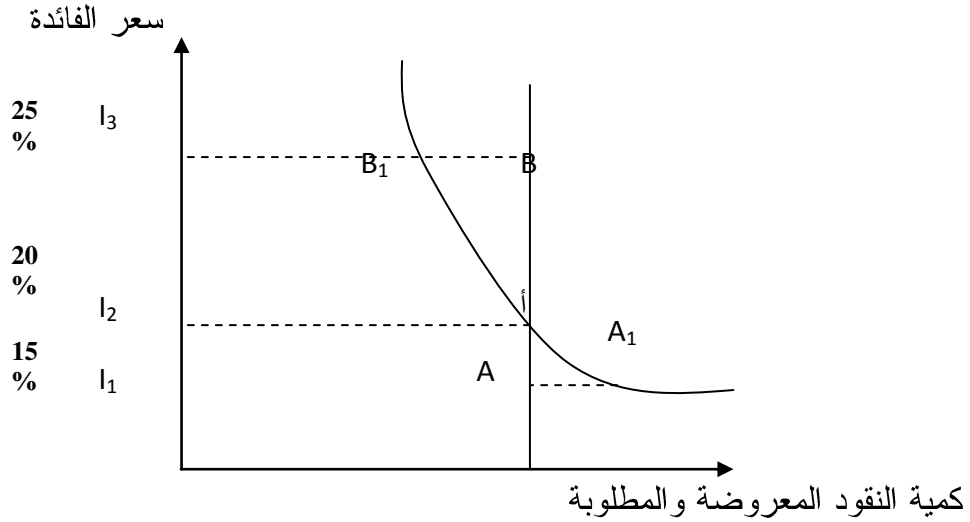
قدم كينز في النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود عرضا مفصلا وتحليلا دقيقا لمسألة النقود، معتمد في ذلك على مجموعة عوامل مؤثرة في طلبها وعرضها وكذلك العوامل المؤثرة بها، فالأفراد يطلبون النقود ليس بغرض إستخدامها في مبادلاتهم كوسيط وإنما لأن النقود تطلب لذاتها لأنها أصل مالي كامل السيولة تتمتع بمزايا تنفرد بها دون غيرها من الأصول الأخرى، ويستند الطلب على النقود إلى العوامل التالية:

-دافع السيولة:هنا يتم الطلب على النقود من أجل أداء المهام اليومية أي كوسيط في التبادل وهذا العمل مرتبط بالدخل فكلما زاد الدخل زاد الطلب على النقود لهذا الغرض.

-دافع المضاربة:إن الطلب على النقود لهذا الغرض يرتبط بقيام النقود بوظيفة مستودع للقيمة أو المخزن للثروة ومن ذلك فالفرد أو المؤسسة تحتفظ بالنقود وتمنعها من التداول، لهدف الرغبة في تحقيق الربح عن طريق ما يحدث في سعر الفائدة من متغيرات ظرفية، إن سعر الفائدة يرتبط إرتباطا وثيقا بدافع المضاربة وتشكل الرغبة في الإحتفاظ بالنقود كمستودع للثروة مقياس لدرجة الإرتياب وعدم الثقة بالحسابات المستقبلية، فيفضل أصحاب الأموال والمنشآت الإحتفاظ بجزء من مجوداتهم في أشكال سيولة لمواجهة ما قد يطرأ من تقلبات مستقبلا كل ذلك يحدث في إطار المقارنة بين الحصول على دخل أي فائدة والتخلي عن درجة من السيولة عند إقتناء الأصول المالية، وهكذا طبقا لتحليل النقدي الحديث فإن الفائدة ظاهرة نقدية كيفية.

وقد أخطأت المدرسة الكلاسيكية التي إعتبرت سعر الفائدة بمثابة ثمن للإدخار فهذا الأخير تحكمه عوامل متعددة غير سعر الفائدة، وطبقا لهذا فإن الفائدة تجد تبريرها من أنها ثمن عدم الإكتناز أو ثمن التضحية بالتفضيل النقدي ذلك أن الفرد يتخذ قرارين مستقلين عن بعضها البعض الأول يتعلق بإتخاذ قرار الإدخار والذي يتمثل في الإمتناع عن الإستهلاك جزء من الدخل وهي عملية تتم بدون أخذ الفائدة في الحسبان، يقوم الفرد بعد ذلك بإخاذ قرار يتمثل في توجيه هذا الجزء الذي لم يستهلك فهو يوجه للإستثمار أو يوجه للإكتناز.

يتحدد سعر الفائدة عند مستوى التوازن إستنادا إلى تفاعل عاملين هما مدى التفضيل النقدي لدى الأفراد ذوي كمية النقود بما فيها الطلب على النقود وعرض النقود، فعرض النقود هو كمية محددة ومستقلة عن تغيرات الدخل وسعر الفائدة وهو يخضع لقرارات السلطة النقدية التي يشرف على تنفيذها البنك المركزي والبنوك التجارية، أما بالنسبة للطلب على النقود فإنه يرتبط بشكل مباشر مع سعر الفائدة حيث تنشأ بينهما علاقة عكسية ومن ثم يأخذ منحى الطلب على النقود منحنى الطلب العادي على السلع والخدمات التي ترتبط هي أيضا بعلاقة عكسية مع الأسعار ويمكن التعبير عن ذلك بالشكل التالي:



الشكل رقم21:تحديد سعر الفائدة عند كينز[61] ص 45

ومن ذلك نجد أن سعر الفائدة الذي يحقق التوازن هو حين عند هذا السعر يتعادل عرض النقود مع الطلب عليها، فإذا كان يحتل سعر التوازن والذي يعادل 20% طبقا لكمية النقود المعروض وكمية النقود المطلوبة في لحظة معينة ثم ارتفع سعر الفائدة إلى 25%، فإن حالة التوازن سوف تنقلب إلى حالة عدم توازن والكمية المطلوبة للنقود سوف تقل عن الكمية المعروضة أي أن المسافة [$i3b_1<i_3B_1$] بمقدار[B_1B] فإن هذه الحالة سوف يتجه الأفراد لإستخدام فوائضهم في شراء السندات والأصول النقدية، خاصة أن كمية النقود المعروضة تزيد عن إحتياجات السيولة كما أن أسعار الفائدة مرتفعة وبذلك يزداد الطلب على السندات، ومن ثم ترتفع أثمانها وتبدأ أسعار الفائدة في التحول إلى الإنخفاض ولا ضير في ذلك مادام العائد يدور في نطاق سعر التوازن وهكذا تستمر العمليات حتى يعود التساوي بين كمية النقود المطلوبة والمعروضة عند النقطة التي تمثل سعر التوازن، ونفس الأمر يتحقق إذا كان سعر الفائدة في السوق السائد i_1 15% أي أقل من سعر التو ازن i_2 20% عندئذ سوف نجد أن الكمية المطلوبة من النقود أكبر من الكمية المعروضة من النقود [$i_1A_1<i_1A$] بمقدار [A_1A] وهذا يعني أن الإحتياطات النقدية السائلة أقل من كمية النقود المطلوبة.[61] ص 45-46

3.3.2.1.2.تحرير أسعار الفائدة

هناك عدة نماذج تدرس تحرير أسعار الفائدة وأثرها على إقتصاديات الدول النامية، سنذكر أهمها فيما يلي:

1.3.3.2.1.2.نموذج ألان باي وسارا كوجلو(1971- 1980)

نصبت الدراسة التي قام بها ألان باي و سارا كوجلو باحثان من صندوق النقد الدولي على دراسة عينة مكونة من22 دولة نامية، حيث جرى البحث على أساس متوسط سعر الفائدة الحقيقي لوديعة لمدة شهر لكل دولة ثم ترتيب الدول على أساس ما إذا كان متوسط نسبة الفائدة الحقيقية على الوديعة إيجابيا

أو سلبيا، على نحو معتدل أو سلبي درجة كبيرة ويهدف البحث لمعرفة أثر سياسة معدل الفائدة على الودائع المصرفية على نمو الأصول المالية الحقيقية والناتج المحلي الإجمالي، وبالفعل فقد تم التوصل إلى أن الدول التي تحتفظ بمعدلات فائدة حقيقية موجبة تتمتع بنمو أكبر في أصولها المالية الحقيقية، كما لاحظ الباحثان أن هناك علاقة طردية ايجابية بين الأصول المالية ومعدل نمو إجمالي الناتج الداخلي.

2.3.3.2.1..نموذج ألان جيليب(1965-1985)

الدراسة التي قام بها ألان جيليب وظهرت نتائجها سنة 1989 كانت أشمل من التجارب التي سبقته، حيث قام بتحليل العلاقة بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر ومتوسط نمو إجمالي الناتج المحلي، وقد شملت عينة الدراسة 34 دولة نامية من الفترة 1965– 1985، كما قام بتقسيم مدة الدراسة إلى فترتين 1965-1973 ثم 1974-1985، وتوصل جيليب من خلال دراسته هذه إلى نتيجة مفادها أن كل زيادة قدرها واحد بالمائة في سعر الفائدة الحقيقي يقابلها زيادة ما بين 0.2 و 0.25 بالمائة في نمو الإنتاج، كما توصل إلى أن أهمية الكفاءات كانت حوالي أربع أمثال أهمية الإستثمار في تفسير الفروق في نمو الناتج المحلي الإجمالي عبر34 دولة نامية (و هي نفس حجم العينة).

3.3.3.2.1.2.نموذج رونالد ماكينون وإدوارد شو [1]

لقد كانت أفكارهما الرائدة في مجال سياسة سعر الفائدة تعبر بحق عن النظرة الحديثة للنظرية الإقتصادية، فبعد أن كانت العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والإستثمار هي المفهوم الشائع والمتعامل به، جاءت نظرية كل من ماكينون وفراي لتعارض هذا الطرح وتطالب برفع سعر الفائدة من أجل تحسين كفاءة الإستثمارات المنفذة حيث يصاحب هذا الإرتفاع في أسعار الفائدة خروج المشروع غير الكفء من السوق، بدلا من سيادة أسعار فائدة المتدنية لتشجيع الإستثمار والتي تساهم في عدم إختيار المشاريع الكفؤة فلا يكون معيار العائد على الإستثمار هو المتحكم، ولكن تدخل عوامل أخرى كالمعرفة الشخصية والنفوذ السياسي لتوجيه المشاريع التي تتحصل على الإئتمان ولقد توصل ماكينون عام 1982 وشو وزميله جورلي 1984 من خلال الدراستين اللتين قاما بها إلى نتائج وآراء مهمة هي كالآتي:

-يرى جورلي وشو أن هناك علاقة طردية بين درجة التطور المالي للإقتصاد ومستوى النمو الذي يحققه حيث أن تحقيق التوازن المالي اللاتضخمي يتطلب حدودا قطعية ينبغي فرضها على سياسة تحرير أسواق رأس المال والسلع ووقف العمل بالسياسات التدخلية، وضوابط التوجيه التي تقيد حركة التجارة الخارجية على مستوياتها الداخلية والخارجية، فالكيفية التي يتم بها ترتيب كل من السياسة النقدية والمالية يجب أن تخضع لمنطق التحرير التدريجي للإقتصاد.

---

[1]-اتبعت الجزائر هذا النموذج من أجل تحرير أسعار الفائدة إلا أن حتى الآن أسعار الفائدة لم تحرر كليا في الجزائر هذا لأن البنوك الموجودة في الجزائر ملكا للدولة و تسعى أكثر لتوفير سيولة مما تسعى لتحقيق ربح.

-يرى ماكينون وشو أنه عند أسعار فائدة حقيقية سالبة سيؤدي هذا إلى إنخفاض كفاءة الإستثمارات مما يعني أن رفع أسعار الفائدة، سيؤدي حتما إلى رفع كفاءة الإستثمارات عن طريق جعل الإختيار في تقديم الإئتمان يكون دوما للمشروع الأكثر كفاءة سواء كان خاصا أو عاما.

قدم ماكينون دالة للطلب على النقود تظهر دور سعر الفائدة على الشكل التالي:

MD/P=f (Y, I/Y, I, Pe)

حيث:

MD/P:الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية الدخل الحقيقي.

I/Y:معدل الإستثمار الحقيقي إلى الدخل الحقيقي.

I:سعر الفائدة الإسمي على المدخرات الودائع لأجل.

Pe:معدل التضخم المتوقع.

ومما يجدر الإشارة إليه أن ماكينون عاد وتراجع عن موقفه سنة 1991، حيث أشار إلى أن التحرير ليس هو دائما الوضع الأمثل لكل الإقتصاديات، ناصحا بأن يكون التحرير تدريجيا و ان يكون مسبوقا بتهيئة مثل ضبط معدلات التضخم...الخ.

4.3.3.2.1.2.نموذج ماكسويل فراي

قام هذا الباحث في سة 1984 في بريطانيا بإستخدام بيانات عن قطاعات مختلفة عن 22 دولة نامية وتوصل إلى وجود علاقة قوية إيجابية بين النمو الحقيق في الإنتاج ومعدلات الفائدة الحقيقية عن الودائع، إذ هناك أثر إيجابي لإرتفاع الفائدة على إنتاجية الإستثمارات الجديدة وقام بعرض بيانات نموذج ماكينون وشو بيانيا وإختبر هذا العرض على 7 دول تعاني من الكبح المالي [1] بالفرض الإداري لسعر الفائدة، والذي يجعل سعر الفائدة الحقيقي يقل عن السعر التوازني وتوصل إلى أن كل إرتفاع في الفائدة بمقدار 1 بالمائة تؤدي إلى إرتفاع في النمو الإقتصادي بحوالي 0.5 بالمائة، وعندما تكون الفائدة منخفضة تكون نوعية الإستثمار المنفذ إستثمار تقليدي عند عائد منخفض يتميز السهولة والأمان، وتحديد سقوف لسعر الفائدة يؤثر على الجهاز المصرفي ومردودية المشاريع لأن المؤسسات المالية ستمتنع عن تمويل إستثمارات ذات مخاطر عالية، لذلك فإنه يرى أن على الحكومة أن تخفض من حدة التقييد المالي من خلال رفع الفائدة على المشاريع ذات المخاطر العالية والتي تتزايد مع الإدخار والإستثمار، ويرى أيضا أنه هناك علاقة نسبية بين سعر الفائدة الحقيقي كمتغير مستقل ومعدل الإستثمار حيث ترتفع معدلات الإستثمار عند أسعار الفائدة الحقيقية المنخفضة، ويرى أيضا حينما تكون أسعار حقيقية سالبة للفائدة فلا

[1]–ظاهرة الكبح المالي أين تكون أسعار الفائدة ضعيفة وشبه ثابتة من الناحية الإسمية وسلبية من الناحية الحقيقية ومحددة بطريقة بعيدة عن قوى السوق.

يوجد دافع لإستخدام رأس المال بكفاءة ففي هذه الحالة تصبح الطاقة الإنتاجية المعطلة للمشروع بدون تكلفة ويصبح رأس المال الفعلي للمشروع أعلى بكثير من رصيد رأس المال الفعال.

الخلاصة التي يمكن الوصول إليها بعد هذا التحليل يمكن تلخيصها فيما يلي:

على الرغم من الدعوة إلى ضرورة التحرير المالي والرفع من أسعار الفائدة لتحقيق الإرتفاع بمعدلات النمو في الدول النامية، إلا أن هذا يعتبر صعب التنفيذ نظرا لما يحتويه من مخاطر، ولتجنب هذه المخاطر وجب إتباع مجموعة من الشروط لتطبيق أسعار الفائدة المرتفعة و هي:

-ضرورة أن تبقى العديد من الأصول الصناعية والموارد الطبيعية مملوكة للدولة كموارد دخل للخزينة العامة لتجنب حدوث عجز في الموازنة العامة، نظرا لتطبيق برامج الخصخصة للدول المنتقلة من النظام الإشتراكي إلى النظام الرأسمالي؛

-ضرورة وضع ضوابط مالية صارمة عند تحرير النظام المصرفي والتوجه إلى وضع أسعار فائدة معيارية على الودائع والقروض وذلك تجنبا لإحتمالات حدوث ذعر مصرفي والإنهيارات المالية، حيث يرتفع مقابل المخاطرة عند رفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى مستويات قياسية تقوض بالفعل الجدوى الإئتمانية لأي مقترض، حيث ينبغي إتخاذ الحذر في ضبط إيقاع عملية تحرير البنوك وغيرها من المؤسسات المصرفية والمالية بحيث تكون متزامنة مع نجاح الحكومة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي؛

-ضرورة دعم الائتمان غير المصرفي أي التوجه إلى الأسواق المالية للحصول على التمويل اللازم للمؤسسات عن طريق طرح الأسهم والسندات؛

-وضرورة وضع قيود على الصرف الأجنبي وعدم منح الحرية التامة لإمكانية التمويل الكامل بالعملة الصعبة، إذ يجب أن يسبق هذه الخطوة تحرير أسواق رأس المال الوطنية بصفة كاملة.[62] ص163-164

4.2.1.2.النمو الإقتصادي

النمو الإقتصادي أيضا من العوامل المهمة المؤثرة في سعر الصرف والمؤدية إلى تقلباته، فإذا كانت الدولة تتإتع بمعدل نمو إقتصادي جيد فهذا يعني أنه لديها إنتاج كافي للتصدير ولمواجهة تغيرات الطلب العالمي على سلعها، أما إذا كان العكس فهذا يعني أن إنتاجها قد يكون غير كافي لتلبية الطلب الداخلي والخارجي مما يؤدي إلى زيادة وارداتها.

1.4.2.1.2.مفهوم النمو الإقتصادي

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وعلى العموم يمكن أن نعرف النمو بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط إقتصادي معين؛ غير أنه هناك من يعرف النمو الإقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل الوطني والناتج الوطني، الإقتصادي S.Kuznets في كتابه

النمو والهيكل الإقتصادي يعرف النمو الإقتصادي كما يلي: "النمو الإقتصادي هو أساساً ظاهرة كمية، وبالتالي يمكن تعريف النمو الإقتصادي لبد ما بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي"، ويعرفه جون ريفوار بالتحول التدريجي للإقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الإقتصاد هي في إتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، كما يعرف النمو بأنه الزيادة المستمرة الحاصلة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ويحسب متوسط الدخل الفردي بتقسيم الدخل الوطني الكلي على عدد السكان، أي يبين نصيب كل فرد من الدخل الكلي، ولحساب متوسط الدخل الفردي الحقيقي نقوم بطرح منه معدل التضخم، عند حساب متوسط دخل الفرد الحقيقي لعدة سنوات نطرح هذه المعدلات من بعضها فإذا كان في تزايد نقول هناك تحسن في معيشة الفرد، ولحساب معدل نمو الإقتصاد ككل نقوم بطرح معدل نمو الدخل الكلي من معدل نمو السكان إذا كان موجبا ويتزايد مع الزمن نقول هناك نمو إقتصادي، هناك طريقة أخرى أيضا نستخدم فيها اللوغاريتم الطبيعي حيث لحساب معدل النمو نأخذ اللوغاريتم الطبيعي ln لإجمالي الناتج الوطني لسنتين المراد دراستهما وطرح النتيجتين فنتحصل على معدل النمو وهي الطريقة المستخدمة لتجنب التباين في المعلومات بين السنوات ولتجنب أيضا أثر تغير سعر الصرف عند قيام الهيئات النقدية الدولية بحساب هذه المعدلات لتقييم إقتصاديات الدول.

وبالتالي من هذه التعاريف يمكن أن نستخرج الخصائص التالية:

-يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الإقتصادي هوعبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني؛

-أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم؛

-ويجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

ولنأخذ المثال التالي لتوضيح كيفية حساب النمو الإقتصادي:

•لنفترض اقتصاداً معينا:

-الناتج الوطني الإجمالي PNB لسنة 2000 100 مليار دولار

-الناتج الوطني الإجمالي PNB لسنة 2001 110 مليار دولار

-الناتج الوطني الإجمالي PNB لسنة 2002 125 مليار دولار

-التضخم لكل سنة على التوالي 2%، 3.5%، 1.5%.

-معدل نمو السكان 6.5% لكل السنوات.

فلنحسب معدل النمو من سنة لسنة:

معدل النمو 1=(110-100)/100=0.1=10%

معدل النمو 2=(125-110)/110=0.14=14%

معدل نمو 3=(125-100)/100=0.25=25%

نلاحظ أن حققنا في سنة 2001 معدل نمو 10% و في سنة 2003 حققنا 14%، المشكلة تكمن في حساب معدل النمو من 2000 إلى 2003 حيث نجد فرق بين المعدل المحسوب و عند جمع المعدجلين للسنتين السابقتين هذا الفرق سببه التضخم وإختلاف في البيانات، لذا نستخدم اللوغاريتم الطبيعي فنجد كما يلي:

معدل نمو 1=ln(110)-ln(100)=4.7-4.6=0.1=10 %

معدل نمو 2=ln(125)-ln(110)=4.82-4.7=0.12=12%

معدل نمو 3=ln(1025)-ln(100)=0.22=22%

وهكذا تحل المشكلة ونلاحظ أن كل معدلات النمو أكبر من معدلات التضخم ومعدل نمو السكان وبالتالي معدلات النمو إيجابية، أي هذا الإقتصاد حقق معدلات نمو وذلك كما يلي:

معدل نمو 1 حقيقي=10 %-متوسط معدل التضخم=10 %-(3.5%-2%)/2=9.25%

مقارنة بمعدل نمو السكان نجد معدل النمو الكلي 3.25%. و بنفس الطريقة مع باقي السنوات.

ويمكن تصنيف أنواع النمو إلى:

-النمو الإقتصادي الموسع:يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

-النمو الإقتصادي المكثف:يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع، وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الإنقلاب أين المجتمع يتحول تماماً والظروف الإجتماعية تتحسن.

نجد في بعض الأحيان أن هناك خلط بين مصطلح التنمية والنمو ولهذا علينا توضيح مفهوم التنمية التي تعددت التعاريف المتعلقة بها، فتعرف التنمية الإقتصادية بأنها تغير هيكل توزيع الدخل وهيكل الإنتاج وأيضا تغير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، والكمية التي يحصل عليها الفرد في المتوسط من هذه السلع والخدمات، وبالتالي هي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج، إذن هي تتميز بشمولية التغيير ليس فقط للجانب الإقتصادي بل الجانب الإجتماعي والسياسي والثقافي، وأيضا تتميز بتحقيق زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن أي تحقيق نمو إقتصادي.[63] ص 11، 16-17

فهناك من يرى أن المضمون العام للتنمية هو العمل على زيادة الدخل عن طريق توسيع وتنمية القطاعات الإقتصادية المختلفة.[64] ص 16

ويرى البعض أن التنمية الإقتصادية تعني تحقيق زيادة سريعة تراكمية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة.

تعرف أيضا بأنها تلك العملية المتعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الإجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية، جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الإقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي وتقليل الفقر إلى أدنى مستوى.

كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يعرف التنمية الإقتصادية بمقاييس معينة، حيث تعرفها بقدرة الإقتصاد الوطني الذي ظلت ظروفه الإقتصادية الأولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة، على توليد زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي لهذا الإقتصاد بمعدلات تتراوح ما بين 5% و 7% أو أكثر، ويمكن إستخدام الناتج المحلي الإجمالي كمعيار أيضا.[65] ص 51

2.4.2.1.2.إستراتيجيات تحقيق النمو

يعتبر تحديد الإستراتيجية العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية إختيارا بين إمكانيات بديلة تتنوع بإختلاف البلدان المعنية بالأمر، فليس هناك برنامج إنمائي واحد يصلح لجميع البلدان النامية، أي يحتاج كل بلد إلى سياسات خاصة تتلاءم مع مميزاته، مشاكله و أهدافه.

تحديد الإستراتيجية العامة للدولة مسألة هامة لأنها تحدد مسار التنمية عبر الزمن و يجب أن تتصف تلك الإستراتيجية بالشمولية، بمعنى أنها يجب أن تغطي جميع قطاعات الإقتصاد القومي، فالإستراتيجية في أي بلد تبنى على تحليل كامل للعوامل الموضوعية التي تحكم نمو الإقتصاد القومي ثم وضع تصور لما يجب أن تكون عليه التنمية المعتمدة في المستقبل.

وفيما يلي الخطوات العريضة التي يجب أن تتضمنه إستراتيجية التنمية الشاملة:

-تحديد المشروع الإجتماعي.

-المشروعات الإنتاجية الحكومية في المجالات التي هي خارجة عن النشاط الإقتصادي الخاص(المشروعات الإقتصادية و الإجتماعية الضخمة)؛

-التوجه الحكومي والتخطيط لتشجيع التكامل والإندماج الإقتصادي بين القطاعين العام والخاص؛

-تشجيع ومساعدة المستثمرين في الميادين العامة كالتعليم، الصحة والإسكان؛

-وضع سياسة زراعية في المدى القصير، المتوسط والطويل تحدد الأصناف الإنتاجية الضرورية لتقليص التبعية الغذائية، وهذا بمعاونة المستثمر الخاص؛

-خلق سياسة مالية، نقدية وتجارية عامة ملائمة لتشجيع الإستثمار العام والخاص (شروط الإقتراض، معدل الفائدة) ؛

-والعدالة الإجتماعية، تكوين رأس المال والإدخار والحد الأدنى من التضخم أي التمويل بالعجز.

هناك عدة أساليب للنهوض بالتنمية الإقتصادية أهمها:

-توفير رأس المال الملائم واللازم للتنمية ماديا وبشريا؛

-تطوير أنظمة التعليم المعتمدة في إعداد قوة العمل؛

-تطوير آليات تخطيط قوة العمل؛

-تطوير آليات الإختيار والتعيين؛

-خلق نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية؛

-توفير المناخ الإقتصادي والإداري المناسب؛

-إعداد وتأهيل اليد العاملة بمختلف التخصصات والمهارات إضافة إلى الكفاءات؛

-تزويد القوى العاملة بالمعارف، الخبرات والمهارات اللازمة بهدف تحقيق الأهداف التنموية في كافة المجالات؛

-تبسيط الإجراءات والحد من الروتين؛

-وتخصيص أيام دراسية في البحث العلمي، وتوفير البيئة المناسبة وكذا المناخ المناسب الذي يساهم في حل مشاكل التنمية الإقتصادية. [66] ص 63-64

من أهم إستراتيجيات التنمية ما يلي:

1.2.4.2.1.2.نظرية الدفعة القوية

هي للإقتصادي روزتشيتين رودان كتبها سنة 1943 ثم مرة أخرى 1957، الذي يشجع إستثمار مبالغ كبيرة في الصناعة التي ستدفع باقي قطاعات الإقتصاد إلى النمو والتطور، هذا لأن الأيدي العاملة في الدول المتخلفة لا تستطيع أن تمتصها إلا الصناعة بسبب كثرتها، وقدم صيغتين لتحقيق هذه الدفعة إما بقيام الدولة بتسخير مواردها نحو الصناعات الثقيلة والضخمة وبعض الصناعات الخفيفة الغذائية لتحقيق الإكتفاء الذاتي، و هذه الصيغة طبقت في الإتحاد السوفياتي سابقا والجزائر، أما الصيغة الثانية فهي من خلال إستثمار الدول المتقدمة في مشاريع الدول المتخلفة أي إستثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة.

2.2.4.2.1.2.إستراتيجية النمو المتوازن

تنسب إستراتيجية النمو المتوازن للمفكر نوركس، والذي بدأ تحليله بدراسة مفصلة لدائرة الفقر المفرغة، لأن الفقر يتبعه عدة عواقب تعود على المجتمع بالسلب، ومن هنا فإنه لابد من دفعة قوية في سبيل التخلص من هذه الدائرة وهذا بتوجيه إستثمارات ضخمة في شكل متوازن، أي أن هذه الإستراتيجية ينبغي النظر إليها من جانبين:

-حجم الإستثمارات اللازمة؛

-وتزامن هذه الإستثمارات في جهات مختلفة وتحقيق التوازن بين قطاعات الإقتصاد المختلفة خلال تنفيذ سياسة التنمية.

يرى نوركس حين إقترح مبدأ النمو المتوازن كعلاج لدفع عجلة التنمية الإقتصادية في الدول النامية ضرورة توزيع الإستثمارات على دائرة واسعة من الصناعات المختلفة، التي يستخدم فيها العمال أفضل وأحدث الآلات وعندئذ يحدث التكامل الصناعي الحقيقي حيث تفيد الصناعات بعضها البعض بشكل متوازن، وبذلك فلا بد من توسيع كبير في حجم السوق المحلية الأمر الذي يحرك عملية التنمية قدما إلى الأمام، ولكن هذه الإستراتيجية وجهت لها بعض الإنتقادات من طرف المفكر هيرشمان تمثلت في:

-تتطلب هذه الإستراتيجية توافر رؤوس أموال ضخمة جدا ، وهو ما تعجز عليه الدول النامية إلا بقروض خارجية وهو أمر أفرز أزمة المديونية التي حدثت في الثمانينات؛

-إن هذه الإستراتيجية تفرض على البلد البدء من الصفر والواقع غير ذلك؛

-وصعوبة تطبيقها على النظام الرأسمالي الذي يعتمد على القطاع الخاص فالنظرية تتطلب تخطيطا واعيا وهادفا، تعتمد على توزيع موارد الثروة الوطنية على أوجه الإستثمارات المختلفة من قبل الحكومة بشكل متوازن.

3.2.4.2.1.2.إستراتيجية النمو الغير متوازن

تنسب إستراتيجية النمو الغير المتوازن للمفكر الإقتصادي المعاصر ألبرت هيرشمان، وقد اعتمد على التطور الإقتصادي الذي حدث في أوروبا الغربية التي إعتمدت في تطورها على المبادرات الفردية في توظيف رؤوس الأموال في المجالات المربحة، حيث أكد بأن النمو الإقتصادي قد أخذ صورة إنطلاق بعض قطاعات الإقتصاد الوطني في النمو، وأدى إنماء هذه القطاعات القائدة إلى تشجيع القطاعات الأخرى على النماء، أي أن النمو الغير متوازن لبعض القطاعات، إن السياسة الإنمائية حسب إستراتيجية النمو الغير متوازن يجب أن توجه الجهود نحو عدد محدود من القطاعات أو الصناعات التي تتميز بالتفوق عن غيرها من القطاعات أو الصناعات، والتي تشجع على القيام بالإستثمارات في القطاعات الإقتصادية الأخرى، وفي هذا المجال يفرق هيرشمان بين القطاعات التي تملك آثار دفع إلى الأمام وتلك التي تملك آثار الدفع إلى الخلف، آثار الدفع إلى الأمام يقصد بها ما ينجم عن إستثمار معين من التشجيع على إستثمارات أخرى[1] في مراحل أخرى لاحقة للإنتاج، فعلى سبيل المثال ما ينجم عن قيام صناعة الحديد والصلب من تشجيع على قيام صناعات أخرى تستعمل الحديد والصلب كمادة أولية لها، وكذلك الشأن مثلا ما ينجم عن قيام إستخراج البترول على قيام صناعات لتكريره، أما آثار الدفع إلى الخلف يقصد بها ما ينجم عن قيام صناعة ما من التشجيع على الإستثمار في الصناعات التي تزود هذه الصناعة بموادها الأولية، ومثال ذلك قيام صناعة الحديد والصلب، يشجع القيام بإستخراج خام الحديد من المناجم

[1]-هذا ما قامت به الدول الغربية حيث قامت الحكومة بالإستثمار في مشاريع البنية التحتية التي تشجع على القيام بالإستثمار في عدة مجالات أخرى.

لكن يظهر مما تقدم أن نظرية النمو المتوازن لهيرشمان هي نظرية رأسمالية قلبا وقالبا وتعتمد على الواقع الإقتصادي للدول الغربية في تطورها الإقتصادي الذي مرت به، فلقد توصلت هذه الدول إلى النمو دون خطة إقتصادية موضوعة وإنما عن طريق المبادرة الفردية التي قام بها المنظم الرأسمالي، الذي كانت إستثماراته المختلفة بشكل غير متوازن راغبا في عامل الربح، ولهذا فإن هذه النظرية تتخذ إختلال التوازن، كمحرك للنمو عن طريق ما ينجم من تشجيع المنظمين على إتخاذ قرارات إستثمار معينة مسبقا وإهمال الإستثمارات الأخرى.[67] ص 254-256

3.4.2.1.2.عناصر تحقيق نمو إقتصادي

توجد عدة عناصر لنجاح التنمية الإقتصادية وتحقيق نمو أهمها:

*خلق الإطار الملائم لعملية التنمية:تقتضي التنمية الإقتصادية لنجاحها متطلبات وتغييرات متعددة في المجالات السياسية والإجتماعية والثقافية في المجتمع، أما من ناحية المجال السياسي فتتطلب التنمية قيام سلطة سياسية نابعة من الفئات الإجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الإقتصادية.

أما في المجال الإجتماعي والثقافي فتتطلب التنمية الإقتصادية إحداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة إحتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، كما تتطلب التنمية الإقتصادية السريعة وجود كفاءات إدارية تنظيمية ملائمة وذلك من أجل رفع معدل الإستثمار و يكون التغيير في حجم النشاط الإقتصادي بالزيادة، أن تستند عملية التنمية بالدرجة الأولى على القوى الدائمة للمجتمع حتى تضمن عملية التنمية تحقيق نموا متواصلا ومستمرا من خلال تجدد موارد المجتمع بدلا من إستنزافها، وأن تحقق توازنا بين قطاعات المجتمع الإقتصادية وأن تلبي حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع وتحقق قدرا كبيرا من العدالة بين الأفراد.

*التصنيع:ينظر إلى التصنيع على أنه منطلق أساسي لعملية التنمية الإقتصادية ومظهر من مظاهر قوة الدولة و عظمتها، ومجال لزيادة فرص العمل للجميع ووسيلة لإستثمار الموارد الوطنية، وأداة لمنع إستغلال ثرواتها من قبل الدول الأخرى.

فلا يقف تأثير عملية التصنيع عند هذا الحد بل يؤدي إلى تنشيط الإقتصاد الوطني في الدولة المتخلفة، فقطاع الصناعة يتمتع بآثار جذب قوية يمارسها على أجزاء الإقتصاد الوطني الباقية، لذا نستنتج بأن التصنيع هو الوسيلة الأساسية للقضاء على الإختلالات الهيكلية السائدة في المجتمعات المتخلفة.

*رفع المستوى الإستثماري (التراكم الإستثماري):تقتضي التنمية الإقتصادية توفر المواد العينية اللازمة لها ولذلك فهي في حاجة إلى رؤوس أموال لتحصل بها على هذه المواد، فقد بات من الضروري رفع مستوى الإستثمار بالبلدان النامية وخاصة أن مستوى التصنيع منخفض بها، فقد يتطلب هذا الرفع في مستوى الإستثمار الإعتماد على الخارج في الحصول على العدة من آلات وسلع إستثمارية لازمة لتحقيق

خطة الإستثمار، إذ الإرتفاع بمستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير إحتياجات التنمية كما أن ضيق السوق المحلي يجبرنا إلى توسيع حجم السوق هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتحقيق الإستثمار المطلوب في الزراعة وقطاع رأس المال الإجتماعي واللازمة لنجاح عملية التصنيع.

4.4.2.1.2.معوقات تحقيق النمو

هناك مجموعة من المشاكل التي تواجه التنمية الإقتصادية منها ما هو إقتصادي ومنها ما هو غير إقتصادي:

1.4.4.2.1.2.المعوقات الإقتصادية

من بين أهم المعوقات الإقتصادية ما يلي:

*القوى العاملة:لا شك أن هناك علاقة أكيدة بين النمو وبين القوى العاملة من حيث حجمها ومعدل نموها خاصة معدل نمو العمالة في قطاعات الإنتاج السلعي من الزراعة والصناعة، وكذلك من حيث جودتها ومدى تناسبها ومعدل نمو إنتاجها، ويختلف حجم السكان في سن العمل وتوزيعهم على القطاعات المختلفة بإختلاف مراحل التنمية المختلفة، وفي الدول النامية متوسطة ومنخفضة الدخل نجد أن القوى العاملة تتميز بسمات معينة، فمن حيث معدل نموها نجد أنه في الدول النامية أعلى من مثيله في الدول الصناعية المتقدمة، ويرجع إنخفاض الأجور في الدول النامية إلى أسباب عديدة منها وفرة عرض العمل بالنسبة للطلب، وجود البطالة وإنخفاض مستوى الإنتاجية في هذه الدول عن مثيله في الدول الصناعية المتقدمة.

*رأس المال:يعتبر رأس المال من حيث مدى توفره و معدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقات الإنتاجية في المجتمعات ولمعدلات تغييرها، ومن ثم في مستوى التقدم الذي ستحققه ومعدل النمو الذي سيحدث فيها، فالدول التي يكون فيها التخصص وتقسيم العمل بسيطا، تكون الفرصة أمام رأس المال لإدخال طرق إنتاج أكثر تعقيدا أو زيادة الإنتاجية أكبر من الدول التي حققت قدرا من التخصص والتقدم، بالإضافة إلى أنه في الدول النامية يكون معدل نمو رأس المال لإستيعاب التكنولوجيا الجديدة أكبر مما هو في الدول المتقدمة نظرا لوجود فجوة تكنولوجيا بين الجانبين.

*التكنولوجيا والتنظيم:إن الإفتقار إلى طبقة المنظمين هو التفسير الأساسي لغياب عمليات الإنماء السريعة في الدول النامية، ويجدر الذكر أن وظائف المنظم في الدول المتقدمة قد تقدمت بمعدل متزايد في المشروعات الكبيرة إلى أعداد كبيرة من الأفراد الذين تخصص كل واحد منهم في ناحية صغيرة جدا من العملية الإنتاجية، غير أن الأمر ليس كذلك في الدول النامية حيث يتم نقل تكنولوجيا بسيطة وليست معقدة أي بما يتناسب مع طبيعة وظروف الدولة، لأن نقل التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في الدول المتقدمة دون القيام بأي دراسة كافية لإحتياجات الدول النامية لن يحل مشكلة التنمية في هذه الدول بل يعتبر عقبة كبيرة أمام عملية التنمية.

*الموارد الطبيعية:يؤكد خبراء الموارد أنه لا يوجد سبب جوهري يمنع التقدم التكنولوجي من الحفاظ على الموارد الطبيعية بحيث تكفي إلى ما لانهاية لتحقيق تنمية إقتصادية سريعة، بالرغم من أهمية الموارد الطبيعية في تحقيق التنمية الإقتصادية إلا أن هذا لا يعني أن مستوى الإنتاج ومستوى المعيشة لأي دولة يتوقف تماما على ما لا يتوفر لديها من موارد طبيعية، فلا يكفي أن تكون الدولة غنية بمواردها وإنما يجب أن يقوم أهلها بإستغلال هذه الموارد، ومن أهم الأسباب التي يختلف من أجلها معدل النمو الإقتصادي من دولة لأخرى هو سوء توزيع وتسيير الموارد الطبيعية.

*التجارة الخارجية:هناك صعوبات عديدة تعترض سبيل الدول النامية في تحقيق التنمية منها:

-عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة بالقدر الكافي؛

-ضيق حجم السوق المحلية إذ أنه يصعب الدخول في مجال تصدير السلع المصنعة إلى السوق الدولية قبل الإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير في السوق المحلية، بالإضافة إلى صعوبة القدرة على منافسة السوق الدولية؛

-العقبات التي تصفها الدول الصناعية في وجه صادرات الدول النامية من السلع المصنعة؛

-التقلب الشديد في أسعار المواد الأولية كثيرا ما ينعكس في شكل إنخفاض مفاجئ في حصيلة الدول النامية من العملات الأجنبية، لذا يجب على هذا الدول أن تعمل على تشجيع صادراتها بإتخاذ مختلف الإجراءات والوسائل المؤثرة على كمية وقيمة الصادرات وبالشكل الذي يسمح بمواجهة المنافسة الأجنبية في السوق العالمية.[1]

2.4.4.2.1.2.المعوقات غير الإقتصادية

*إجتماعية وثقافية:التنمية أسلوب لعلاج مشاكل المجتمع لا شك أن هناك عادات وتقاليد إجتماعية تقف أمام عملية التنمية، فالعمل ليس له مواصفات ومسؤوليات محددة وكذلك التوظيف لم يتم على بناء القدرات والكفاءات الثقافية والخبرات، فالتغيير لابد أن يأتي من أفراد المجتمع بدون إستثناء وذلك عن طريق العمل الجاد، الصدق والأمانة في المعاملات والقضاء تدريجيا على العادات والتقاليد والطقوس المتبعة في الدول النامية من أجل توفير مناخ ملائم لعملية التنمية، يتطلب نجاح التنمية أيضا وجود تساند إجتماعي واسع بين فئات الشعب والإتفاق على كيفية التوزيع للأعباء المترتبة عن التنمية الإقتصادية، وكذلك ضرورة التخلي عن بعض العادات والتقاليد المعيقة للتنمية، وأيضا ضرورة تنمية نظرة الأفراد إلى العمل كقيمة إجتماعية، بالإضافة إلى العادات والتقاليد نجد أن هناك معوقات ثقافية أو بالأحرى فكرية مثال ذلك نجاح التنمية الإقتصادية يتطلب العمل على إنتشار التعليم وتخفيض نسبة الأميين ، ذلك لأن الشخص الغير متعلم لا يدرك إحتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كما أن للنمو السكاني تأثير

---

[1]–إن أكبر مشكل يواجه الدول النامية هي عدم تميز منتجاتها بميزة تنافسية وهذا إما لقلة جودة المنتجات أو لغلاء سعرها نتيجة لإستخدام طرق تقليدية قد تكون مكلفة.

على متوسط دخل الفرد ونمط المنتجات السلعية إذ أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى الإهتمام بالسلع الإنتاجية الإستهلاكية على حساب السلع الإنتاجية.

*سياسية:يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية لأن عدم توفر الإستقرار كما هو موجود في معظم الدول النامية يشكل عائقا أمام التنمية، إذ يتطلب إتخاذ القرارات الإقتصادية التنموية التي تؤدي إلى إحداث التغييرات العميقة في الإستقرار السياسي للدولة، لكي تستطيع أن تعمل بجد لتغيير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجيا، لذلك فإنه يتطلب توفير بيئة سياسية مهيأة قادرة على إدارة المجتمع وإدارة التنمية من أجل التقليل من ردود الأفعال الإجتماعية والسياسية وخلق إطار ديمقراطي ملائم. [68] ص 110، 114-115

ونشير إلى أن النمو قد يكون مفتعل أو محفز ببرامج تنمية وقد يكون بشكل طبيعي نتيجة الدورة الإقتصادية والنشاط الإقتصادي دون أن يتم تحفيز الإقتصاد ببرامج معينة.

بهذا نختتم هذا المبحث حيث تطرقنا إلى مختلف النظريات التي ناقشت كيف يتأثر سعر الصرف بمختلف العوامل الإقتصادية، وأيضا بعد دراسة هذه النظريات أستنتجنا أهم المتغيرات التي تأثر على سعر وتؤدي إلى تقلبه، ثم عرفنا هذه العوامل وتطرقنا إلى أهم أساسياتها حتى نحدد كل المفاهيم للمصطلحات التي سنستعملها لاحقا في المذكرة.

2.2.أسباب تقلبات سعر الصرف

إن أسواق الصرف التي تجمع الطلب على العملات الأجنبية وعرضها تخضع لتغيرات متباينة ومستمرة وبالنتيجة فإن الأسعار السائدة في هذه الأسواق تتقلب حسب تقلبات المتغيرات التي تؤثر فيها،وهذا ما نلاحظه إذا تتبعنا تغيرات الأسعار المعنية والتي ينظر إليها عادة بشكل مزدوج (عدد من الوحدات الأجنبية مقابل وحدة من العملة الوطني، أو وحدات من العملة الوطنية مقابل وحدة من العملة الأجنبي).

يبدو من التدقيق في تقلبات هذه الأسعار أن هناك أسباب عديدة تساهم في حدوثها أو نشرها سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، لذا قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين نتناول في الأول أسباب مباشرة وفي الثاني الأسباب الغير مباشرة.

1.2.2.أسباب مباشرة

نحصر أهم الأسباب المباشرة فيما يلي:

1.1.2.2.المضاربة

إن المضاربين في الأسواق المالية والنقدية يساهمون بدفع أسعار الصرف في إتجاهات متباينة وذلك حسب تصاوراتهم مقابل ما يتحقق في واقع الطلب والعرض السائدين في أسواق الصرف الأجنبي والأسواق المالية.

فمثلا عندما حاولت الحكومة السويسرية الحفاظ على سعر صرف الفرك مقابل الدولار الأمريكي عند مستوى 1.4 فرنك سويسري للدولار الواحد، فقد تصور المضاربين أن قوى السوق ستنخفض بإنخفاض سعر صرف الفرنك السويسري إلى 1.4 مقابل الدولار، فقام هؤلاء بإقتراض الأموال بالفرنك من البنوك السويسرية وبيعها في أسواق الولايات المتحدة بالدولار وإستثمارها في الولايات وتسديدها فيما بعد بالفرنك فيحققوا أرباحا عالية نسبيا.[1]

وبقيامهم بهذا بصفة متكررة ومن طرف عدد كبير من المضاربين أدى إلى زيادة الطلب على الفرنك السويسري مما جعله يرتفع فيما بعد، وبالتالي بسبب هذه المضاربات والسلوكيات أعادوا توجيه سعر صرف الفرك السويسري نحو الإرتفاع.

2.1.2.2.تحول الأنظمة

إن التحول من نظام سعر صرف لآخر لابد وأن يحدث تغير وتقلب على سعر صرف العملة المعنية، وهذا للإختلا

ف طبيعة وطريقة تحديد سعر الصرف في كل نظام فتحديد سعر الصرف في نظام ثابت يختلف عنه في نظام سعرف الصرف الحر وهذا وضحناه في الفصل الأول من خلال تبيان خصائص كل نظام وكيفية تحديد سعر الصرف فيه.

وبالتالي عملية التحول من نظام تصثبيت سعر الصرف إلى نظام تعويم لهذه الأسعار يرافقها عادة إرتباك عام في هذه أسواق العملات المتداولة، مما قد يؤدي إلى تقلبات عنيفة في مستوى أسعار هذه العملات كما حدث عند إنهيار نظام بريتون وودز، حيث لم يتأقلم التجار والمستثمرون مع النظام الجديد لأسعار الغير ثابتة للصرف فأفلست عدة بنوك دولية صغيرة وتكبدت غيرها خسائر تراوحت ما بين 50 و 100 مليار دولار.

وبعد سقوط أنظمة التخطيط المركزي كالإتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية تخلت الدول الجديدة عن الأسعار الحكومية الثابتة للصرف الأجنبي، فانهارت قيم عملاتها في النصف الأول من التسعينات ليتضاعف سعر صرف الدولارأمام هذه العملات بعشرات الآلاف من المرات عما كانت عليه سابقا.[69] ص 309-310

---

[1]-إن الإقتراض بالعملة التي سعر صرفها منخفض والإستفادة من تلك الأموال ثم تسديدها فيما بعد يحقق مردود عالي، لأن عند تسديد القرض وخدماته ستكون التكلفة قليلة لأن سعر الصرف للعملة المقترض بها منخفض.

3.1.2.2.المناخ الإستثماري

لقد تطور مفهوم المناخ الإستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للوطن وللفرص الإستثمارية، هناك أكثر من تعريف للمناخ الإستثماري بمنتهى البساطة يقصد بالمناخ الإستثماري مجمل الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال يتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا، لذا يجب وجود كفـاءة وفعالية التنظيمات الإدارية، التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الإستثمارات المحلية والأجنبية.

يرتكز المناخ الإستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات نوجز أهمها فيما يلي:

*المناخ السياسي والأمني: هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على مدى ملاءمة المناخ الإستثماري حيث عدم توفر الإستقرار السياسي والأمني، يؤدي إلى خفض معدلات الإدخار وبالتالي خفض معدلات الإستثمار، وبذلك يفقد المستثمر الثقة في إستقرار الجهاز الحاكم الأمر الذي يدفعه إلى توطين أصوله الإستثمارية في المناطق الأكثر إستقرارا وأمنا.

و يتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل، نوجزها فيما يلي:

–النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديموقراطيا أو دكتاتوريا؛

-موقف الأحزاب السياسية تجاه الإستثمارات الأجنبية؛

–درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للإستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية؛

–ودور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الإقتصادية.

* المناخ الثقافي والإجتماعي: يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع و إمكانية تكامله و مقدار التعاون المطلوب، و يبرز ذلك من خلال:

–دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة؛

–درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الإقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية؛

-دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة؛

–ودرجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الإجتماعية المتبعة.

*المناخ الإقتصادي:ويمكن إجمال أهم العوامل المؤثر في المناخ الإقتصادي ضمن الآتي:

–مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد؛

–مقدار البنية التحتية ومدى صلاحيتها؛

–درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية؛

–مرونة السياسة المالية والنقدية، وما تحتويه من تحفيزات؛

-درجة وضوح وإستقرار قوانين الإستثمار ومقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر؛

–مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الإئتمانية، ومدى كفاءة سوق المال داخل الدولة؛

–مدى إستقرار السياسات السعرية ومعدلات التضخم؛

–ودرجة الحماية المتبعة داخل الدولة، من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح. [70] ص 32

إن توفر الظروف الملائمة الكفيلة في بلد ما لجلب إستثمارات طويلة المدى بالإضافة إلى الإحتفاظ بمبالغ كبيرة من العملة المحلية للبلد المستثمر فيه في الخارج، يسهمان بشكل مباشر ولفترات غير قصيرة –أحيانا- في رفع سعر صرف العملة المعنية، فمثلا في ثمانينات القرن الماضي إزداد الإستثمار المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية لوجود عوامل تحفيزية عديدة أهمها كانت الضرائب التفضيلية والمعدلات الحقيقية المتوقعة العلية لعوائد الإستثمار وأسعار الفائدة الإسمية المرتفعة نسبيا،على القروض الطويلة المدى مع وجود عملة قوية وشعور بالأمان والإستقرار السياسي، كل ذلك ادى إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الأسواق والمؤسسات والمشروعات الإستثمارية الأمريكية فازداد الطلب على الدولار، وبالنتيجة إرتفع سعر صرف هذه العملة إتجاه العملات الأخرى.

قمنا بتصنيف هذه الأسباب تحت أسباب مباشرة لأنه كما وضحنا فتغير أي عامل من هذه العوامل يكون له أثر مباشر وسريع على سعر الصرف، لأن هذه العوامل تمس سعر الصرف مباشرة مما يجعله عالي الإستجابة لأي تغير حاصل فيها.

2.2.2.أسباب غير مباشرة

من أهمها ما يلي:

1.2.2.2.تغير الدخل النسبي وأذواق المستهلكين

يلاحظ أن أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم في بلد ما قد تتحولان إلى منتجات بلد آخر سواء كان البلد مصدرا أساسيا أم لا لإستيرادات البلد المعني، وذلك لأسباب عدة كرد فعل على موقف سياسي أو تفشي أحد الأمراض كجنون البقر أو أفلونزا الطيور والخنازير، أو تفشي الفساد في الشركات المسؤولة عن إنتاج تلك السلعة المراد إستيرادها وفقدان الثقة في منتجاتها و حتى أدواتها المالية، وبالتالي ينخفض

الطلب على السلع والخدمات المنتجة من تلك الشركات أو البلد، أو لمجرد ظهور نفس المنتج في بلد آخر بنوعية أحسن وسعر أنسب، وهذا يؤدي إلى إنخفاض الطلب على عملة البلد المصدر لتلك السلعة في مقابل البلد المستورد.

وأيضا تغير الدخل يؤثر إذ إنخفاض نصيب الفرد من الدخل النسبي[1] في بلد معين وإرتفاعه في بلد آخر، ويصبح معدل تغير الدخل أقل من السابق، فإن ذلك يدفع المقيمين في البلد الأول إلى تقليل إستيراداتهم من البلد السابق، في حين يزيد المقيمين في البلد الآخر من إستيرادتهم من البلد الأول فينخفض عرض عملة البلد الأول ويزيد الطلب عليها، بينما يزيد عرض عملة البلد ذو الدخل النسبي المرتفع وينخفض الطلب على عملتها، مما ينتج عنه إرتفاع قيمة عملة البلد الأول وإنخفاض عملة البلد الثاني، لكن هنا نفترض أن جهاز الإنتاج في البلدين مرنين حتى يكون هناك تغير في الإنتاج وفقا للطلب، وحتى يتغير سعر الصرف وفقا لذلك أيضا إذ عدم مرونة الجهاز الإنتاجي تعني عدم الإستفادة من زيادة الطلب على منتجاتها فيتجه المستوردون لبلد آخر للإستيراد وهكذا لن تستفيد من تغير الدخول ولا من تغير أسعار الصرف.

2.2.2.2.تغير في الأسعار النسبية

عند إرتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية وثبات هذا المستوى في المملكة المتحدة (أو إرتفاعه بمعدل أدنى مما هو سائد في الولايات المتحدة)، تصبح المنتجات البريطانية أرخص من المنتجات الأمريكية، وذلك في نظر المقيمين في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على حد السواء، فتزداد استيرادات الولايات المتحدة من وتقل صادراتها إلى بريطانيا، وهذا ما يؤدي إلى زيادة عرض الدولار للحصول علىالجنيه الضروري لتمويل المشتريات الإضافية الصافية من المنتجات البريطانية فينخفض سعر صرف الدولار اتجاه الجنيه، وسوف يعوض هذا الإنخفاض في سعر الصرف معدل التضخم السائد ويتلاشى الأثر التنافسي لإنخفاض الاسعار النسبية في بريطانيا، لأن سيقوم مستوردون آخرون بالإستراد من الولايات المتحدة نتيجة للإنخفاض سعر صرف الدولار.

3.2.2.2.تغير في أسعار الفائدة الحقيقة

إن الإختلاف في أسعار الفائدة الحقيقة (معدلة بالتضخم) على المستوى العالمي يسبب الإختلاف في التغييرات التي تحدث في أسعار الفائدة السائدة في البلدان المختلفة، يمكن أن يؤثر بشكل فعال على اسعار الصرف الأجنبي وذلك لحساسية الإستثمارات الماليةلتقلبات أسعار الفائدة (الإستثمار في السندات وتنقل الودائع).

---

[1]-معدل تغير الدخل النسبي= تغير الدخل الفردي في البلد 1/تغير الدخل الفردي في البلد 2

إن تفاوت أسعار الفائدة يدفع برؤوس الأموال نحو البلدان التي ترتفع فيها هذه الأسعار ولاشك بأن هذا التوجه سيزيد الطلب على العملات الأجنبة للبلدان المعنية مما يرفع من أسعار صرفها.

هنا من الضروري افتراض ثبات أسعار السلع والخدمات وذلك لأن إرتفاع هذه المعدلات وبمستويات أعلى من تلك السائدة في البلدان الأم (المصدرة للارؤوس الأموال) قد تعدل تأثير التفاوت المذكور في أسعار الفائدو ويفرغ فعاليته إن لم ينعكس بتأثيرات سلبية أقوى.

وبالتالي يفترض بالمستثمر أن يأخذ في اعتباره التفاوت في أسعار الفائدة الحقيقية بدلا أن يكتفي بالتفاوت في أسعار الفائدة الإسمية، إذ قد يكون معدل التضخم أكبر من معدل التفوت في أسعار الفائدة الإسمية فيتسبب ذلك في خسارة للمستثمر.

وهنا يمكن اللجوء إلى مرونة تعويض السلع المستوردة أو بالعكس يعتمد على الميل الحدي للإستيراد كمؤشر لإنتقال التضخم من بلد لآخر، ومع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فإن الضغوط التضخمية تدفع إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية ومن خلال تعويم أسعار الصرف يمكن التخلص من الطلب الإضافي.[69] ص 308-310

وبهذا نكون قد ذكرنا أهم الأسباب التي تؤدي إلى تقلب أسعار الصرف وتغيرها في سوق الصرف الأجنبي، وما نستنتجه هو أن التحرير المالي والعولمة المالية والإنفتاح الإقتصادي أدى إلى ترابط كبير بين الدول و سهل تنقل الأموال والسلع والخدمات، ومع تعويم أسعار الصرف بعد إنهيار نظام بريتون وودز أصبحت تقلبات سعر الصرف شائعة وغير منحصرة على عملة أو عملتين بل قد ينتقل هذا التغير إلى عملات أخرى خاصة نتيجة لفكرة الترابط الإقتصادي والمالي، وبهذا ننتقل إلى المبحث الموالي للتكلم عن آثار هذه التقلبات.

3.2.آثار تقلبات سعر الصرف

إن مشروعية السماح بالتحرك لأسعار الصرف بشكل أكثر مرونة في ظل ترتيبات غير مستندة إلى الذهب ومع تناقضات هذه الترتيبات، كانت لهذه التقلبات والتناقضات أضرار إقتصادية وإجتماعية،خصوصا على إقتصاديات الدول النامية، التي واجهت فجوة كبيرة بين سعر الصرف الحقيقي والسعر الرسمي، سواء كان سعر الحقيق منخفض أو مرتفع فلكلتا الحالتين آثار على الإقتصاد والمجتمع.

1.3.2.آثار التقييم المرتفع لسعر الصرف

قسمنا هذا المطلب إلى فرعين الأول سنتكلم فيه عن الآثار الإجتماعية والثاني عن الآثار الإقتصادية.

1.1.3.2.الآثار الإجتماعية

أهم هذه الآثار هي:

-الإضرار بالزراعة وذلك من خلال التأثير على الحوافز الزراعية والنتاج الزراعي خاصة إذا تخلت الحكومة عن سياسة دعم الأسعار الزراعية، من ناحية أخرى فإن المغالاة في سعر الصرف الرسمي وما يمكن أن يتركه من آثار سلبية على القطاع الزراعي يحفز على الهجرة من الريف إلى المدينة ويزيد من الطلب على المواد الغذائية المستوردة فيزيد من الضغط على ميزان المدفوعات، ناهيك عن الآثار الإجتماعية نتيجة التغيرات الديموغرافية لسكان المدن وما ينجم عن ذلك من صراعات ثقافية نتيجة إختلاف القيم الإجتماعية، وأيضا ستعاني الدولة من نقص في المواد الغذائية وستزيد وارداتها منها حتى تغطي حاجياتها؛

-يرافق التقييم المرتفع لسعر الصرف لظهور سوق صرف موازية للعملات الأجنبية أكثر إرتفاعا من السوق الرسمية، وستجد من تتوفر لديه كمية من العملات الأجنبية فرصة لإعادة بيعها في السوق السوداء بدلا من بيعها في السوق الرسمية، مما يقلل توفر العملة الأجنبية لدى السوق الرسمية و يضطر المستوردون إلى التوجه للسوق السوداء ودفع أسعار مرتفعة للحصول على العملة الأجنبية لتسوية تعاملاته، هذا يؤدي إلى أنخفاض السعر الفعلي للعملة في السوق الرسمي مع بقاء السعر المعلن على حاله وأيضا يؤدي هذا إلى خرق القانون وعدم إحترامه من خلال التعامل في السوق السوداء؛

-وإن المبالغة في سعر الصرف الرسمي يخلق فرصة إلى وجود ريع غير مبرر لمن يستطيعون الإستيراد والمضاربة، وهذا يشجع الكسب الخاص على حساب المصلحة العامة لصالح طبقات طفيلية فينتشر الفساد الإداري وتنشط عملية تسييس الإقتصاد، ويختل التركيب الإجتماعي لصالح هذه الطبقات الناشئة في أجواء المضاربات وتضخم الأسعار على حساب الطبقة المتوسطة التي هي الأساس في تماسك المجتمع، فيواجه المجتمع مشكال صعبة كهجرة الكفاءات إلى الخارج للبحث عن فرصة عمل أفضل وبطالة واسعة في أوساط حملة الشهادات الجامعية وسيادة ثقافات وأنماط سلوكية غير مواتية لمجتمع يبحث عن فرصة للتحول الإقتصادي، وقد يكون الخطر الإجتماعي المتولد عن هذه الظاهرة بمستوى يصعب السيطرة عليه وقد تصل إلى تهديد الترابط الإجتماعي لأن سعر الصرف أحد المتغيرات التي لها تاثير بالغ في جميع المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية.

2.1.3.2.الآثار الإقتصادية

أهم الآثار الإقتصادية هي:

-يؤدي التقييم المرتفع لسعر الصرف إلى ضعف الحوافز لإنتاج الصادرات وبدائل الإستيراد وذلك لأن الصادرات سوف تفقد قدرتها على المنافسة وتصبح الإستيرادات أرخص من إنتاج السلع المحلية،وخصوصا بالنسبة للسلع التي يمكن إستيرادها بسعر صرف رسمي وتكمن خطورة هذه الحالة في البلدان النامية والتي هي بأمس الحاجة لتطوير وتنويع هيكل سلعها المتاجر بها؛

-يمكن مواجهة حالة عدم ثقة عند وضع ميزان المدفوعات فالضغوط المستمرة على الحساب الجاري غالبا ما يتم تحقيقها عن طريق القروض الخارجية والتسهيلات الإئتمانية لتمويل الإستيراد، مما يزيد من أعباء خدمة الدين ويؤدي في النهاية غلى العجز عن تسديد الإلتزامات مما يزيد الضغط على سعر الصرف؛

-قد يتمكن البلد الذي يعاني من سعر صرف مغالى في تقييمه من تحقيق فائض إستيرادي إذا كا التوظيف والإستخدام لموارده المتاحة محليا عند مستوى مرتفع وطالما اتسع لسلطاته ان تحافظ على هذا المستوى بوسائلها المختلفة (كإستخدام إحتياطاته المتراكمة من العملات الأجنبية)، ولكن بخلاف ذلك فإنه يتعين على البلد نفسه أن يقبل بمعاناته من البطالة ومن وضع غير مؤات في ميزان المدفوعات، وإذا كان النهج الإقتصادي العام هو تحقيق فائض تصدير فإن سعر الصرف المغالى فيه ينبغي تغييره (تخفيض سعر الصرف)، لأنه بخلاف ذلك سيتعين على الحكومة المعنية أن تقبل بالإنكماش في النشاط الإقتصادي وما يتبعه من تأثيرات سلبية على الدخل والإستخدام، وهذا يعني أن التقييم المرتفع لسعر الصرف يتعارض مع مبدأ العمل على تحييد أسعار الصرف والقبول بتناوب التضخم والإنكماش لأجل تحقيق الإستقرار التلقائي في ميزان المدفوعات؛

-إن المغالاة في تقييم سعر الصرف لا يساعد على كبح التضخم خصوصا إذا كانت الإستيرادات التي هي مستوردة مستوردة بالسعر الرسمي لا تشكل نسبة كبيرة من سلة تكاليف المعيشة ومن ثم فإن دعم أسعارها لا يؤدي إلى إحداث أثر مهم على كبح التضخم، حتى لو نجح قرار الإبقاء على التقييم المرتفع لسعر الصرف فيتقليل جوامح التضخم فإن تخفيض سعر الصرف الواقع فيما بعد سيسبب ضغوطا تضخمية كثيرا ما تلغي فوائد سعر الصرف المرتفع؛

-إن الإنفصام بين السعر الحقيق والسعر الفعلي لصرف العملة يمهد لظاهرة الدولرة أي إستخدام الدولار الأمريكي بدل العملة الوطنية في تسوية المعاملات الداخلية، مما يزيح العملة الوطنية ويفقد الثقة بها، وهذه الظاهرة لها آثار خطيرة أبرزها هو تحييد وتهميش السياسة النقدية المحلية ناهيك عن الاثار السياسية من خلال المساس بأحد رموز السيادة الوطنية و نعني به العملة الوطنية؛

-تفاقم أعباء الدين العام الداخلي، إذ أن التقييم المرتفع لسعر الصرف يمثل إلتزامات على الدولة سدادها أو أداؤها كشرط رئيسي لإستعادة سعر الصرف إلى وضعه الطبيعي، فالكتلة النقدية الموجودة في التداول والتي تمثل دينا داخليا على الدولة المقيمة وحدتها بسعر الصرف، مرتفع غتجاه العالم الخارجي، لا يمكن أن تنخفض كميتها إلى المستوى الذي يعيد التوازن بين السعر الرسمي والسعر الحقيقي، إلا بقيام الدولة بسداد قيمة إلتزاماتها بالنقد الأجنبي، وهذا يتطلب مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية أي أن سعر الصرف الأجنبي الرسمي المنفصم عن حقيقته يضاعف من اعباء الدين العام الداخلي؛.[71] ص 119-120، 131-133

-ونتائج دراسة الجدوى الإقتصادية تبدو وكأنها إيجابية لصالح العديد من الإستثمارات فيما كان يمكن أن تظهر عكس ذلك بدون الحجاب الناجم عن التقييم المرتفع لسعر الصرف والذي حال دون الحقيقة الموضوعية، فمن جانب الطلب الذي يشكل أساس دراسة الجدوى الإقتصادية تشكل القوة الشرائية المرتفعة والمضمونة بسعر صرف مرتفع إزاء العالم الخارجي طلبا فعالا أكبر من حقيقته يشجع العديد من الإستثمارات التي لم تتبلور ظروفها الموضوعية بشكل كاف من الإستمرار والإنتشارأي أن فاعلية الطلب على هذه الإستثمارات، لم يكن بالضرورة وليد كفاءة هذه الإستثمارات وإنما يرجع بشكل رئيس لفعالية الطلب المدعوم بإرتفاع القوة الشرائية للعملة، أما من ناحية العرض فإن المغالاة في سعر الصرف والمضمون بموارد العملات الصعبة في حالة توفرها يجعل الإستثمارات الرأسمالية والوسيطة تبدو متوفرة بيسر وبأسعار تبدو وكأنها إقتصادية.[71] ص 119-120، 131-134

وهكذا حاولنا ذكر أهم الآثار لتقييم مرتفع لسعر الصرف سواء الإجتماعية أو الإقتصادية.

2.3.2.آثار التقييم المنخفض لسعر الصرف

بعد الحرب العلمية الثانية ولتنشيط التجارة الخارجية قامت العديد من الدول بتخفيض سعر الصرف الخاص بعملتها وحتى الآن الصين تتبع هذه السياسة حتى تشجع صادراتها، وصندوق النقد الدولي يحارب هذه السياسة ويحاول كبحها بشتى الطرق، لكن في نهاية الثمانينات قام الصندوق بصياغة برامج إصلاحية لمساعدة الدول التي تعاني من أزمة مديونية كان أساسها تخفيض سعر الصرف، وفقا لنظرية المرونات ومعظم التخفيضات لأسعار الصرف التي جرت في الثمانينات وأوائل التسعينات كانت نتيجة لذلك وسنتكلم عن هذه النظرية في هذا المطلب.

1.2.3.2.نظرية المرونة كسبب للتقييم المنخفض

ترتكز صياغة المؤسسات النقدية الدولية التي تدعو بموجبها الدول الطالبة لبرامج التعديل الهيكلي في إقتصادياتها، إلى تخفيض قيمة العملة لإحداث التوازن في موازين مدفوعاتها على عدة مرتكزات من بينها مبدأ نظرية أسلوب المرونات، وأسلوب المرونات هو أحد سياسات تسوية الإختلال الخارجي التي تتضمن أيضا أسلوب الإستيعاب الذي يركز أساسا على دور السياسة المالية والأسلوب النقدي الذي يركز أساسا على العرض والطلب المرتبط بالكتلة النقدية، وسنحاول فيما يلي التطرق إلى أسلوب المرونات بإعتباره يركز على أهمية تغير قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في إحداث التغير في رصيد ميزان المدفوعات، لإظهار مدى صلاحيته للإقتصاديات النامية و منها الجزائر.

تدور فكرة هذا الأسلوب حول مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة إلى سعر صرف العملة الوطنية وأهميتهما في توجيه ميزان المدفوعات، ظهر هذا الأسلوب خلال فترة الثلاثينات وينسب إلى روبنسون Robinson وقد تدعم بما يسمى بشرط مارشال-ليرنر Marshal-Lerner.

يتميز هذا الأسلوب بما يلي:

-أنه يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف، وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الإنفاق إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات؛

-لا يهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات إذ أنه يركز فقط على صادرات وواردات السلع و الخدمات؛

تعتمد هذا النظرية على صياغة مارشال-ليرنر، وإظهار مرونة كل من الصادرات و الواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه ميزان المدفوعات، ولإشتقاق النظرية فإنه يتم بدأ التحليل من ميزان متوازن، بإفتراض ما يلي:

X:قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

M:قيمة الواردات بالعملة الأجنبية .

P:سعر الصرف.

B:الميزان التجاري وهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات بالعملة الوطنية.

e_x:مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف وتعطى كما يلي:

$e_x=\Delta X/X * P/\Delta P$.....1

حيث:ΔX:التغير في الصادرات،ΔP:التغير في سعر الصرف.

تعني القيمة e_x المتحصل عليها قيمة التغير الذي يحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، و كلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دلَ ذلك على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

إذا ما اعتبرنا الصادرات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

em:مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، وتعطى كما يلي:

$e_x=dX/dP * P/X$.....2

e_m:مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف و تعطى كما يلي:

$e_x=\Delta M/M * P/\Delta P$.....3

حيث:ΔM:التغير في الصادرات.

تعني القيمة e_m المتحصل عليها قيمة التغير الذي يحصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الواردات ذات درجة عالية من المرونة.

إذا ما اعتبرنا الواردات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$e_x=dM/dP * P/M$ 4

بما أننا إفترضنا أن M مقيمة بالعملة الأجنبية فإنه لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر الصرف P لتصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي MP وبالتالي فالميزان التجاري بالعملة الوطنية يكتب كما يلي:

$$B=X-MP.....5$$

تسمى هذه المعادلة بمعادلة رصيد الميزان التجاري، ولمعرفة أثر التغير في سعر الصرف P على الميزان التجاري B نجري التغيير الرياضي (إشتقاق B بالنسبة لسعر الصرف) على النحو التالي:

$$dB/dP=dX/dP-(dM/dP * p+M)$$

بإخراج M عامل مشترك نجد:

$$dB/dP=M[dX/dP* 1/M* P/P-(dM/dP * p/M+1)].....6$$

وحيث أنه تم الإنطلاق من ميزان متوازن أي $B=X-MP=0$ أو $X=MP$ لذلك يمكن كتابة المعادلة 6 كما يلي:

$$dB/dP=M[dX/dP* P/X -(dM/dP * p/M+1)].....7$$

بتعويض 2 و 4 في المعادلة 7 مع مراعاة أن مرونة الواردات سالبة نجد:

$$dB/dP=M[e_x-(1-e_m)]=M(e_x+e_m-1)..... 8$$

وتعني المعادلة 8 أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار $M(e_x+e_m-1)$، ويعني أنه لكي تحصل زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون:

$e_x + e_m>1$ وهو شرط مارشال-ليرنر.

أما إذا كان $e_x + e_m=1$ فإن التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوما.

وفي حالة $e_x + e_m<1$ فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان.[72] ص 20-22

وعليه فالصيغة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسن الميزان هي الصيغة الأولى أي أن يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد الصحيح وهو الشرط الأساسي لمارشال- ليرنر، وهو الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على إثر انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض، فعند حدوث عجز على الدولة أن تتبع سياسة تخفيض قيمة عملتها وعند حدوث فائض فلابد عليها أن تتبع سياسة رفع قيمة العملة، والأثر الصافي لتخفيض قيمة العملة على الميزان يعتمد على مرونة الطلب العالمي وصادرات الدولة ومرونة الطلب الوطني على الواردات، فإذا كان مجموع المرونتين أكبر من الواحد فإن تخفيض العملة يؤدي إلى تلاشي العجز في الميزان كما أن رفع قيمة العملة يؤدي إلى تلاشي الفائض.

يتم ميكانيزم التأثير على الميزان في الحالتين وفق الأطروحة التالية:

-حالة العجز:بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين فيزداد الطلب عليها وتزداد الصادرات نتيجة لذلك، في حين أن أسعار الواردات تبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها وبالتالي فأسعار الواردات تبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها، وبالتالي فإن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وإنخفاض الواردات وهو ما ينجر عنه تلاشي العجز في الميزان.

-حالة الفائض:بإحداث رفع في قيمة العملة الوطنية فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات مناظرة أيضا على أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو غالية بالنسبة لغير المقيمين فينخفض طلبهم عليها بينما أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين فيزداد طلبهم عليها، أي أن الرفع في قيمة العملة يؤدي في النهاية إلى زيادة الواردات وإنخفاض الصادرات الشيء الذي يؤدي تدريجيا إلى تلاشي الفائض، ولاشك أنه في الحالتين لا يؤدي تغيير سعر الصرف دوره إذا لم تتوفر المرونة الكافية لكل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف.

يعمل أسلوب المرونات في ضوء جملة من الفرضيات منها:

-نقطة الإنطلاق هي إشتقاق شرط مارشال ليرنر B=0؛

-وجود مرونة لا نهائية بالنسبة لصادرات الدول الداخلة في التبادل، أي أن منحنى عرض الصادرات لكل دولة يكون أفقيا وهو ما يعني عدم تغير أسعار الصادرات نتيجة لتغير حجمها ويعني ذلك خضوع الإنتاج لظروف التكلفة الثابتة؛

-إستقرار سوق الصرف الأجنبي؛

-وجود حالة التوظف الكامل لعناصر الإنتاج وبالتالي ثبات المداخيل؛

-عدم إستخدام بقية الدول الداخلة في نظام التبادل لأية إجراءات أخرى تؤدي إلى إبطال مفعول سياسة تغير أسعار الصرف؛

وكمثال عن عمل هذا الأسلوب، نفرض دولة ما ولتكن الجزائر كطرف في التبادل الدولي،ونناقش الوضع حسب الحالات التالية:

-<u>الحالة الأولى:</u>ونفرض فيها الشروط التالية:

-صادرات الجزائر مقيمة بالدينار وهي مرنة بشكل تام؛

-عرض المنتجات الأجنبية مقيم بالعملة الأجنبية (الدولار) وهو مرن بشكل تام؛

-الطلب الأجنبي على المنتجات الجزائرية بالدولار الأميركي ذو مرونة واحدية.

-الطلب الجزائري على المنتجات الأجنبية ذو مرونة معدومة.

إن أثر تخفيض الدينار بنسبة 10% على الميزان الخارجي انطلاقا من توازن أولي أي B=0، هو إنخفاض أسعار الصادرات بالدولار بنسبة 10% لأن مرونة الصادرات هي 1 والكميات المصدرة من طرف الجزائر ترتفع بـ 10% وبالتالي فإن عوائد الصادرات بالدولار لم تتغير، من جهة أخرى بما أن الواردات بالدينار إفترضنا أنها غير مرنة فالإرتفاع المقدر بنسبة 10% في أسعار الواردات لا يؤثر على الكميات المستوردة، والنتيجة هي إرتفاع قيمة الواردات بنسبة 10% بالدينار وتبقى ثابتة بالدولار وبالتالي فإن التغير الصافي في الميزان بالعملة الوطنية يكون معدوما.

-الحالة الثانية:نفرض فيها الشروط التالية:

مرونة الصادرات =2، مرونة الواردات =1، وهو ما يعني $e_x+e_m=3>1$، إن تخفيض العملة الوطنية بنسبة 10% يؤدي إلى رفع حجم الصادرات بنسبة 20%، و خفض حجم الواردات بنسبة 10% وهو ما يعني أن عوائد الصادرات ترتفع أكثر من النفقات على الواردات وبالتالي يكون الأثر على الميزان موجبا.

-الحالة الثالثة:نفترض فيها ما يلي:

-مرونة الصادرات =0.4 ومرونة الواردات =0.5، وهو ما يعني $e_x+e_m=0.9<1$.

إن تخفيض العملة الوطنية بنسبة 10% سوف يؤدي إلى إرتفاع حجم الصادرات بنسبة 4% إنخفاض في العوائد من العملات الأجنبية، إنخفاض حجم الواردات بنسبة 5% وإنخفاض تكلفتها بالعملات الأجنبية بنفس النسبة أي 5%، وبالتالي إذا كانت الوضعية الأولية هي حالة التوازن فإن تأثير ذلك سوف يؤدي إلى عجز الميزان.

2.2.3.2.آثار التقييم المنخفض

إن شرط مارشال- ليرنر هو شرط كافي لكي يترتب على تخفيض قيمة العملة المحلية تحسن في ميزان مدفوعات الدولة، لذا يعرف هذا الشرط بأنه الشرط الكافي لإستقرار ميزان المدفوعات، و يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن مستقر عند إتباع نظام الصرف المتغير و هذه هي الحجة العملية من وراء القول بضرورة تخفيض سعر العملة لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات، تعتبر نظرية المرونات المرتكز الأساسي الذي عليه تعتمد سياسات التعديل الهيكلي التي يتم النصح بها من طرف الخبراء الإقتصاديين بالنسبة للدولة النامية و خاصة الدول التي هي في طريق التحول من الإقتصاد المخطط إلى الإقتصاد المبني على أساس المنافسة.

إن تخفيض سعر الصرف بموجب أسلوب المرونات المنصوح به من طرف صندوق النقد الدولي ضمن إجراءات التصحيح الهيكلي، لم يكن له الأثر الآني على مستوى توازن ميزان المدفوعات وبإعتبار أن ذلك حدث مع أيضا بالنسبة للجزائر، لذلك لاحظنا ما يلي:

-أن شرط مارشال-ليرنر يكون صحيحا فقط إذا ما كان عجز الميزان طفيفا، وعندما تكون مرونة العرض المحلي من سلع الواردات والصادرات كبيرة جدا، وهو شرط يصعب توفره خاصة بالدول النامية حيث يكون العرض المحلي لهذه الدول غير مرن نتيجة لضعف بنيتها الإقتصادية، وهو ما يعني عدم قدرة جهازها الإنتاجي للتكيف مع التغير في الأسعار لزيادة إنتاج سلع التصدير أو زيادة إنتاج السلع التي تحل محل الواردات، فمعظم الدول النامية صادراتها أحادية البضاعة ترتكز على المواد الأولية، وهي الحالة الملاحظة بالنسبة للجزائر، حيث أن صادرات السلع تتكون أساسا من المحروقات التي ظلت تمثل نسبة تفوق 95% من مجموع الصادرات على طول الثلاثة عقود الماضية، بينما بقية المنتوجات لا تشكل سوى نسبة مهملة، وبالتالي فإن تخفيض قيمة الدينار لا يشجع الصادرات ما دام الهيكل الإنتاجي المحلي مبني أساسا على إستخراج المحروقات وتصديرها، إذ أن زيادة الطلب الخارجي على المحروقات تحكمه عوامل خارجية تتعلق بإقتصاديات الدول الأخرى من جهة وبظروف الطلب العالمي وبخاصة أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وحجم العرض والطلب العالميين إضافة إلى تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية وبخاصة الدولار والأورو، وقبل جانفي 2002 أسعار العملات الأوروبية، والنتيجة هي أن تخفيض قيمة الدينار لم يكن له أدنى تأثير على زيادة الصادرات، وبالتالي فإن الحجة القائلة بأن الرفع من الصادرات يتطلب تخفيض سعر الدينار هي حجة باطلة عمليا، على الأقل بالنسبة للجزائر والدول أحادية مادة التصدير، إضافة إلى هذا فإن فرضية العجز الطفيف في موازين الدول النامية لا ينطبق عليها بسبب التنمية الإقتصادية التي تحتم على هذه الدول زيادة الواردات بمعدل أكبر من معدلات زيادة الإنتاج، وهذا ما ينطبق أيضا على الجزائر، إذ أن السياسة الإقتصادية التي كانت متبعة إقتضت تسخير موارد مالية هائلة لإطلاق برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وهذا ما جعل موازين المدفوعات للجزائر تسجل عجزا معتبرا في فترات الثمانينات والتسعينات، وهذا ما يجعلنا نصل أيضا إلى أن تخفيض قيمة العملة المحلية لا ينجر عنه بالضرورة تحسن في ميزان مدفوعات الدول النامية، لكون النظرية تفترض وجود عجز طفيف في ميزان المدفوعات حتى يصح تطبيقها، كما أن هذا الأسلوب لا يهتم بكل عناصر ميزان المدفوعات فهو يهتم بميزان السلع مهملا العناصر الأخرى التي يمكن أن يكون لها الأثر البالغ مثل ميزان رؤوس الأموال والعمليات المالية.

كما أن هذا الأسلوب ينطلق من فرضيات يصعب تحققها عمليا، ومن ذلك:

*خضوع الإنتاج للنفقات الثابتة، وهو أمر يصعب تحققه في إقتصاد يعاني أزمات إقتصادية هيكلية.

*شرط التوازن المستقر في سوق الصرف الأجنبي هو شرط أيضا لا يمكن تحققه إلا لفترات قصيرة، حيث أن الطلب والعرض على العملات في سوق النقد الدولية يتغير بين كل لحظة وأخرى، وتتغير تبعا لذلك أسعار العملات الدولية الرئيسية؛

*كما أن فرضية سيادة التوظف الكامل لعناصر الإنتاج لا يمكن تحققها في إقتصاد يعاني أزمات إقتصادية؛

*عدم قيام أطراف التعامل الخارجي الأخرى بإجراءات مضادة تؤدي إلى إبطال سياسة تغير سعر الصرف، وهو شرط لا يمكن ضمانه أيضا في الإقتصاديات المعاصرة بحكم المصلحة الإقتصادية العليا لإقتصاد كل بلد.

النتيجة هي أن سياسة تخفيض قيمة العملة المنطلقة من أسلوب المرونات لم يكن لها الأثر الكبير على إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وأن التوازن المسجل في ميزان المدفوعات الجزائري ابتداء من سنة 1998 يعود أساسا إلى تحسن أسعار البترول وهي المادة الأساسية التي تتكون منها صادرات البلاد، وليس إلى إنعكاسات تخفيض الدينار ويمكن أن يعود العجز في الميزان بمجرد ما تنخفض أسعار المحروقات إلى مستوى أقل من19$ للبرميل الواحد، أي بمجرد ما تصل صادرات البترول إلى أقل من 13 مليار دولار، ومن خلال ما سبق نستنتج أيضا أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر ليست كافية لتحسين قيمة العملة وتنشيط سوق الصرف، لأن سعر الصرف حاليا ليس مقيَما حسب المعطيات الإقتصادية، ولعدم وجود الكثير من مكاتب الصرافة ولإنخفاض سعر الصرف في البنوك تفقد الدولة حجم كبير من العملة الأجنبية لصالح سوق الصرف الموازي. [73] ص 200-204

نستنتج من هذا المبحث أن لا التقييم الغالى فيه أمر مستحب ولا التقييم المنخفض أم مستحب أيضا فلكلاهما أضرارهما الإقتصادية والإجتماعية، لذا علينا أن نسهى إلى تحقيق سعر صرف متوازن وموافق للواقع الإقتصادي للدولة، أي يكون يعكس إلى أقرب ما يمكن حالة الإقتصاد والمؤشرات الإقتصادية المختلفة

خلاصة

تعتبر ظاهرة تقلب أسعار الصرف مشكلة مطروحة باالنسبة لمختلف الأطراف الإقتصادية التي تنشط في المجال الدولي، وتتسم تداعياته وترتيباته بمكانة هامة تتطلب المعرفة والمتابعة المستمرة لتوظيف التدابير اللازمة من أجل إتمام العمليات الخارجية بأقل الخسائر والتكاليف، و يكمن تعقيد هذه المشكلة في أن سعر الصرف هو أمر نقدي واختلفت كبرى المدارس الفكرية الإقتصادية في المجال النقدي مما يجعل سعر الصرف موضوع شائك في الدراسة والتحليل.

وأمام هذه المعطيات لم تتفق الجهود الفكرية الإقتصادية على وضع تفسير علمي لسلوك وإتجاهات أسعار الصرف بكل دقة، فالنظريات التقليدية كنظرية تعادل القوى الشرائية أثبتت جدواها فقط على المدى الطويل وهي تستند على أسعار بعض السلع فقط، ونظرية تكافؤ سعر الفائدة لفيشر وما تنطوي عليه من تعقيدات نتيجة لإرتباط الفائدة بعوامل أخرى كالإستثمار والإدخار، والأرصدة النقدية المتوفرة للإقراض، ثم بعد تعويم أسعار الصرف وفتح الأسواق المالية النقدية حاولت نظريات توازن المحفظة والإنتاجية تفسير هذه التقلبات.

وثم ذكرنا الأسباب المؤدية إلى تقلبات أسعار الصرف وآثار هذه التقلبات الإقتصادية والإجتماعية حتى نرى كيف تؤثر هذه التقلبات على الحياة الإقتصادية والإجتماعيى لأفراد الدولة المعنية.

إذا ما نظرنا إلى كل هذه النظريات معا سنجد أنها تكمل بعضها البعض فكل عنصر أو عامل إقتصادي مذكور فيها يؤثر على سعر الصرف، ويؤدي إلى تقلبه وتغيره في أسواق الصرف لذا قمنا بإستخراج أهم المتغيرات المذكورة في هذه النظريات وسنقوم بإجراء دراسة أثر تقلبات هذه المتغيرات على سعر الصرف في حالة الجزائر.

الفصل 3
دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على بعض مؤشرات الإقتصاد الجزائري

في إطار تحقيق النمو الإقتصادي سعت الكثير من الدول النامية في العقود الماضية إلى تطبيق منهج التدخل الحكومي، بحجة أن الحكومة هي القادرة على إبداء النصيحة الإقتصادية وتوفير رؤوس الأموال الضرورية لخطط التنمية، ولتغطية العجز في مختلف ميادين الإقتصاد، وبعدما تبين عدم جدوى إقتصاد المخطط شرعت الدول النامية في إجراء إصلاحات إقتصادية بالإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، ومنه توجب إصلاح الجهاز المصرفي والمالي بهذه الدول حسب توصيات صندوق النقد الدولي خاصة من أجل الدخول إلى منظمة التجارة العالمية الداعية لتحرير كامل التعاملات الإقتصادية بين الدول وأسعار الصرف.

لذا قامت الجزائر على مدى السنوات الماضية بإصلاح القطاع المالي تدريجيا، وهذا أثر على هيكل نظام الصرف، الذي تأثر بكل هذه الإصلاحات التي طرأت على القطاع المالي وخاصة المصرفي، وتعثر النظام الإقتصادي القائم على التخطيط أدى إلى التفكير في التحول إلى إقتصاد السوق خاصة مع التحولات الدولية المحيطة، مما جعل من إصلاح الإقتصاد وتطويره و تنميته أولوية كبرى حتى يتماشى مع مساعيها للإنضمام لمنظمة التجارة الدولية، والجزائر كباقي دول العالم لها إرتباطات مع العالم الخارجي وبالتالي ما يحدث من تقلبات في عملات أهم وأكبر شركائها التجاريين، وتتأثر بالأزمات والإختلالات التي تتعرض لها أيضا.

وكان لتقلبات سعر الصرف مسببات وأثرا على الإقتصاد الجزائري، وأيضا الجزائر كباقي الدول لها علاقات إقتصادية مع الخارج مما يعني أن سعر صرفها يتأثر بتغيرات أسعار العملات المهمة في الإقتصاد العالمي.

وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

-تطور نظام الصرف في الجزائر؛

-تقلبات سعر الصرف والمتغيرات الداخلية؛

-أثر الدولار والأورو على سعر الصرف؛

1.3.تطور نظام الصرف في الجزائر

بما أن البنوك تعتبر من المتدخلين الرئسيين في سوق الصرف فأي تغيير يطرأ على المنظومة البنكية سيؤدي إلى تغيير على مستوى نظام الصرف وطرق التعامل به، لذا كان من الضروري التطرق إلى الإصلاحات المختلفة التي طرأت على الجهاز المصرفي في الجزائر لننتقل للتكلم عن تطور نظام الصرف.

1.1.3.إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري

النجاح الإقتصادي مرهون بفعالية ونجاعة النظام المصرفي ومدى قدرته على تمويل التنمية الإقتصادية الشاملة وقدرته على تجميع المدخرات وتوفير خدمات مصرفية متعددة التي تتنافس البنوك لتوفيرها لعملائها، وتقاس فعالية أي نظام بنكي بعنصرين أساسيين العنصر الأول يتمثل في مدى قدرة هذا النظام على تعبئة الموارد المالية وبالأخص التي لا تأتي من الإصدار النقدي، أما الثاني في مدى قدرته على تخصيص الأموال القابلة للإقراض وفق أفضل الصيغ الممكنة، وتتطلب هذه العملية وجود بيئة ذات هيكلة مناسبة مما دفع بالدولة الجزائرية إلى السعي إلى تطوير جهازها البنكي حسب التطورات الإقتصادية الداخلية أو الخارجية خاصة أنها من الدول النامية.

1.1.1.3.الإصلاحات في ظل إقتصاد التخطيط

ورثت الجزائر عند الإستقلال الجهاز المصرفي المتبقي من الإحتلال لكنه كان تابع للإستعمار أي ملك للفرنسيين[1]، وعلى أساس الإقتصاد الرأسمالي لذلك واجهنا وضعية إقتصادية صعبة بسبب الحرب ورحيل المعمرين المسيطرين على الإقتصاد، مما أدى إلى نقص الإطارات ولم تجهز الإطارات المحلية بعد، لهذا نلاحظ أنه في الفترة مابين 1962-1971 كانت أهداف الدولة هو التحرر من أنظمة الفرنك الفرنسي وتحويل النظام المصرفي الأجنبي إلى نظام محلي وطني، وأسست بنك مركزي وعدة مؤسسات أخرى وكان ذلك ضروريا لمعالجة وجود نظامين مصرفيين واحد قائم على أسس الإقتصاد اللبرالي والآخر قائم على أسس الإقتصاد الإشتراكي تابع للدولة، لذلك لم يستطع البنك المركزي إحتواء النظامين وتسييرهما وفقا للتوجيهات وبدأت تكون إطارات محلية لتعويض المهاجرة ولعدم تعطيل التمويل.

من 1970-1978 سعت الدولة إلى إنشاء نظام مالي ونقدي يتماشى والمخططات التنموية ولذلك صدر قانون المالية لسنة 1970 ثم الإصلاح المالي والنقدي لسنة 1971، وإنشاء مجموعة هياكل مثل البنك الجزائري للتنمية والمخطط الوطني للقرض ولجنة المؤسسات المصرفية كمراقبة، وفي 1978-

---

[1]-أول مؤسسة مصرفية كانت فرعا لبنك فرنسا أنشئ سنة 1843 وأدى مهام البنك المركزي، وثاني مؤسسة كانت المستودع الوطني للخصم كان يقدم قروض ثم في 1951 تم إنشاء بنك الجزائر كبنك مركزي، ظهرت بعد ذلك عدة مؤسسات مثل القرض العقاري الجزائري والتونسي، الشركة الجزائرية للقرض و عدة فروع لبنوك فرنسية كالقرض الليوني، الشركة المرسيلية للقرض البنك الوطني للتجارة والصناعة، قرض الشمال، البنك الفرنسي للتجارة الخارجية وغيرها.

1985 سعت الدولة إلى إعادة تشكيل دائرة التمويل وإعادة هيكلة المؤسسات المصرفية ماليا وعضويا،وتقييم قطاع البنوك بربطه بالمخططات وتخصص قطاع البنوك، لذا صدر قانون المالية 1982 وأعاد تشكيل الدائرة المالية وتكفلت الخزينة بالإستثمارات الإستراتيجية، وجعل القطاع الخاص يعتمد على التمويل الذاتي، وإنشاء بنكان هما بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية،وبالتالي تبنت الدولة في إصلاح سنة 1971 قاعدتين أساسيتين:

*مركزية قرار الإستثمار لأن الدولة في نظام إشتراكي وكل قرارات التمويل ترجع إلى الحكومة وفقا للمخططات الموضوعة، لذا على البنوك أن تتبع هذه المخططات وتمول المشاريع التي تريدها الدولة.

*تخصيص البنوك حيث تم إسناد قطاع معين لكل بنك مع ضرورة إدراج المؤسسات الصناعية والتجارية فيه، وهكذا تحولت البنوك إلى مجرد قناة لتسجيل ومحاسبة التيارات المالية ما بين الخزينة العمومية والمؤسسات الإقتصادية.[74] ص 129

وهناك مبادئ أخرى مثل:

-تدعيم الرقابة وهذا عن طريق إجبار المؤسسات على فتح حسابين حساب الإستغلال الذي يختص بتمويل العمليات القصيرة الأجل وحساب الإستثمار الذي يختص بتمويل العمليات المتوسطة والطويلة الأجل؛

-إلغاء التمويل الذاتي حتى تتمكن الدولة من تطبيق التخطيط المركزي؛

-لتسهيل عملية المراقبة والتوجيه فهي تسند إلى وزارة المالية في إطار توزيع متوازن لكل مؤسسة بالنسبة لكل بنك؛

-وإجبار البنوك على تمويل المؤسسات التابعة للدولة.

وتم هذا الإصلاح من خلال الإجراءات التالية:

-مراقبة إستعمال الأموال فقد تم توسيع نفوذ البنك الذي أصبح له الحق في مراقبة تسيير المؤسسة وكذا مراقبة المشاريع الإستثمارية وحتى عقود الإسترداد والتصدير التي تبرمها مع الأجانب؛

-فتح حساب بنكي وحيد حيث أجبرت المؤسسات العمومية على فتح حساب واحد لدى بنك تجاري حتى يتمكن هذا الأخير من مراقبة؛

-قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي؛

-قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية؛

-تنظيم إجراءات حصول المؤسسات العمومية على السحب على المكشوف في إطار تمويل الصادرات؛

-توزيع المهام فيما يتعلق بتنفيذ الإستثمارات المخططة التابعة للقطاع العمومي بين وزارة التخطيط؛

-تحسين فعالية النظام البنكي وذلك بظهور هيئتين متمثلتين في:

*المجلس الوطني للقرض:أنشئ بتاريخ 3 جوان 1971، يترأس اللجنة الوطنية للقرض وزير المالية بالإضافة إلى 22 عضو يمثلون الإدارات والمؤسسات المالية إلى جانب الشركات والمستثمرات العمومية حيث يتولى دراسة المسائل المتعلقة بطبيعة القروض وتقديم الإقتراحات والتوجيهات التي تساعد على تنمية مصادر الإدخار والتمويل.

*اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية:أنشأت هذه اللجنة بموجب الأمر 71-47 المؤرخ في 30 جوان 1971 وهي تتولى تقديم الدراسات والإقتراحات المتعلقة بالأعمال المصرفية وكذلك وضع الإرشادات وتحسين الأداء الوظيفي والتسييري ومتابعة ميزانيات البنوك والمنشآت المالية ورفع الملاحظات إلى وزارة المالية؛

ومن أهم آثار هذا الإصلاح ما يلي:

-ولم تكن للبنك المركزي فاعلية تسمح له بتكريس المهام المخولة له، أما الخزينة العمومية فقد زاد دورها في تمويل الإستثمارات وزادت سلطتها.

-البنك الجزائري للتنمية:تم تحويل الصندوق الجزائري للتنمية ليصبح البنك الجزائري للتنمية في سنة 1972، يعمل هذا البنك تحت وصاية وزارة المالية حيث كلف بتمويل الإستثمارات المنتجة في إطار المخططات الخاصة بالإستثمارات، وذلك بما ينسجم والتوجهات الإقتصادية للدولة الجزائرية أي تخصص بالقروض الطويلة الأجل فقط، ومن ثمة تمكن هذا الصندوق من تمويل كافة النشاطات الأساسية من فلاحة، خدمات وصناعة، ومنذ عام 1972أصبح مسؤول عن إعداد خطط تمويل المشاريع الإنتاجية وبدأ يساهم في فعاليات التنمية منذ عام 1975 إذ ساعد على ظهور عدة منشآت للإنتاج والسياحة.[75] ص 77-78

-الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط:إبتداءا من سنة 1971 وبقرار من وزارة المالية تم تكريس هذا الصندوق كبنك وطني للإسكان، وهذا الأمر قد أعطى دفعة قوية له، حيث أنه أمام حافز الحصول على سكن في إطار برامج الصندوق جذب إدخار العائلات وإرتفعت بالتالي موارده المالية، وفي إطار سياسته الإقراضية في مجال السكن فإن الصندوق يقوم بمنح قروض إما لبناء سكن أو شراء سكن جديد أو تمويل مشاركة المقترض في تعاونية عقارية.

-البنك الوطني الجزائري:تبعا لمبدأ التخصص في النظام البنكي الجزائري فقد تكفل بمنح القروض للقطاع الفلاحي والتجمعات المهنية للإستراد والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص.

-القرض الشعبي الجزائري:إبتداءا من 1971 أصبح يقوم بمنح القروض المتوسطة الأجل أيضا، و تبعا لمبدأ التخصص البنكي فقد تكفل بمنح القروض للقطاع الحرفي، الفنادق والقطاع السياحي بصفة عامة وكذلك قطاع الصيد والتعاونيات الغير فلاحية والمهن الحرة.

-بنك الفلاحة والتنمية الريفية:تم تأسيسه في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 82-206، وفي الحقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري الذي أظهر عجزا في تمويل القطاع الفلاحي، وهذا البنك هو بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل،و يمثل بنك للتنمية بإعتباره بنك تجاري يستطيع منح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأسمال ثابت وفيما يخص الجانب الإقراضي لهذا البنك فهو يعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي إضافة إلى الري والصيد البحري.

-بنك التنمية المحلية:تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 85-85 بتاريخ 30 أفريل 1985 وهو آخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر حيث يقوم البنك بجمع الودائع ومنح القروض للجماعات والهيئات العامة وعمليات التصدير والإستيراد.

ومن خلال تفحص ما سبق ذكره نستنتج الخصائص التالية للنظام المصرفي قبل إصلاحات الثمانينات:

-تعود ملكية النظام البنكي بما في ذلك البنوك التجارية بالكامل للدولة مما يمكن هذه الأخيرة من السيطرة على البنوك وتوجيهها وهذا ما ألغى كل فرصة إنشاء بنوك خاصة أو مساهمة، وخضوعه لقواعد الإقتصاد الإشتراكي؛

-تداخل الصلاحيات بين المؤسسات المالية العاملة ومثل ذلك منح الخزينة قروض لقطاعات ليست من إختصاصها؛

-وتعاظم دور الخزينة وهيمنتها على النظام وبالمقابل تهميش دور البنك المركزي الذي أصبح في مستوى واحد مع البنوك التجارية.

نستنتج من الخصائص أن البنوك ملزمة بتمويل مشاريع مفروضة عليها من وزارة التخطيط بغض النظر عن ربحيتها وأيضا البنك المركزي يصدر النقود فوق حاجة الإقتصاد، ومنه احتاج الجهاز المصرفي للمزيد من الإصلاحات حتى يتقدم ويؤدي عمله على أحسن وجه.[75] ص 77-79

إذن قامت الدولة بتأميم المنشآت المصرفية لتعبئة الموارد لتمويل الإقتصاد وحددت المنهج الإقتصادي وبدأت حركة التأميم في الفترة 1966-1971 وذلك لحل مشكلة التمويل الإقتصادي أظهرت الدراسة السابقة خللا على مستوى أداء وتنظيم المنظومة المصرفية، والسبب هو عدم الأخذ بعين الإعتبار البنوك كمؤسسات إقتصادية والتخطيط المركزي وأيضا إعادة تشكيل دائرة التمويل من خلال قانون المالية 1982، وكانت الخزينة متكفلة بالإستثمارات الإستراتيجية التي تمول بقروض طويلة الأجل، وألغيت القروض المتوسطة الأجل إلا في النشاطات الصغيرة كالسياحة والنقل. [74] ص 129

وجاء قانون مالية 1983 ليعيد الهيكلة المالية وذلك حسب مبدأ التطهير المالي [1] وتنظيم البنوك والقروض ومراجعة الهامش العائد وهو الفرق بين معدل الإقراض والإقتراض.

وهناك أسباب أخرى أدت إلى ضرورة إحداث تعديلات جديدة منها:

-أزمة إنخفاض أسعار البترول في سنة 1986 مما أنقص من موارد الخزينة وأدى إلى ضرورة تخفيف العبء عليها؛

-وبداية إنهيار النظام الإشتراكي وتوجه العالم نحو إقتصاد السوق مما أدى إلى ضرورة إنفتاحنا على هذا الإقتصاد.

1.1.1.1.3.قانون القرض والبنك لسنة 1986

تم بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية، وكان روح هذا الإصلاح محاولة إرساء بعض قواعد الرأسمالية للنشاط البنكي، وكانت أهدافه عدة أهمها:

-وضع أجهزة رقابية وإستشارية كالمجلس الوطني للقرض ولجنة مراقبة البنوك؛

-التفرقة بين البنك المركزي ونشاط القرض للبنوك الأخرى؛

-تنظيم وتطوير الأسواق المالية والنقدية بإعتبارها أجهزة مهمة لتوزيع الموارد وذلك بعلاقة مع المخطط الوطني للقرض؛

-ومراقبة عملية الصرف والعلاقات مع الخارج.[76] ص 43

من أهم الأفكار التي جاء بها قانون القرض والبنك:

*يعد بنكا كل مؤسسة تقوم لحسابها الخاص بحكم وظيفتها الإعتيادية العمليات التالية:

-تجميع الأموال من الغير بصفتها ودائع، وتمنح قروض كيفما كانت مدتها وشكلها؛

-تقوم بعمليات الصرف والتجارة الخارجية مع مراعاة التنظيم المعمول به، وتتولى تسيير وسائل الدفع؛

-وتوظيف القيم المنقولة وجميع العوائد المالية تكتتب بها تشتريها تحفظها تسيرها وتبيعها، هذا وفقا للمادة 17 من القانون، والمادة 13 نصت على مبدأ لامركزية تسيير البنوك و المادة 10 إعتبرت المنظومة المصرفية أداة تطبيق للسياسة التي تقررها الدولة في ميادين جمع الموارد و ترقية الإدخار وتمويل الإقتصاد تماشيا مع المخطط الوطني للقرض.

*إستعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك، حيث أصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنك المركزي، فنصت المادة 19 على مختلف مهامه كضبط ومراقبة توزيع الإعتمادات على مختلف القطاعات الإقتصادية،

---

[1]—التطهير المالي هو أخذ الإجراءات الهامة من اجل إنعاش الإقتصاد الوطني والنهوض بالمؤسسات العمومية ، فهو يؤدي إلى الإستقلالية والعمل على إعادتها إلى توازنها المالي والهيكلي حتى تتمكن من الوفاء بكل إلتزاماتها المالية إتجاه البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، و تمثلت الإجراءات في تدعيم الديون البنكية قصيرة المدى للمؤسسات وتعويض فقدان الصرف وإعادة الرسملة، وخصصت مبالغ مالية كبيرة للتطهير المالي ففي سنة 1994 تم تخصيص 76 مليار دج، وفي 1995 كان المبلغ 148.5 مليار دج، أما سنة 1996 كان المبلغ 124.5 مليار دج

مساعدة الخزينة عند عجزها، وجمع إحتياطات الصرف وتسيير إحتياطي الذهب، ويعمل على إستقرار العملة وإستخدام السياسة النقدية لذلك؛

*يمكن للبنك المركزي أن يمنح للخزينة العمومية ديونا يقرر مبلغها الأقصى المخطط الوطني المحاسبي وفقا للمادة 37.

*تدفع أرباح عمليات الصرف التي يقوم بها البنك المركزي للخزينة العمومية ومقابل ذلك تضمن الدولة البنك المركزي من أية خسارة قد تطرأ بسبب تنفيذ هذه العمليات وتجاوز الأرصدة المكونة لهذا القرض لا ينتج رصيد الحساب الجاري للخزينة العمومية فوائد، هذا وفقا للمادة 51.

*إنشاء لجنة مراقبة عمليات البنوك ودورها إستشاري.

ومنه وبموجب هذا القانون أصبح تحديد مستوى القرض المصرفي يخضع لمتطلبات الإقتصاد الكلي وليس لإحتياجات المؤسسات، إضافة إلى الفصل بين البنك المركزي والبنوك الأخرى وإعطائه مجال لممارسة سلطته وإعطاء المجال للبنوك التجارية بممارسة دورها.[77]

2.1.1.1.3.قانون إستقلالية المؤسسات العمومية لسنة 1988

إن بعض الأحكام التي جاء بها إصلاح 1986 لم تعد تتماشى مع المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للإقتصاد، لذلك جاء قانون 88-06 بتاريخ 12 جانفي 1988 وأعطى إستقلالية للبنوك، أضفي الصفة التجارية على كافة المؤسسات الإقتصادية العمومية، حيث إعتبرها مؤسسات ذات شخصية معنوية تسيرها قواعد القانون التجاري، وتم تمييزها عن الهيئات العمومية الأخرى بصفتها أشخاص معنوية خاضعة للقانون العام ومكلفة بتسيير الخدمات العمومية، وعليه فإن ممتلكات البنوك أصبحت قابلة لإجراءات تحصيلية كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات التجارية ذات رؤوس الأموال الخاصة، فبناء على المادة 2 من هذا القانون أصبحت مؤسسات القرض عبارة عن مؤسسات عمومية إقتصادية مستقلة في مجال تسييرها وفي علاقاتها بالمؤسسات العمومية الإقتصادية الأخرى تلك العلاقة التي أصبحت تخضع لقواعد المتاجرة وللقواعد التقليدية التي تقود البنوك إلى إقتصاد السوق.

وهذا لتحقيق الأهداف التالية:

-إستقلالية البنوك وتحميلها مسؤولية التوازنات المالية؛

-دعم دور البنك المركزي في بناء وتجسيد السيادة النقدية؛

-ودعم إستقلالية البنوك التجارية ماليا و إداريا.

ومنه نجد أن أهم ما جاء به هذا الإصلاح هو:

-بموجب هذا القانون يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الإستقلالية المالية والتوازن المحاسبي وهذا يعني أن البنك يخضع إبتداءا من ذلك التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب السعي أثناء النشاط إلى تحقيق الربحية والمردودية وفقا للمادة 2؛

-يمكن للمؤسسات المالية الغير بنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه وفقا للمادة 5؛

-يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الإقتراض على المدى كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية وهذا وفقا للمادة 7؛

-وعلى المستوى الكلي تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية بمنحه سلطة تحديد شروط البنوك وإعادة الخصم وهذا وفقا للمادة 3.[78]

ومنه نجد أن أهم نتائج إصلاح 1988 هو إستقلالية البنوك وعملها على تحقيق الربح.

ومنه فإن الجهاز المصرفي الجزائري تميز بما يلي في نهاية الثمانينات:

-الإصدار المفرط للعملة من طرف البنك المركزي في إطار تمويل الخزينة العمومية والمؤسسات الإقتصادية؛

-زيادة ميل المستهلكين للإستهلاك عن ميلهم للإدخار وإستثمارهم في قطاع السلع الإستهلاكية وظهور التضخم؛

-التسيير البيروقراطي والمركزي للإنتاج الإقتصادي والإدخار؛

-غياب سوق مالي مع إنعدام فرص التوظيف في مجال الإدخار؛

-والعجز المسجل في ميزانية الدولة وهذا راجع أساسا للتهرب الضريبي للقطاع العام والخاص وزيادة المديونية الخارجية.[79] ص 72

2.1.1.3.الإصلاحات في ظل إقتصاد السوق

في بداية التسعينات ظهرت معالم تحولنا إلى نظام السوق بسبب إنهيار النظام الإشتراكي وضغوط من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإحداث تغييرات في التوجه الإقتصادي مقابل المساعدة على حل أزمة المديونية الخارجية، وهذا من خلال برامج الإصلاح الهيكلي وبرامج التثبيت التي تفرضها هذه المؤسسات عند تقديم مساعدات، لكن الجهاز المصرفي كان لايزال يعمل وفقا للتعاليم الإشتراكية مما جعل السلطات تقوم بإجراء تعديل وهو قانون النقد والقرض للتخلص من هذه التعاليم، خاصة وأنها أوجدت إختلالات على مستوى التنظيم إذ أصبحت البنوك مثقلة بتنفيذ المخططات وبعدم التخصص أي تمول كل قطاعات الإقتصاد.

1.2.1.1.3.قانون النقد والقرض 90-10

كانت الأهداف العامة لهذا القانون عديدة منها:

-بناء جهاز مصرفي يتماشى والتحولات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر (التحول إلى الإقتصاد الحر)؛

-إعطاء أهمية للبنك المركزي ووضعه على قمة الهرم؛

-إنشاء سوق نقدية وتطهير المصارف العمومية من خلال تطهير حافظات المصارف العمومية والإهتمام بتطوير قدراتها عن طريق مراجعة ديونها تحت إشراف بنك الجزائر وذلك في الفترة1991 إلى 1994 وتم التطهير على المستوى المالي والمستوى التسييري؛[1]

-إقامة بنوك أجنبية ومحلية خاصة وبنوك مختلطة بين القطاعين وإدخال منتجات مصرفية جديدة كالقرض الإستهلاكي والقرض العقاري والإعتماد الإيجاري وغيرها؛

-وضع حد لأي تداخل إداري في القطاع المصرفي والمالي؛

-وإعادة تقييم العملة بما يخدم الإقتصاد الوطني.

أما الأهداف الإقتصادية فكانت كما يلي:

-إيقاف التدخلات المالية في القطاع المالي؛

-الإنتفاع من الإستثمارات الأجنبية التي تخلق مناصب العمل؛

-تشجيع علاقات الأعمال بين المتعاملين الوطنيين والأجانب، كما تم تشجيع الضمانات فيما يخص إعادة رؤوس الأموال للوطن وتحويل العوائد والفوائد التي منحت للمستثمر الأجنبي؛

-بالنسبة للمقيمين بالجزائر رفض قانون تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج وهذا لأجل تأمين التمويل النشاطات في الخارج؛

-وإقامة قواعد المتاجرة في الإطار البنكي أي إلغاء التفرقة بين المتعاملين الإقتصاديين (خواص وعامين).

أما الأهداف النقدية والمالية تتلخص في النقاط التالية:

-إعادة الأهلية القانونية لدور البنك المركزي الجزائري في تسيير النقد، الصرف والقرض؛

-إمتياز إصدار النقود فوض بصفة إستثنائية للبنك المركزي الجزائري؛

-مراقبة البنك المركزي موكلة للمراقبين؛

-وتدخل البنك المركزي في السوق النقدية يكون بصفة فعالة بنك البنوك.[80] ص 62

تتمثل المبادئ في:

-الفصل بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية:نقصد بالدائرة الحقيقية هيئة التخطيط التي كانت تخطط للمشاريع وتكاليفها، ونقصد بالدائرة النقدية بالهيئة التي تتخذ القرارات بخصوص إصدار النقود

---

[1]- تلقت البنوك التجارية 168 مليار دج في صورة تعويضات عن خسائر الصرف التي نتجت عن تسديدات القروض الخارجية وكذلك تم تخصيص مبلغ 84.7 مليار دج من أج لضمان قدرة البنوك على السداد، وبعد تحديد احتياجات إعادة الرسملة في البنوك من أجل الوفاء بنسبة الحد الأدنى لرأس المال إلى الأصول المرجحة في عام1994 شرعت السلطات في إعادة رسملة البنوك العمومية بين سنتي 1995 و 1997 ، فأعيد رسملة البنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري في 1995 من خلال مساهمات من الميزانية مقدارها 10 ملايير دج، وتمت إعادة رسملة أربعة من البنوك التجارية العمومية الخمسة بإستثناء البنك الخارجي الجزائري عام 1996 بتمويل حكومي قيمته 24.9 مليار دج في شكل سندات مدتها 20 سنة، وخلال عام1997 أنفقت الحكومة من الميزانية مبلغ 8 ملايير دج لإعادة رسملة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط قبل تحويله إلى بنك للإسكان .كما قامت الخزينة العمومية في1997 بإعادة هيكلة حافظات البنوك العمومية وتطهيرها بتحويل الحقوق المصرفية غير المدرة للعائد إلى سندات خزينة بقيمة 187 مليار دج من القروض المشكوك فيها.

والسياسات النقدية، في ظل التخطيط المركزي كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية ذلك لتلبية الحاجات اللازمة للمشاريع المبرمجة، لكن تبنى هذا القانون الفصل بينهما من أجل إتخاذ القرارات النقدية من أجل تحقيق أهداف نقدية فحسب.

وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

-إستعادة البنك المركزي مكانته وإستعادة الدينار لوظائفه التقليدية[1]؛

-تحريك السوق النقدية وإحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة ضبط للإقتصاد؛

-توحيد شروط القروض بين المؤسسات الخاصة والعامة؛

-وإيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك وجعله يلعب دورا مهما في إتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

-الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:في النظام السابق كانت الخزينة تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل عجزها والإقتراض منه من أجل تمويل المشاريع الواردة في الخطط التنموية وميزانيات الدولة، ومع صدور هذا القانون وضعت قيود على حرية لجوء الخزينة للبنك المركزي من أجل التمويل ومن هذا المبدأ تحققت الأهداف التالية:

-إستقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة؛

-تقليص ديون الخزينة للبنك المركزي وتسديد الديون المتراكمة عليها؛

-الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية؛

-وتراجع إلتزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد وتهيئة الظروف الملائمة لتلعب السياسة النقدية دورها بفعالية.

-الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:مكن قانون النقد والقرض النظام البنكي من إستعادة مهامه التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض والتي سلبتها منه الخزينة العمومية في النظام السابق حيث كانت تلعب الدور الأساسي في تمويل الإستثمارات العمومية مما جعل للنظام البنكي دورا هامشيا يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات وقد سمح الفصل بين الدائرتين من تحقيق ما يلي:

-تقلص إلتزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد؛

-وأصبح توزيع القرض لا يخضع لقواعد إدارية وإنما يرتكز على مفهوم الجدوى الإقتصادية من المشروع.

---

[1]-كان البنك المركزي في الثمانينات يصدر الدينار الجزائري لتغطية العجز الموجود في ميزانية الدولة مما جعل العملة تفقد من قيمتها ومن دورها التقليدي، ناهيك عن الآثار الإقتصادية السلبية للتمويل بالعجز.

-إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة على عدة مستويات، فكانت وزارة الملية تتصرف وكأنها هي السلطة النقدية، وكانت الخزينة تلجأ إلى البنك المركزي لتمويلها في أي وقت كأنها هي السلطة النقدية ومن جهة أخرى البنك المركزي الذي يحتكر حق إصدار النقود مما جعله يتصرف وكأنه هو السلطة النقدية. مما أضطر إلى إنشاء سلطة واحدة فجاء هذا القانون بهذه السلطة وكانت مجلس النقد والقرض.

-وضع النظام البنكي على مستويين:ويعني ذلك أن هذا القانون جعل البنك المركزي في قمة الهرم ومكنه من أداء مهمة المراقب والمسؤول عن تنفيذ السياسة النقدية وباقي البنك تكون تحت إمرته وتقوم بمهامها العادية من منح قروض وجمع ودائع.[81] ص 85

تضمن هذا القانون عدة مواد وهذه المواد أدخلت عدة تعديلات على الجهاز المصرفي وفيما يلي سنتناول أهمها:

♦بنك الجزائر:يعرف قانون النقد والقرض بنك الجزائر في مادته 11 بأنه "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي"، ومنذ صدور هذا القانون أصبح البنك المركزي يسمى ببنك الجزائر في تعاملاته مع الغير، يخضع بنك الجزائر إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا،وتعود ملكية رأس ماله إلى الدولة، وكما له الحق في فتح فروع في كل التراب الوطني هذا وفقا للمواد 12، 14، 16.

وفقا لهذا يسير بنك الجزائر جهازين:

-المحافظ ونوابه:يعين رئيس الدولة المحافظ بمرسوم رئاسي لمدة 6 سنوات ونوابه لمدة 5 سنوات،ويمكن تجديد فترة تعيينهم مرة واحدة، وتتم إنهاء مهامهم أيضا بمرسوم رئاسي وذلك في حالتين:خطأ فادح أو عجز عن أداء المهام لأسباب صحية، كما لا يجوز لهم تولي أي وظيفة أخرى طيلة فترة توليهم لمهامهم في بنك الجزائر، ولا يمكنهم الإقتراض من أي مؤسسة مالية محلية أو أجنبية ولا يمكنهم تقديم تعهدات صادرة عنهم.

تتمثل مهام المحافظ في إدارة أعمال بنك الجزائر وتمثليه لدى السلطات العمومية ولدى الخارج،تقديم الإستشارة للحكومة في أمور التي تؤثر على النقد والقرض، وهذا وفقا للمواد 20-28 من القانون.

-مجلس النقد والقرض:يعتبر من أهم العناصر التي جاء بها قانون النقد والقرض وذلك نظرا للمهام المسندة إليه وهي مهام سلطة نقدية وحيدة ومستقلة، وهو يؤدي دورين أولهما مجلس إدارة بنك الجزائر والآخر السلطة النقدية في البلاد.

ويتشكل هذا المجلس من:

-المحافظ رئيسا له؛

-نواب المحافظ كأعضاء؛

-وثلاثة موظفين سامين يعينون بموجب مرسوم يصدره رئيس الحكومة، كما يعين ثلاثة مستخلفين ليعوضوا الأعضاء الثلاثة إذا اقتضت الضرورة، هذا وفقا للمادة 32.

ومن أهم صلاحيات المجلس ما يلي:

-بإعتباره مجلس إدارة البنك يقوم بإجراء مداولات حول تنظيم البنك والإتفاقيات كما يمكنه شراء الأموال المنقولة والثابتة و بيعها وغيرها من عمليات على الأموال المنقولة والغير منقولة، كما أنه يحدد شروط توظيف الأموال العائدة لبنك الجزائر ويحدد الميزانية ويمكنه أن يعدلها، هذا وفقا للمادة 43 من القانون.

-بإعتباره سلطة نقدية يقوم بتنظيم إصدار النقود يحدد شروط تنفيذ عمليات البنك في علاقته مع البنوك والمؤسسات المالية أي في السوق النقدي، يسير السياسة النقدية، كما أنه يضع شروط لفتح البنوك وفروع لبنك الجزائر ويضع العديد من قواعد لتسيير البنوك والنقد في الدولة، ويقوم بإصدار العديد من النصوص التنظيمية متعلقة بجوانب النشاط وهي واجبة التنفيذ، وتولي عملية المقاصة، كما ينظم سوق الصرف ويراقب الصرف وهذا وفقا للمادة 44 من القانون.

نلاحظ أن السياسة النقدية التي طبقها البنك بعد هذا القانون كانت متنوعة فإضافة إلى إعادة الخصم و الإحتياطي الإجباري أصبحت تطبق سياسة السوق المفتوحة وبعض الأدوات الغير مباشرة كالأمر المباشر والتوجيه والخطاب الأدبي.

تتحدد العلاقة بين بنك الجزائر والبنوك في ظل قانون 90-10 من خلال مبدأين تقليديين، بنك الجزائر هو بنك البنوك وهو الملجأ الأخير للإقراض وإذا كانت الخاصية الأولى يستمدها من خلال تحكمه في تطورات السيولة النقدية فهو يستمد الخاصية الثانية من كونه معهد الإصدار، أي أنه يعتبر المصدر الأصلي للسيولة حيث يتحكم في إعادة تمويل البنوك وهذا في المادة 69 و 91-95، أدخل قانون 90-10 نمطا جديدا لتنظيم العلاقة بين بنك الجزائر والخزينة العمومية، وبدأ تحديد العلاقة الجديدة بإبعاد الخزينة عن مركز نظام التمويل وإعادة بنك الجزائر بعد ذلك وبشكل فعلي إلى قمة النظام النقدي، وعلى هذا الأساس فإن القروض التي يمكن أن تستفيد منها الخزينة قد تم تحديدها في المادة 78 من القانون 90-10 بنسبة 10% فقط كحد أقصى من الإيرادات العادية لميزانية الدولة المسجلة في السنة المالية السابقة وينبغي تسديدها قبل إنقضاء السنة المالية، كما يمكنه أن يتدخل في السوق النقدية ليجري عمليات البيع والشراء لسندات عامة، ويمكن لبنك الجزائر أن يبقي لدى مركز الصكوك البريدية أي مبلغ يراه مناسبا لتسوية حاجاته ويجوز للخزينة أن تستعمل هذه الأموال على أن تكون جاهزة حالما يطلبها.

إن التنظيم الجديد للنظام البنكي الجزائري الذي فتح المجال أمام المبادرة الخاصة والأجنبية والتي تعتمد على قواعد السوق، يتطلب أن تكون للسلطة النقدية آليات وهيئات للرقابة على هذا النظام حتى

يكون عمله منسجما مع القوانين، ويستجيب لشروط حفظ الأموال التي تعود في غالبها للغير، وهذه الهيئات هي:

*لجنة الرقابة المصرفية:ينص قانون النقد والقرض في مادته 143 على أنه:"تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة"، وتتشكل اللجنة من محافظ بنك الجزائر كرئيس وينوب عنه نائبه في حالة غيابه، قاضيين ينتدبان من المحكمة العليا يقترحهما رئيسها الأول بعد إستشارة المجلس الأعلى للقضاء، شخصين يقترحهما وزير المالية بناءا على كفاءتهما في الأعمال البنكية وخاصة ذات الطابع المحاسبي، تقوم هذه اللجنة بأعمالها الرقابية على أساس الوثائق المستندية والزيارات الميدانية للبنوك والمؤسسات المالية،ويحق لهذه اللجنة طلب إيضاحات ووثائق من كل شخص له علاقة بالبنك أو المؤسسة موضوع المراقبة، وتختم هذه اللجنة مراقبتها بتدابير وعقوبات تأديبية إن استدعى الأمر وبالطريقة المناسبة وفقا للقوانين (التنبيه اللوم، إلغاء الترخيص بممارسة العمل....) وهذا وفقا للمواد 144، 154، 156.

*جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد:جاء هذا الجهاز لضبط قواعد العمل بأهم وسيلة دفع وهي الشيك، وقد تم إنشاؤه بموجب النظام 92-03 المؤرخ 22 مارس 1992، يجمع هذا الجهاز كل المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بالتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين الذين عليهم أن يصرحوا للجهة المعنية، ومنه نجد أن الهدف من إنشاء هذا الجهاز هو محو الغش في التعاملات المالية وخلق الثقة في التعامل عن طريق البنوك، وبالتالي يمكن الإستفادة من البنوك والوسائل المستعملة للدفع الحديثة.

*مركزية المخاطر:من أجل التقليل من مخاطر القروض وحماية أموال الأفراد أسست هذه المركزية كما نص قانون القرض والنقد في مادته 160 والتي تقول:"ينظم ويسير بنك الجزائر مصلحة مركزية للمخاطر تدعى مركز المخاطر تتكفل بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانة المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية".[82]

في 22 مارس 1992 أصدر بنك الجزائر لائحة 92-01 تنظم مركز المخاطر وطرق عمله، وحسب المادة الأولى يعتبر مركز المخاطر من بين هياكل بنك الجزائر ويشكل في واقع الأمر هيئة للمعلومات على مستوى بنك الجزائر ترتبط بكل ما يتعلق بالمستفيدين من القروض البنكية ومؤسسات القرض الأخرى، وعلى كل مؤسسات القرض الموجودة على التراب الوطني الإنضمام إلى هذه المركزية، ويجب على كل هذه المؤسسات إستشارة مركزية المخاطر قبل إعطاء أي قرض.

ومنه فوجود هذه المركزية تحقق غايات متعددة منها:

-مراقبة ومتابعة نشاطات المؤسسات المالية لمعرفة مدى إلتزامها بالمعايير الموضوعة من طرف بنك الجزائر؛

-منح البنوك والمؤسسات المالية فرصة القيام بمفاضلات بين القروض المتاحة بناءا معطيات سليمة نسبيا؛

-وتركيز المعلومات المرتبطة بالقروض ذات المخاطر في خلية واحدة بالبنك المركزي ويسمح له ذلك بتسيير أفضل لسياسة القرض.

*مركزية عوارض الدفع:قد تعاني البنوك المشاكل في استرجاع القرض من الغير ولا تستطيع هنا مركزية المخاطر من تقديم الحل، لذلك قام بنك الجزائر بإنشاء هذه المركزية بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 وأيضا فرض على كل المؤسسات المالية الإنضمام إليها وتقديم المعلومات اللازمة وتقوم المركزية بتنظيم هذه المعلومات وتسجل المشاكل الحاصلة، ومنه مهمة المركزية تتلخص في عنصرين:

- الأول وهو تنظيم بطاقية مركزية لعوارض الدفع وما قد ينجم عنها وتسييرها وتتضمن هذه البطاقية بطبيعة الحال كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض.
- الثاني وهو نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات وذلك بطريقة دورية وتبليغها إلى الوسطاء الماليين وإلى أية سلطة أخرى معينة.[81] ص 74

لقد أتاح قانون النقد والقرض إمكانية إنشاء عدة أنواع من مؤسسات القرض مما أثر على الجهاز البنكي وغير من هيكلته، بالإضافة إلى البنوك التجارية التي يعرفها قانون النقد والقرض في مادته 114 على أنها:"أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110إلى 113 من هذا القانون" [1]، هناك المؤسسات المالية التي تعرف المادة 115 من قانون النقد والقرض المؤسسات المالية بأنها "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال البنكية ما عدا تلقي الأموال الجمهور"، ويعني هذا أن المؤسسات المالية تقوم بالقرض ولكن دون أن تستعمل أموال الغير (بمعنى أموال الجمهور في شكل ودائع)، والمصدر الأساسي للأموال المستعملة يتمثل في رأس مال المؤسسة المالية وقروض المساهمة والإدخارات طويلة الأجل وغيرها.[82]

كما استحدثت خدمة الإئتمان الإيجاري الذي هو عبارة عن عملية يقوم من خلالها المصرف أو المؤسسة المالية المختصة بوضع أصولها المادية لدى الغير على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ويتم التسديد على شكل أقساط متفق عليها وتسمى ثمن الإيجار ، فحاولت الجزائر إدخال هذه الطريقة في نظام التمويل الوطني وذلك بواسطة قانون 96-09 المؤرخ في جانفي 1996 وهناك تجارب بسيطة قام بها بنك البركة و الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بعد أن سحب الإعتماد (الموافقة) من بنك الجزائر لتمويل مشاريع الفلاحة وقد ظهرت أيضا مؤسسة الإيجار العقاري لتقوم بهذه العملية.[83] ص24

---

[1]-وفقا لتلك المواد فالبنوك التجارية تقوم باستقبال أموال الجمهور وتسيير وسائل الدفع والإقراض.

بعد صدور قانون النقد والقرض أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعا لها في الجزائر تخضع لقواعد القانون الجزائري، وقد حدد النظام رقم 93-01 المؤرخ في 3 جانفي 1993 شروط تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية وشروط إقامة فروع لبنوك مؤسسات مالية أجنبية، كتحديد برنامج النشاط والوسائل المالية والتقنيات المرتقبة أيضا القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية.

وخلاصة أن هذا الإصلاح فتح أبواب الجهاز المصرفي من أجل إستقبال بنوك و مؤسسات مالية من الخارج، وأقام سلطة نقدية وحيدة ومستقلة لتولي الجانب النقدي في الدولة وهي مجلس النقد والقرض، ونتيجة لفتح المجال أمام البنوك الأجنبية ظهرت عدة بنوك ومؤسسات مالية جديدة نذكر منها بنك البركة الذي تم تأسيسه في 6 ديسمبر 1990،هو بنك تجاري يعمل وفقا للشريعة الإسلامية، البنك الإتحادي الذي هو بنك خاص تم تأسيسه في 7ماي 1995 بمساهمة رؤوس أموال خاصة وأجنبية،وترتكز أعماله في جمع المدخرات وتمويل العمليات الدولية ة،كما يقوم أيضا بتقديم النصائح و الإرشادات والإستشارات المالية إلى الزبائن، بنك الخليفة تأسس سنة 1998 بموجب قرار 98-04 وهو عبارة عن بنك تجاري على شكل شركة مساهمة لكن تم حله بعد فضيحة فساد، منى بنك الذي تأسس سنة 1998 بموجب قرار 98-05 وهي شركة ذات أسهم.

هناك بنوك أخرى كالشركة البنكية العربية مقرها البحرين تحصلت على الإعتماد في 17 أكتوبر 1997 بمساهمة 70% المؤسسة العمومية العربية 10% المؤسسة المالية الدولية التابعة للبنك الدولي 10% المؤسسة العربية للإستثمار 5% الصندوق الجزائري و 5% متعاملين جزائريين خواص، سيتي بنك الذي يعتبر من أكبر البنوك العالمية في ميدان تسيير أسواق الصرف وتحصل على الإعتماد في ماي 1998 إذن هو بنك خاص برأس مال أجنبي والقرض الليوني، بنك الجزائر العالمي تحصل على إعتماد من طرف مجلس النقد والقرض برأس مال مختلط وطني وأجنبي، البنك المتوسط العام تأسس في 10 جوان 1998 وتحصل على الإعتماد من طرف مجلس النقد والقرض و 8% من رأسماله عبارة عن مساهمات أجنبية يقوم بمجمل العمليات المصرفية بالإضافة إلى ترقية تأسيس الشركات عن طريق الأسهم.

رغم هذا التعديل الأخير إلا أنه لم يكن كافيا، وذلك لأننا واجهنا تحديات عديدة مثل ضعف السوق النقدية وقيود قانونية ومحاسبية ومالية كثيرة، أيضا ضعف الأداء في المصارف يرجع لعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة في وسائل الدفع وتحملها لأعباء تطهير المؤسسات العمومية ومواصلة تمويل مؤسسات عمومية عاجزة بقروض طويلة الأجل، وسائل الإتصال ما بين البنوك والمؤسسات المالية والجمهور تفتقر لوسائل التكنولوجيا الحديثة وعدم إتباع سياسة التسويق الحديثة، أما خارجيا يكون من الإندماج المصرفي الذي يخلق عراقيل في وجه الجهاز المصرفي والبنوك المحلية لعدم توفرها على

وسائل المنافسة، والبنوك الإلكترونية شكل من أشكال العولمة المصرفية فأقدمت السلطات الجزائرية على تعديلات جديدة.[84] ص 30

2.2.1.1.3.الأمر 01-01

صدر الأمر 01-01 المتمم والمعدل لقانون النقد والقرض 90-10 في27 فيفري 2001 وكان هذا أول تعديل جاء عن طريق أمر رئاسي، مس الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة، فقط فصل مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض وهذا في المادة 4 منه، تنص المادة 2 على أن يتولى تسيير البنك المركزي المحافظ و 3 نواب محافظ ومراقبان، وتنص المادة 9 على أن مجلس النقد والقرض يتكون من أعضاء مجلس الإدارة المذكورين في المادة 2 إضافة إلى 3 شخصيات مختارة وفقا لكفاءتهم في المسائل النقدية والإقتصادية ويعينون بمرسوم رئاسي، ومنه أصبح مجلس النقد والقرض لا ينتمي إلى مجلس إدارة البنك المركزي وبقيت باقي مواد القانون 90-10 سارية مع تعديل الأسماء.

تنص المادة الثالثة على تعديل المادة 23 من القانون 90-10 حيث أصبحت وظائف المحافظ ونوابه لا تخضع لقواعد الوظيف العمومي، وتتنافى وظائفهم مع كل نيابة تشريعية ومهمة حكومية ووظيفة عمومية، ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي مهنة أو وظيفة أو نشاط مهما يكن أثناء فترة توليهم مهامهم، عليهم فقط تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية الدولية ذات الطابع النقدي أو المالي أو الإقتصادي.

كما ألغت هذه المادة أيضا الفقرة الثالثة من المادة 23 الناصة بعدم السماح للمحافظ البنك المركزي ونوابه بالإقتراض من أية مؤسسة محلية أو أجنبية، كما لم يكن يسمح لهم تقديم تعهدات في محفظة البنك المركزي أو في محفظة أي بنك آخر يعمل داخل التراب الوطني، هذا حتى لا يقوم المحافظ ونوابه بإستغلال مناصبهم من أجل الحصول على أموال لكن بزوال هذا القيد أصبح يمكن لهم التعامل مع المؤسسات في الداخل والخارج وكذا التعامل في محفظة بنك الجزائر وأي بنك آخر هذا لأنه تم إستحداث السوق النقدية التي ينظمها البنك المركزي ويتدخل فيها كمقرض أخير وبسياسة السوق المفتوحة في إطار السياسة النقدية.

ألغت المادة 13 من الأمر 01-01 المادة 22 من قانون النقد والقرض التي كانت تنص على أن مدة تعيين المحافظ 6 سنوات ونوابه 5 سنوات بمرسوم رئاسي، وأن إنهاء الخدمة تكون بمرسوم رئاسي بسبب خطأ فادح أو عجز عن أداء المهام وهذا الإجراء من أجل زيادة إستقلالية البنك المركزي.[85]

3.2.1.1.3.الأمر 03-11

الأمر 03-11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10 هو ثاني تعديل تعرض له هذا القانون وجاء أيضا عن طريق أمر رئاسي في 26 أوت 2003، ليدخل ضمن الإلتزامات الدولية للجزائر في مجال تطوير الميدان المالي مع المقاييس العالمية، ويزيد من الإنفتاح بحكم الإقتصاد اللبرالي والإستثمار المباشر ولزيادة فعالية سوق الصرف والنمو السريع لعدد المتعاملين مع الخارج والمستثمرين، وبسبب تخلصنا من المديونية الخارجية بنسبة كبيرة وتطور المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية وتوقيع إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 2000، وهو يهدف إلى:

-تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس القرض والنقد وتوسيع صلاحية هذا الأخير، بجعله مسؤول عن سياسة الصرف والتنظيم ونظم الدفع، وإقامة هيئة رقابية مختصة بالمستحقات الغير مدفوعة وتعزيز إستقلال اللجنة المصرفية بإحداث أمانة عامة تتولى المتابعة اليومية لحسن سير نشاطات الإشراف؛

-تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وذلك بتطوير التقارير المالية والإقتصادية التي يرفعها بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة والرئيس، وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الأرصدة الخارجية والمديونية، وسهولة إنسياب المعلومات المالية لمكافحة الكوارث المعاصرة وظروف أمنية مالية أحسن؛

-وتهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك من خلال تدعيم شروط إعتماد البنوك ومسيريها وزيادة عقوبات المخالفين ومنع تمويل نشاطات المؤسسات التابعة لمؤسسي ومسيري البنك، ولينجح هذا التعديل يجب أن يتوفر عدد هام من المشرفين الأكفاء وتطوير محاسبة البنوك وتبليغ جميع البيانات المالية والمحاسبية والإحصائية وإتباع نظم دفع عصرية القائمة على دعائم تقنية لإيصال إعلامي موثوق فيه وسريع وآمنة.[86] ص 51

وبمقتضى الأمر 03-11 تم إنشاء نظام تأمين الودائع المصرفية وعوامل ذلك:

-ظهورأزمة الخليفة وإعلان إفلاسه مما سبب ضياع أموال وحقوق المودعين والمال العام والخاص تحملته الخزينة إضافة لفضيحة البنك الصناعي والتجاري الذي أعلن إفلاسه؛

-ورغبة السلطات النقدية بفرض إنضباط البنوك وإستجابة لتوصيات المؤسسات المالية الدولية.

ونعني بنظام تأمين الودائع المصرفية أنه يجب على المصارف أن تشارك في تمويل صندوق لضمان الودائع المصرفية بالعملة المحلية وهذا بعلاوة سنوية من مبلغ الوديعة والتي يحددها مجلس النقد والقرض سنويا كما يحدد مبلغ الضمان الممنوح لكل مودع.

من خلال هذا التعديل تم توسيع مهام مجلس النقد والقرض ففي المادة 62 الفقرة –ج- بتحديده للسياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها.

لهذا يحدد المجلس الأهداف النقدية خاصة فيما يخص تطور المجاميع النقدية وحجم القروض والقواعد الوقائية في السوق النقدية للحد من مخاطر الإختلال، وبالتالي أصبح مهمة حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية وتدعيم التنسيق والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص الجانب المالي، وذلك من خلال:

-إثراء مضمون وشروط التقارير الإقتصادية والمالية؛

-إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي؛

-تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع في البلد؛

-والعمل على إنسياب أفضل للمعلومات المالية.

نستطيع القول أن الأمر 03-11 منح بنك الجزائر الإستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية التي يراها مناسبة وتنفيذها، لكن في إطار رقابة تمارسها الحكومة من خلال وزارة المالية، خاصة بعد إفلاس عدة من البنوك الخاصة الأمر الذي أثر كثيرا على أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، لذا أكد على دور اللجنة المصرفية في المادة 103 التي نصت على أن لها الحق في فحص الشروط المرتبطة بإستغلال البنوك والمؤسسات المالية، ولها الحق في معرفة وضعية البنوك المالية، ووفقا للمادة 106 أصبحت اللجنة تتكون من 5 أعضاء هم: محافظ و قاضيين و 3 أعضاء يختارون حسب كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي وتتخذ اللجنة قراراتها بالأغلبية.[87]

صدر النظام المتمم للأمر رقم 11/03 من طرف مجلس النقد والقرض بتاريخ 2004/03/04 وتضمن ما يلي:

-القانون رقم 04/01 الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر فقانون النقد والقرض لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لأس مال البنوك بـ: 500 مليون دج، وبـ: 100 مليون دج للمؤسسات المالية بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 بـ:2.5 مليار دج للبنوك و 500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية .

فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الإعتماد، وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام المصرفي، ومنحت سنتين للبنوك والمؤسسات المالية كمهلة للإستجابة لهذا القانون.

-القانون رقم 04/02 الذي يحدد شروط تكوين الإحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الإحتياط الإجباري بين 1%و 15% كحد أقصى.

- القانون رقم 04/03 الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى شركة ضمان الودائع المصرفية تساهم فيه بحصص متساوية،وتقوم البنوك بإيداع علاوة لصندوق ضمان الودائع المصرفية تقدر بمعدل سنوي 1% على الأكثر من المبلغ

الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية، يلجأ إلى إستعمال هذا الضمان عندما يكون البنك غير قادر على تقديم الودائع للمودعين، حيث المودع لذلك يقوم بالتوجه إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية بالوثائق اللازمة والتعويض يكون بالعملة الوطنية فقط. [86] ص 53

4.2.1.1.3.أمر رقم 10-04

هذا الأمر صدر في 01-09-2010 أكد على مكانة بنك الجزائر وحاول تعزيز وترسيخ إستقلاليته، إذ أعطاه حرية تسيير وسائل الدفع وقبول الوسائل الجديدة ونص على قواعد لحماية الأفراد والبنوك ومنع المخالفات.[88]

لقد كان قانون 90-10 مهم جدا في تحويل الجهاز المصرفي الجزائري من مجرد قناة لتمويل البرامج التنموية إلى جهاز يعمل بهدف الربحية والمردودية العالية، وألغى هذا الأمر الأخير العمل بقانون 90-10 وأصبح العمل فقط بالأمر 03-11 وهذا الأمر ، أيضا سمح للبنوك بالتعامل بالعملة الأجنبية والتدخل في سوق الصرف، كما أن هذه الإصلاحات أثرت على نظام الصرف بما أن البنوك من أهم المتعاملين بالصرف والمتدخلين في أسواق الصرف، وبعد صدور قانون النقد والقرض تغير شكل تعامل بالصرف والقوانين المتعلقة به إذ تم تغيير الهيكل المالي والنقدي للدولة.

2.1.3.نظام الصرف في ظل الإصلاحات المالية

شهد الدينار الجزائري منذ أواسط الثمانينات تحولات هامة في قيمته نتيجة للأزمات الإقتصادية المتتالية، وكانت أهم التخفيضات هي التي جرت في أواسط التسعينات بفعل سياسة التعديل الهيكلي المطبقة والتي ترتكز فيما يخص العملة المحلية على أسلوب المرونات لتعديل ميزان المدفوعات وبالتالي شهد نظام الصرف في الجزائر تعديلات عديدة تزامنت أغلبها مع الإصلاحات المصرفية والإقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار، وتتحقق عملية قابليته للتحويل التجاري، لذا سوف نتكلم أولا عن نظام الصرف خلال إعتماد إقتصاد التخطيط ومن ثم خلال إعتماد إقتصاد السوق.

1.2.1.3.نظام الصرف خلال إعتماد إقتصاد المخطط

بعد إستقلال الجزائر أصبح واجبا علينا أن نتخذ عملة وطنية خاصة بنا لتثبيت هويتنا المستقلة،ومر نظام صرف الدينار الجزائري بعدة مراحل في هذه الفترة أهمها ما يلي:

*المرحلة الأولى (1964-1973):

هذه المرحلة تميزت بمجموعة من القوانين لحماية الإقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية والأدوات الأساسية لتنظيم هذه المرحلة كانت :

-حرية التحويل:منذ الشهور الأولى للإستقلال كانت الجزائر تابعت لنظام حرية تحويل الأموال في منطقة الفرنك الفرنسي نتيجة الإتفاق المتعلق بالتعاون الإقتصادي والمالي المعلن بتاريخ 1962/01/19 بين الدولتين.

-نظام الحصص:أعلن هذا النظام عام 1963 حيث أنشأ نظام السماح من طرف وزارة المالية من أجل القيام بعملية الشراء والبيع للعملات الأجنبية وإصدار مجموعة من القوانين الخاصة بمراقبة الواردات والصادرات يعني التجارة الخارجية.

-الإحتكار والإتفاقيات الثنائية:توازيا مع نظام الحصص أصبحت الدولة الجزائرية تحتكر عمليات الإستيراد والتصدير مما أدى إلى احتكارها المباشر للتجارة الخارجية، وتنازلت فقط لمختلف المؤسسات الوطنية القيام بعملية تسيير السلع المرتبطة مباشرة بنشاطها أما الإتفاقيات الثنائية فكان الهدف منها تنويع وتوسيع العلاقات الإقتصادية مع العالم الخارجي

-تسعير الدينار الجزائري:إن القانون رقم 111/64 المؤرخ بتاريخ 1964/04/10 لإنشاء الوحدة النقدية الوطنية التي هي الدينار الجزائري حيث حددت ب180ملغ من الذهب الصافي, الدينار الجزائري كان متكافئا مع الفرنك الفرنسي إلى غاية السبعينات, و هذا بعد تخفيض الفرنك الفرنسي (إعادة تقييمه) الذي لم يتبعه الدينار الجزائري حيث كان يسعر آنذاك"DA/FFH 1.25"

في هذه الفترة أخذت العديد من الدول إستقلالها، لذا كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار، حيث حددت الجزائر سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18غراما من الذهب، وخلال فترة ضعف الفرنك الفرنسي شرعت الجزائر تطبيق مخططات تنموية وهذه الخطوة أدت إلى عدم إنخفاض الدينار الجزائري مع إنخفاض الفرنك الفرنسي، رغم علاقته الثابتة مع الفرنك الفرنسي: 1 دج = 1.25 فرنك فرنسي أي 1 فرنك فرنسي= 0.888دج، بين أوت 1969 و ديسمبر 1973.

لكن مع إستمرار إنخفاض الفرنك بدأ الدينار أيضا ينخفض وأمام هذه الوضعية ظهر نظام جديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج:

-توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة دج تفوق قيمته الحقيقية، وهذا لتخفيف تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة؛

-والسماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق إستقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري [89] ص 15

*المرحلة الثانية (1974-1986):

تم تحديد قيمة الدينار الجزائري على أساس سلة مكونة من 14 عملة من ضمنها الدولار الأمريكي، و يتم حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري حسب الخطوات التالية:

-حساب التغيرات النسبية لعملات المكونة للسلة بالنسبة للدولار الأمريكي:حيث يحسب التغير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي كما يلي:

$$\frac{(\$/jio)-(\$/jin)}{(\$/jio)} \text{ أو } \frac{(\$/jio)-(\$/jin)}{(\$/jin)}$$

على أن تؤخذ القيمة الأكبر من بين قيم المتغيرين $/jio$ أو $/jin$ كمقام لحساب التغير النسبي ونعني بالرموز المذكورة أعلاه هنا:

$: دولار أمريكي.

Ji: كل عملة من العملات الصعبة 13 التي تكون في سلة دج.

$/jio: سعر $ بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الأخرى المكونة للسلة سنة 1974.

$/jin: سعر $ بالنسبة لكل عملة من العملات الأخرى المكونة للسلة اليوم.

-حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة دج بالنسبة لـ $:أي مجموع التغيرات النسبية $/ji مرجحة بالعامل ai حيث يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.

-حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للـ دج:يتم هذا وفق الطريقة التالية:

- $(\$/DA)_n$ = (1+ مجموع التغيرات النسبية$/ji مرجحة بالعامل ai)

- $(\$/DA)_n$ = سعر الصرف اليومي للـ $ بالـ دج

-$(\$/DA)_0$=سعر صرف $ بالنسبة لـ دج في1974 (سنة الأساس).

-حساب أسعار صرف الدينار بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي، وتحسب هذه الأسعار بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة التي وضحنها في الفصل الأول بالتفصيل .[90] ص 131-132

*المرحلة الثالثة (سبتمبر1986-مارس1987):

أدخل خلال هذه المرحلة تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار مقارنة بالطرق السابقة فأصبح بذلك التغير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس معدل صرف يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس 1974، ويعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها إنطلاقا من مارس 1987، أما طريقة الحساب فتبقى كما كانت سابقا.

*المرحلة الرابعة (مارس1987 – بداية 1990):

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 إلى دخول الإقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز نتج عنه تباطؤ خطير في النشاط الإقتصادي، إثر تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية، وقد أدى هذا الوضع إلى محاولة إدخال إصلاحات جذرية في مختلف المجالات أي التوجه إلى إقتصاد توجهه آليات السوق الحرة وبعد ذلك أصبح الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج.[91] ص 198

إعتبارا من 1974 أصبح سعر صرف الدينار الجزائري مربوطا بسلة من العملات بأوزان مختلفة، يتم تعديل هذه السلة من الحين إلى الآخر حسب الأحوال الإقتصادية وقد منح للدولار الأمريكي الوزن النسبي الأكبر نظرا لهيمنته على الإقتصاد العالمي ومساهمة الإقتصاد الأمريكي الكبيرة في التجارة الخارجية[1]، وبسبب إنخفاض أسعار البترول في 1986 قامت الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 31% مقابل سلة العملات لتنشيط الصادرات الغير الهيدروكربونية، لكن بسبب القيود المتعددة على الصرف نشط كثيرا سوق الصرف الموازي وارتفع فيه سعر صرف الدينار الجزائري فتبين جمود وعدم فعالية هذا النظام، لذا في 1988 تم إلغائه وحل محله نظام يقتضي بتخصيص سقف إئتماني من النقد الأجنبي للبنوك التجارية العامة حسب ما يتماشى مع أهداف ميزان المدفوعات وبشرط تخصيص هذا النقد للمؤسسات العامة التي تتعامل معها.[92] ص 114-116

مما سبق يمكن القول أن في السبعينات والثمانينات تولى البنك المركزي تخصيص النقد الأجنبي،الذي كان مصدره صادرات المحروقات من خلال النظام المركزي لتراخيص الإستيراد الممنوحة للوكالات التجارية المعتمدة، وكما لم يسمح للمصدرين بالإحتفاظ بإيرادات التصدير وتم تقييد عمليات تبديل العملة من أجل السفر.

2.2.1.3.نظام الصرف خلال إعتماد إقتصاد السوق

صدور قانون 90-10 كان بداية الإنفتاح وترسيخ مبادئ الإقتصاد الرأسمالي في المجال البنكي والمالي، لذا هذا القانون لم يمس فقط البنوك وطريقة عملها بل أيضا الصرف وتنظيماته لأنه يدخل في نطاق العمليات والخدمات التي تقدمها البنوك لزبائنها، وبما أن الحفاظ على إستقرار العملة هو من إختصاص البنك المركزي نص القانون في مادته 97 أن للمجلس صلاحية وضع معايير تطبيق عمليات الصرف وحركة رأس المال، ونصت المادة 183 على السماح لغير المقيمين بتحويل أموالهم إلى الجزائر من أجل الإستثمار، وفي المادة 184 سمح بتحويل الفوائد والأرباح الناتجة عن هذه الإستثمارات إلى الخارج وفقا للإتفاقيات الدولية الموقعة من طرف الجزائر، أما المادة 187 نصت على

---

[1]-تعد الولايات المتحدة الأمريكية ثاني قوة تجاريه عالمية بإحتكارها 19% من التجارة العالمية بعد الإتحاد الأوربي (11.6% من الصادرات العالمية و 14.6% من الواردات) ، كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستثمر عالمي في الخارج من حيث الإستثمارات الخارجية المباشرة ومعظمها يتركز في دول الشمال (بأوربا 52%)، كما تعتبر أكبر بلد في العالم مستقبل لها معظمها من دول الشمال خاصة من أوربا بنسبة 49.67%

أن البنك المركزي يقدم رخص للمقيمين من أجل تحويل رؤوس أموال للخارج في إطار تأمين تمويل نشاطات خارجية متممة لنشاطاتهم المتعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر أي للمستوردين والمصدرين وأسند أيضا مهمة تنظيم سوق الصرف إلى البنك المركزي وهذا في المادة 188.

*المرحلة الأولى (من 1990-إلى منتصف 1992):

نتيجة لإنهيار أسعار النفط سنة 1986 وما ترتب عنها من أزمة حادة تميزت بعجز ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، لذا كان القيام بإصلاحات عميقة لمختلف جوانب الإقتصاد الوطني ضروريا، من حيث التسيير والتنظيم أي الإنتقال بوتيرة سريعة من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد يعمل بموجب آليات السوق مع إعطاء الجانب النقدي والمالي أهمية خاصة في هذه الإصلاحات -إعادة الإعتبار لوظيفة تخصيص الموارد داخليا وخارجيا-، من خلال أخذ الدينار الجزائري لقيمته الحقيقية الداخلية والخارجية، للحد من إختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية داخليا وخارجيا، وكانت الإجراءات المتخذة داخليا تتمثل فيما يلي:

-تسديد الخزينة لإلتزاماتها تجاه البنك المركزي؛

-تقليل من عجز الميزانية؛[1]

-تحديد التسبيقات الظرفية التي يمنحها البنك المركزي للدولة؛

-والتطهير المالي للمؤسسات البنوك.

أما الإجراءات الخارجية، فتمثل هدفها الأساسي في قابلية الدينار الجزائري للتحويل وهذا بموجب توقيع إتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي بين العامين 1989 و 1992من أجل تحقيق المزيد من الكفاءة الإقتصادية والنمو المستمر.

ومنذ عام 1991 تولى مجلس النقد والقرض وضع سياسة الصرف وتسيير النقد الأجنبي وعلى هذا الأساس منح الشركات والأفراد حق حيازة حسابات بالعملات الأجنبية، أصدر البنك المركزي بتاريخ 20-02-1991 نظام 91-01 الذي يحدد قيمة المبالغ التي يسمح بتحويلها لعملة صعبة ولأي فئة يسمح لها القيام بهذه العملية، وفي 20-02-1991 صدر النظام رقم 91-02 الذي يسمح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين بفتح حسابات بالعملة الأجنبية، وبعده نظام 91-07 في 14-08-1991 الذي يحدد شروط الصرف وطريقة العمل به حيث عرف الصرف نقدا والصرف لأجل، والخيارات وحدد البنوك التجارية كالمتعامل الرسمي بالعملة الأجنبية، ثم في 22-03- 1992 أتى النظام 92-04 الذي أكد على أن البنك المركزي هو المسؤول عن مراقبة تحركات وتقلبات سعر الصرف، ومنح حق التعامل بالنقد الأجنبي

---

[1]-تم تخفيض عجز الميزانية بالتقليل من تدعيم السلع وتسريح العمالة الزائدة وغلق المؤسسات التي لا تحقق إنتاجية وتعتبر عبء، أيضا تم تصحيح النظام الضريبي من أجل زيادة الجباية العادية والتقليل من الإعتماد على الجباية البترولية وكانت نسبة العجز من الناتج المحلي 3.2%.

للوسطاء المعتمدين من طرف البنك المركزي ثم حددهم بالبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة من طرف البنك المركزي.

كانت البداية في تنظيم إنزلاق تدريجي مراقب لقيمة الدينار الجزائري من نهاية سنة 1987 إلى بداية 1991، حيث سمح لقيمة الدينار الجزائري بالإنخفاض لمواجهة الخسائر في معدلات التبادل خلال تلك الفترة، وكان معدل صرف الدينار بالدولار مثلا كما يلي:

4,936 دج / 1 $ ـــــ نهاية 1987.

8,032 دج / 1 $ ـــــ نهاية 1989.

12,1191 دج /1 $ ـــــ نهاية 1990.

15,8889 دج / 1 $ ـــــ نهاية جانفي 1991.

16,5946 دج / 1 $ ـــــ نهاية فيفري 1991.

17,7653 دج / 1 $ ـــــ نهاية مارس 1991.[93] ص 5

واستمر الإنزلاق حتى بلغ معدل صرف الدينار في المتوسط 22,511 دج لكل دولار واحد خلال الثلاثي الثالث من سنة 1991، ومعدل 21,392 دينار لكل دولار واحد، خلال الثلاثي الرابع وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم 01:تطور سعر صرف الدينار الجزائري بين 1988-1991بالنسبة للدولار الأمريكي [94] ص 15

السنة / الثلاثي	1988	1989	1990	1991
الأول	5,297	7,068	7,967	17,765
الثاني	5,965	7,712	8,731	18,385
الثالث	6,601	8,094	9,492	22,511
الرابع	6,731	8,032	12.1191	21,392

لقد تجسدت قابلية تحويل الدينار الجزائري بالنسبة للخدمات المتعلقة بالبضائع موضوع التجارة الخارجية، كما تم تطبيقها بشكل جزئي ومشروط بصيغتين اثنتين:

*قابلية تحويل جزئي فيما يخص الإيرادات الناجمة عن الصادرات من غير المحروقات والمواد المعدنية كتشجيع للصادرات خارج المحروقات، ومنه حق الحيازة في هذه الإيرادات كليا أو جزئيا،وقد تراوحت نسب الحيازة بين 10% و100% حسب طبيعة السلعة أو الخدمة موضوع التصدير.

*قابلية تحويل جزئي للإدخار، وكانت هذه الصيغة لأجل تحقيق أهداف معينة منها:

-تشجيع الإدخار المحلي اللازم للتمويل غير التضخمي للنشاط الاقتصادي؛

-الإسهام في تصحيح إختلال التوازن النقدي الداخلي؛

-تضييق الخناق على السوق الموازية للعملات الصعبة؛

-وتمكين الأعوان الاقتصاديين من الحصول على وسائل الدفع الأجنبية الحرة الإستعمال.

تمت الصيغة الأولى في بداية 1991 وتمثلت في إصدار سندات ذات قسائم قابلة للتحويل، يكتتب فيها من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وحدد مبلغ الإكتتاب الكلي بثلاثة (03) ملايير دينار جزائري، قيمة السند الواحد عشرة (10) آلاف دينار وبمعدل تحويل 20% سنويا -10% كل ستة (06) أشهر- وتزامنا مع عملية تخفيض قيمة الدينار في 30 سبتمبر1991، تغير معدل التحويل من20% إلى30% - 15% لكل ستة (06)أشهر- وبنجاح هذه العملية بلغ الإكتتاب3,5 مليار دينار،وأجريت عملية أخرى في أفريل1991 مطابقة للأولى ورفع فيها مبلغ الإكتتاب إلى خمسة(05) ملايير دينار وتم الإكتتاب فيه بالكامل.

كان ينتظر أن يتحقق هدف قابلية تحويل الدينار مع نهاية سنة 1993 أو بداية 1994 لكن تم تأجيله بمجرد أن تغيرت الحكومة في صيف 1992.

*المرحلة الثانية (من منتصف 1992 إلى أفريل 1994):

خلال هذه الفترة الإنتقالية تم التراجع عن الإصلاحات بشكل كبير حيث تم تخفيض قيمة الدينار الجزائري بمتوسط 4%، وأعطيت نظرة جديدة للسياسة الإقتصادية وكان نظام الصرف مكون من شقين:

-جزء منه يعمل بمعدل صرف ثابت.

-جزء آخر يعمل بمعدل صرف عائم مراقب.

وكانت سياسة الصرف هذه، ترمي إلى تحقيق قابلية التحويل بالنسبة للمعاملات الجارية تدريجيا وبقدر توفر شروط توازن سوق الصرف، أما بالنسبة للمعاملات الرأسمالية فكانت ضمنية وفي الأجل المتوسط ومرهونة بقيد المديونية الخارجية و إختلال توازن حركة رؤوس الأموال، بالنسبة لصرف الدينار فقد بلغ المعدلات الموالية:

الجدول رقم02:تطور سعر صرف الدينار الجزائري بين 1992–1994 بالنسبة للدولار الأمريكي [94] ص 19

السنة	1992	1993	1994
متوسط معدل الصرف السنوي	21,82	23,36	35,09

إلا أن هذا الإستقرار النسبي للسعر الصرف الإسمي لم يكن متفقا مع الأساسيات الإقتصادية، إذ أن الصدمات البترولية والسياسات المالية التوسعية أدت إلى إرتفاع معدل التضخم مقارنة بالشركاء التجاريين للجزائر، مما أظهر إرتفاع ب 50% في قيمة الدينار الجزائري لذا نجد هذه الإرتفاعات في

سعر الصرف المذكور في الجدول السابق، وبسبب أزمة إنخفاض أسعار البترول وإختلال ميزان المدفوعات لجأت الجزائر في فترة سابقة إلى الإقتراض من صندوق النقد الدولي، الذي فرض عليها تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي بدأت تطبيقه في التسعينات وكانت أهدافه الفورية في هذه الفترة هو تصحيح القيمة المغالى فيها للدينار الجزائري وجعل نظام الصرف أكثر شفافية لذا تم تخفيض كبير للدينار الجزائري بحوالي 50%، وهذه الإختلالات المالية أدت إلى تشديد القيود على المعاملات الدولية إذ طبقت حدود دنيا لآجال السداد على الإئتمانات التجارية الجديدة، ورفض طلبات المستوردين للحصول على النقد الأجنبي أو الإئتمانات.[94] ص 16-19

*المرحلة الثالثة (من 9 أفريل 1994 إلى2000):

الحدث البارز في هذه الفترة هو قرار تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة40,17% في 9 أفريل 1994 وأصبح معدل صرف الدينار يوم 10 أفريل 1994 يساوي: 36,0075 دج لكل دولار، كما أن إبتداءا من أكتوبر 1994 أصبح سعر الصرف مرنا من خلال عقد جلسات يومية (ثم أصبحت أسبوعية) تحت إدارة بنك الجزائر وبحضور ممثلين عن البنوك التجارية، حيث يقدم هؤلاء طلبهم على العملة الأجنبية وعلى ما يتوفر لدى البنك المركزي من عملة يتم تحديد سعر الصرف، ومع إنتقال كل حصيلة الصادرات النفطية إلى بنك الجزائر أصبح هذا الأخير أكبر مورد للعملة الأجنبية، ثم في سنة 1996 سمح بنك الجزائر بإنشاء مكاتب الصرافة وهذا لتسهيل الوصول للعملة وأيضا منذ هذه السنة أصبحت القيود المفروضة على التجارة الخارجية من ناحية التمويل ملغاة.[94]

الجدول رقم 03:تطور سعر صرف الدينار الجزائري من 1994-2000 بالنسبة للدولار الأمريكي[96]

1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
35.0590	47.663	54.7490	57.7070	58.7390	66.5740	75.66

في نهاية 1997 شهدت هذه الفترة تحسن في مستوى أسعار البترول بما يعادل 4$ للبرميل، هذا ما أدى إلى خفض سعر الصرف وتعزيز الوضع الخارجي للجزائر بدرجة كبيرة حيث ارتفع إجمالي إحتياطي من سنة لأخرى، ومع مرور الوقت تحسنت أوضاع ميزان المدفوعات الجزائري وكان العنصر الأساسي في ذلك هو خفض قيمة الدينار للحصول على مساعدات خارجية وإتباع سياسات إقتصادية ملائمة ساهمت في الإنعاش الإقتصادي.

كما تم تحرير الأسعار ونظامي الصرف والتجارة بشكل رئيسي لتقريب الأسعار المحلية إلى الأسعار العالمية وتقديم الحوافز الملائمة كما أن السلطات وتدعيما لسياسة تحرير الأسعار، فإنها لجأت إلى تحرير نظام التجارة والمدفوعات الخارجية تحريرا يكاد يكون كاملا، حيث تم سنة 1994 إلغاء

نظام المراقبة الثقيل، كما تم إلغاء نظام العلاوة الإدارية لموارد العملة الصعبة المنشأ سنة 1992 وهذا لإستيراد المنتجات المسموح بها، وأصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة الصعبة حسب إحتياجاتهم، واستيراد كل المواد ما عدا بعض المواد التي يكون استيرادها ممنوعا بصفة مؤقتة، غير أن قائمة هذه المواد تم إلغاءها مع نهاية 1994.

إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما أن نظام الحصص المحددة ألغي إبتداء من جانفي 1996، وذلك كخطوة أولى في إتجاه نظام تعويم الصرف، كما تم السماح بإنشاء مكاتب للصرف تتعامل بالعملة الصعبة إبتداء من ديسمبر 1996.

تم تخفيض سعر الصرف لتضييق الفجوة بين السعر الرسمي والسعر والموازي، ويساعد ذلك في تقليص اللجوء إلى السوق ويمكن هذا الدولة من مراقبة كمية العملة الأجنبية و التحكم في الصرف، إن خفض سعر الصرف المتوافق مع تحرير الأسعار يكون له آنيا أثر إيجابي ماديا لكونه يعوض الريوع التنافسية لصالح المؤسسات والدولة، خاصة إذا ما جرى توحيد أسعار صرف الدينار بين السوقين الرسمي والموازي، وهذا ما حدث بعد تخفيض سنة 1994 إذ بسبب الإدارة المرنة لسعر الصرف والسياسة المالية المتشددة وتعزيز الوضع الخارجي للجزائر، أدى إلى إستقرار سعر الصرف الذي ساعد بدوره تخفيض توقعات إرتفاع معدل التضخم، مما ساعد على حماية الجزائر من بعض الآثار المزعزعة للإقتصاد خاصة تقلبات أسعار الطاقة، وتأتي فكرة التخفيضات المتتالية لسعر الدينار تطبيقا لنظرية أسلوب المرونات المتعارف عليها في سياسات معالجة الإختلال الخارجي لميزان المدفوعات الدولية.[95]

*المرحلة الرابعة (من 2000 إلى 2011):

صدور الأمرين 01-01 و 03-11 لم يغير من نظام الصرف لأنهما كانا يهدفان إلى إصلاح طريقة عمل بنك الجزائر والبنوك التجارية، أي إهتما بالوظيفة البنكية وليس بتعاملها بالصرف، فبقي نظام الصرف كما هو دون تغيير.

في هذه الفترة كنا قد أنهيا تطبيق البرامج المفروضة علينا من طرف صندوق النقد الدولي وتزامن هذا مع إرتفاع أسعار البترول، مما وفر للجزائر قدر معتبر من العملة الصعبة و هذا ساعدها على تسديد جزء كبير من ديونها خلال هذه المرحلة و توجهت نحو الإنخفاض حتى بلغت في سنة 2011 3.5 مليار دولار، ما يمثل تقريبا 2.2% من الناتج الوطني الخام لسنة 2010.

منذ نهاية التسعينات كان هدف سياسة الصرف هو الحفاظ على إستقرار سعر الصرف الحقيقي الفعال على المدى الطويل وهذا بما يناسب وتحدده أساسيات الإقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار يتدخل

بنك الجزائر في سوق الصرف من الأجل العمل على إستقرار سعر الصرف الإسمي وتزويد السوق بما يحتاجه من عملة، في سنتي 2008 و 2009 بسبب إرتفاع أسعار البترول ومن ثم إرتفاع أسعار السلع في الدول الشريكة تجاريا للجزائر حدث تضخم في الجزائر، خاصة أنه بسبب الأزمة المالية ارتفع سعر صرف الأورو مقابل الدولار وكما هو معروف فإن صادراتنا هي بالدولار ونستورد من الإتحاد الأوروبي أي بالأورو، هذا يعني أننا سنستورد نفس كمية السلع لكن بسعر أكبر ومرتفع بسبب إرتفاع سعر صرف الأورو، وهذا ما زاد من التضخم حتى وصل معدل التضخم 5.3% سنة 2009 وكان متوسط سعر صرف الدينار مقابل الأورو في نفس السنة الأدنى 92.3887 والأعلى 101.2990، لكن مع تحسن طفيف في الإقتصاد الأمريكي و ظهور بعض مشاكل المديونية في بعض الدول الأوروبية مثل اليونان وإيرلندا وإسبانيا أدى إلى إنخفاض سعر الأورو مقابل الدولار في بداية سنة 2010 وبالتالي تم تصحيح قيمة الدينار الجزائري من طرف بنك الجزائر.[97]

يشير التقرير الصادر عن بنك الجزائر بكل وضوح إلى إستمرار العمل بالآلية المتبعة حاليا في تحديد سعر العملة الوطنية وبالتالي الحفاظ على القيمة الحالية للدينار الجزائري، و كانت مؤسسة صندوق النقد الدولي دعت السلطات النقدية في الجزائر إلى ضرورة مراجعة سعر صرف الدينار الجزائري بناء على المعطيات الحالية للإقتصاد الوطني، توصف الآلية التي يطبقها بنك الجزائر في تحديد سعر الدينار بالتعويم الموجه، وتستند إلى رؤية الإقتصادي روبنسون في نظرية المرونات التي ظهرت قبيل الحرب العالمية الثانية ثم اعتمدتها مؤسسة صندوق النقد الدولي بعد الحرب في معالجة إختلالات للدول التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات لديها، وجوهر هذه النظرية قائم على حجم التجارة الخارجية للدولة أي الصادرات والواردات، وهكذا توصي هذه النظرية بخفض سعر العملة الوطنية لتقليص الواردات لصالح السلع المحلية ومن ثمة تشجيع الصادرات، كما توصي بتعويم العملة بناء على معطيات التجارة الخارجية فقط، وقد بدأ تطبيق هذه النظرية ببلادنا بتوصية من صندوق النقد الدولي سنة 1994 فيما يعرف ببرنامج التثبيت الهيكلي وتم حينها خفض قيمة الدينار بأكثر من 40٪ واستمرت التخفيضات في إطار برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998، إلا أن ظلت واردات الجزائر مرتفعة من أغلب السلع الأساسية التي يجدها المواطن بالسوق بغض النظر عن قيمة العملة،سبب الطبيعة التنافسية للإقتصاد الوطني الذي يفتقد إلى التنوع في مجال خلق الثروة وفيما يخص الصادرات لا شيء منها يتأثر بسعر صرف الدينار، لأنها تخص مادة غير تنافسية هي المحروقات التي تخضع لحصص الأوبك وسوقها تتصف بالمركزية من جهة وللعقود طويلة الأجل فيما يتعلق بالغاز من جهة ثانية، وبرؤية مبسطة للأمور وعند السعر المتدني لصرف العملة الوطنية تنتقل التكلفة إلى الأسعار عند الإستيراد وتضطر الحكومة إلى تحمل جزء من هذه التكاليف عن طريق دعم الأسعار، ولكن الجزء الأكبر يتحمله المستهلك دون أن يدري أن جزءا مهما من غلاء المعيشة يعود إلى تدني قيمة الدينار،

وعلى ضفة الصادرات لا شيء تحقق لصالح المصدرين على سلم التنافسية بسبب ضعف بنية الصادرات خارج المحروقات ونسبتها التي لا تتعدى 2% من صادرات البلاد.

أيضا ما يفهم من وثيقة بنك الجزائر حول آفاق سعر صرف الدينار أن السلطات النقدية في البلاد تستهدف من خلال سياسة التعويم الموجه الحالية دعم قرارات الإستثمار لدى المواطنين والأجانب الذين يعنيهم موضوع إستقرار العملة مباشرة، وهو ما لم يتحقق طيلة فترة تطبيق سعر الصرف الموجه لأن سعر الصرف المتدني يزيد من تكلفة الإستثمار الوطني الذي يعتمد في مواده الأولية ونصف المصنعة على السوق الخارجية، ولاسيما قطاعات التركيب، البناء، الصيدلة والفلاحة، التكلفة تزيد في الأسعار وتقلل من التنافسية في إطار إقتصاد مفتوح، وتطرد المتعامل الخاص من الإستثمار إلى التجارة مستفيدا في ذلك منالمزايا التنافسية للمنتوج الأجنبي، تحريك الإستثمار من خلال التدفقات النقدية وليس سعر الصرف حيث تتحدد قرارات الإستثمار بحجم الريع وأداء أسواق المال بعيدا عن
التوقعات، وفي هذه الحالة تكون آلية السعر المتدني للعملة المحلية غير ناجعة والأفضل منها ضبط سعر الصرف على خلفية الإحتياطي من الذهب والعملة الصعبة، وبهداف تقليص الأسعار عند الإستيراد وخاصة أسعار المادة الأولية والنصف المصنعة بالنسبة للمستثمرين الخواص وأسعار السلع الأساسية بالنسبة للمستهلكين، لقد كشفت آخر الأرقام المالية الجزائر عن إحتياطي للصرف لمس حاجز 155 مليار سنة 2010 وعن مخزون البلاد من الذهب يجعلها في الرتبة 2 عربيا، ويكشف أداء الإقتصاد عن إستقرار في ميزان المدفوعات وفائض في الميزان التجاري على نحو غير مسبوق في تاريخ البلاد، وهي معطيات جيدة تجعل من سعر الصرف الحالي غير متوافق مع واقع الإقتصاد، والسلة المستعملة تتكون من:الدولار الأمريكي، الأورو، الجنيه الإسترليني، الين الياباني، الفرنك السويسري، الدولار الكندي، الكرون الدانماركي، الكرونا السويدي، الكرون النرويجي، الدرهم الإماراتي، الريال السعودي، الدينار الكويتي، الدينار التونسي، الدرهم المغربي، الدينار الليبي، الأوغية الموريتانية، مرتبة من أعلى وزن لأقل وزن.[98]

وإذا أردنا تلخيص نظام الصرف في الجزائر في الفترة الحالية أي سنة 2011 الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 04:نظام الصرف في الجزائر سنة 2011 [95]

العناصر	الجزائر
أ-الترتيبات الفعلية لسعر الصرف:	
1-تثبيت سعر الصرف:	
-بالدولار الأمريكي أو اليورو	-
-سلة حقوق خاصة	-
-سلة خاصة من العملات غير معلنة	-
2-تعويم سعر الصرف:	
-تعويم مدار	*
-تعويم حر	-
3-هيكل سعر الصرف:	
-موحد بالنسبة للصادرات والواردات	*
-موحد بالنسبة للعمليات الغير منظورة والرأسمالية	*
ب-سوق الصرف النقد الأجنبي	*
ج-نظام عرض أسعار صرف آجلة (على أساس تجاري)	-
د-قبول أحكام إتفاقية صندوق النقد الدولي	
-المادة الثامنة (تحرير المدفوعات على المعاملات)	نعم
-المادة الرابعة عشر (عدم التحرير نتيجة لظروف خاصة)	لا

-ترمز إلى عدم تطبيق العنصر في نظام الصرف

* ترمز إلى تطبيق العنصر في نظام الصرف

3.2.1.3.سوق الصرف في الجزائر

لقد تميزت سنوات التسعينيات بتغيرات هيكلية كبيرة أدت بطبيعة الحال إلى بروز مخاطر الأسواق المسايرة لميكانيزمات إقتصاد السوق، المشرع الجزائري لم يهمل هذا الجانب و أقام في البداية تقنية الصرف لأجل، والتي تولى البنك الجزائري ضمان سيرها و بدأ العمل بهذه الأخيرة في الثلاثي الأول من سنة 1994، ثم بعد ذلك تم طرح الإطار التشريعي المنظم لسوق الصرف لأجل في الجزائر في إطار سوق ما بين البنوك.

بدأ سوق الصرف في شكل ميكانيزم الصرف لأجل الذي تم تحديده بالنظام رقم 91-07 الصادر في 14أوت 1991 والمتعلق بقواعد وشروط الصرف، والمصادرة رقم 24 الصادرة في 25 مارس 1992 مقابل الدينار على أساس سعر يسمى سعر الصرف لأجل، وتسليم إحدى أو كلا العملتين المتبادلتين (دينار – عملة صعبة) يكون في هذه الحالة في تاريخ لاحق يسمى أجل الإستحقاق.

ظهر سوق ما بين البنوك وفقا للنظام 95-08 الصادر في 23 ديسمبر 1995 والمتعلق بسوق الصرف، نلاحظ أنه تم إنشاء سوق صرف ما بين البنوك يتم فيه إنجاز عمليات صرف فورية أخرى آجلة ما بين العملة الوطنية والعملات الصعبة القابلة للتحويل، حسب نفس هذا النظام فإن نشاط البنوك

التجارية والمؤسسات المالية في السوق ما بين البنوك يكون في إطار إجراءات غير مركزية يتكفل بتحديد قواعدها بنك الجزائر، ولهذا تم تعريف السوق ما بين البنوك لأجل في التعليمة رقم: 95/79 الصادرة في 27 ديسمبر 1995 المتعلق بتنظيم البنوك في مادته الخامسة على أنه السوق الذي تنجز فيه عمليات صرف آجلة تتمثل في كل صفقة يتم من خلالها تبادل عمليتين بسعر يسمى سعر الأجل والتسليم الفعلي بعد 03 أيام.

جاءت فكرة إنشاء سوق الصرف في الوقت الذي تمكنت فيه البنوك من تسيير وضعيات صرفها بالعملات الأجنبية، حيث أن التبادلات التي تجري بين البنوك لا تأخذ طابع الودائع/القروض، إنما طابع الشراء والبيع للعملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بين البنوك التجارية والبنك المركزي من جهة، ومن جهة أخرى مع المراسلين الأجانب.

تعتبر سوق الصرف ما بين البنوك سوقا ما بين البنوك والمؤسسات المالية حيث تعالج فيها كل عمليات الصرف (بيعا وشراء) العاجلة والآجلة للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية و بكل حرية التحويل، وسوق الصرف هي المكان الذي تحدد فيه أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بكل حرية ووفق قانون العرض والطلب على العملات الأجنبية، وسوق الصرف ما بين البنوك على نوعين سوق الصرف ما بين البنوك العاجل و سوق الصرف ما بين البنوك الآجل، ويكون تدخل بنك الجزائر في إطار تسيير إحتياطاته من العملات الأجنبية والذهب في سوق الصرف فيما بين البنوك العاجل، بواسطة مداخيل صادرات المحروقات والمنتوجات المنجمية، وسوق الصرف ما بين البنوك تشتغل بصفة مستمرة والمتدخلون ينجزون عملياتهم كل أيام الإفتتاح، كما تعالج العمليات بواسطة الهاتف، التلكس ... الخ.

1.3.2.1.3.العمليات والموارد المستعملة في سوق الصرف ما بين البنوك

يرخص للبنوك والمؤسسات المالية في إطار تسيير خزينتها بالعملة الأجنبية بأن:

-تبيع للبنوك غير المقيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية بحرية التحويل؛

-تبيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري والمودعة في حسابات الدينارات المحولة؛

-شراء وبيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل بكل حرية مقابل الدينار الجزائري بين المتدخلين في سوق الصرف ما بين البنوك؛

-تدخل البنوك والمؤسسات المالية وبكل حرية بواسطة الموارد بالعملة الأجنبية في سوق الصرف ما بين البنوك، و هذه الموارد هي:

*المداخيل المتأتية من الصادرات خارج المحروقات والمنتوجات المنجمية بإستثناء الجزء العائد للمصدر.

*المبالغ العائدة من كل قرض مالي أو قرض بالعملة الأجنبية في إطار العقود المبرمة مع البنوك والمؤسسات المالية المخصصة لتغطية حاجياتها الخاصة أو لأجل زبائنها.

*المبالغ المترتبة عن المشتريات التي تمت في سوق الصرف.

*كل الموارد الأخرى التي يعتبرها بنك الجزائر كحاجيات.

وتكون هذه الموارد موجهة لتغطية العمليات الجارية للبنوك والمؤسسات المالية أو لأجل زبائنها ومنها:

*تسديد مستحقات الديون الخارجية.

*بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل وبحرية مقابل العملة الوطنية الموجودة بحساب الدينارالقابل للتحويل.[99]

2.3.2.1.3.الإلتزامات في سوق الصرف ما بين البنوك

تلتزم البنوك والمؤسسات المالية والوسطاء المعتمدين بإحترام:

-نسبة قصوى تقدر 10% بين المبلغ المرتفع لوضعية طويلة أو قصيرة الأجل لكل عملة أجنبية ومبلغ الأموال الخاصة.

-نسبة قصوى تقدر 30% بين المبلغ المرتفع لوضعية صرف طويلة أو قصيرة الأجل بالنسبة لمجموع العملات الأجنبية ومبلغ الأموال الخاصة.

وعندما ما تتدخل البنوك والمؤسسات المالية في سوق الصرف تكون ملزمة بوضع نظام دائم وبمقاييس تسمح بالتسجيل العاجل للعمليات بالعملة الأجنبية وحساب وضعيات الصرف لكل عملة أجنبية، ولقد بدأت أولى العمليات لسوق الصرف ما بين البنوك في 02-01-1996.

3.3.2.1.3.المتدخلون في سوق الصرف

المتدخلون في سوق الصرف ما بين البنوك هم:

-البنوك والمؤسسات المالية والوسطاء المعتمدون وبنك الجزائر؛

-الوسطاء المعتمدون يكون تدخلهم بهدف تنفيذ أوامر زبائنهم والعمل من أجل تحسين مردودية خزينتهم بالدينار الجزائري وبالعملات الصعبة، حيث يمكنهم معالجة العملة المسجلة في الحساب البنكي؛

-أما بنك الجزائر فيتدخل لحساب زبائنه ولحسابه الخاص في إطار تسيير إحتياطاته من الصرف الأجنبي وسعر الصرف؛

-ومكاتب الصرف فإنها تقوم بتسهيل عمليات الصرف الآلي، وللقيام بهذه التسهيلات وزيادة عدد المتدخلين في سوق الصرف، يسمح بنك الجزائر بتطبيق التعليمة رقم 95-07 والتعليمة رقم 96-86 المؤرخة في 18-12-1996 وإمكانية إنشاء مكاتب الصرف بهدف تحقيق عمليات الصرف الآلي للمقيمين وغير المقيمين الراغبين في تحقيق عمليات الصرف والتعليمة رقم 96-08 تحدد شروط هذا النوع من المكاتب وكيفية تنظيمها وتسييرها.

مكاتب الصرف يمكن أن تكون هيئة أو وكالة للصرف، ويتم إنشاؤها حسب المقاييس المطابقة للقانون التجاري، وهي تقوم بتحقيق عمليات بيع وشراء العملات الصعبة مقابل العملة الوطنية، بنكنوت

البنوك، شيكات السفر المحررة بالعملات الصعبة القابلة للتحويل ولأجل تحقيق العمليات يستعمل المتدخلون مختلف الوسائل مثل: الهاتف، التلكس وغيرها، يمكن للوسطاء المعتمدون شراء وبيع العملات الصعبة مقابل الدينار الجزائري، كما يمكنهم القيام بعمليات الصرف العاجلة والآجلة –أحيانا تتقلص تدخلاتهم في سوق الصرف ما بين البنوك بالنسبة للعمليات العاجلة- ويفسر هذا التقلص بعدم وجود السوق النقدية للعملات الصعبة في الجزائر زيادة على غياب إمكانية توظيف الودائع في سوق الأورو- عملات أوروبية.

وفيما يخص التسعيرة في سوق الصرف ما بين البنوك، تعالج عمليات الصرف بطريقة المقايضة، وأسعار الصرف تتحدد بقانون العرض والطلب والوسطاء المعتمدون يقومون بإعلان أسعار الصرف للعملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بصفة مستمرة.[100]

4.3.2.1.3.مقاصة المدفوعات المتبادلة

يسمح للوسطاء المعتمدون إجراء مقاصة المدفوعات المتبادلة المحررة في نفس تاريخ الإستحقاق، ما تأخيرات الدفع فتحسب على أساس سعر الصرف والذي يقدر بنسبة 01%.

5.3.2.1.3.نظام المراقبة

من أجل التقليل من الحالات السلبية، يقوم الوسطاء المعتمدون بما يلي:

-الإعلان لدى بنك الجزائر يوميا عن وضعياتهم من الصرف لكل عملة صعبة زيادة على الوضعية الإجمالية؛

-إحترام بعض القوانين المتعلقة بالحذر ومنها:

*نسبة قصوى تقدر ب 10% بين مبلغ وضعيتهم من الصرف الطويلة أو القصيرة الأجل لكل عملة صعبة و مبلغ أموالهم الخاصة.

*نسبة قصوى تقدر ب 30% بين المبلغ الأقصى لوضعيات الصرف الطويلة أو القصيرة الأجل لمجموع العملات الصعبة، ومبلغ أموالهم الخاصة.

-إعداد منظم للحالات الإحصائية المتوقعة من خلال المادة 41 من التعليمة رقم 97-95 المؤرخة في: 1995-12-27؛

-حالة عمليات صرف بتاريخ إستحقاق؛

-وفقا للتعليمة 10-07 الصادرة في 03-02-2007 أن كل عمليات تسدد الصادرات والواردات تتم عن طريق وسيط معتمد يسلم له المبلغ بالدينار وهو بحوله للعملة الصعبة؛

-حالة مختصرة لعمليات الصرف لكل عملة صعبة وحسب تاريخ الإستحقاق؛

-الحالة اليومية للخزينة بالعملات الصعبة؛

-والحالة الزمنية للخزينة بالعملات الصعبة.

6.3.2.1.3.خصائص سوق الصرف ما بين البنوك

يمتاز سوق الصرف ما بين البنوك الجزائري بعدة مزايا فيما يلي أهمها:

-يشتغل سوق الصرف ما بين البنوك بصفة مستمرة؛

-بإمكان الوسطاء المعتمدين تحقيق العمليات أثناء كل أيام الإفتتاح؛

-تعالج عمليات الصرف بالمقايضة؛

-تحدد أسعار الصرف حسب آلية السوق (قانون العرض والطلب)؛

-سوق الصرف ما بين البنوك يتشكل من نوعين هما سوق الصرف ما بين البنوك العاجل وسوق الصرف ما بين البنوك الآجل؛

-والمتدخلون في سوق الصرف ما بين البنوك هم فقط يستطيع معالجة العملة المسجلة في الحساب البنكي.[99]

7.3.2.1.3.أنواع سوق الصرف الجزائري

ينقسم سوق الصرف ما بين البنوك الجزائري إلى نوعين أساسيين هما:

-سوق الصرف ما بين البنوك العاجل:سوق الصرف ما بين البنوك العاجل هي السوق التي يقوم فيها المتدخلون بعمليات الصرف العاجلة، التي من خلالها يتفق طرفان على استبدال عملة مقابل عملة أخرى بسعر يسمى سعر الصرف العاجل ويكون تسليم العملات الأجنبية بصفة عامة في اليوم الثاني من الإفتتاح تبعا لنهاية العملية، وأحيانا يمكن للأطراف أن تتفق على تسليم العملات الأجنبية المتبادلة لنفس اليوم أو ليوم الإفتتاح تبعا لتاريخ نهاية العملية، التسعيرة المستعملة في الجزائر هي التسعيرة الرسمية أو ما يسمى بعملية تثبيت العملة (Fixing)، والتي تستعمل من أجل تحديد سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

نقصد بعملية التثبيت عبارة عن نظام تسعيرة بالمزايدة يعتمد على جلسات يومية يجتمع فيها ممثلو البنوك التجارية تحت رئاسة بنك الجزائر، هذا النظام الجديد لتحديد سعر صرف الدينار الجزائري والمعتمد بعد الإتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994، أدى إلى تعجيل عملية تحرير قطاع التجارة الخارجية ونظام الرقابة على الصرف الأجنبي، وهناك عوامل يأخذها بنك الجزائر بعين الإعتبار تدخل في عملية تحديد سعر الصرف الأدنى أو الأعلى الذي تباع به العملات الأجنبية للبنوك التجارية، هذه العوامل هي:

-تحويل المداخيل من صادرات المحروقات قبل افتتاح الجلسة؛

-إحتياطات الصرف؛

-تسديد الديون؛

-تطور أسعار الدولار الأمريكي في سوق الصرف الدولي مقابل العملات الرئيسية.

إن إختيار العملة التي يتم التثبيت بها يتوقف على ما إذا كانت العملة قوية أو ضعيفة وعلى الروابط التجارية، وفيما يتعلق بالجزائر فقد إختارت سلة من العملات الدولار الأمريكي هو ذو الوزن الأكبر فيها، لأنه يعتبر وحدة الحساب المهيمنة على المعاملات التجارية وغيرها من العمليات المالية. [101] ص30-31

تتم جلسات التثبيت لدى بنك الجزائر على الساعة الحادية عشر صباحا تحت رقابة بنك الجزائر المشارك في هذه الجلسات، إضافية إلى ممثلي البنوك التجارية المقيمة.

يقوم بنك الجزائر بالإعلان عند كل عملية فتح جلسات التثبيت عن سعر صرف أقصى ومبلغ العملات الصعبة المقيمة بالدولار الأمريكي، كما يتم التذكير بالتسعيرة السابقة أمام المتدخلين، زيادة على توزيع قوائم أوامر الشراء على المتدخلين الذين يحددون إسم البنك الذي يعرض الأمر ومبلغه وسعر الصرف المطلوب، يقوم بنك الجزائر بالإعلان عن مبلغ العرض والسعر المحدد للبنوك، حيث يكون سعر الإفتتاح يساوي سعر الجلسة السابقة أما مبلغ العرض فيحدد حسب الهدف المحدد لسعر الصرف في حالة كون العرض يساوي الطلب يعلن سعر الصرف عند إختتام الجلسة،.

-سوق الصرف ما بين البنوك الآجل:سوق الصرف ما بين البنوك الآجل عبارة عن سوق يقوم فيها المتدخلون بعمليات الصرف الآجلة، وعمليات الصرف الآجلة هي عمليات يتفق من خلالها على استبدال عملة مقابل عملة أخرى بسعر يسمى سعر الصرف الآجل، وتسليم العملات المتبادلة يكون عند تاريخ الإستحقاق المقدم الذي يمكن أن يكون ثلاثة أشهر أو حتى سنة واحدة.

تستخدم العديد من البنوك المركزية من وقت لآخر ضمانات أسعار الصرف –التحمل المسبق لمخاطر الصرف الأجنبي- وعادة ما تقدم الضمانات لسداد أصل الديون والفوائد المقومة بالعملة الصعبة، وفي بعض الحالات تتضمن هذه الضمانات إعانة أو دعم كبير للمقترض، وما دام سعر الصرف ثابتا عند مستواه وقت إبرام عقد القرض، فإن العملية لا تؤثر على دخل البنك المركزي، ولكن بمجرد حدوث تخفيض للسعر فان البنك المركزي يبدأ في تحقيق الخسائر.

إن عدم الوصول إلى حل فيما يخص تحمل مخاطر الصرف بين بنك الجزائر والبنوك التجارية، يعتبر السبب الرئيسي في عدم إنطلاق سوق الصرف ما بين البنوك الجزائري الآجل.

هناك عوامل عديدة ساهمت في تأخير إنشاء سوق الصرف الجزائري أهمها:

-تأخر تطبيق الإصلاحات الإقتصادية ومن جملتها:

*قانون النقد والقرض المكرس لمبدأ حرية الإستثمار الأجنبي.

*قانون الإستثمارات وهو حجر الزاوية لإدارة الإنفتاح الإقتصادي وللسياسة الجديدة المتعلقة بترقية الإستثمارات.

*إستقلالية المؤسسات العمومية والتطهير المالي كونهما عمليتان تحضيريتان للدخول إلى عملية الخوصصة.

-ضعف فعالية البنوك خاصة فيما يتعلق بتسيير أخطار الصرف؛

-نقص التأهيل البشري (صيارفة، سماسرة، مضاربون، مراجحون)؛

-نقص الوكالات المختصة في نشر المعلومات الإقتصادية والسياسية والمالية؛

-عدم الوجود الفعلي للسوق المالية (البورصة)؛

-وعبء المديونية وآثارها على ملاءة الدولة (إنزلاق سعر الصرف).

كما توجد لوائح أخرى تسير سوق ما بين البنوك وهي:

-اللائحة رقم 95-08 المؤرخة في 23-12-1995 المتعلق بسوق الصرف. [1]

-التعليمة رقم 95-78 المؤرخة في 26-12-1995 المتعلقة بقواعد وضعيات الصرف.[2]

-التعليمة رقم 95-79 المؤرخة في 27-12-1995 المتعلقة بتنظيم وتسيير سوق الصرف[3]

-سوق الصرف الموازي:بسبب وجود عدة قواعد وقوانين تحكم عمليات الصرف وبسبب الفرق بين سعر الصرف في البنوك (الذي هو محدد ولا يتغير إلا عند كل جلسة تسعير) نشط السوق الموازي للصرف وأصبح يحتوي على مبالغ كبيرة، ويفضل الأفراد التعامل في السوق الموازي عن التعامل في السوق الرسمي حتى يحققوا ربحا أعلى عند التحويل والإستفادة من التغيرات الحاصلة وليتجنبوا مختلف القيود المفروضة على تحويل العملة المحلية إلى عملة صعبة، إذ يتغير سعر الصرف في السوق الموازية بشكل أسرع عنه في السوق الرسمي، لأنه كما ذكرنا الجلسات التسعيرية الرسمية هي أسبوعية، بينما يستطيع سعر الصرف في السوق الموازي أن يتغير يوميا حسب الظروف الإقتصادية، ظهور السوق الموازية هو إحدى نتائج نظام الرقابة على الصرف الذي كان مطبقا في الثمانينات وبداية التسعينات،ويتشكل هذا السوق في حالة ما إذا لم يستطيع البنك المركزي تلبية طلبات المواطنين على العملات الصعبة، فكلما كان عرض العملات الصعبة غير كاف، كلما ازدادت سعة السوق الموازي أكثر، والفرق بين السعر الصرف الرسمي والموازي يزداد مما يحرض على بيع العملات الصعبة في الأسواق السوداء، ولمكافحته على الدولة جعل قابلية تحويل العملة ويجب على البلد أن يمتلك حجما هاما من الاحتياطات، ضمان قابلية تحويل العملة ويقصد به حرية تبادل هذه العملة بغيرها من العملات بحرية وبدون قيود، وهنا يجب على البنك المركزي ضمان حرية عملته في سوق الصرف.[102] ص 76

---

(1)-أنظر الملحق رقم 01

(2)-أنظر الملحق رقم 02

(3)-أنظر الملحق رقم 03

8.3.2.1.3.تقييم سوق الصرف ما بين البنوك

كتقييم لسوق الصرف ما بين البنوك، يمكن إيجاز ذلك في النقاط الموالية:

-بقي سوق الصرف ما بين البنوك بصفة عامة محتكرا من طرف عارض واحد هو بنك الجزائر؛

-أظهر العمل في سوق الصرف ما بين البنوك عيوبا تنظيمية على مستوى أغلبية الوسطاء المعتمدين؛

-التفرقة الكلية بين غرفة السوق وهي الهيكل القديم الذي أوكلت له عملية المدفوعات مع العالم الخارجي الآن يلعب دور الوظائف الإدارية، والهيكل المكلف بالعمليات التجارية، وهيكل حركة وتسيير القروض الخارجية مما جعل الربط بين الهياكل الثلاثة صعب التحقيق؛

-تسيير الحسابات بالعملة الصعبة بواسطة هيكل رابع –مديرية الشبكة- عقَّد أكثر عملية تشغيل غرفة السوق؛

-البعد الجغرافي بين المحكمين والهياكل المذكورة أدى إلى صعوبة الربط بينهما؛

-وفيما يخص التكوين فقد استفاد الصيارفة من تكوين نظري متبوع بتربصات تطبيقية داخل بنك الجزائر وبنوك أجنبية تعميقا لمعلوماتهم الميدانية ولرفع قدراتهم في تحليل آثار المعلومات السياسية والإقتصادية والمالية على سلوك سوق الصرف.[103] ص 73-74

ما يمكن إستنتاجه من هذا المبحث أن الجزائر تسعى لإصلاح نظامها المالي وتقويته منذ إستقلالها من أجل مواكبة التطورات الحادثة والتغيرات الإقتصادية الطارئة، ولمواجهة المشاكل التي تصيب إقتصادها، وأحيانا كانت هذه الإصلاحات ضرورة إما للتقدم بالإقتصاد (عند التوجه نحو الإقتصاد الحر) أو للحصول على مساعدات من هيئات دولية لمواجهة أزمة ما (مثل أزمة المديونية التي اضطررنا لتنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي للحصول على مساعدة من صندوق النقد الدولي)،ورغم كل هذه المحاولات لا يزال نظام الصرف في الجزائر غير عملي [1] غامض وغير مصرح به كلية وهذا وفقا لتقرير هيئة موظفين صندوق النقد الدولي في سنة 2006 حول الجزائر، وصنف البنك الدولي المعلومات المصرح بها من طرف الهيئات الرسمية الجزائرية في الدرجة الثانية من سلم يبدأ من 0 إلى 6.

بعد توضيح قدر الإمكان تطور نظام الصرف في الجزائر نستنتج أن نظام الصرف في الجزائر مر بتغيرات وإصلاحات عدة، كانت ضرورية من أجل مواكبة التغيرات الإقتصادية العالمية والتحول لإقتصاد السوق ومنها ما كان إجباريا نتيجة لأزمة المديونية وبرنامج الإصلاح الهيكلي والتثبيت المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، وسوف نتطرق إلى كيفية التفاعل بين سعر الصرف الجزائري وبعض المتغيرات والآثار الناتجة عن هذا التفاعل في المبحث الموالي.

---

[1]-هذا ما أدى إلى ظهور السوق الموازية للصرف لأن حسب قوانين الصرف فإن لكل مواطن جزائري الحق في تحويل ما قيمته 15000 دينار جزائري إلى عملة صعبة مرة واحدة كل سنة عند أحد البنوك التجارية.

2.3.تقلبات سعر الصرف والمتغيرات الداخلية

قمنا في الفصل الثاني من المذكرة باستخراج بعض العوامل والمتغيرات المرتبطة بسعر الصرف مدعمين إستنتاجاتنا بالنظريات والتحليلات الموجودة في النظرية الإقتصادية، وسنقوم في هذا المبحث بدراسة التفاعل بين هذه المتغيرات وسعر الصرف وكيف يكون الأثر وهذا بدراسة مختلف المعلومات التي لدينا حول هذه المتغيرات، لهذا قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين الأول سنتناول فيه المتغيرات الإقتصادية الداخلية والثاني سنتاول فيه متغيرات داخلية أخرى.

1.2.3.المتغيرات الداخلية الإقتصادية

قمنا في الفصل الثاني بالتعريف بمختلف المتغيرات التي قمنا بإستنتاجها والتي كانت التضخم، سعر الفائدة والنمو الإقتصادي، ولدراسة هذه المتغيرات قمنا بتقسيم المطلب إلى فرعين، سندرس في الأول تطور سعر الصرف بدلالة هذه المتغيرات والثاني سنحاول فيه وضع نموذج يجمع هذه المتغيرات.

1.1.2.3.تطور سعر الصرف بدلالة التضخم وسعر الفائدة والنمو الإقتصادي

سندرس في هذا الفرع العلاقة بين تقلب سعر الصرف الإسمي الرسمي للدينار الجزائري مع كل من التضخم أو ما يعرف بمؤشر أسعار الإستهلاك، ومن ثم سعر الفائدة.

1.1.2.3.التضخم

يعكس هذا المؤشر التغير السنوي النسبي في قيمة سلة مشتريات الشخص العادي المتوسط ومؤشر لاسبير للأسعار هو المستخدم عادة بكثرة [1] من طرف الهيئات الدولية والهيئات الرسمية في الجزائر لحسابه، وصيغة هذا المؤشر هي كما يلي:

$$ILP_{t1/t0}=(\sum(p_{1i}*Q_{0i}) /\sum (p_{0i}*Q_{0i})) *100$$

حيث:$ILP_{t1/t0}$:الرقم القياسي للأسعار للاسبير.

p_{1i}:الأسعار للسنوات المدروسة.

Q_{0i}:الكمية المستهلكة في سنة الأساس.

p_{0i}:الأسعار في سنة الأساس.

وللحصول على معدل التغير لكل سنة نحسب الفرق بين المؤشر في سنة المدروسة وسنة الأساس.

[104] ص 263

---

[1]-هنا أيضا الرقم القياسي لباش ويحسب كما يلي:

$$IPP_{t1/t0}=(\sum(p_{1i}*Q_{1i}) /\sum (p_{0i}*Q_{1i})) *100$$

حيث Q_{i1} هي الكمية المستهلكة في السنوات المدروسة.

ويوجد الرقم القياسي لفيشر ويحسب:

$$IFP_{t1/t0}= \sqrt{ILP_{t1/t0}* IPP_{t1/t0}}$$

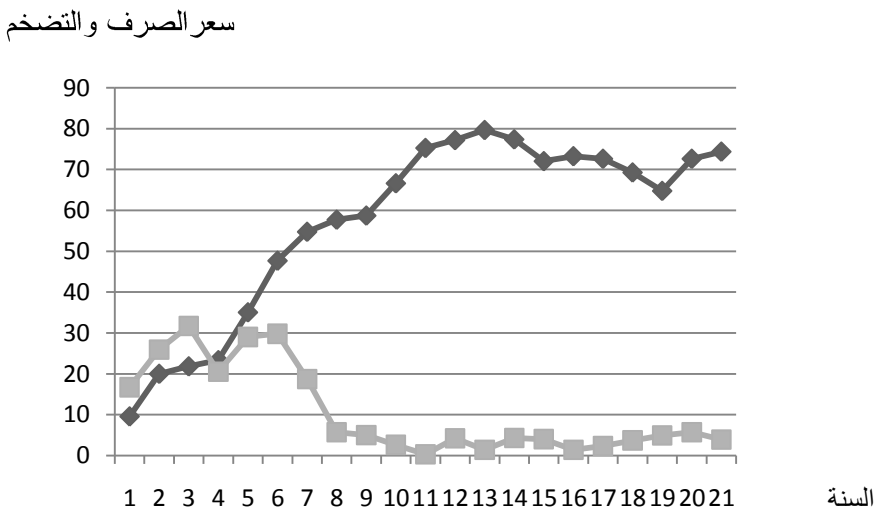
والجدول الموالي يبين تطور كل من التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 1990 إلى 2010:

الجدول رقم 05:تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار والتضخم 1990-2010 [95]

السنة	سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار	التضخم %	% التغير في سعر الصرف
1990	9,5773	16,7	0
1991	20,0132	25,9	52,15
1992	21,836	31,7	8,35
1993	23,345	20,5	6,46
1994	35,059	29	33,41
1995	47,6847	29,8	26,48
1996	54,7678	18,7	12,93
1997	57,7303	5,7	5,13
1998	58,736	5	1,71
1999	66,6402	2,6	11,86
2000	75,285	0,3	11,48
2001	77,215	4,2	2,5
2002	79,682	1,4	3,1
2003	77,395	4,3	2,95-
2004	72,061	4	7,40-
2005	73,276	1,4	1,66
2006	72,647	2,3	0,87-
2007	69,292	3,7	4,84-
2008	64,7843	4,9	6,96-
2009	72,647	5,7	10,82
2010	74,3908	3,9	2,34

-نسبة التغير محسوبة من طرف الطالبة باستعمال صيغة البنك المركزي.

ولتحليل المعلومات الموجودة في الجدول قمنا بتمثيلها في منحنى كما هو موضح في الشكل الموالي:



الأسود:سعر الصرف، الرمادي:التضخم، السنوات:معبر عن كل سنة برقم من 1 إلى 21 على الترتيب من 1990 إلى 2010

الشكل رقم 22:منحنى تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار والتضخم 1990-2010 إعداد الطالبة إستنادا لمعلومات الجدول رقم 05 ص 180

نلاحظ من المنحنى أن من الفترة 1990-1995 كان تطور كل من سعر الصرف ومعدل التضخم بشكل متزامن ومتوازي، أي عند حصول تغير في سعر الصرف سيكون هناك تغير في معدل التضخم لكن بنسبة أكبر لأن كما هو موضح في الشكل منحنى التضخم في تلك الفترة هو أعلى من منحنى سعر الصرف، لكن بعد سنة 1995 نلاحظ وجود فجوة بين تطور سعر الصرف والتضخم والتباعد بين المنحنيين يتزايد بمرور السنوات.

وللتوضيح أكثر قمنا بحساب نسبة التغير في سعر الصرف المذكورة في الجدول السابق وذلك بنفس الصيغة التي يقوم بنك الجزائر بإستعمالها وهي:

$$\Delta TC=((tc_2-tc_1)/tc_2)*100$$

حيث:

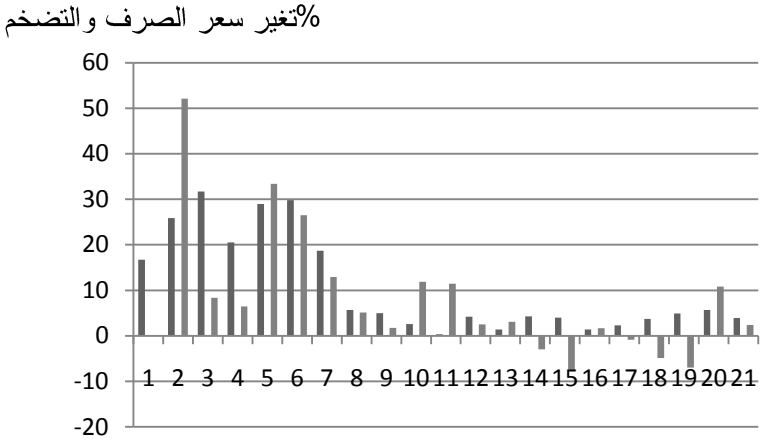
ΔTC:نسبة تغير سعر الصرف.

tc_2:سعر الصرف في سنة الدراسة.

tc_1:سعر الصرف في السنة السابقة.[1] [105]

والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول السابق ولتحليلها و فهمها أكثر فلنمثل كل من نسب تغير سعر الصرف والتضخم بأعمدة كما يلي:

[1]-النشرة الإحصائية الثلاثية 2009، بنك الجزائر



الشكل رقم 23:تمثيل نسب تغير سعر الصرف ومعدل التضخم إعداد الطالبة إستنادا لمعلومات الجدول رقم 05 ص 180

الرمادي:تمثل نسب تغير سعر الصرف، الأسود:تمثل معدلات التضخم.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن التضخم ساهم في تقلب سعر الصرف، كما نلاحظ أن في الفترة 2003-2004 و 2006-2008 كان التغير في سعر الصرف سالب، في الفترة 1990-1995 كانت الجزائر في خضم إعادة جدولة ديونها وللقيام بهذه العملية كان عليها تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي وبرنامج التثبيت الذي يفرضه ويصممه صندوق النقد الدولي، من بنود هذا البرنامج هو وقف دعم الأسعار وتركها حرة، أيضا بسبب تمادي البنك المركزي في إصدار النقد في الثمانينات والسبعينات لتمويل عجز موازنة الدولة وتمويل مخططات التنمية حيث بلغ نسبة نمو الكتلة النقدية في الفترة 1986-1990 إلى 9.02%، وكانت هناك مشاكل هيكلية مثل سوء تسيير وإرتفاع معدل النمو الديموغرافي وسوء إستخدام الأموال المقترضة وتوجيهها للإستهلاك ومشاريع عوائدها لن تحصل إلا على المدى البعيد، هذا أدى إلى إرتفاع معدلات التضخم في تلك الفترة فقد كانت 16.7% في 1990 و 29.8% في 1995، وبالتالي يمكننا القول أن التضخم في هذه الفترة كان تضخم نقدي هيكلي [1] لذا قام بنك الجزائر برفع نسبة الإحتياطي القانوني للبنوك لتصل إلى 11.5% للحد من قدرة البنوك على الإقراض وبالتالي التحكم في حجم الكتلة النقدية التي بلغت في 1995 799.6 مليار دينار جزائري [2]، وقامت الحكومة بإصدار سندات خزينة لإمتصاص الكتلة الزائدة وأصبح بنك الجزائر يتدخل بسياسة السوق المفتوحة [3] وحتى أنها رفعت سقوف إعادة خصم الأوراق التجارية ليصل إلى 14% في 1995، أما بالنسبة لسعر

(1)-نقصد بالتضخم النقدي التضخم الناتج عن الزيادة في حجم الكتلة النقدية الموجودة في التداول، أما التضخم الهيكلي فهو التضخم الناتج عن وجود مشاكل وإختلالات في هيكل الإقتصاد تسبب إرتفاع في الأسعار.

(2)-الديوان الوطني للإحصاء منشور على موقع : www.ons.dz/indicature-monaitaire.html

(3)-نقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية في السوق النقدية والمالية، فعند وجود فائض في الكتلة النقدية بعرض أوراق للبيع حتى يمتص الفائض، أما إذا كان هناك إنخفاض في كتلة النقدية يشتري الأوراق المعروضة للبيع ليوفر السيولة، وهي أداة من أدوات السياسة النقدية.

الصرف فكما ذكرنا في المبحث السابق نتيجة لبرنامج الإصلاح الهيكلي اضطرت الجزائر إلى تخفيض قيمة العملة المحلية عدة مرات أولا لأن كانت هناك مغالاة في تقييم العملة الجزائرية وثانيا لأن ميزان المدفوعات كان يعاني من عجز كبير وحسب صندوق النقد الدولي فإن أحسن طريقة لمعالجة هذا العجز هي تخفيض سعر الصرف حسب نظرية المرونات التي ذكرناها في الفصل السابق، ثم بعد 1990 بدأنا نطبق مبدأ الإنزلاق التدريجي أي إبقاء العملة مخفضة لذا نجد أن سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري ارتفع بنسبة 52.15% سنة 1991 و واصل الإرتفاع تدريجيا ليصل إلى 47.6847 دينار جزائري للدولار الواحد.

ثم الفترة 1996-2000 التي نلاحظ فيها إنخفاض معدل التضخم من 18.7% سنة 1996 إلى 0.3% سنة 2000، وهذا نتيجة للجهود المبذولة في الفترة السابقة من أجل تخفيض التضخم وأيضا إنتهاء تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي في 1998، إذ تم التحكم في حجم الكتلة النقدية وكبح التضخم وبالتالي أصبح من الممكن إعادة تعديل سعر الصرف خصوصا بعد إرتفاع سعر برميل البترول مما حسن من حجم إحتياطات الجزائر حيث بلغت 13,556,106,992 دولار أمريكي في سنة 1999 وتم التحكم في حجم المديونية، نتيجة لتحسن وإرتفاع حجم إحتياطات الجزائر نلاحظ أن هناك إرتفاع مستمر في سعر الصرف فارتفع بنسبة 12.93% سنة 1996 و 5.13% في سنة 1997 وهكذا حتى وصلت نسبة التغير إلى 11.48% وهذا الإرتفاع يعني إنخفاض في قيمة العملة المحلية لكن ليس بنفس الدرجة والمعدلات السابقة، ثم من 2001-2005 نلاحظ تذبذب في معدل التضخم فتارة يرتفع وتارة ينخفض والسبب كان عدم إستقرار الإقتصاد العالمي وخاصة الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر حيث لم يعد هناك ثقة في الأسواق المالية ولا وسائل التنقل مما أدى إلى زيادة التكاليف في نقل الواردات وأيضا إلى إرتفاع الأسعار مما أدى إلى تضخم مستورد من الخارج فكان حجم الواردات 12.010 مليون دولار في سنة 2002 لتصل 17.874 مليون دولار في 2005، ثم تداعيات الحرب على أفغانستان والعراق التي أثرت على التجارة الخارجية وأسعار السلع مما أدى إلى تذبذب معدل التضخم، أما بالنسبة لسعر الصرف فقد بقي مستقر نسبيا في هذه الفترة إذ حدث إنخفاض في سعر صرف الدولار مقابل الدينار نتيجة للظروف التي كانت تمر بها الولايات المتحدة الأمريكية إذ نتيجة للهجوم عليها ثم إعلانها للحرب على أفغانستان ومن ثم العراق في 2003 أدى إلى إنخفاض سعر صرفها أمام العملات حيث سجل واحد دولار 1.5230 أورو في ثاني يوم بعد الأحداث، وهذا ما يفسر القيم السالبة لنسب التغير في سنتي 2003 و 2004 يعني سعر صرف الدولار مقابل الدينار إنخفض وقيمة العملة المحلية إرتفعت، وبالنسبة للفترة الأخيرة 2005-2010 نلاحظ إرتفاع في معدل التضخم نتيجة للأزمة المالية 2008 إذ كان من آثارها إرتفاع أسعار السلع على المستوى العالمي مما أدى إلى إرتفاع فاتورة الواردات في هذه

الفترة حيث بلغت 24,5684 مليون دولار في سنة 2008 [1]، وحتى سعر الصرف إنخفض بعد أن كان في مستويات 77 و79 دينار للدولار الواحد أصبح ما بين 72 و 73 دينار للدولار الواحد وهذا ما يفسر القيم السالبة لنسب التغير في 2006 حيث كانت بداية تشكل أزمة الرهن العقاري وسنة 2007 أين انفجرت أزمة الرهن العقاري وسنة 2008 أين تفاقمت أزمة الرهن العقاري وتحولت إلى أزمة مالية أي قيمة الدينار هنا إرتفعت.

وبالتالي ما يمكن إستنتاجه أن تأثير التضخم على سعر الصرف في الجزائر على المدى الطويل، وبالتالي هناك علاقة بين تقلب سعر الصرف والتضخم في حالة الجزائر.

1.1.2.3.سعر الفائدة

كان تسيير إداري لسعر الفائدة وأصبحت البنوك التجارية مجرد شبابيك تنفذ توجيهات مخطط الإقراض الذي يحتوي على المعدلات الواجب تطبيقها في كل قطاع، أدى هذا إلى وجود وضعية غير مناسبة لجذب الإدخار، ونتيجة لهذه الوضعية والتحول نحو إقتصاد السوق لجأت الجزائر إلى عملية تحرير تدريجي لمعدلات الفائدة إبتداءا من ماي 1989، وهذا وفقا لنموذج ماكينون-شو وفراي [2] وهذا لتحقيق أحسن عائد للإدخار لجذبه وتوجيهه نحو تمويل الإستثمار.

الجدول الموالي يبين تطور كل من سعر الصرف و سعر الفائدة على الإقراض والودائع:

---

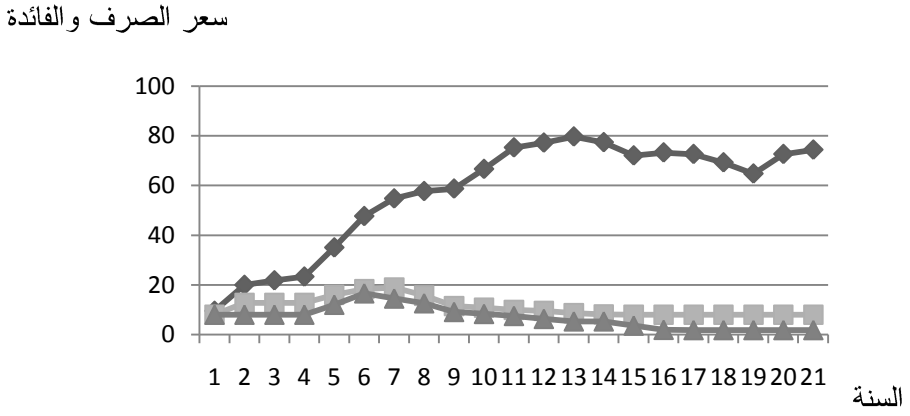
[1] -قيمة الواردات من إحصائيات صندوق النقد الدولي منشور على موقع www.imf.org وسعر صرف الدولار مقابل الأورو من فوركس.

[2] -لمزيد من التفاصيل حول نموذج ماكينون-شو وفراي انظر الفصل الثاني ص 80-81

الجدول رقم 06:تطور سعر الصرف والفائدة على الإقراض والودائع 1990-2010 [105]

السنة	سعرصرف الدولارمقابل الدينار	سعر الفائدة على القروض%	سعر الفائدة على الودائع %
1990	9,5773	8	8
1991	20,0132	12,8	8
1992	21,836	12,8	8
1993	23,345	12,8	8
1994	35,059	16	12
1995	47,6847	18,4	16,6
1996	54,7678	19	14,5
1997	57,7303	15,7	12,6
1998	58,736	11,5	9,1
1999	66,6402	10,8	8,3
2000	75,285	10	7,5
2001	77,215	9,5	6,3
2002	79,682	8,6	5,3
2003	77,395	8,1	5,3
2004	72,061	8	3,6
2005	73,276	8	1,9
2006	72,647	8	1,8
2007	69,292	8	1,8
2008	64,7843	8	1,8
2009	72,647	8	1,8
2010	74,3908	8	1,8

ولتحليل هذه المعلومات سنقوم برسمها على شكل منحنى بياني ونمثلها على شكل أعمدة كما يلي:

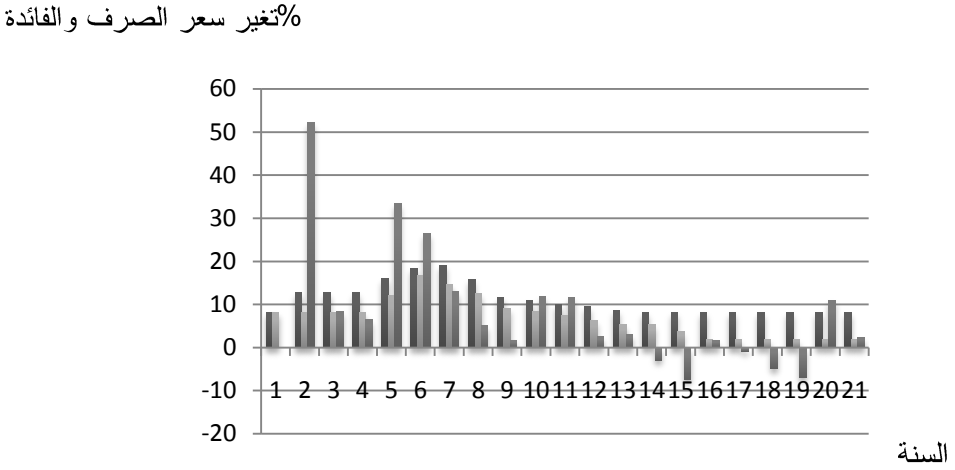


الشكل رقم24:منحنى تطور سعر الصرف وسعر الفائدة على الإقراض والودائع 1990-2010 إعداد الطالبة إستنادا لمعلومات الجدول رقم 06 ص 185

الأسود:سعر الصرف،الرمادي:سعر الفائدة على القروض، الرمادي الغامق:سعر الفائدة على الودائع.

تحدد سعر الفائدة حسب الطلب والعرض على النقود لكن بتوجيه من بنك الجزائر إذ يصدر تنظيمات تحدد سعر الفائدة في بعض القطاعات أو على أحد أنواع القروض، كما نلاحظ من المنحنى هناك تزامن بين سعر الصرف والفائدة، إذ نلاحظ إرتفاع سعر الفائدة يصاحبه إرتفاع في سعر الصرف وعند إنخفاض سعر الصرف نلاحظ أيضا وجود إنخفاض في سعر الفائدة سواء على الإقراض أو الودائع.

وللتوضيح أكثر مثلنا نسب تغير سعر الصرف مع سعر الفائدة على الإقراض والودائع بأعمدة وهذا كما يلي:



الشكل رقم 25:تمثيل نسب تغير سعر الصرف وسعر الفائدة على الإقراض والودائع إعداد الطالبة إستنادا لمعلومات الجدول رقم 06 ص 185 وجدول رقم 05 ص 180

الأسود:سعر الفائدة على الإقراض، الرمادي:سعر الفائدة على الودائع، الرمادي فاتح:%تغير سعر الصرف.

من خلال هذا التمثيل البياني نلاحظ أن فعلا هناك تزامن في تغيرات سعر الصرف وتطور سعر الفائدة، إذ عندما بدأت الدولة بتحرير أسعار الفائدة تدريجيا نلاحظ إرتفاع في سعر الفائدة من 1990 إلى

1991 ثم ثباتها حتى 1993 بالنسبة للإقراض، هذا حتى نقلل من الإقراض للتقليل من الكتلة النقدية للتحكم في التضخم، وبقائها ثابتة من 1990 إلى 1993 بالنسبة للودائع هذا نتيجة للإضطرابات الأمنية التي مرت بها الجزائر التي لم تشجع الإستثمار وبالتالي لم يكن هناك إقبال على الإقتراض وأيضا الإدخار كان منخفض في هذه الفترة، نتيجة لإنخفاض الدخل العائلي بسبب تسريحات العمال وإقفال العديد من المؤسسات العمومية الذي كان من إجراءات تخفيض عجز الموازنة العامة في إطار تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي، ثم واصل سعر الفائدة في الإرتفاع هذا بعد بدأ بعض المشاريع الصغيرة الخاصة في الظهور ونشاط عملية الإستيراد والتصدير من طرف الخواص للخارج هذا حتى سنة 1996، ولكن بعد هذه الفترة نلاحظ إنخفاض في سعر الفائدة على الودائع والإقراض حتى 2004 هذا لسببين أولهما لرغبة الدولة تشجيع الإستثمار والثاني هو لجعل سعر الفائدة على الودائع قريب من سعر الفائدة على الإقراض حتى لا يكون هناك تمادي في إستخدام أسعار الفائدة كعامل إغراء للجمهور من طرف البنوك الخاصة كما حدث في حالة بنك الخليفة الذي كان يستخدم سعر فائدة على الودائع حتى 13% ثم أفلس هذا البنك، وبعد 2004 نلاحظ ثبات سعر الفائدة بالنسبة للإقراض عند مستوى 8% وبالنسبة للودائع 1.8%، و تزامنت هذه التغيرات مع تغير سعر الصرف بالإرتفاع التدريجي حتى 2002 وانخفض بعد ذلك نتيجة لأحداث 11 سبتمبر وما والها من أحداث ثم الأزمة في 2008 ليستقر عند 74.3908 دينار جزائري في 2010.

إذن نستنتج أن سعر الفائدة له دور في تقلب سعر الصرف إذ هذا التحرك المتزامن الذي تبينه الأشكال السابقة يوضح أن سعر الصرف هو من أحد العوامل التي تؤدي إلى تقلب سعر الصرف الجزائري.

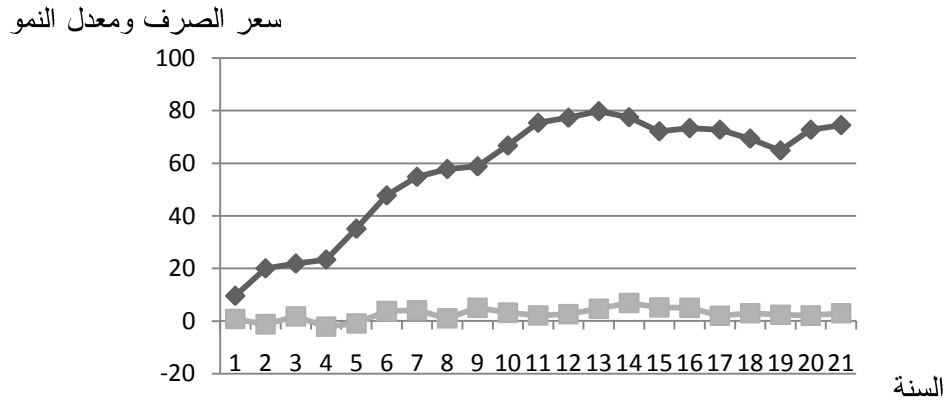
3.1.1.2.3.معدل النمو الإقتصادي

ذكرنا في الفصل السابق كيف يحسب معدل النمو الإقتصادي وسنقوم الآن بدراسة تطور سعر الصرف ومعدل النمو الإقتصادي، وهذا من خلال دراسة المعلومات المتوفرة في الجدول الآتي:

الجدول رقم 07: تطور سعر الصرف ومعدل النمو الإقتصادي 1990-2010 [106]

السنة	سعرصرف الدولارمقابل الدينار	معدل النمو الإقتصادي%
1990	9,5773	0,8
1991	20,0132	-1,2
1992	21,836	1,8
1993	23,345	-2,1
1994	35,059	-0,9
1995	47,6847	3,8
1996	54,7678	4,1
1997	57,7303	1,1
1998	58,736	5,1
1999	66,6402	3,2
2000	75,285	2,2
2001	77,215	2,6
2002	79,682	4,7
2003	77,395	6,9
2004	72,061	5,2
2005	73,276	5,1
2006	72,647	2
2007	69,292	3
2008	64,7843	2,4
2009	72,647	2,1
2010	74,3908	3

ولتحليل هذه المعلومات نمثلها في منحنى بياني وثم في شكل أعمدة كما هو موضح في الشكل التالي:

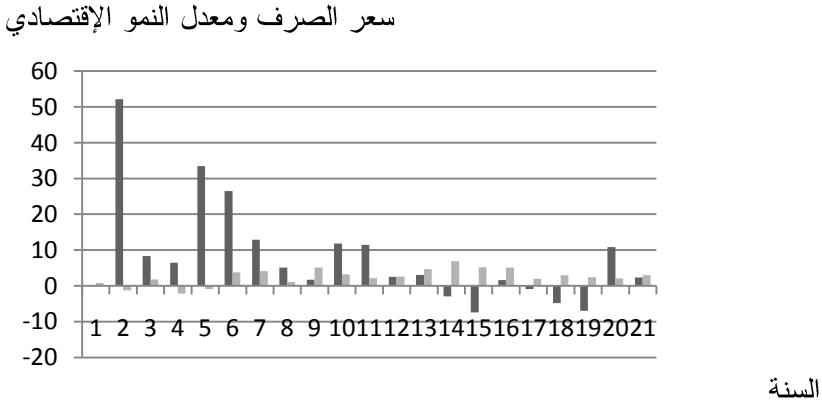


الشكل رقم 26:منحنى تطور سعر الصرف ومعدل النمو 1990-2010 إعداد الطالبة إستنادا لمعلومات الجدول رقم 07

الأسود:سعر الصرف، الرمادي:معدل النمو الإقتصادي

نلاحظ من المنحنى أن هناك تزامن أيضا بين معدل النمو الإقتصادي وسعر الصرف بحيث نلاحظ إرتفاع سعر الصرف يزامنه إرتفاع في معدل النمو الإقتصادي، وفي مرحلة الإنخفاض أيضا نلاحظ وجود إنخفاض في سعر الصرف.

و لنوضح أكثر نقوم بتمثيل نسب تغير سعر الصرف مع معدل النمو الإقتصادي وهذا كما يلي:



الشكل رقم 27:تمثيل نسب تغير سعر الصرف ومعدل النمو إعداد الطالبة إستنادا لمعلومات الجدول رقم 07 ص 139 ورقم 05 ص 188

الأسود:% تغير سعر الصرف، الرمادي:معدل النمو الإقتصادي

وهذا الشكل يوضح لنا أن من 1990 إلى 1994 كانت نسبة النمو الإقتصادي ضئيلة بل سلبية في بعض السنوات مثل 1991 و 1994،1993، بسبب معدل النمو الديموغرافي المرتفع كان حوالي 3.5% سنويا وبسبب أيضا إرتفاع حجم المديونية وتعثر شركات القطاع العام وعدم قدرة المشاريع التنموية تحقيق أهدافها، ثم نلاحظ تحقق معدلات نمو إيجابية تتذبذب بين الإرتفاع والإنخفاض وهذا من 1995 إلى 2000 حيث هنا كنا نطبق برنامج الإصلاح الهيكلي وحاولنا تحسين إنتاجية المؤسسات العمومية المتبقية وتطهيرها ماليا، وشجعنا نشوء مؤسسات صغيرة خاصة مما دعم معدلات النمو وتحكمنا في معدل النمو الديموغرافي أيضا، ثم نلاحظ من 2000 إلى 2005 تحقيق معدلات نمو إيجابية أولا نتيجة لتقليصنا للمديونية وبدأ تطبيق برنامج الإنعاش من أجل تحقيق نمو في الإقتصاد ونتيجة لتحسن الأوضاع الأمنية وجذب إستثمارات أجنبية مباشرة في مجال الطاقة والإتصالات كشركة جازي بمبلغ 1274.52 مليون دولار، أما بعد 2005 نلاحظ وجود معدلات نمو موجبة لكنها أقل من الفترة السابقة نتيجة لإرتفاع التضخم في تلك الفترة، أما بالنسبة لسعر الصرف فنلاحظ أن تحركاته هي تقريبا نفس تحركات معدل النمو ماعدا في فترة الأزمة المالية 2008 التي تسببت بإنخفاض سعر الصرف نتيجة لإنخفاض سعر صرف الدولار في الأسواق العالمية.

ومنه نستنتج أن معدل النمو الإقتصادي له دور في تفسير تقلبات سعر الصرف الجزائري مما يوافق ما جاء في نظرية الإنتاجية.

2.1.2.3.نموذج لسعر الصرف بدلالة المتغيرات الداخلية

كان التحليل السابق يستند على المنحنيات والتمثيليات البيانية مبررة بأحداث وعوامل إقتصادية،وهذا بهدف ربط المتغيرات بسعر الصرف ووضع أساس لإستخدام المعلومات السابقة لبناء نموذج لسعر الصرف، حيث قمنا بإدخال كل من قيم سعر الصرف ومعدل التضخم وأسعار الفائدة على القروض والودائع ومعدل النمو في برنامج spss[1] وقمنا بإنشاء نموذج خطي متعدد حيث كان سعر الصرف TC هو المتغير التابع، وكان معدل التضخم IPC وسعر الفائدة على القروض Ic وسعر الفائدة على الودائع Id ومعدل النمو g متغيرات مستقلة وكانت النتائج كما يلي:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,928[a]	,862	,827	9,2141627

a. Predictors: (Constant), G, Id, IPC, Ic

يبين لنا معامل الإرتباط R أن قيمة الإرتباط بين متغيرات النموذج هي 92.8% أي هذه المتغيرات مرتبطة ببعضها البعض، ويبين لنا معامل التحديد R square (R^2) أن هذه المتغيرات تفسر 86.2% من سعر الصرف وتغيراته.

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8463,902	4	2115,976	24,923	,000[a]
	Residual	1358,413	16	84,901		
	Total	9822,315	20			

a. Predictors: (Constant), G, Id, IPC, Ic

b. Dependent Variable: TC

ومن تحليل التباين المبين في الجدول السابق نجد أن الإحصاءة المحسوبة F تساوي 24.923 فلنبحث عن F_T الجدولية لإختبار المعنوية الكلية، ونقصد بذلك الأخذ بأحد الفرضيتين:

$H_1 : B_1=B_2=B_3=B_4=0$

$H_2 : B_1\neq B_2\neq B_3\neq B_4\neq 0$

ومن الجدول الإحصائي لفيشر عند معنوية 5% نجد:

$F(4,16)=3.06$

[1]-أنظر الملحق رقم 04

ومنه الإحصاءة المحسوبة F أكبر من الإحصاءة الجدولية F_T وبالتالي نأخذ بالفرضية الثانية أي عوامل النموذج غير معدومة وللإنحدار معنوية كلية، أي كل من التضخم وسعر الفائدة على الإقراض والودائع ومعدل تدخل في تفسير سعر الصرف وتقلباته.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	33,362	10,781		3,094	,007
	IPC	-1,646	,302	-,801	-5,450	,000
	Ic	4,910	1,595	,807	3,078	,007
	Id	-3,180	1,229	-,637	-2,587	,020
	g	3,590	1,092	,366	3,288	,005

a. Dependent Variable: TC

هذا الجدول يبين لنا المعاملات المقدرة وبالتالي تكون العلاقة بين سعر الصرف والمتغيرات كما يلي:

TC=33.362-1.646 IPC+4.91 Ic-3.180 Id+3.59g

(3.094) (-5.45) (3.078) (-2.587) (3.288)

$R=92.8\%$ $R^2=86.2\%$ $F=24.923$

نلاحظ من الجدول الإحصائي لستيودنت أن $T(16)=2.1199$ عند معنوية 5% ومما نلاحظ من $T(16)$ المحسوبة في الجدول فإنها كلها تقع خارج مجال الفرضية التي تعدم أي من عوامل النموذج بمعنى أن للمقدرات معنوية وهي غير معدومة، كما نلاحظ أن مقدرة معدل التضخم سالبة مما يبين العلاقة العكسية بين التضخم وسعر الصرف كما ذكرنا في الفصل الثاني أي عند إرتفاع التضخم ستنخفض قيمة الدينار ويرتفع سعر صرف الدولار مقابله وهذا ما وضحناه سابقا، ونجد مقدرة سعر الفائدة على الإقراض موجبة مما يعني أن سعر الصرف وهذه الأخيرة على علاقة طردية فارتفاع سعر الفائدة على الإقراض سيؤدي إلى قلة الطلب على الإقتراض من الخارج مما يقلل من الطلب على عملتنا وبالتالي إنخفاض قيمتها وإرتفاع سعر الصرف، وبالنسبة لسعر الفائدة على الودائع فإن مقدرتها سالبة مما يبين العلاقة العكسية، حيث إرتفاعها لدينا سيؤدي إلى زيادة دخول الأموال للإستفادة من الفرق مما يؤدي لإرتفاع قيمة عملتنا ولإنخفاض سعر الصرف وهذا ما بينته نظرية تكافؤ أسعار الفائدة التي ذكرناه في الفصل السابق، ومقدرة معدل النمو أيضا موجبة مما يوضح العلاقة الطردية بين سعر الصرف ومعدل النمو كما بينته نظرية الإنتاجية المذكورة في الفصل السابق.

نستنتج من هذا المطلب أن كل من التضخم ومعدل النمو وسعر الفائدة على القروض والودائع هي متغيرات مفسرة لسعر صرف الدينار وتقلباته، وبدرجة كبيرة كما وضحنا من خلال النموذج، وبعد أن وضحنا كيف يتقلب سعر الصرف الجزائري ووضعنا له نموذج سندرس في المطلب الثاني أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات الأخرى.

2.2.3.متغيرات داخلية أخرى

سنتكلم في هذا المطلب عن أثر تقلبات سعر الصرف على كل من الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات وأخيرا على المديونية، لذا هو مقسم إلى ثلاثة فروع لدراسة كل عنصر على حدا.

1.2.2.3.تقلبات سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي

سندرس في هذا الفرع أثر تقلبات سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي، وحسب البنك الدولي فإن الناتج المحلي الإجمالي يحسب مجموع القيم المضافة من طرف جميع المقيمين المنتجين في القطر بالإضافة إلى الضرائب ماعدا الإعانات غير مشمولة في قيمة المنتج.

أما بالنسبة لحسابه وفقا لنظام المحاسبة الوطنية الجزائري فهو يحسب بجمع كل القيم المضافة من طرف المقيمين في القطر ثم نضيف إليها الضرائب الغير مباشر ة والإعانات.[1]

لكن بما أن معلومات البنك الدولي أكثر شمولا وثقة سنعتمد عليها في دراستنا هذه والجدول التالي يبين لنا تطور سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي:

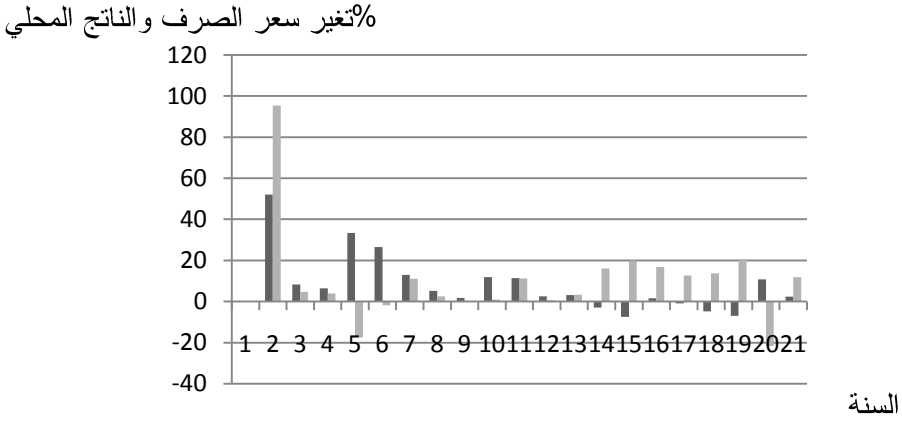
---

[1] -النظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية

الجدول رقم 08:تطور سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي من 1990-2010 (الوحدة مليار دولار) [106]

السنة	سعرالصرف الدولار مقابل الدينار	الناتج المحلي الإجمالي	%تغبر الناتج
1990	9,5773	2,101	-
1991	20,0132	45,715	95,40
1992	21,836	48,003	4,77
1993	23,345	49,946	3,89
1994	35,059	42,542	- 17,40
1995	47,6847	41,764	- 1,86
1996	54,7678	46,941	11,03
1997	57,7303	48,177	2,57
1998	58,736	48,187	0,02
1999	66,6402	48,64	0,93
2000	75,285	54,79	11,22
2001	77,215	55,18	0,71
2002	79,682	57,053	3,28
2003	77,395	68,018	16,12
2004	72,061	85,013	19,99
2005	73,276	102,339	16,93
2006	72,647	117,169	12,66
2007	69,292	135,803	13,72
2008	64,7843	170,989	20,58
2009	72,647	140,576	- 21,63
2010	74,3908	159,425	11,82

ولتحليل هذه المعلومات بشكل أفضل فلنمثل نسب تغير سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي:



الشكل رقم 28:تمثيل نسب التغير سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي إعداد الطالبة إستنادا لمعلومات الجدول رقم 08 و 05

الأسود:نسبة تغير سعر الصرف، الرمادي:نسبة تغير الناتج المحلي الإجمالي.

نلاحظ من الجدول السابق والشكل أعلاه أن خلال فترة التسعينات كان الناتج المحلي الإجمالي متذبذب بين الإرتفاع والإنخفاض لكن بقيم طفيفة إذ بقي في متوسط 44 مليار دولار، وهذا لأن الجزائر كانت تطبق برنامج الإصلاح الهيكلي الذي كان يهدف إلى رفع معدل النمو وتصحيح هيكل الناتج المحلي الإجمالي، الذي كان يمثل فيه ناتج قطاع المحروقات نسبة 75%، ونتيجة لهذا البرنامج تحقق نمو في ناتج خارج قطاع المحروقات بقيمة 5%[107] وسعر الصرف في هذه الفترة أيضا تم إرتفاعه نتيجة لإجراء تخفيض قيمة العملة وبالتالي نتج عنه أيضا الإرتفاع في قيمة الناتج المحلي الخام بمعنى أن نتيجة لإرتفاع سعر صرف الدولار (تخفيض قيمة العملة) إرتفعت قيمة الناتج المحلي الخام مثلما حدث في 1990 إذ انتقلت من 2.101 مليار دولار إلى 45.715 مليار دولار بعد أن ارتفع سعر الصرف من 9.5773 دينار جزائري إلى 20.0132 دينار جزائري، أي عندما تغير سعر الصرف بنسبة 52.15% تغير الناتج المحلي بنسبة 95.40% لكن ليس في كمية الناتج إنما في قيمته فقط، ولم ترتفع كمية الناتج المحلي أيضا بسبب عدم القدرة على جذب إستثمارات كبيرة، إذ في فترة التسعينات كانت الأوضاع الأمنية متدهورة فلم نجذب إستثمارات أجنبية بحجم كبير إذ حسب البنك الدولي كان حجم الإستثمار المباشر في 1992 30 مليون دولار ثم لم نجذب أي إستثمار أجنبي حتى 1996 بمبلغ 270 مليار دولار وكانت في مجال المحروقات، وكان حجم الإستثمار المحلي 30.8 مليار دينار جزائري في 1992 ليصل إلى 29.7 مليار دينار جزائري في 1999، لكن بعد سنة 2000 كنا أنهينا برنامج الإصلاح الهيكلي واستقر سعر الصرف وتحكمنا في المديونية وحدثت طفرة في أسعار البترول حيث كان سعر البرميل 38.63 دولار سنة 2004 وبلغ 54.54 دولار [108] ص 74،مما سمح لنا بتوفر أموال وبدأنا نطبق برنامج تدعيم الإنعاش الإقتصادي في الفترة 2000-2005 الذي حقق نتائج جيدة إذ نما خلال هذه الفترة ناتج قطاع خارج المحروقات ب 6.2% وقطاع الزراعة ب 6.8%[109] وأيضا

دعم هذا البرنامج ببرنامج تمديدي له في الفترة 2005-2010 يهدف إلى تحقيق زيادة في النمو الإقتصادي والناتج المحلي الخام من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإستثمار الأجنبي المباشر الذي تزايدت وتيرته بعد 2000 والجدول الموالي يبين تطور الإستثمار الأجنبي المباشر من 2000 إلى 2010:

الجدول رقم 09:تطور حجم الإستثمار الأجنبي المباشر 2000-2010 [106]

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القيمة	143,000,000	207,300,000	1,065,000,000	633,800,000	881,900,000	1,081,000,000
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	
القيمة	1,796,000,000	1,662,000,000	2,595,000,000	2,760,000,000	2,291,200,000	

ومن هذا الجدول نلاحظ إرتفاع حجم الإستثمارات الأجنبية في الجزائر في هذه الفترة رغم حدوث إنخفاض في سنتي 2003-2004 نتيجة لأزمة بنك الخليفة داخليا التي قللت الثقة في الجهاز المصرفي الجزائري، والأوضاع العالمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لكن عاودت الإرتفاع بعد 2004 وهذا للأسباب الآتية:

-تحسن الوضع الأمني؛

-التحكم في المديونية؛

-تبسيط النظام الضريبي،

-السماح بتحويل الأرباح للخارج أو جزء منها؛

-وإستقرار سعر الصرف عند مستوى 70 دينار للدولار الواحد مما شجع الإستثمارات على دخول السوق الجزائري.

كما تم الإعلان عن برنامج الإستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 ويستلزم من النفقات 214,21 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 700,9 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار)، وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 534 .11 مليار دج (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار)، كما يخصص برنامج 2010- 2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية.[1]

ومنه نستنتج أن تقلبات سعر الصرف كان لها أثرين على الناتج المحلي الإجمالي نبينهما كما يلي:

[1]-نص بيان مجلس الوزراء بتاريخ 24-05-2010، منشور على الموقع: www.jazairs.com، تاريخ التصفح: 30-12-2010 على الساعة: 20:19

-أثر صوري من خلال إرتفاع وإنخفاض سعر الصرف الذي يصاحبه إرتفاع وإنخاض في قيمة الناتج المحلي عند تحويله بالعملة الصعبة؛

-وأثر حقيقي غير مباشر يتمثل في قدرة سعر صرف على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة عندما يكون في مستوى مستقر وغير مغالى في تقديره أو غير مغالى في تخفيضه.

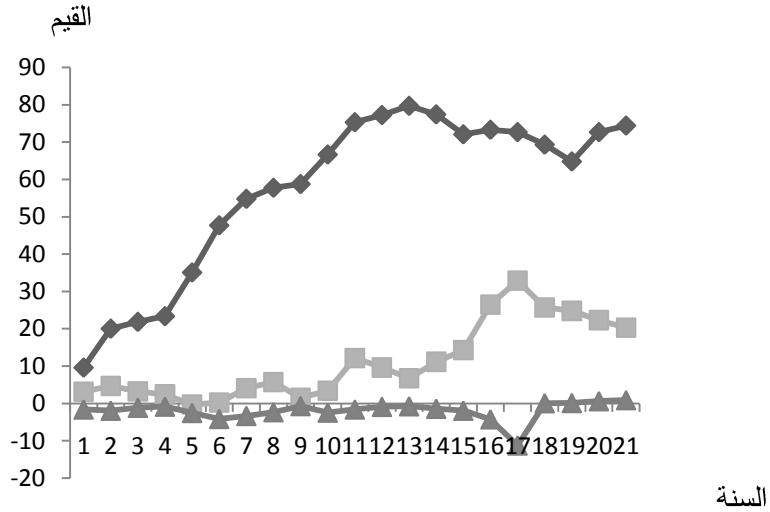
2.2.2.3.تقلبات سعر الصرف وميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات كما عرفناه سابقا هو كشف كل التدفقات المالية والسلعية بين المقيمين في القطر وخارجه، وبما أن له علاقة مع الخارج فهذا يعني أن لسعر الصرف حتما أثر عليه وعلى بنوده ومن أهم بنوده الميزان التجاري وميزان رأس المال اللذين سيكونان محل دراستنا، ونقدم الجدول التالي الذي يبين تطور أرصدة الميزان التجاري وميزان رأس المال في الفترة 1990-2010

الجدول رقم 10:تطور أرصدة الميزان التجاري وميزان رأس المال في الفترة 1990-2010 (الوحدة مليار دولار أمريكي) [106]

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
م التجاري	3.11	4.67	3.2	2.4	0.3-	0.2	4.1	5.69	1.51	3.36
م رأسمال	1.57-	1.89-	1.1-	0.8-	2.5-	4.1-	3.3-	2.29-	0.66-	2.4-
البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
م التجاري	12.3	9.61	6.7	11.14	14.27	26.47	32.9	25.7	24.8	22.3
م رأسمال	1.57-	0.87-	0.71-	1.37-	1.9-	4.2-	11.2-	0.11	0.16	0.65
البيان	2010									
م التجاري	20.3									
م رأسمال	0.93									

ولتحليل هذه المعلومات وفهمها بشكل أحسن فلنمثلها بمنحنى بياني وهذا إعتمادا على معلومات تطور سعر الصرف في الجدول رقم 05 والجدول رقم 10 كما يلي:



الشكل رقم 29:منحنى تطور سعر الصرف وأرصدة الميزان التجاري ورأس المال 1990-2010

إعداد الطالبة إستنادا لمعلومات الجدول رقم 10 والجدول رقم 05

الأسود:سعر الصرف، الرمادي:رصيد ميزان التجاري، الرمادي الغامق:رصيد ميزا رأس المال.

من الفترة 1990-1995 نلاحظ تحقق فائض في الميزان التجاري وهذا لأن كان هناك إنخفاض في حصيلة الصادرات النفطية نتيجة إنخفاض أسعار البترول التي كانت 24.2 دولار للبرميل لتصل إلى 16.3 دولار للبرميل في 1994، مما جعل الدولة تخفض من الواردات خاصة الواردات الخاصة بمشاريع التنمية وتم فتح المجال أما الخواص للإستيراد وتشجع القليل فقط للقيام بهذه العملية فبعد أن كانت 9.684 مليار دولار في 1990 أصبحت 7.681 مليار في 1992 لتصل 8.788 مليار دولار في 1994، مما نتج عنه تحقيق فائض بعد التقليل من حجم الواردات، لكن الإرتفاع في قيمتها فيما بعد كان نتيجة لتخفيض قيمة العملة الوطنية أي إرتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار أدى إلى إرتفاع حجم فاتورة الواردات، وهذا الإرتفاع أيضا قلل من حصيلة الصادرات من البترول التي تمثل حوالي 95% من صادراتنا إذ كانت في 10.865 مليار دولار لتصل في 8.053 مليار دولار، وكان في سنة 1994 عجز نتيجة لإنخفاض سعر البترول مما جعل الحصيلة 8.053 مليار دولار والواردات 9.365 مليار.[106]

نلاحظ من الفترة 1995-2010 أن الميزان التجاري حقق فوائض هذا نتيجة للأسباب التالية:

-إرتفاع أسعار البترول من 17.6 دولار للبرميل في 1995 ليصل إلى 77.4 دولار في 2010؛[111]

-تزايد معدلات نمو الإقتصاد خاصة بعد سنة 1999 وتحسن الوضعية الأمنية مما جذب الإستثمار الأجنبي كما وضحنا في الفرع السابق؛

-ونمو الصادرات خارج المحروقات بنسبة 6.2% مما ساعد على تحقيق فائض.

أما بالنسبة لميزان رأس المال فنلاحظ أنه في حالة عجز من 1990-2006 وهذا للأسباب التالية:

-تدهور الوضعية الأمنية في التسعينات مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال للخارج؛
-عدم جذب إستثمارات أجنبية في التسعينات نتيجة للأوضاع الأمنية المتدهورة فلم تكن هناك إستثمارات أجنبية مباشرة، أما بالنسبة للإستثمارات الغير مباشرة فلم تكن هناك سوق للأوراق المالية حتى 1996 وهو سوق غير متطور وراكد؛
-تسديد خدمات الديون السابقة والحصول على ديون جديدة من صندوق النقد الدولي في 1992 و1994 مما سبب عجز؛
-وبداية من سنة 2000 كنا قد أنهينا برنامج الإصلاح الهيكلي والتثبيت وصاحب هذا إرتفاع أسعار البترول مما وفر لدينا أموال لبدأ تسديد الديون وتصفيتها وهذا ما حدث فعلا لذا نجد أن ميزان رأس المال حقق عجزا.

ونلاحظ أن من سنة 2006-2010 حقق ميزان رأس المال فائضا وهذا للأسباب الآتية:
-إرتفاع الإستثمارات الأجنبية كما وضحنا في الجدول في الفرع السابق وهذا نتيجة لتحسن الوضع الأمني وتوفير مناخ إستثماري مغري حيث عدلت نظامها الضريبي وقوانين الشركات إذ سمحت بإنشاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة والشخصية الوحيدة؛
-التخلص من المديونية إذ لم يتبقى إلا حوالي 6 ملايير دولار وفقا لتصريحات بنك الجزائر سنة 2011؛
-وزيادة تحويلات المهاجرين نحو الوطن إذ بلغ المهاجرين سنة 2009 حوالي 1.6 مليون مهاجر وبلغ حجم تحويلاتهم نحو 10.7 مليون دولار وفقا وزارة الداخلية.

قمنا بإنشاء نموذج خطي بسيط بإستعمال spss يكون رصيد الميزان التجاري B.COM هو المتغير التابع و سعر الصرف TC هو المتغير المستقل وكانت النتائج كما يلي:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,578[a]	,334	,299	8,53531

a. Predictors: (Constant), TC

كما هو مبين معدل الإرتباط البسيط كان 57.8% أي رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف مرتبطان بنسبة 57.8% ومدى التوافق والتفسير بينهما معبر عنه بمعامل التحديد (R^2) الذي قيمته 33.4، وهي نسب بسيطة لكن ملحوظة تعني أن تقلب سعر الصرف ذو تأثير بسيط لكن ملحوظ على رصيد الميزان التجاري.

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	693,055	1	693,055	9,513	,006[a]
	Residual	1384,178	19	72,851		
	Total	2077,233	20			

a. Predictors: (Constant), TC

b. Dependent Variable: B.COM

وبالنسبة لمعنوية النموذج فقيمة الإحصاءة F المحسوبة هي 9.513 ومن الجدول الإحصائي لفيشر فهي 4.38 عند درجة معنوية 5% وبالتالي نجد أن الإحصاءة المحسوبة أكبر من الجدول الإحصائي مما يعني أن للنموذج معنوية كلية، أي معاملاته ليست كلها معدومة، وتكون المعاملات المقدرة كالآتي:

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-4,075	5,278		-,772	,450
	TC	,266	,086	,578	3,084	,006

a. Dependent Variable: B.COM

نلاحظ أن ليس للقيمة الثابتة معنوية إحصائية لأن t المحسوبة تقع في مجال الرفض لإختبار ستيودنت إذ t الجدولية هي 2.086 عند معنوية 5% وبالتالي هي تنتمي لمجال الرفض [2.086 - 2.086] وبالتالي تكون المعادلة:

$$\widehat{B.COM}=-4.075+0.266\ TC$$

$$(-0.772)\ (3.084)$$

$$R=57.8\%\quad R^2=33.4\%\quad F=9.513$$

وكما هو مبين نلاحظ أن مقدرة سعر الصرف موجبة ما يبين أن رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف على علاقة طردية، فإرتفاع سعر الصرف (إنخفاض قيمة العملة) يؤدي إلى إرتفاع رصيد الميزان التجاري والعكس عند الإنخفاض، وهذا يوافق ما نصت عليه نظرية ميزان المدفوعات وكينز التي ذكرناها في الفصل السابق.

أما بالنسبة لميزان رأسمال فكان النموذج كما يلي:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,032[a]	,001	-,052	2,59909

a. Predictors: (Constant), TC

كما هو مبين معدل الإرتباط البسيط كان 3.2% أي رصيد ميزان رأس المال وسعر الصرف مرتبطان بنسبة 3.2% ومعامل التحديد (R^2) الذي قيمته 1%، وهي نسب ضئيلة جدا تعني أن تقلب سعر الصرف ذو تأثير ضئيل جدا على رصيد ميزان رأس المال مما يؤكد أن سعر الصرف وميزان رأس المال غير مرتبطان وسعر الصرف ذو تأثير ضئيل جدا على رصيد ميزان رأس المال.

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	,129	1	,129	,019	,892[a]
	Residual	128,350	19	6,755		
	Total	128,479	20			

a. Predictors: (Constant), TC

b. Dependent Variable: B.CAP

وبمقارنة F المحسوبة التي هي 0.019 ومن الجدول الإحصائي لفيشر فهي 4.38 عند درجة معنوية 5% نجد أن الإحصاءة المحسوبة أقل من الجدول الإحصائي مما يعني أن ليس للنموذج معنوية كلية أي معاملاته كلها معدومة وسعر الصرف لا يفسر تغيرات رصيد ميزان رأس المال وبالتالي المعاملات المقدرة مرفوضة ولا داعي لذكرها.

وبالتالي نستنتج أن تقلبات سعر الصرف تؤثر على الميزان التجاري بنسبة معتدلة ولا تؤثر على ميزان رأس المال بتاتا.

ومن هذا التحليل الإقتصادي والقياسي نستنتج أن سعر الصرف يؤثر على رصيد الميزان التجاري لأنه يؤثر على قيمة الصادرات والواردات من وإلى الدولة لكن ليس بالحجم الكبير، إذ لم تنجح سياسة تخفيض سعر الصرف لمعالجة عجز ميزان المدفوعات الجزائري وهذا للأسباب التالية:

-صادرات الجزائر لا تتمتع بالمرونة لتتغير بتغير الطلب نتيجة لإنخفاض سعر الصرف لأن 95% منها من المحروقات التي تخضع في لإنتاجها لقرارات الأوبك، وحجم صادرات خارج المحروقات ضئيلة لن تتأثر كثيرا بتخفيض سعر الصرف؛

-والتجارة الخارجية في الجزائر لا تخضع للحرية التامة.

أما بالنسبة لميزان رأس المال فنرى أن لسعر الصرف تأثير ضئيل جدا عليه وهذا لأن مهما كان سعر الصرف فهو لا يجذب رؤوس الأموال، بل يجب توفر عناصر أخرى مثل جهاز مصرفي متطور

لسهولة تحريك الأموال وزيادة ثقة أصحابها في هذا الجهاز، أيضا يجب توفر بيئة إستثمارية جيدة سواء في السوق الحقيقي أو السوق المالي والجزائر لا تتمتع بسوق مالي نشط وجاذب لرؤوس الأموال.

3.2.2.3.تقلبات سعر الصرف والمديونية الخارجية

منذ الإستقلال سعت الجزائر إلى تحسين أداء الإقتصاد وتحقيق تنمية لذا قامت الحكومة بتنفيذ عدة مشاريع تنموية مثل البرنامج الرباعي الأول والثاني في السبعينات والبرنامج الخماسي الأول والثاني في الثمانينات، مما جعل الجزائر تستعين بالتمويل الخارجي من أجل تمويل هذه البرامج ومع تراكم هذه الديون وإرتفاع أسعار الفائدة الدولية وقعت الجزائر في نهاية الثمانينات في أزمة مديونية كانت أهم أسبابها:

-تقلبات قطاع المحروقات فخلال سنتي 1973و1979 إرتفع سعر النفط وكنتيجة لهذا إتبعت الجزائر سياسة الإقتراض معتمدة على تكهنات إرتفاع أسعار النفط للفترات اللاحقة، لكن حدث العكس إذ إنخفض سعر البترول سنة 1986 مما أدى إلى تقليص عائدات صادرات المحروقات، ومن ثم حدوث عجز في ميزان المدفوعات وعدم القدرة على تسديد الديون وقد تسبب هذا الإنخفاض في خسائر للجزائر قدرها 9 مليار دولار؛

-ضخامة الجهود الإستثمارية إذ إعتمدت الجزائر منذ السبعينات على سياسة تنموية تعتمد خاصة على القطاع الصناعي الذي تطلب إستثمارات ضخمة فاقت إمكانيات التمويل المحلية، مما أدى بالجزائر إلى اللجوء للقروض الخارجية غير أن تمويل هذه الإستثمارات عن طريق القروض الخارجية جعل من الجهاز الإنتاجي جهازا تابعا للخارج، إذ أن عملية تشغيله تتوقف إلى حد كبير على واردات السلع الأولية والسلع الوسيطة؛

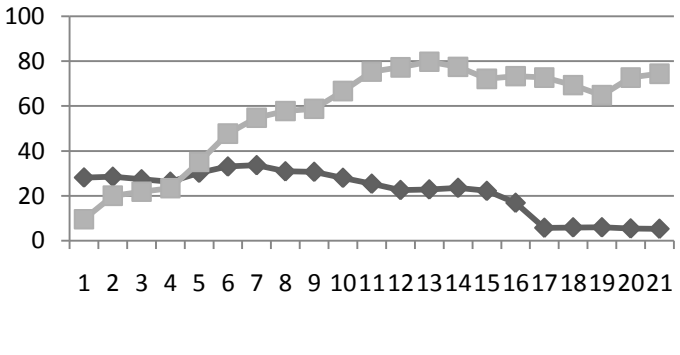
-غياب سياسة سليمة للإقتراض وهذا لعدم وجود تناسب بين تركيبة العملات الأجنبية المكونة للدين الخارجي وبين نمط التجارة الخارجية، حيث أن صادرات الجزائر تتم بصورة شبه كلية بالدولار الأمريكي ومنه يكفي إنخفاض قيمة الدولار مع ثبات العملات الأخرى حتى يتفاقم حجم الدين الخارجي، إرتفاع حصة القروض قصيرة الأجل من إجمالي القروض وما تبعها من شروط قاسية خاصة من حيث إرتفاع أسعار الفائدة فيها، زيادة خدمات الدين الخارجي إذ وصلت إلى 30.7% سنة 1994 في حين لم تتجاوز 57.62% سنة 1987، وعدم المصداقية في تسيير القروض حيث استعملت نسبة كبيرة منها في تمويل الواردات من السلع الكمالية، عدم فعالية الجهاز الإنتاجي إذ أن معظم النتائج التي حققتها مختلف القطاعات الإنتاجية التي مولت بالقروض كانت ضعيفة ما عدا قطاع المحروقات.[112]

والجدول التالي يبين تطور المديونية خلال 1990-2010:

الجدول رقم 11:تطور المديونية خلال 1990-2010 (الوحدة مليار دولار أمريكي) [106]

السنة	حجم الدين	السنة	حجم الدين
1990	28,146	2001	22,57
1991	28,487	2002	22,83
1992	27,348	2003	23,54
1993	26,274	2004	22,18
1994	30,241	2005	16,87
1995	33,051	2006	5,72
1996	33,653	2007	5,9
1997	30,9	2008	5,93
1998	30,68	2009	5,42
1999	28,006	2010	5,27
2000	25,38		

ولتحليل هذه المعلومات فلنقم بتمثيلها بمنحنى بياني وهذا أيضا بتمثيل تطور سعر الصرف أيضا المذكور في الجدول رقم 05 وهذا كما هو مبين في الشكل التالي:



الشكل رقم 30:منحنى تطور المديونية وسعر الصرف 1990-2010 إعداد الطالبة إستنادا لمعلومات الجدول رقم 11 والجدول رقم 05

الرمادي:مديونية، الأسود:سعر الصرف.

نلاحظ من الجدول أن من 1990-1993 كان هناك إنخفاض في حجم المديونية لكن تجاوزت خدمات المديونية الخارجية 80% من إيراداتها الخارجية، كل هذه التطورات أدت بالجزائر للجوء لصندوق النقد الدولي بغرض الإقتراض حيث حصلت منه على 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في جوان 1991 مما أدى إلى خفض قدرة الجزائر على تسديد ديونها، وإرتفاع سعر صرف الدولار لم يؤثر على حجم المديونية في هذه الفترة لأن الجزائر كانت تسدد بعض أقساطها مستخدمة حقوق السحب الخاصة التي إقترضتها من صندوق النقد الدولي سابقا، ثم من 1994-2000 لجأت لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي فقدم لها قرض متوسط الأجل بلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات مما

أدى إلى إرتفاع الديون متوسطة وطويلة الأجل بنسبة 13.18% من سنة 1994 إلى سنة 1996، كما أن إتفاق إعادة الجدولة الذي أبرمته الجزائر مع نادي باريس في ماي 1994 ساهم من جهة في خفض معدل خدمة الدين ليبلغ نسبة 30.9% سنة 1996 بعدما بلغ 47.1% سنة 1994 أي إنخفض بنسبة 34.39%، وساهم من جهة أخرى في خفض ديون الجزائر المقومة بالدولار والين بنسبة مرتفعة بلغت51.96% وذلك بين سنتي 1994 و1996. ومثلت سنة 1997نقطة تحول في وضع المديونية الخارجية للجزائر حيث سجل الدين المتوسط والطويل الأجل إتجاها تنازليا لتبلغ 28.14 مليار دولار سنة 1999 أي إنخفض بنسبة 15.31% منذ سنة 1996 مما أدى إلى إنخفاض إجمالي الدين بنسبة 15.86%، إلا أن معدل خدمة الدين عرف إرتفاعا ملحوظا سنة 1998 حيث بلغ 47.5% وهذا يرجع من جهة إلى إبرام إتفاق القرض الموسع الذي إمتد من سنة 1995 إلى سنة 1998، ومن جهة أخرى إلى إرتفاع ديون الجزائر المقومة بالين وباقي العملات بين سنتي 1997 و1998 بنسبة 14.17% و13.3% على التوالي مقابل إنخفاض ديونها بالدولار بنسبة 6.02% فقط، ومع إرتفاع أسعار البترول سنة 1999 حيث بلغت قيمة البرميل الواحد 17.9 دولار أمريكي إنخفضت نسبة خدمة الدين لتصل إلى 39.1% [115] ص 25-26، وبالتالي في هذه الفترة كان لسعر الصرف بعض الأثر على المديونية، أما في الفترة الأخيرة 2000-2010 نلاحظ إنخفاض حجم المديونية وهذا لأن سعر برميل البترول إرتفع مما وفر لدينا حصيلة جيدة وبدأنا نسدد في ديوننا إذن لم يكن لسعر الصرف أثر هنا في تخفيض حجم المديونية.

وقمنا بإدخال المعلومات السابقة في برنامج spss وأنشأنا نموذج خطي بسيط وكانت النتائج كما يلي:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,489[a]	,239	,199	8,9976012

a. Predictors: (Constant), TC

يبين لنا معدل الإرتباط الذي قيمته 48.9% أن الدين الخارجي وسعر الصرف مرتبطان بنفس القيمة ويبين لنا معامل التحديد أن سعر الصرف يفسر 23.9% من حجم الدين الخارجي، أما معامل التحديد المصحح فكان 19.9% وكما نلاحظ هذه القيم بسيطة لكن جديرة بالأخذ بعين الإعتبار وتبين أن لتقلبات سعر الصرف أثر على المديونية في حالة الجزائر بشكل ملاحظ لكن ليس بشكل كبير.

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	482,822	1	482,822	5,964	,025[a]
	Residual	1538,180	19	80,957		
	Total	2021,001	20			

a. Predictors: (Constant), TC

b. Dependent Variable: DEBT

ومن هذا الجدول نجد أن للنموذج معنوية كلية أي ليس كل عوامل النموذج معدومة وهذا لأن الإحصاءة F المحسوبة في الجدول أعلاه أكبر من F من الجدول الإحصائي لفيشر 4.38.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	34,540	5,563		6,209	,000
	TC	-,222	,091	-,489	-2,442	,025

a. Dependent Variable: DEBT

من هذا الجدول نستنتج أن لمقدرات النموذج معنوية لأن t المحسوبة لا تقع في مجال الفرضية أن المقدرات معدومة وهو [2.086 -2.086] وبالتالي تكون المعادلة كما يلي:

$$DEBT=34.54-0.222TC$$

$$(6.209)\ (-2.442)$$

$$R=48.9\%\quad R^2=23.9\%\quad F=5.964$$

ومنه نستنتج أن لتقلبات سعر الصرف أثر على المديونية الخارجية أثر بسيط لكنه ملحوظ ولا يمكن تجاهله، وهذا لأن المديونية مقومة بالعملة الأجنبية وبالتالي فأي تغير في قيمة سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية سيكون له أثر على المديونية، وكما نلاحظ فإن مقدرة سعر الصرف سالبة مما يبين أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والمديونية إذ في حالة ما إنخفض سعر الصرف الدينار فحجم المديونية سيرتفع والعكس في حالة إرتفاع.

من خلال هذا المبحث نستنتج أن سعر الصرف الجزائري له علاقة وطيدة بكل من معدل التضخم وسعر الفائدة على الإقراض والودائع ومعدل النمو، ولتقلبات سعر الصرف أثر على الناتج المحلي الإجمالي بشكلين صوري وحقيقي، أما بالنسبة لميزان المدفوعات فأثر سعر الصرف على الميزان التجاري كان ملحوظ وبين ذلك كل من معدل الإرتباط ومعدل التحديد اللذين كانا 57.8% و33.4% على الترتيب، أما بالنسبة لميزان رأس المال فقد كانا 3.2% و1% مما يعني أن لتقلبات سعر الصرف

أثر ضئيل جدا على ميزان رأس المال، وأخيرا بالنسبة للمديونية فكان لتقلبات سعر الصرف عليها أثر بسيط لكنه ملحوظ لأن هذه الديون بالعملة الأجنبية وبالتالي فأثر سعر الصرف سيكون موجود ولو بنسبة بسيطة.

3.3.أثر الدولار والأورو على سعر الصرف

تظهر العملات المؤثرة على الإقتصاد الجزائري من خلال تحليل هيكل التبادلات مع الخارج حسب تقرير (K.Sekkat & L.ACHY Juin 2000) فإن خلال فترة 1990-1997 كان 70% من تبادل الجزائر كانت مع الإتحاد الأوروبي و 30% كانت نحو خارج منطقة الإتحاد الأوروبي، إذ بلغ التبادل مع فرنسا 28% و ألمانيا 19% و إيطاليا 25% وإسبانيا 10%.[113]

إن عائدات صادرات المحروقات تكون بالدولار لأن أكبر المستوردين لهذه المواد هي الولايات المتحدة الأمريكية، حتى عقودها المتداولة تقيم بالدولار لذا هذه العملة أيضا تؤثر على الإقتصاد الجزائري، كما أفاد تقرير صادر عن الخارجية الأمريكية يتعلق بالمبادلات التجارية مع دول المغرب العربي بأن الجزائر تستحوذ على نسبة 71% من هذه المبادلات، بعد أن حققت فائضا في ميزانها التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال 2010 وصل إلى 18 مليار دولار وبحسب التقرير الصادر مؤخرا، فإن نسبة التبادل التجاري بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية بلغ 17%، ورجّح كفة المبادلات لصالح الجزائر بنحو 18 مليار دولار فائض الميزان التجاري مع أمريكا، وذلك كون صادرات الجزائر من خام المحروقات في تزايد من الطلب الأمريكي ويكون سعر البيع بالبرميل وفق الأسعار الدولية لخام برنت الشمال، بما أن النفط الجزائري مصنّف ضمن أجود الخامات العالمية، في حين تستورد الجزائر منها السلع الغذائية والصناعية لاسيما الحبوب.[114]

إذن مما سبق يتضح لنا أن أهم العملات المؤثرة على الإقتصاد الجزائري هي الأورو والدولار الأمريكي، لما لهما من وزن في الإقتصاد العالمي بسبب القوة الإقتصادية الداعمة للعملتين، حيث الأورو هو عملة الإتحاد الأوروبي الذي يضم أكبر الدول الصناعية –ألمانيا، فرنسا، إيطاليا- والدولار هو عملة أكبر قوة إقتصادية في العالم الولايات المتحدة الأمريكية.

1.3.3.نظرة حول الأورو والدولار

سنحاول في هذا المطلب إعطاء فكرة حول كل من الأورو والدولار بما أنهما أكثر عملتين مؤثرتين على الإقتصاد الجزائري، وقسم هذا المطلب إلى فرعين سنتكلم في الأول عن الأورو والثاني عن الدولار.

1.1.3.3.التعريف بالأورو

مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية شرعت الدول الأوروبية في محاولات التعاون النقدي فيما بينها، فبعد إنشاء إتحاد المدفوعات الأوروبي سنة 1950 تكونت السوق الأوروبية المشتركة بموجب معاهدة روما سنة 1957 والتي عرفت فيما بعد بالمجموعة الإقتصادية الأوروبية، ركز التعاون النقدي على مواجهة الأزمات الإقتصادية كإختلال موازين المدفوعات، زيادة مستويات التضخم، الركود الإقتصادي، إرتفاع نسبة البطالة، تدهور سعر الدولار كعملة إحتياطية دولية ثم إيقاف تحويله إلى ذهب، أو مواجهة التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات، وبمرور الوقت تطورت محاولات التعاون النقدي الأوروبي وأصبحت تمثل هدفا لكل الدول الأوروبية، وهو تحقيق الوحدة الإقتصادية والنقدية الأوروبية، بتوقيع معاهدة روما تم إنشاء المجموعة الإقتصادية الأوروبية، التي كانت كل من فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لكسمبورج، ثم توسعت هذه المجموعة بإنضمام كل من بريطانيا، إيرلندا، والدانمارك سنة 1973، ثم إنضمام اليونان سنة 1981 وإسبانيا والبرتغال سنة 1986 وأخيرا إنضمت السويد و فنلندا في 1995 حيث تشكل هنا الإتحاد الأوروبي.[116] ص 262-263

ما سبق كان حول تطور العضوية بالنسبة لتطور التكامل الإقتصادي فبعد تشكيل المجموعة تم تحقيق إتحاد جمركي ليليه سوق مشتركة ثم تم التوصل إلى مرحلة الوحدة الإقتصادية سنة1993.

بدأت الدول الأوروبية التفكير في إنشاء نظام نقدي موحد في أواخر الستينات بعد ملاحظة الإضطرابات التي يتعرض لها الدولار والمخاطر المحدقة بنظام بريتون وودز، وأيضا من أجل زيادة الإندماج الإقتصادي بين دول المجموعة وتنسيق السياسات النقدية والمالية، في إجتماع لاهاي سنة 1969 إقترحت ألمانيا فكرة تكوين وحدة إقتصادية ونقدية تنفذ على مرحلتين الأولى يجري خلالها التنسيق بين السياسات الإقتصادية قصيرة الأجل مع تحديد الأهداف الكمية متوسطة الأجل، والثانية يتم خلالها إنشاء صندوق إحتياطي أوروبي مكون من تحويل دول المجموعة لجزء من إحتياطاتها له.

لذا في نوفمبر 1969 تم تشكيل لجنة أوروبية تحت رئاسة السيد وارنر كلفت هذه اللجنة بوضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأوروبية، وفي سنة 1971 قامت هذه اللجنة بتقديم ما يسمى بتقرير وارنر، وإقترح إنشاء إتحاد نقدي أوروبي على عدة مراحل تتراوح بين 7-10 سنوات، وقدم توصية بتطبيق هامش أسعار صرف بين الدول الأوروبية قدر ب 0.6% إرتفاعا وإنخفاضا، وأوصى أيضا بضرورة تعاون البنوك المركزية الأوروبية فيما بينها من خلال التدخل في سوق الصرف، لكن قبل تطبيق هذه التوصيات تم إعلان عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وهذا يعني إنهيار نظام بريتون وودز و هذا في 15 أوت 1971.

بسبب إنهيار نظام بريتون وودز قامت دول المجموعة الإقتصادية الأوروبية بعقد إجتماع في مدينة بازل السويسرية في 10 أفريل 1972، وتم الإتفاق على تخفيض هامش التقلب بين أسعار صرف

عملات دول المجموعة نحو بعضها في حدود 2.25% إرتفاعا وإنخفاضا، ويبقى هامش التقلب نحو باقي عملات العالم 2.25% إرتفاعا وإنخفاضا كما كان في إتفاقية سيمونثيان التي كانت في سنة 1970، وكانت بداية العمل بهذا النظام في 24 أفريل 1972.[117] ص 15-16

بدأت علامات إنهيار هذا النظام عندما أعلنت بريطانيا تعويم عملتها نتيجة للتدهور الكبير لقيمة الجنيه الإسترليني نتيجة للمضاربة عليه، و كان هذا في جوان 1972، ونتيجة لما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في 13 فيفري 1973 من تخفيض لقيمة الدولار بنسبة 10%، وقرار السلطات النقدية بعدم التدخل في دعمها لقيمة الدولار في أسواق الصرف الأجنبي، قررت ست دول من المجموعة الأوروبية التعويم المشترك لعملاتها مع الإبقاء على هامش التقلب في حدود 2.25%، كما أعفت بنوكها المركزية من إلتزامها بالتدخل في أسواق الصرف الأجنبي لتدعيم سعر الدولار بعدم السماح لسعره بالإنخفاض عن نسبة 2.25% عن سعر التعادل، وكانت الدول هي:ألمانيا، فرنسا، الدانمارك، بلجيكا، هولندا و لكسمبورغ.

لتنظيم وإدارة عمليات تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبي اللازمة لعمليات التعويم الجماعية، أنشأ الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي الذي تولى إدارته بنك التسويات الدولية، يقوم الصندوق بإصدار وحدات النقد الأوروبية كما يقدم تسهيلات إئتمانية قصيرة الأجل للبنوك المركزية بنسبة 20% من إحتياطياتها بالذهب أو الدولار مقابل إصداره وحدات النقد الأوروبية.

واجهت دول تنظيم الثعبان التي تتبع التعويم المشترك لعملاتها صعوبات بسبب تحرك عملاتها إرتفاعا و إنخفاضا عن سعر التعادل المركزي الذي يرجع إلى إختلاف معدلات النمو الإقتصادي وإختلاف معدلات التضخم في كل منها، وازدادت الصعوبات بسبب الطفرة الكبيرة في أسعار البترول، تلاها حدوث تعديلات عديدة في أسعار التكافؤ لبعض عملات دول الثعبان سواء بالإرتفاع أو بالإنخفاض، كما تركت بعض الدول تنظيم الثعبان رغبة منها في السماح لسعر الصرف بالإنخفاض إلى مستوى أدنى من الحد المفروض حتى تشجع صادراتها على حساب صادرات دول أخرى يضمها التنظيم. [118] ص 25

في إجتماع هانوفر في جوان 1988 وافق رؤساء حكومات دول المجموعة الاقتصادية على ضرورة تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية، حيث تم إعداد تقرير من طرف لجنة جاك دولورس وتضمن التقرير خطة تنفذ على ثلاثة مراحل:

*المرحلة الأولى:وتتضمن انضمام كل دول المجموعة الأورو بية إلى النظام النقدي الأوروبي، و مناقشة وضع الدول الأعضاء غير المشتركة في نظام آلية سعر الصرف، و تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء، أيضا إلغاء الرقابةعلى النقد وإنطلاق العمل في هذه المرحلة في أول جوان 1990.

*المرحلة الثانية:يتم خلالها إنشاء نظام للبنوك المركزية الأوروبية، يقوم بمسؤولية الإشراف على الترتيبات القائمة الخاصة بالتعاون النقدي ويعمل على:

-إستقرار الأسعار.

-تضييق هوامش التقلبات في نظام أسعار الصرف.

-التنسيق بين السياسات المصرفية والنقدية.

-مراقبة تنفيذ السياسات الإقتصادية الكلية.

*المرحلة الثالثة :تتضمن إنتقال سلطة تنظيم السياسات النقدية إلى بنك مركزي أوروبي ومنع تقلبات أسعار صرف عملات الدول الأعضاء قبل طرح عملة أوروبية موحدة.[119] ص 11-12

وفي قمة ماستريخت المنعقدة في ديسمبر 1991، تمت مناقشة المراحل الزمنية لتقرير دولورس، وبعد التوقيع على معاهدة ماستريخت في7 فيفري1992 تمت الموافقة على ما يلي:

-إتباع نظام الصرف الثابت بين عملات الدول الأعضاء إلى غاية إنشاء عملة واحدة في جانفي1999.

-إستكمال الشروط اللازمة للتقارب الإقتصادي قبل جانفي 1994 مع إزالة العوائق أمام حركة رؤوس الأموال، واعتماد خطط سنوية تهدف إلى تحقيق التقارب الإقتصادي وإتخاذ إجراءات لضمان إستقلالية البنك المركزي في كل بلد خلال الفترة 1994-1996.

وقد وضعت معايير صارمة لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية، ملزمة لدول الوحدة تمثلت فيما يلي:

-ألا يتجاوز عجز الميزانية نسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي.

-ألا يتجاوز حجم الدين الوطني نسبة 60% من إجمالي الناتج المحلي.

-ألا يتجاوز معدل التضخم نسبة 1,5% من متوسط أدنى نسبة للتضخم في ثلاث دول أعضاء في المجموعة.

-ألا يتجاوز سعر الفائدة طويل الأجل نسبة 2% من متوسط أدنى نسبة لأسعار الفائدة في ثلاث دول أعضاء.

-دخول عملات الدول الأعضاء في إطار نظام آلية أسعار الصرف، مع تثبيت أسعار صرف العملات لمدة عامين على الأقل قبل طرح العملة الواحدة.

إن الهدف من وضع هذه المعايير هو تحقيق التقارب بين الأو ضاع الإقتصادية لدول المجموعة الأوروبية حيث تلتزم حكومات الدول الأعضاء باتخاذ السياسات المناسبة لتحقيقها.

حقق الأورو مزايا عديدة حيث عمل على توفير تكلفة تغيير العملة بين الدول المشاركة في الإتحاد النقدي زيادة على نفقات تأمين مخاطر تقلبات سعر العملة، كما شجع تدفق رؤوس الأموال بين الدول المشاركة كما شجع عمليات الإندماج والتملك بين الشركات الأوروبية، أما عن أسواق الصرف تأثرت بحكم التوقف عن التعامل بالعملات الأوروبية، كما أن الإختلافات في أسعار الفائدة بين الدول

الأعضاء ستزول إنطلاقا من سياسة البنك المركزي الأوروبي، والذي يعمل على بناء هيكل لسعر الفائدة بالنسبة للأورو يكون أساسا للتكامل في أسواق الدول الأعضاء.[120] ص 617

2.1.3.3.التعريف بالدولار

تأسس النظام النقدي في الولايات المتحدة الأميركية سنة 1792 حيث بدأ سك عملة معدنية بولاية فيلادلفيا عام 1793 وكان دافيد رايتنهوس أول مدير لدار سك العملة، وإستعملت العملة الأمريكية كبنكنوت بعد إصدار الدستور الأمريكي عام 1789، وشرعت المصارف الأهلية إصدار ورق النقد بموجب تراخيص من الولايات، سنة 1864 منحت المصارف القومية التفويض بإصدار النقد وكان الإقبال والتعامل به بسيطاً حتى عام 1935 بسبب قيمته المنخفضة، وبعد هذا بدأت وزارة الخزانة الأمريكية إصدار العملة الرئيسية للولايات وتولت المصارف الإحتياطية الفيدرالية وهي 12 مصرفاً في 12 ولاية أمريكية إصدار العملة الإحتياطية بفئات مختلفة إضافة إلى عملة الخزانة التي كانت تصدرها.

وبالتالي لم يأخذ الدولار المكانة التي هو عليها الآن إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث مر الدولار بمرحلة إزدهار وإستقرار، حيث كان الدولار بمثابة محور النظام النقدي الدولي الذي أتت به إتفاقية بريتون وودز سنة 1944، كما كان الدولار نقطة الإرتكاز في نظام إستقرار أسعار الصرف الذي وجد قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن بعض الأسباب التي جعلت الدولار كعملة إرتكازية في سير النظام النقدي الدولي:

-خروج الدول الأوروبية من الحرب العالمية الثانية منهوكة القوى وذلك بسبب الخسائر الكبيرة التي لحقت بها في هذه الحرب [1] مما أثر سلبا على القسم الأكبر من أجهزتها الإنتاجية، لذلك وجدت هذه الدول نفسها بحاجة إلى مساعدة خارجية، ولم يسلم إلا إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية من الدمار الشامل الذي خلفته الحرب العالمية الثانية؛

-وتجمع أكثر من 3/2 ذهب العالم لدى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لأن دول أوروبا كانت تسدد وارداتها من خلال تحويل جزء من إحتياطاتها من الذهب إلى الولايات المتحدة وهكذا تجمع لديها كمية كبيرة من الذهب.

ولمساعدة أوروبا قامت الولايات المتحدة بإقرار خطة مارشال والتي امتدت من 1948 إلى سنة 1952، حيث منحت الولايات المتحدة 13 مليار دولار 11.6 مليار منها كانت على شكل مساعدات ومنح والباقي على شكل قروض، وقامت الدول المتلقية لهذه الأموال العمل على إنعاش الصناعات التصديرية وتشجيع صادراتها إتجاه الولايات وهذا عن تخفيض أسعار صرفها، وسعت الولايات المتحدة من هذا الإجراء إلى بسط هيمنتها على تلك الدول لمنع المد الإشتراكي القادم من الإتحاد السوفياتي آنذاك، وهكذا أصبح الدولار نقدا عالميا بصورة تلقائية ومن ثم أصبح الدولار نقدا عالميا بصورة تلقائية

[1]-خسرت أوروبا أكثر من 40 مليون شخص و150 مليار دولار خسائر مالية وإقتصادية.

ومن ثم أصبح بمثابة النقد الذي يستعمل لتسوية المدفوعات الدولية وقياس القيم، كما يعتبر هذا الحدث كذلك نقطة إنطلاق في بعث نظام الصرف بالذهب وتمييز الدولار عن سائر عملات العالم الأخرى.

لكن نتيجة لتخفيض الدول الأوروبية أسعار صرف عملاتها بهدف زيادة صادراتها وتشجيع قدراتها الإنتاجية في القطاع الصناعي عرف الدولار الأمريكي إضطراب وأزمة، إذ زادت صادرات الدول الأوروبية بنسبة 60% في الفترة 1952-1960، وهذا التحسن في ميزان مدفوعات الدول الأوروبية سنة 1958 ساعدها على تكوين إحتياطات نقدية كبيرة حوالي 15 مليار دولار مما جعلها تعلن إعادة عملتها للتحويل الأمر الذي نتج عنه دخول رؤوس أموال أمريكية لأوروبا، هذه التدفقات جعلت ميزان مدفوعات هذه الدول في حالة فائض والولايات المتحدة في حالة عجز وبدأ يتزايد منذ 1958، حيث كان متوسط العجز من 1958 إلى 1970 3.25 مليار دولار ومولته الولايات المتحدة الأمريكية بإحتياطها من الذهب وهذا كلفها خسارة 13 مليار دولار من هذا الإحتياطي، كما أصبحت هناك وفرة في الدولار بسبب مشروع مارشال وتسوية الولايات لمدفوعاتها الخارجية، ونتيجة لهذه الظروف قام الرئيس الأمريكي نيكسون آنذاك بإيقاف تحويل الدولار إلى ذهب لإنقاذ ما تبقى من إحتياطي الذهب، وكذلك قام بتخفيض المساعدات للخارج والإستثمارات الأجنبية وفرض ضريبة على واردات السيارات لخفض عجز ميزان المدفوعات، وهذا كان نهاية نظام بريتون وودز.

وهذا جعل أسواق الصرف تضطرب لذا وافقت الولايات المتحدة على تخفيض قيمة الدولار بنسبة 10%، ونتيجة لإنهيار قاعدة الصرف بالدولار تم إيجاد نظام صرف جديد وهو نظام الصرف العائم وعدلت إتفاقية صندوق النقد الدولي سنة 1978 لتشمل هذا النظام وتسمح للدول بتعويم أسعار صرفها وكان هذا بتوقيع إتفاقية جامايكا، ورغم هذا بقيت الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى إقتصاديا وهذا لأنها تتميز بإقتصاد مرن يمكنه تحمل الصدمات وقطاع صناعي كبير ومتنوع متطور تكنولوجيا. [121] ص 188-189

نستنتج من هذا المطلب أن السبب الرئيسي لإنشاء عملة أوروبية موحدة هو تجنب مخاطر تغيرات النظام النقدي وسعر صرف الدولار، وأيضا لتوحيد موارد أوروبا والإتحاد لمنافسة أو على الأقل لتكون على قدم السواء مع الولايات المتحدة الأمريكية، والولايات المتحدة دائما تسعى إلى البقاء في القمة من خلال المحافظة على السيطرة على النظام النقدي الدولي من خلال إبقاء على عملة قوية ومستقرة.

2.3.3.العلاقة بين سعر صرف الدينار والدولار مقابل الأورو

في هذا المطلب سندرس العلاقة بين سعر صرف الدولار مقابل الدينار والدولار مقابل اليورو لمعرفة أثر ذلك على قيمة سعر الصرف الدينار، وسنقوم بنفس الشيء بالنسبة للأورو، وبما أن الأورو دخل حيز التداول من 2000 ستكون دراستنا من 2000-2010، وهذا في فرعين على الشكل الموالي.

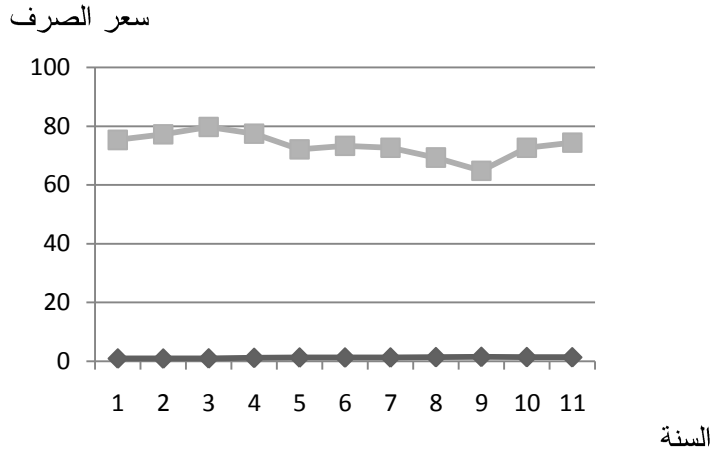
1.2.3.3.العلاقة بين سعر صرف الدولار مقابل الدينار والدولار مقابل الأورو

لدراسة هذه العلاقة نقدم الجدول التالي الذي يبين تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار وسعر صرف الدولار مقابل الأورو وهو كما يلي:

الجدول رقم 12:تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار والأورو من 2000-2010 [122]

السنة	سعرصرف الدولارمقابل الأورو	سعرصرف الدولارمقابل الدينار
2000	0,9232	75,285
2001	0,8952	77,215
2002	0,9454	79,682
2003	1,1321	77,395
2004	1,2438	72,061
2005	1,2449	73,276
2006	1,2563	72,647
2007	1,3711	69,292
2008	1,4726	64,7843
2009	1,3935	72,647
2010	1,3261	74,3908

ولتحليل هذه المعلومات بشكل أفضل فلنقم بتمثيلها بمنحنى بياني كما هو موضح في الشكل التالي:



الشكل رقم 31:منحنى تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار والأورو 2000-2010إعداد الطالبة إستنادا لمعلومات الجدول رقم 12

الرمادي:سعر صرف الدولار مقابل الدينار، الأسود:سعر صرف الدولار مقابل الأورو

من الجدول والمنحنى نلاحظ أن سعر صرف الدولار مقابل الأورو كان في إرتفاع مستمر من 2000 إلى 2008 وهذا بسبب أحداث 11 سبتمبر والحرب على أفغانستان والعراق حيث زاد الطلب على المعدات الحربية من الولايات المتحدة الأمريكية من طرف أوروبا إذ هي أيضا شاركت في الحربين، مما جعل سعر الصرف يرتفع، ثم نلاحظ إنخفاضه من 2008-2010 وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية إذ نتيجة لإفلاس حوالي 52 بنك وضخ حوالي 1.5 تريليون دولار أمريكي في الأسواق المالية أدى إلى إنخفاض سعر الصرف الدولار أمام الأورو[122] ، يعني ارتفعت قيمة الأورو أمام الدولار لأن المتعاملين الإقتصاديين لم تعد لديهم ثقة في الدولار كما سبق فاتجهوا نحو اليورو والين، وبالنسبة لسعر صرف الدولار مقابل الدينار فنلاحظ إرتفاع سعر صرف الدولار أمام الدينار من 2000-2002 هنا لأنه كان هناك طلب على الدولار من طرفنا لتسديد مستحقات الديون الخارجية كما ذكرنا في المبحث السابق ثم نلاحظ إنخفاض سعر الصرف من 2002-2005 بسبب آثار الحرب على العراق وأفغانستان، وبسبب تحسن الوضع الإقتصادي والأمني وتقلص حجم الديون الخارجية كما بينا سابقا، ثم زيادة في إنخفاض سعر الصرف على الدولار بسبب تحسن الإقتصاد الجزائري وتقليص حجم المديونية بشكل كبير وفي سنة 2008 سجل سعر صرف الدولار 62.7843 دينار جزائري بسبب الأزمة المالية والهزة التي تعرض لها الدولار ومن ثم إستقر سعر صرف الدولار بين 72 و73 دينار جزائري.

وقمنا بإدخال معلومات الجدول 12 في برنامج spss وأنشأنا نموذج خطي بسيط وكانت النتائج كما يلي:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,817[a]	,668	,631	2 491,5181200

a. Predictors: (Constant), TC1

من الجدول نجد أن معامل الإرتباط بين سعر صرف الدولارمقابل الدينار والدولار مقابل الأورو هو 81.7% مما يعني أن هذين المتغيرين مرتبطين ولهما علاقة مع بعضهما البعض، ومعامل التحديد قيمته 66.8% وهو يعني أن سعر صرف الدولار مقابل الأورو يفسر 66.8% من سعر صرف الدولار مقابل الدينار، وإذا أخذنا بمعامل التحديد المصحح 63.1% فيعني أنه يفسر 63.1% من سعر صرف الدولار مقابل الدينار.

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1,125E8	1	1,125E8	18,131	,002[a]
	Residual	5,587E7	9	6207662,542		
	Total	1,684E8	10			

a. Predictors: (Constant), TC1

b. Dependent Variable: TC

وللنموذج معنوية إحصائية أي ليس كل عوامل النموذج معدومة وهذا لأن الإحصاءة F المحسوبة في الجدول أعلاه أكبر من F من الجدول الإحصائي لفيشر التي هي 5.12، فنأخذ بالفرضية الثانية ونرفض الفرضية الأولى.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	93576,668	4770,798		19,614	,000
	TC1	-16711,982	3924,820	-,817	-4,258	,002

a. Dependent Variable: TC

من هذا الجدول نجد أن لمقدرات النموذج أيضا معنوية إحصائية لأن t المحسوبة لا تقع في مجال الفرضية أن المقدرات معدومة وهو [2.2622 -2.2622] وبالتالي تكون المعادلة كما يلي:

$$\widehat{TC}=93576.66-16711.98TC1$$

(19.614) (-4.258)

$R=81.7\%$ $R^2=66.8\%$ $F=18.131$

حيث:TC1 سعر صرف الدولار مقابل الأورو.

وبالتالي لسعر صرف الدولار مقابل الأورو أثر على سعر صرف الدينار الجزائري وهذا بشكل ملحوظ جدا، وهناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار مقابل الدينار وسعر صرف الدولار مقابل الأورو لن المقدرة سالبة، هذا لأن عند إنخفاض سعر صرف الدولار تتجه الجزائر نحو التعامل به لأن قيمة الأورو ستكون إرتفعت والعكس عند الإرتفاع.

ومن هذا نستنتج أن لسعر صرف الدولار مقابل الأورو أثر على سعر صرف الدولار مقابل الدينار وهذا لأن:

-هاتين العملتين من أكثر العملات تأثيرا على الإقتصاد الجزائري لأن معدل التبادل بين الجزائر والإتحاد الأوروبي 75% في كل من 2009 و 2010 حسب التقرير الإقتصادي الموحد لسنة 2011؛

-ولأن كلا العملتين تحملان أكبر وزن في سلة العملات التي على أساسها تحدد قيمة الدينار الجزائري.

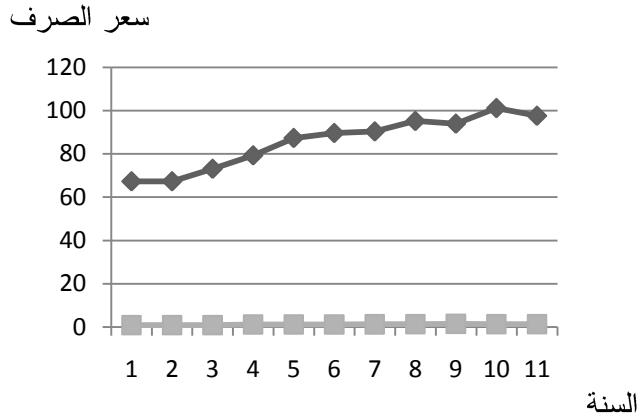
2.2.3.3.العلاقة بين سعر صرف الأورو مقابل الدينار والدولار مقابل الأورو

في هذا الفرع سندرس العلاقة بين سعر صرف الأورو مقابل الدينار وسعر صرف الدولار مقابل الأورو، ولهذا نقدم الجدول الآتي:

الجدول رقم (13):تطور سعر صرف الدولار مقابل الأورو وسعر صرف الأورو مقابل الدينار 2000-2010 [122]

السنة	سعر صرف الدولارمقابل الأورو	سعر صرف الأورومقابل الدينار
2000	0,9232	67,2883
2001	0,8952	67,3011
2002	0,9454	73,0825
2003	1,1321	79,2962
2004	1,2438	87,3279
2005	1,2449	89,635
2006	1,2563	90,3527
2007	1,3711	95,1804
2008	1,4726	93,9597
2009	1,3935	101,1664
2010	1,3261	97,5985

ولتحليل هذه المعلومات بشكل أفضل فلنمثلها بمنحنى بياني كما هو مبين في الشكل الموالي:



الشكل 32:منحنى تطور سعر صرف الأورو مقابل الدينار والدولار 2000-2010 إعداد الطالبة

إستنادا لمعلومات الجدول رقم 12

الأسود:سعر صرف الدولار مقابل الدينار، الرمادي:سعر صرف الدولار مقابل الأورو

نلاحظ من الجدول والمنحنى أن من 2000-2007 كان هناك إرتفاع في كلا من سعري صرف الدولار مقابل الأورو والأورو مقابل الدينار، هذا لأن تؤمن الجزائر غالبية وارداتها من الدول الأوروبية كما تزداد قيمة هذه الواردات كل سنة، حيث وصلت خلال السنوات الأخيرة بين 60 و % 70 من إ جمالي الواردات، وشكلت المواد الغذائية والسلع الصناعية والمعدات والآلات غالبية الواردات مما زاد من طلبنا على الأورو وبالتالي إرتفاع سعره أمام الدينار الجزائري، أما بالنسبة لسعر صرف الدولار أمام الأورو فكما شرحنا سابقا نتيجة لهجمات 11 من سبتمبر والحرب على العراق وأفغانستان إنخفضت قيمة الدولار وبالتالي تم التوجه إلى الأورو وكان هذا الإنخفاض في قيمة الدولار والتوجه نحو الأورو أيضا سببا في إرتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدينار، أما من 2008-2010 فنلاحظ إنخفاض سعر صرف الأورو في 2008 بسبب إنخفاض الواردات وتفجر الأزمة المالية التي أدت إلى إفلاس عدة بنوك في أوروبا كبنك الملكي الدانماركي ولهذا إنخفض، ومن ثم عاد وارتفع ليسجل 101.1664 دينار جزائري في 2009 وهذا لتحسن الوضع في أوروبا عما هو في الولايات المتحدة ولزيادة الطلب على الأورو نتيجة لإنخفاض قيمة الدولار لنفس الفترة.

و قمنا بإدخال معلومات الجدول 13 في برنامج spss وأنشأنا نموذج خطي بسيط وكانت النتائج كما يلي:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,959[a]	,919	,910	3,6123384

a. Predictors: (Constant), TC1

من هذا الجدول نجد أن معامل الإرتباط بين سعر صرف الأورو مقابل الدينار والدولار مقابل الأورو هو 95.9% مما يعني أن هذين المتغيرين مرتبطين ولهما علاقة مع بعضهما البعض قوية، ومعامل التحديد قيمته 91.9% وهو يعني أن سعر صرف الدولار مقابل الأورو يفسر 91.9% من تغيرات سعر صرف الأورو مقابل الدينار، وإذا أخذنا بمعامل التحديد المصحح 91% فيعني أنه يفسر 91% من سعر صرف الأورو مقابل الدينار.

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1338,922	1	1338,922	102,607	,000[a]
	Residual	117,441	9	13,049		
	Total	1456,363	10			

a. Predictors: (Constant), TC1

b. Dependent Variable: TC2

وللنموذج معنوية إحصائية أي ليس كل عوامل النموذج معدومة وهذا لأن الإحصاءة F المحسوبة في الجدول أعلاه 102.607 أكبر من F من الجدول الإحصائي لفيشر التي هي 5.12، فنأخذ بالفرضية الثانية ونرفض الفرضية الأولى.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	16,462	6,917		2,380	,041
	TC1	57,641	5,690	,959	10,130	,000

a. Dependent Variable: TC2

من هذا الجدول نجد أن لمقدرات النموذج أيضا معنوية إحصائية لأن t المحسوبة لكل مقدرة لا تقع في مجال الفرضية أن المقدرات معدومة وهو [2.2622 - 2.2622] عند معنوية 5%، وبالتالي تكون المعادلة كما يلي:

$$\widehat{TC2}=16.462+57.641TC1$$

(2.38) (10.13)

$R=95.9\%$ $R^2=91.9\%$ $F=102.607$

حيث TC2 هو سعر صرف الأورو مقابل الدينار، TC1:سعر صرف الدولار مقابل الأورو.

وبالتالي لسعر صرف الدولار مقابل الأورو أثر على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو وهذا بشكل كبير، ونجد أن العلاقة طردية بين سعر صرف الأورو مقابل الدينار وسعر صرف الدولار مقابل الأورو إذ إرتفاع هذا الأخير يؤدي إلى إرتفاع الأول لأن عند إرتفاع سعر الصرف الدولار يعني إنخفاض قيمته وبالتالي ستتجه الجزائر نحو الأورو مما يعني زيادة الطلب عليه وبالتالي سيرتفع سعر صرفه مقابل الدينار الجزائري.

ومن التحليل السابق نستنتج أن سعر صرف الدينار يتأثر بسعر صرف الدولار مقابل الأورو وهذا للأسباب التالية:

-حصيلة صادرات الجزائر تقوم بالدولار وواردتها بالأورو مما يربط عملتها بهاتين العملتين؛

-كلتا العملتين جزء من سلة تقييم الدينار الجزائري وتحملان أكبر وزن فيها، وبالتالي التغيرات الحاصلة في سعر صرف العملتين إتجاه بعضهما سيؤثر على سعر صرف الدينار الجزائري إتجاههما؛

-وتملك الجزائر إحتياطي صرف بالدولار 135 مليار وبالأورو 120 مليار دولار في سنة 2010 حسب تصريح بنك الجزائر، وبالتالي تغير سعر صرف العملتين سيؤثر على إحتياطي الصرف وبالتالي سيؤثر أيضا على سعر الصرف الدينار.

خلاصة

لقد خصصنا هذا الفصل لدراسة أولا تطور نظام الصرف الجزائري الذي كما بينا مر بمراحل عديدة، حسب التطورات الإقتصادية التي مرت بها الجزائر والإصلاحات التي قامت بها فمر من نظام ثابت خلال السبعينات وبداية الثمانينات ليتحول إلى نظام الرقابة على الصرف لحماية ما لدينا من العملة الصعبة كإحتياطي، ثم في التسعينات أين بدأنا نتحول لإقتصاد السوق نتيجة لإنهيار النظام الإشتراكي وأزمة المديونية التي اضطرتنا للجوء لصندوق النقد الدولي الذي فرض علينا برنامج الإصلاح الهيكلي ومنه تم تبني نظام التعويم المدار بالنسبة للدينار الجزائري على أساس سلة عملات.

ثم درسنا المتغيرات الداخلية التي تؤثر وتؤدي إلى تقلب سعر صرف الدينار الجزائري بإستخدام المنهج التحليلي والإحصائي، وتوصلنا إلى أن سعر الصرف الجزائري مرتبط إرتباط وثيق بكل من التضخم، سعر الفائدة على الإقراض والودائع، ومعدل النمو، ثم في نقطة أخرى درسنا أثر تقلبات سعر الصرف على الدينار الجزائري على الناتج المحلي الإجمالي، أين وجدنا أن سعر الصرف يؤثر على هذا المؤشر بشكلين صوري حيث عند تقييم الناتج المحلي الإجمالي كل سنة حسب متوسط سعر الصرف لتلك السنة فإن قيمة الناتج قد ترتفع أو تنخفض حسب سعر الصرف تلك السنة، فقد يكون نفس ناتج السنة السابقة لكن عند تقييمه بسعر الصرف قد يرتفع أو ينخفض، والشكل الثاني يكون حقيقي حيث عندما يكون سعر الصرف مستقر ومناخ إستثماري مشجع سيتم جذب إستثمارات أجنبية التي ستزيد من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ثم تكلمنا عن أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات بإختيار أهم بندين منه ودراستهما هما الميزان التجاري وميزان رأس المال، ووجدنا أن في حالة الميزان التجاري فلتقلبات سعر الصرف أثر ملحوظ عليه لأن تقلبات سعر الصرف تؤثر على حصيلة الصادرات وفاتورة الواردات مما يؤثر رصيد الميزان التجاري، أما بالنسبة لميزان رأس المال فوجنا أن لتقلبات سعر الصرف أثر ضئيل جدا عليه، لأن المناخ الإستثماري في الجزائر لا يجذب نسبة كبيرة من الإستثمار الأجنبي حيث تحتل الجزائر المرتبة 96 في قائمة إمكانيات الإستثمارات الأجنبية المباشرة لصندوق النقد الدولي منذ 2003، وبما أنه ليس لدينا سوق مالي نشيط فإن فرص جذب إستثمارات مالية غير مباشرة ضئيلة إلى معدومة، ثم درسنا أثر تقلبات سعر الصرف على المديونية الخارجية ووجدنا أن لتقلبات سعر الصرف أثر ملحوظ على المديونية لأن هذه المديونية مقيمة بالعملة الصعبة، وبالتالي فإن تغير سعر صرف تلك العملة فيؤثر على المديونية.

وكنقطة أخيرة في الفصل تكلمنا عن العلاقة بين سعر صرف الدولار مقابل الأورو على كل من سعر صرف الدولار مقابل الدينار وسعر صرف الأورو مقابل الدينار وهذا لأن هاتين العملتين هما حاليا الرائدتين في الإقتصاد العالمي، ولأنهما عملتين يتم على أساسهما تحديد قيمة عملة الدينار ووجدنا أن

لسعر صرف الدولار مقابل الأورو أثر ملحوظ على سعر صرف الدولار مقابل الدينار، وأثر قوي على سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري.

الخـــــاتـــمـــة

عرفت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1973–1988 نظام ثبات أسعار الصرف الذي كان يحدد في بداية الأمر بالنسبة للذهب ثم إلى الفرنك الفرنسي وأخيرا بالنسبة إلى سلة مكونة من 14 عملة، أدت هذه السياسة المطبقة إلى ظهور بوادر الإختلالات الداخلية والخارجية والتي كانت مختفية وراء ستار إيرادات المحروقات، بالفعل فنظرا إلى طبيعة التجارة الخارجية للجزائر فإن تصدير المحروقات كان المورد الأساسي إن لم نقل الوحيد للعملة الصعبة الشيء الذي جعلها مرتبطة بصفة خطيرة بأسعار البترول، كما أنه اتخذت السلطات الاقتصادية سياسة التصنيع ضمن نظام الصناعات المصنعة كوسيلة وحيدة من أجل تطوير قطاعها الإنتاجي، فاضطرت كذلك على استيراد معظم السلع والخدمات الخاصة بهذا القطاع كاليد العاملة، التكنولوجيا المواد التجهيزية والوسطية رؤوس الأموال ...الخ، أمام هذا الوضع وجدت الجزائر نفسها أمام وحدوية المواد المصدرة وتعدد المواد المستوردة.

من ناحية الإقتصاد الداخلي، فقد كانت الجزائر في فترة ما قبل الثمانينات في حالة تضخم مكبوح ناجم عن السك المفرط للنقود من أجل تغطية عجز الخزينة الذي عرف تزايدا متواصلا ناجما عن تمويل المؤسسات والإستثمارات، أمام ذلك ومع عدم مرونة القطاع الإنتاجي، فإنه لم يكن للكتلة النقدية المتداولة ما يقابلها من سلع وخدمات، مما أدى إلى ارتفاع القدرة الشرائية الشيء الذي مثل حافزا لارتفاع الأسعار، كون لم يعبر على الدينار الجزائري بقيمته الحقيقية (سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي)، فإن الطلب الداخلي عرف تزايدا متواصلا.

كان من المستحيل تلبيته عن طريق الإنتاج الداخلي لذا أجبرت السلطات الأعوان الإقتصادية على اللجوء إلى الخارج رافعين بذلك الطلب على السلع المستوردة.

إن الجزائر تابعة بصفة كبيرة لقطاع المحروقات وأمام تزايد للواردات عرف الميزان التجاري عجزا متواصلا كان اللجوء إلى الديون الخارجية من أجل تغطيته شيء لابد منه.

بعد انهيار أسعار البترول عام 1986 تم التنبه للخطر المحدق بالإقتصاد، إذ أنه لم تعد الجزائر قادرة على تحمل أكثر للإختلالات التي كانت تعاني منها وعرفت بالتالي أزمات إقتصادية ومالية، تجارية وإجتماعية وفي سياسة أجبرتها على إعادة النظر في السياسات التي كانت تتبعها، ومنه وفي بداية التسعينات بدأت مرحلة جديدة استوجبت هيكلة كلية للنظام الإقتصادي والمالي.

بدأت هذه الهيكلة بالتحول لإقتصاد السوق وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي تمثل أهم هدف له إعادة التوازنات الإقتصادية والمالية من جهة، وخلق الشروط الملائمة للبعث الإقتصادي من جهة أخرى في هذا المضمون شرع في تخفيض العملة الوطنية في 1991 و 1994، ومع إنزلاقات تخللت فترات ما بعد التخفيض وإقامة نظام سعر صرف عائم مما رفع من الأسعار الداخلية في مرحلة أولى.

لكن بعد سنة 2000 تحسنت مؤشرات الإقتصاد الجزائري والوضعية الأمنية لكن بقيت قيمة الدينار الجزائري منخفضة وهذا لإعتقاد راسمي السياسة الإقتصادية أن إبقاء قيمة الدينار منخفضة سيجذب إستثمارات أجنبية ويجنب العجز في الميزان التجاري وذلك لأن حجم الصادرات سيرتفع لأن الأسعار ستكون منخفضة، لكن الجزائر تعتمد على صادرات البترول التي لا تخضع لهذه القواعد لأنه محكمة من طرف الأوبيك، وحجم الصادرات خارج المحروقات ضئيل جدا فأي تغير فيه لن يكون ذا أهمية.

<u>النتائج</u>

–وفقا للدراسة التطبيقية والقياسية المتغيرات المؤثرة على سعر الصرف الجزائري هي التضخم له أثر على سعر صرف الدينار الجزائري وهذا ما وضحناه من خلال التمثيليات البيانية لكل من سعر صرف الدولار مقابل الدينار ومعدل التضخم والتغير فيهما، وكان أيضا هناك تزامن في التغير في كل من سعر الصرف وسعر الفائدة على كلا من الإقراض والودائع، أما بالنسبة لمعدل النمو فكان أيضا التطور فيه وفي سعر الصرف متزامنا، ووجدنا عند إنشائنا لنموذج خطي متعدد أن معدل الإرتباط بين هذه المتغيرات 92.8% ومعامل التحديد (R^2) R square 86.2% مما يعني أن هذه المتغيرات تفسر 86.2% من تقلبات سعر الصرف.

– فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي من خلال تحليل لتطور الناتج المحلي الإجمالي وجدنا أن لسعر الصرف أثر مزدوج على الناتج المحلي الإجمالي إذ من الفترة 1990–2000 كان الإرتفاع في الناتج المحلي الإجمالي صوري نتيجة لإرتفاع سعر الصرف، أما بعد ذلك فكانت حقيقية نتيجة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بعد تحسن الأوضاع الأمنية وبينا هذا بجدول يبين تطور الإستثمارات الأجنبية في تلك الفترة.

–فيما يخص الميزان التجاري فكان الأثر لتقلبات سعر الصرف ملحوظا من خلال المنحنى الذي رسمناه، ومن خلال معدل الإرتباط الذي كان بسيط 57.8% ومدى التوافق والتفسير بينهما معبر عنه بمعامل التحديد كان 33.4% والمصحح 29.9%، أما بالنسبة لميزان رأس المال فكنا على خطأ إذ أثر تقلبات سعر الصرف عليه كان شبه معدوم وهذا مبين من خلال معدل الإرتباط الذي كان 3.2% ومعامل التحديد (R^2) الذي قيمته 1% والمصحح – 5.2% مما يبين عدم وجود علاقة بين تقلبات سعر الصرف ورصيد ميزان رأس المال في حالة الجزائر.

–أما بالنسبة للمديونية فكان لتقلبات سعر الصرف عليها أثر ملحوظا من خلال التمثيليات البيانية التي بينت الإرتباط بينهما، وكانت النتائج النموذج مؤكدة إذ معدل الإرتباط كانت قيمته 48.9% ومعامل التحديد فكان 19.9% ما يبين لنا أن لسعر الصرف أثر على المديونية.

–وجدنا أيضا أن هناك علاقة بين سعر صرف الدولار مقابل الدينار والدولار مقابل الأورو لأن الإقتصاد الأمريكي من أكبر مستوردي المحروقات، وكانت نتائج النموذج مؤكدة لهذا حيث كان 81.7% ومعامل التحديد قيمته 66.8% أي سعر صرف الدولار مقابل الأورو يفسر66.8% من تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الدينار، أما بالنسبة لسعر صرف الأورو مقابل الدينار فكان أثر سعر صرف الدولار مقابل الأورو عليه أكبر لأن إقتصاد الجزائر مرتبط بشكل أكبر بالإقتصاد الأوروبي نتيجة للقرب الجغرافي والبعد التاريخي (الإستعمار الفرنسي)، وكانت نتائج النموذج مدعمة لهذا إذ نجد أن معامل الإرتباط بين سعر صرف الأورو مقابل الدينار والدولار مقابل الأورو هو 95.9% ومعامل التحديد قيمته 91.9% وهو يعني أن سعر صرف الدولار مقابل الأورو يفسر 91.9% من تغيرات سعر صرف الأورو مقابل الدينار.

إختبار الفرضيات

-الفرضية الأولى صحيحة إذ من خلال النموذج وجدنا أن هناك علاقة عكسية بين التضخم وسعر الصرف الجزائري، وهذا وفقا لما جاء في النظرية الإقتصادية لأن التضخم من أهم العوامل التي تأثر على سعر الصرف لأنه متصل بعدة مؤشرات إقتصادية، و وجدنا أن سعر الفائدة على الإقراض على علاقة طردية مع سعر الصرف بينما كان سعر الفائدة على الودائع على علاقة عكسية مع سعر الصرف، وهذا لأن رؤوس الأموال تتحرك بحثا عن تحقيق عائد مما يزيد الطلب على عملة وينخفض على أخرى وهذا يؤدي إلى تقلب سعر الصرف، وكان معدل النمو على علاقة طردية مع سعر الصرف وبالتالي عندما يحقق الإقتصاد نمو يبين قدرته على الحصول على العملة الصعبة وبالتالي يعطي قوة للعملة ويزيد من قيمتها.

-الفرضية الثانية أيضا صحيحة إذ وجدنا من خلال تحليلنا أن لسعر الصرف أثر صوري على الناتج المحلي الإجمالي وأثر حقيقي، لأن الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن قدرة الدولة على الإنتاج وبالتالي هو يقوم بالعملة الصعبة ويستخدم سعر الصرف كوسيلة لجذب الإستثمارات الأجنبية مما يجعل له أثر حقيقي على الناتج المحلي الإجمالي.

-الفرضية الثالثة بالنسبة للميزان التجاري فإنها صحيحة إذ يؤثر سعر صرف الدينار الجزائري عليه بشكل ملحوظ بما أنه يتم فيه تسجيل التجارة المنظورة والغير المنظورة والتي تكون مقومة بالعملة الصعبة، وهما على علاقة طردية، أما بالنسبة لميزان رأس المال فهي خاطئة فوجدنا أن سعر الصرف لا يؤثر فيه وهما ليس على علاقة لأن الجزائر لا تتسم بمناخ إستثماري مغري لذا مهما كان سعر الصرف فلن يساهم في جذب رؤوس أموال.

-الفرضية الرابعة صحيحة لسعر الصرف أثر على المديونية وهما على علاقة عكسية.

-الفرضية الخامسة أيضا كانت صحيحة حيث وجنا أن سعر صرف الدولار مقابل الأورو له علاقة عكسية مع سعر صرف الدولار مقابل الأورو ومنه هو يؤثر فيه، وبالنسبة لسعر صرف الأورو مقابل الدينار وسعر صرف الدولار مقابل الأورو وجدنا أ نهما على علاقة طردية، هذا لأن هاتين العملتين هما المسطرتين على الإقتصاد العالمي.

توصيات

من خلال دراستنا وجدنا أن سعر صرف الدينار الجزائري يتأثر بكل من التضخم ومعدل النمو وأسعار الفائدة، ورغم تحسن عدة مؤشرات إقتصادية والوضعية الأمنية فإن سعر صرف الدينار لايزال منخفض عن سعره الحقيقي، رغم وجود 165 مليار دولار كإحتياطي ومعدل

نمو متزايد لذا علينا مراجعة قيمة الدينار الجزائري بما يوافق التطورات الجديدة للإقتصاد فلم تعد هناك مديونية كبيرة وتحسن المناخ الإستثماري عما كان عليه في التسعينات.

وأيضا لتحسين سعر صرف الدينار نقترح:

-ترقية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، ولن يأتي ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وترشيد نفقات الدولة، وترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية وأكثر فعالية وأكثر مرونة من خلال إصلاح المنظومة المصرفية والمالية على أساس إقامة نظام مالي حديث وفعال يساهم في تمويل نمو الإستثمار المنتج بدل تمويل الواردات، والمساهمة في دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة لضمان نمو فعلي من خلال ضبط أحسن للمحيط الذي تعمل فيه هذه المؤسسات.

-الإستمرار في تشجيع الإستثمارات والشراكة الإنتاجية وإعادة توجيه لإستثمارات في مجال التجارة والتوزيع إلى الأنشطة الإنتاجية والمساهمة في تقليص الواردات، مع الإستفادة من الميزة النسبية في مجال السياحة.

-كذلك مواصلة دعم الشراكة مع الأجانب وتوفير جميع الشروط المشجعة على ذلك لضمان تدفق أعلى لرؤوس الأموال نحو الداخل.

–تنشيط سوق الصرف الرسمي من خلال إعادة النظر في القوانين القديمة البائتة التي لم تعد تصلح وأدت إلى نشوء سوق صرف موازي.

–زيادة هيكلة الإحتياطات لتجنب مخاطر تقلبات سعر صرف الدولار والأورو.

–تشجيع خاصة البنوك السمسرة في أسواق الصرف الداخلية والخارجية حتى يكون هناك منفذ لإستخدام الأموال الغير مستغلة والمكتنزة لديها.

آفاق الدراسة

من خلال بحثنا وجدنا أنه هناك جوانب وآفاق أخرى يمكن البحث فيها إنطلاقا من دراستنا هذه:

–سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري والإستثمارات الأجنبية المباشرة.

–سعر صرف الدينار الجزائري وأنظمة الصرف الحديثة.

–أثر سعر الصرف الموازي على الإقتصاد الجزائري.

الملاحق

الملحق رقم 01:

REGLEMENT N°95-08 DU 23 DECEMBRE 1995 RELATIF AU MARCHE DES CHANGES

Le Gouverneur de la Banque d'Algérie,

- Vu la Loi n°90-10 du 14 Avril 1990 relative à la monnaie et au crédit notamment ses articles 44 alinéa "k", 47, 55, 97 à 99 et 181 à 192 ;

- Vu le Décret Présidentiel du 21 Juillet 1992 portant nomination du Gouverneur de la Banque d'Algérie ;

- Vu les Décrets Présidentiels du 14 Mai 1990 portant nomination de Vice-Gouverneurs de la Banque d'Algérie ;

- Vu le Décret Exécutif du 1er Juillet 1991 portant désignation de membres titulaires et suppléants au Conseil de la Monnaie et du Crédit ;

- Vu le Règlement n°91-04 du 16 Mai 1991 relatif à l'encaissement des recettes d'exportation d'hydrocarbures ;

- Vu le Règlement n°91-09 du 14 Août 1991 fixant les règles prudentielles de gestion des banques et des établissements financiers ;

- Vu le Règlement n°92-04 du 22 Mars 1992 relatif au contrôle des changes ;

- Vu le Règlement n°95-03 du 6 Mars 1995 modifiant et complétant le Règlement n°91-04 du 16 Mai 1991 relatif à l'encaissement des recettes d'exportation d'hydrocarbures ;

- Vu le Règlement n°95-04 du 20 Avril 1995 modifiant et complétant le Règlement n°91-09 du 14 Août 1991 fixant les règles prudentielles de gestion des banques et des établissements financiers ;

- Vu le Règlement n°95-07 du 23 Décembre 1995 modifiant et remplaçant le Règlement n°92-04 du 22 Mars 1992 relatif au contrôle des changes ;

- Vu la délibération du Conseil de la Monnaie et du Crédit en date du 23 Décembre1995.

Promulgue le Règlement dont la teneur suit :

Article 1er : La Banque d'Algérie institue un marché interbancaire des changes. Les banques et établissements financiers interviennent sur ce marché dans le cadre d'un dispositif décentralisé dont les règles de fonctionnement seront fixées par une instruction de la Banque d'Algérie.

Article 2 : Le marché interbancaire des changes est un marché entre banques et établissements financiers, intermédiaires agréés. Il regroupe toutes les opérations de change au comptant ou à terme entre monnaie nationale et devises étrangères librement convertibles.

La Banque d'Algérie peut intervenir sur le marché interbancaire des changes.

Le marché interbancaire des changes peut, par instruction de la Banque d'Algérie, être élargi aux institutions financières non bancaires.

La Banque d'Algérie peut agréer toute institution ou agent de change pour traiter d'opérations de change entre monnaie nationale et devises étrangères librement convertibles.

Ledit agrément précise expressément la (ou les) catégorie(s) d'opérations autorisées.

Article 3 : La Banque d'Algérie laisse à la disposition des intermédiaires agréés, certaines catégories de ressources en devises.

En contre partie, les intermédiaires agréés sont tenus d'utiliser ces ressources pour la couverture des engagements avec l'étranger contractés régulièrement par eux-mêmes ou par leur clientèle, au titre notamment des opérations visées à l'article 5 ci-dessous.

Article 4 : Les ressources en devises laissées à la disposition des intermédiaires agréés sont :

- les recettes provenant des exportations hors hydrocarbures et produits miniers, à l'exclusion de la partie revenant à l'exportateur conformément à la réglementation en vigueur ;
- les sommes provenant de tout crédit financier ou d'emprunt en devises contracté par les intermédiaires agréés pour leur besoin propre ou pour celui de leur clientèle ;
- les sommes provenant d'achats effectués sur le marché des changes ;
- toute autre ressource que définira, en tant que de besoin, la Banque d'Algérie.

Article 5 : Ces ressources doivent être utilisées pour couvrir les opérations courantes de l'intermédiaire agréé ou de sa clientèle à savoir :

- le refinancement et les avances sur recettes provenant des exportations hors hydrocarbures et produits miniers ;

- la couverture d'acomptes non finançables relatifs aux contrats d'importation ;
- la couverture, en cash, d'importations de biens ou de services ne bénéficiant pas de financement extérieur ;
- le paiement des échéances de dettes extérieures ;
- toutes autres obligations de paiement conformes à la réglementation.

Article 6 : Les banques et établissements financiers, intermédiaires agréés sont autorisés à prendre des positions de change.

Peuvent également prendre des positions de change, les institutions financières non bancaires admises, au titre de l'alinéa 3 de l'article 2 du présent Règlement, à intervenir sur le marché interbancaire des changes.

Les ressources laissées à la disposition de ces intermédiaires agréés doivent obéir à une gestion prudente.

Une Instruction de la Banque d'Algérie fixera les normes relatives aux positions de change.

Article 7 : Dans le cadre de la gestion de ses réserves, la Banque d'Algérie intervient sur le marché au comptant.

Article 8 : Le taux de change des devises se détermine sur le marché interbancaire des changes.

Article 9 : Toutes dispositions contraires au présent Règlement sont abrogées.

الملحق رقم 02:

INSTRUCTION N° 78/95 DU 26 DECEMBRE 1995 PORTANT REGLES RELATIVES AUX POSITIONS DE CHANGES

Article 1 : En application de l'Article 6 du règlement N° 95/08 du 23 Décembre 1995 relatif au marché des changes, la présente instruction a pour objet de fixer les règles relatives aux positions de change, telles que définies et qualifiées à l'Article 4 ci-dessous.

Article 2 : Les banques et établissements financiers, intermédiaires agréés, intervenant sur le marché interbancaire des changes doivent disposer :

- d'un système permanent de mesure permettant d'enregistrer immédiatement les opérations en devises et de calculer les résultats ainsi que les positions de change globales et les positions de change par devise étrangère,
- d'un système de surveillance et de gestion des risques encourus faisant apparaître les limites fixées par les responsables autorisés et les conditions dans lesquelles ces limites sont respectées,
- d'un système de contrôle permanent visant à vérifier le respect des procédures internes nécessaires pour assurer le respect des deux dispositions précédentes.

Article 3 : Les banques et établissements financiers, intermédiaires agréés au sens du règlement N° 95/07 du 23 Décembre 1995 modifiant et remplaçant le règlement N° 92/04 du 22 Mars 1992 relatif au contrôle des changes, sont tenus de respecter en permanence :

- un rapport maximum de 10 % entre le montant de leur position longue ou courte dans chaque devise étrangère et le montant de leurs fonds propre,
- un rapport maximum de 30 % entre la plus élevée des sommes des positions longues ou des positions courtes pour l'ensemble des devises et le montant de leurs fonds propres.

Article 4 : Pour l'application de la présente instruction, la position de change est qualifiée de longue lorsque les avoirs excédent les dettes : elle est qualifiée de courte lorsque les dettes excédent les avoirs.

Article 5 : Sont assimilés à des devises étrangères, pour l'application de la présente instruction les métaux précieux tel que l'or et l'argent détenus sous une forme négociable.

Article 6 : Les positions de change, longues ou courtes, sont déterminées à partir des éléments suivants :

- les éléments d'actif et de passif libellés en devises étrangères, y compris les intérêts courus, à payer ou à recevoir, échus ou non échus,
- les opérations de change au comptant et à terme,
- les opérations d'achat et de vente de titres ainsi que d'instruments financiers à terme libellés en devises étrangères,

- les différences d'intérêts courus, à payer ou à recevoir, échus ou non échus, relatifs aux opérations de hors bilans,
- les intérêts à payer ou à recevoir non courus relatifs à des opérations de bilan et de hors bilan lorsqu'ils ont fait l'objet d'une opération de couverture,
- les garanties et engagements similaires libellés en devises étrangères lorsqu'ils sont certains d'être appelés ou d'être irrévocable,
- toute autre opération que la Banque d'Algérie définira par voie d'instruction.

Article 7 : Sont exclues des éléments définis à l'article 6 ci-dessus :
- les opérations dont le risque de change est supporté par l'Etat,
- les positions structurelles, c'est à dire les immobilisations corporelles et incorporelles, les titres de participation, les titres de filiales ainsi que la dotation des succursales à l'étranger.

Article 8 : Les provisions affectées à la couverture d'éléments d'actifs ou de hors bilan et constituées dans des devises autres que celles des actifs ou de hors bilan concernés doivent être :
- prises en compte dans le calcul de la position de change de la devise dans laquelle est libellée la créance,
- et exclues de la position de change de la devise dans laquelle la provision est constituée.

Article 9 : Les fonds propres au sens de la présente instruction sont ceux définis aux articles 4 à 8 de l'instruction N° 74/94 du 29 Novembre 1994 relative à la fixation des règles prudentielles de gestion des banques et établissements financiers.

Article 10 : Les éléments de calcul des deux rapports indiqués à l'article 3 ci-dessus sont extraits de la comptabilité des banques et établissements financiers, intermédiaires agréés.

Article 11 : Les banques et établissements financiers, intermédiaires agréés, adressent à la Banque d'Algérie - Direction Générale des Relations Financières Extérieures - une déclaration quotidienne reprenant leurs positions de change par devise étrangère.

En outre, ils doivent transmettre mensuellement, et en double exemplaire, à la Direction Générale des Etudes en même temps que les situations mensuelles 10 R, le modèle "Surveillance des Positions de Change" joint en annexe. Ce modèle recense, sur une base consolidée :
- les positions de change par devise et globalement,
- les fonds propres.

Article 12 : La présente instruction entre en application à compter de la date d'entrée en vigueur du règlement N° 95/08 du 23 Décembre 1995 relatif au marché des changes.

A N N E X E I

SURVEILLANCE DES POSITIONS DE CHANGE

Devises (1)	Actif		Passif		Hors bilan		Ajustement (2)		Position nette dans la devise (6) (1)		Part des fonds propres nets	Position opéra-tionnel. (7) dans la devise
	Posit. Long. (+)	Posit. Cour. (-)	Posit. Long. (+)	Posit. Cour. (-)	Posit. Long. (+)	Posit. Cour. (-)	Posit. Long. (+)	Posit. Cour. (-)	Posit. Long. (+)	Posit. Cour. (-)	Dx 100 C	
USD FRF BEF DEM CHF JPY ITL GBP Autres Devises (3) ... ... Autres Devises (4) (-) (5)												

Position nette totale Position brute totale	+;;;

الملحق رقم 03:

INSTRUCTION N° 79/95 DU 27 DECEMBRE 1995 PORTANT ORGANISATION ET FONCTIONNEMENT DU MARCHE INTERBANCAIRE DES CHANGES

Article 1 : En application du règlement N° 95/08 du 23 Décembre 1995 relatif au marché des changes, la présente instruction a pour objet de préciser l'organisation et le fonctionnement du marché interbancaire des changes ainsi que les conditions générales qui régissent les opérations qui y sont traitées.

I - ORGANISATION

Article 2 : Le marché interbancaire des changes est un marché sur lequel les intervenants peuvent effectuer des opérations d'achat et de vente entre monnaie nationale et devises étrangères librement convertibles.

Article 3 : Le marché interbancaire des changes comprend deux compartiments :

- le marché interbancaire des changes au comptant (spot)
- le marché interbancaire des changes à terme (forward).

Article 4 : Le marché interbancaire des changes au comptant est un marché sur lequel les intervenants réalisent des opérations de change au comptant.

Article 5 : Le marché interbancaire des changes à terme est un marché sur lequel les intervenants réalisent des opérations de change à terme.

Article 6 : Le marché interbancaire des changes est un marché non localisé. Les opérations y sont traitées par téléphone, télex et autres systèmes électroniques. Les intervenants sont les intermédiaires agrées qui ont à connaître les ordres de leur clientèle ou cherchent à améliorer la rentabilité de leur trésorerie en dinars et en devises.

II - FONCTIONNEMENT

Article 7 : Les intervenants sur le marché interbancaire des changes ne peuvent y traiter que de la monnaie en compte.

Les intermédiaires agréés sont autorisés, dans le cadre de la réglementation du contrôle du commerce extérieur et des changes, à :

- vendre aux banques non-résidentes la monnaie nationale contre des devises étrangères librement convertibles,
- vendre des devises étrangères librement convertibles contre la monnaie nationale détenue dans un compte en dinars convertibles,
- acheter et vendre des devises étrangères librement convertibles contre des devises étrangères librement convertibles,

- acheter et vendre entre intermédiaires agrées du marché interbancaire des changes des devises librement convertibles contre monnaie nationale.

Article 8 : Le marché interbancaire des changes fonctionne de façon continue. Les intervenants peuvent réaliser des transactions durant tous les jours ouvrés. Les transactions de change sont traitées de gré à gré. Les cours de change sont déterminés par le libre jeu de l'offre et de la demande.

Les intermédiaires agréés participant au marché interbancaire des changes sont tenus d'afficher, à titre indicatif, de façon continue les cours de change au comptant, à l'achat et à la vente des devises habituellement traitées contre dinar.

Article 9 : Le jour ouvré d'une devise est un jour où les banques sont ouvertes pour les opérations interbancaires dans le centre financier désigné dans l'opération de change pour la devise considérée. Dans le cas où la date de commencement, la date d'échéance ou la date de paiement ne serait pas un jour ouvré, les parties fixeront le mode de détermination du jour ouvré parmi les trois (3) possibilités suivantes :

- le jour suivant : la date sus visée est reportée au jour ouvré suivant,
- le jour ouvré suivant sauf fin de mois : si la date sus visée, reportée au jour ouvré suivant tombe au début du mois calendaire suivant, la date de paiement sera ramenée au jour ouvré précédent,
- le jour ouvré précédent : la date sus visée est ramenée au jour ouvré précédent.

Article 10 : Le centre financier d'une devise est la place financière indiquée lors de la conclusion de la transaction de change et dont l'ouverture est nécessaire pour la détermination des jours ouvrés ou, à défaut d'indication, la place financière reconnue comme la plus importante dans le pays dont la devise de l'opération de change est la monnaie légale et notamment : New York pour le Dollar US, Tokyo pour le Yen, Frankfurt pour le Deutsche Mark, Londres pour la Livre sterling, Zurich pour le Franc Suisse, Paris pour le Franc Français et Alger pour le Dinars Algérien.

Article 11 : Les opérations de change sont toutes transactions entre les parties, pour l'achat par une partie d'un montant convenu dans une monnaie contre la vente à une autre partie d'un autre montant convenu libellé dans une autre monnaie. La livraison des deux montants intervient à la même date de valeur. Lors de chaque transaction, chaque partie spécifie (verbalement, par écrit ou par voie électronique), la devise achetée, la devise vendue, le montant acheté, le montant vendu, le cours, la date de valeur, la date d'échéance (pour les opérations de change à terme) et le lieu de livraison de la devise à recevoir.

Article 12 : L'opération de change au comptant est une transaction par laquelle deux parties conviennent d'échanger une monnaie contre une autre à un prix appelé "cours comptant" ou "spot", la livraison de ces monnaies intervient généralement le deuxième jour ouvré suivant la date de conclusion de la transaction. Toutefois, les parties peuvent convenir d'une livraison des monnaies à échanger, le jour-même ou le jour ouvré suivant la date de conclusion de cette transaction.

Article 13 : L'opération de change à terme est une transaction par laquelle deux parties conviennent d'échanger une monnaie contre une autre à un prix appelé "cours à terme" ou "forward" ou "outright". La livraison des monnaies échangées intervient à une date d'échéance future qui peut tomber dans une période allant de trois (03) jours à une (01) année.

Article 14 : Par "confirmation", il faut entendre toute opération de change qui doit être confirmée par les parties. Cette opération de change se traduit par l'échange d'une confirmation écrite par lettre, telex, télécopie ou tout autre moyen électronique. Toutefois, la non confirmation d'une transaction par une partie n'entraîne pas sa nullité et ne soustrait pas cette partie à ses obligations au titre de cette opération. La confirmation doit indiquer la date de son émission, la date de la transaction, la monnaie achetée, la monnaie vendue, le montant acheté, le montant vendu, le cours de change, la date de commencement et la date d'échéance (pour les opérations de change à terme), la date et le lieu de paiement de la monnaie achetée et de la monnaie vendue.

Article 15 : La date de la transaction est la date à laquelle les parties ont conclu la transaction de change et à laquelle cette transaction entre en vigueur.

Article 16 : La date de commencement est le jour convenu entre les parties qui est le premier jour pris en considération pour la détermination du report / déport dans une opération de change à terme.

Article 17 : La date d'échéance est le jour convenu entre les parties qui est le dernier jour pris en considération pour la détermination des montants de paiement des monnaies à échanger dans une transaction de change à terme.

Article 18 : La date de paiement est toute date précisée comme telle lors de la conclusion de la transaction de change.

Article 19 : La base de calcul du (des) montants (s) de paiement de la (des) devise (s) dans les transactions de change à terme est une fraction définie lors de la conclusion de la transaction de change à terme pouvant avoir notamment l'un des sens suivants : base exacte / 360, base exacte/ 365, base 30/360.

Article 20 : La base exacte / 360, eu égard à chaque période d'application, est une faction dont le numérateur est le nombre exact de jours écoulés durant cette période et dont le dénominateur est 360.

Article 21 : La base exacte / 365, eu égard à chaque période d'application est une fraction dont le numérateur est le nombre exact de jours écoulés durant cette période et dont le dénominateur est 365. Si la période d'application est à cheval sur deux années dont une est bissextile, ce sera la somme d'une part, de la fraction dont le numérateur est le nombre exact de jours écoulés durant l'année non bissextile et dont le dénominateur est 365 et d'autre part, de la fraction dont le numérateur est le nombre exact de jour écoulés durant l'année bissextile et dont le dénominateur est 366.

Article 22 : La base 30/360 ou 360 /360, eu égard à chaque période d'application, est une fraction dont le numérateur est le nombre de jours écoulés durant cette période, calculé sur une année de douze (12) mois de trente jours et dont le dénominateur est 360.

Article 23 : Le report ou déport constitue le différentiel de taux d'intérêt sur les monnaies échangées appliqué au cours comptant et à la durée de l'opération de change à terme. Le résultat est rapporté au nombre de jours dans l'année. Le Report est la prime à rajouter au cours comptant pour déterminer le cours à terme. Le Déport est la décote à retrancher du cours comptant pour déterminer le cours à terme.

Article 24 : Sauf dispositions particulières stipulées lors de la conclusion de la transaction de change, les paiements seront effectués comme suit :

- chaque partie paiera à l'autre à la date la concernant le montant prévu lors de la conclusion de la transaction de change,
- lorsque les deux parties sont liées par plusieurs transactions de change, échéant à une même date de valeur et donnant lieu à des paiements réciproques de montants libellés dans une même monnaie, il peut être procédé à la compensation des paiements à hauteur de l'obligation de paiement la moins élevée. La différence est réglée à l'autre partie par la partie débitrice de la somme la plus élevée.

Article 25 : Les parties s'obligent, l'une envers l'autre, à exécuter réciproquement les paiements qui leur incombent. Chaque partie peut désigner une banque ou un établissement financier de premier ordre pour s'assurer que les paiements seront effectués d'une façon réciproque, à charge pour cette partie d'assumer les frais y afférents. A tout moment ce choix obligera l'autre partie.

Article 26 : Sous réserve des dispositions de l'alinéa 2 de l'article 25 ci-dessus, chaque partie est tenue d'exécuter le paiement qui lui incombe conformément aux termes de la transaction de change.

Article 27 : Tout retard de paiement d'un quelconque montant dû au titre d'une opération de change, entraîne pour la partie l'ayant provoqué, le paiement à l'autre partie :

- des intérêts de retard qui seront calculés sur ce montant entre la date de paiement initialement prévue dans la transaction et la date de paiement effectif au prix du marché majoré d'une pénalité de retard de 1 %. Ces intérêts seront capitalisés si la période de retard de paiement excède une année ;
- du montant des frais supportés par la partie non défaillante suite à ce retard de paiement.

Article 28 : Chaque partie est tenue d'effectuer, en faveur de l'autre partie, le paiement de tout montant qu'elle lui doit au titre de la transaction de change, net de toute déduction ou retenue de quelque nature que ce soit.

Article 29 : Chaque partie peut résilier une transaction de change, lorsqu'elle constate un cas de défaut de l'autre partie ou l'apparition de circonstances nouvelles.

Article 30 : Peut être considéré comme un "cas de défaut" pour l'une des parties, ci-après dénommée "la partie défaillante", l'un des événements suivants :

- l'inexécution totale ou partielle d'un paiement prévu dans une transaction de change, à laquelle il n'aurait pas été remédié dans les trois (03) jours qui suivent la date de notification du défaut de paiement adressée par l'autre partie, ci-après dénommée "la partie non défaillante",
- l'inexécution de toute autre disposition de la transaction de change à laquelle il n'aurait pas été remédié dans les dix (10) jours qui suivent la date de notification adressée par la partie non défaillante,
- l'une des déclarations prévues à l'Article 40 s'avère fausse ou cesse d'être correcte,
- la déclaration de l'impossibilité d'honorer ses obligations,
- la notification à la partie non défaillante du refus de respecter ses engagements,
- le non paiement de toute dette vis à vis de quelques créanciers que ce soit, sauf en cas d'erreur matérielle avérée ou si le montant non réglé fait l'objet d'un litige sérieux et prouvé,
- sous réserve du droit applicable à cette situation, cette partie se trouve dans une situation de moratoire administratif ou judiciaire ou fait l'objet d'une procédure de liquidation amiable ou de procédure collective de règlement du passif,

- suite à une opération de fusion avec l'absorption par, ou de transfert de tout ou partie de son actif à une autre entité et que la solvabilité de la nouvelle entité qui en résulte se révèle nettement plus mauvaise que celle qui était la sienne avant une telle opération,
- lorsqu'une quelconque garantie est délivrée en faveur de la partie non défaillante au titre d'une transaction de change.

Article 31 : Constitue une "circonstance nouvelle" pour l'une des parties, ci-après dénommée "la partie affectée", l'application d'une nouvelle loi, d'une nouvelle réglementation, la modification de l'interprétation judiciaire ou administrative qui en est faite, dont il résulterait qu'une opération de change effectuée par la partie affectée est illicite. Si un tel cas se produit, la partie affectée le notifiera immédiatement à l'autre partie (la partie non affectée), en précisant la nature des circonstances nouvelles qui l'affectent.

Article 32 : Pendant un délai de trente (30) jours calendaires à compter de cette notification, les parties négocieront pour trouver une solution mutuellement satisfaisante pour rendre la transaction de change licite. En particulier, la partie affectée s'engage à faire tout son possible pour transférer l'opération de change à une de ses succursales ou filiales et à garantir l'exécution des obligations transférées ou cédées. Toutefois, aucun transfert ni cession ne peut être réalisé sans l’accord préalable de la partie non affectée ; de même, il ne peut entraîner pour cette dernière, de coûts supplémentaires. Au cas où les deux parties ne trouvent pas de solution mutuellement satisfaisante, la partie affectée pourra notifier la résiliation de la transaction de change à la partie non affectée.

Article 33 : Nonobstant la résiliation de l'opération de change, la partie affectée restera tenue à l'égard de la partie non affectée, de tout autre paiement qui pourrait lui être réclamé au titre de l' opération de change.

Article 34 : A la date de calcul de l'indemnité, la partie non-défaillante calculera :

- tout montant que lui doit, à cette date, la partie défaillante au titre des retards de paiements
- tout montant qu'elle doit à la partie défaillante, à cette date au titre de la suspension de ses paiements.

Les montants ci-dessus sont compensés en vue de dégager le solde de liquidation qui doit être payé :

- par la partie défaillante à la partie non défaillante s'il est positif ;
- par la partie non défaillante à la partie défaillante s'il est négatif.

Article 35 : En cas de résiliation, le montant de l'indemnité de résiliation est calculé par la partie non affectée de la même manière que celle indiquée à l'article 34 ci-dessus :

- si le calcul de l'indemnité fait apparaître une perte subie par la partie non affectée, la partie affectée devra lui payer le montant de cette perte,
- si le calcul de l'indemnité fait ressortir, pour la partie non affectée un profit, elle devra payer la partie affectée dans la limite de ce profit, la perte subie qu'elle a déterminé.

Article 36 : La date de calcul de l'indemnité est la date indiquée dans l'avis de résiliation à laquelle la partie bénéficiant d'un droit à l'indemnité effectuera le calcul de l'indemnité prévue à l'article 34 et qui devra se situer entre les troisième et dixième jour après la date de résiliation.

Article 37 : La date de résiliation est la date de la réception de la notification de la résiliation.

Article 38 : Les indemnités indiquées aux articles 34 et 35 sont payables dans les trois (03) jours ouvrés suivants la date de leur calcul.

Article 39 : Le lieu de paiement du (des) montant (s) à verser à la partie bénéficiaire est le compte indiqué dans la confirmation par la partie bénéficiaire à l'autre partie.

Article 40 : En concluant toute transaction de change, chaque partie est présumée avoir déclaré :

- qu'elle est régulièrement constituée et qu'elle exerce ses activités conformément aux lois et règlements qui lui sont applicables,
- qu'elle dispose de tout le pouvoir et la capacité de conclure des transactions de change, et que la conclusion de telles transactions a été valablement autorisée par ses organes sociaux,
- que toutes les obligations nées de toutes les transactions de change conclues ont une force obligatoire à son encontre,
- qu'aucun cas de défaut ou menace de cas de défaut n'affecte sa capacité à conclure des transactions de change et à exécuter les paiements qui en découlent,
- qu'il n'existe pas à son encontre d'actions judiciaires, de réclamations en cours ou, à sa connaissance, de menaces de poursuites judiciaires ou de réclamations dont il pourrait découler une détérioration significative de sa solvabilité ou qui pourraient affecter la bonne exécution de ses transactions de change.

Article 41 : les intermédiaires agrées doivent établir régulièrement les états statistiques ci-après :

- état quotidien des transactions de change (cf. annexe 1)
- état des transactions de change par date d'échéance (cf. annexe 2)
- état récapitulatif des opérations de change par devises et date d'échéance (cf.annexe 3)
- situation quotidienne de trésorerie par devise (cf. annexe 4)
- situation périodique de trésorerie par devise (cf. annexe 5)

- situation quotidienne de trésorerie en dinars (cf. annexe 6)
- situation périodique de trésorerie (cf. annexe 7)

Ces états sont destinés au contrôle interne. Un texte réglementaire de la Banque d'Algérie précisera le type d'information dont elle sera destinataire.

III - DISPOSITIONS DIVERSES

Article 42 : Le solde de trésorerie des intervenants sera placé au jour le jour auprès de la Banque d'Algérie.

Article 43 : Toutes dispositions contraires à celles de la présente instruction sont abrogées.

Article 44 : La présente instruction entre en vigueur à compter du 02 Janvier 1996.

الملحق رقم04:

جدول المعلومات التي أدخلت في spss لصنع النموذج

السنة	سعر الدولار مقابل الدينار	التضخم %	سعر الفائدة على القروض	سعر الفائدة على الودائع %	معدل النمو الإقتصادي
1990	9,5773	16,7	8	8	0,8
1991	20,0132	25,9	12,8	8	-1,2
1992	21,836	31,7	12,8	8	1,8
1993	23,345	20,5	12,8	8	-2,1
1994	35,059	29	16	12	-0,9
1995	47,6847	29,8	18,4	16,6	3,8
1996	54,7678	18,7	19	14,5	4,1
1997	57,7303	5,7	15,7	12,6	1,1
1998	58,736	5	11,5	9,1	5,1
1999	66,6402	2,6	10,8	8,3	3,2
2000	75,285	0,3	10	7,5	2,2
2001	77,215	4,2	9,5	6,3	2,6
2002	79,682	1,4	8,6	5,3	4,7
2003	77,395	4,3	8,1	5,3	6,9
2004	72,061	4	8	3,6	5,2
2005	73,276	1,4	8	1,9	5,1
2006	72,647	2,3	8	1,8	2
2007	69,292	3,7	8	1,8	3
2008	64,7843	4,9	8	1,8	2,4
2009	72,647	5,7	8	1,8	2,1
2010	74,3908	3,9	8	1,8	3

قائمة المراجع

1.الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، سنة 2005.

2.موسى مطر، ياسر المومني، شقير نوري، المالية الدولية، دار الصفاء للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى، الأردن عمان، سنة2003.

3.larbi dohni, carol Hainaut, les taux de change, maison de publication : de Boeck & larcier, Belgique, 1re édition, 2004.

4.محمد حافظ عبده الرهوان، أحمد جامع، العلاقات الإقتصادية الدولية، مطابع الطوبجي التجارية، مصر، سنة 1996.

5.عبد الرحمن يسري أحمد، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، سنة 2000.

6.Peter H.Lindert, Thomas A. Pugel, économie Internationale, 10 édition, economica, France, 1997.

7.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003-2004.

8.أحمد جامع، صفوت عبد السلام عوض الله، دروس في العلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، مصر، سنة 1993.

9. محمد سيد عائد، التجارة الدولية، مصر، دار الإشعاع الفنية، مصر الإسكندرية، سنة 1999.

10. Dominique Plihon, les taux des changes, la découverte, 3ème édition, 2001, France.

11.توفيق عبد الرحيم، يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان الأردن.

12.محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1996.
13.حمدي عبد العظيم، الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة، دار زهراء الشرق، سنة 1998.
14.مدحت صادق، النقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 1997.
15.يوسف مسعداوي، التجارة و المالية الدولية، مطبوعة منشورة من طرف وزارة التعليم العالي جامعة سعد دحلب البليدة كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، سنة 2007-2008.
16.سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، نظرية و تطبيق، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2005.
17.فليح حسن خلف، الإقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن سنة 2007.
18.مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى ، دار وائل،عمان، 2003.
19.جودة عبد الخالق، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مطبعة القاهرة والكتاب الجامعي، مصر، سنة 1997.
20.أحمد طلفاح، الأزمات المالية منشور على موقع: www.aip.org للمعهد العربي للتخطيط، تاريخ التصفح:05-08-2010 على الساعة:16:00
21.مروان عطون، النظريات النقدية، دار البحث، قسنطينة،الجزائر،سنة 1989.
22.محمد عبد المنعم غفر، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،سنة 1999.
23. Jean Bourget, Arcangles Figliuzzi, Yves Zenou, monnaies et systèmes monétaires 9e édition, Bréal.
24. بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية رقم 23 نوفمبر 2003، منشورة على موقعwww.aip.org
25.السيد محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي فترة الإنفتاح، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية، مصر،سنة 2001.
26.عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، سنة 2005.
27.صبحي تآدرس قريصة، كامل عبد المقصود بكري، النقود و البنوك و التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، مصر، 1974.

28.لورا إ.كودريس، أسواق العملات الأجنبية: الهيكل والمخاطر المرتبطة بالنظام، مجلة التمويل والتنمية، العدد 04، 1996

29.محمد صالح القريشي، المالية الدولية، دار الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2008.

30.Maurice Debauvais, y.sinnah, La gestion globale du risque de change, Economica, 1992, Paris France, 2e Edition.

31.Albert Ondo Ossa, économie monétaire internationale, édition Estem, paris France, 1999.

32.Josette Peyrard, Gestion financière internationale, CLET, Paris, 2 ème édition, 1989.

33.Patrick Gillot, Daniel pion, les nouveaux cambismes, ESKA, Paris, 4 ème édition, 1993.

34.Philippe D'arrisenet, thierry Schwob, Finance internationale, Hachette, Paris, 1990.

35.Jean Klein, Bernard Marois, Gestion et Stratégie financière internationale, Dunod, Paris France.

36.Marc Chesney, Bernard Marois, Rafal Wojakowski, les options de change, Economica, paris France, 1995.

37.سالفاتور دومينيك، الإقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية بترخيص من الدار الدولية للنشر و التوزيع مصر، الجزائر، سنة 1993.

38. سرمد كوكب الجميل، الإتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر، الأردن، سنة 2001.

39.محمد كمال الحناوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، مصر الإسكندرية، سنة 2004.

40.عبد الباسط وفاء محمد، المخاطر الناشئة عن تقلب الأسعار في سوق الصرف الأجنبي، دار النهضة العربية، سنة 1998.

41غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، سنة 1996

42.بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، سنة 2006.

43.زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، سنة 2004

44.ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2004

45.بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2003.

46. Alain Béraud, introduction à l'analyse macroéconomique, economica 4ème édition, paris France, 1999 .

47.الأمين وباشا، عبد الوهاب، زكريا عبد المجيد، مبادئ الإقتصاد الكلي - الجزء الثاني-، دار المعرفة، الكويت، سنة 1983.

48.غازي حسين عبابة،التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، سنة 2004

49.نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر والتوزيع، مصر الإسكندرية، سنة 1984.

50.عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان الأردن، الطبعة 2، سنة 2002.

51.محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النصرية العربية، لبنان بيروت، سنة 1999.

52.صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، الطبعة 5، واشنطن، 1993.

53.سامي عفيفي حاتم،التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم،الدار المصرية اللبنانية، مصر، سنة 1994.

54.محمد يونس، عبد النعيم محمد، أساسيات علم الإقتصاد، الدار الجامعية، مصر، سنة 2000.

56.joël jalladeau, introduction à la macroéconomie, de boeck université, 2eédition, paris France.

57.BENISSAD Hocine, Economie internationale ,France , Ed publiseed Paris,1985

58.إيمان عطية ناصف، مبادئ الإقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، سنة 2006.

59.عمروش شريف،السياسة النقدية ومعالجة إختلال ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، تخصص: نقود بنوك و مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، البليدة، جانفي2005.
60.وداد يونس يحيى، النظرية النقدية، دار الكتب للطباعة والنشر, العراق الموصل سنة 2001.
61.ضياء مجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعية، مصر، طبعة2002.
62.خالد الحريري، التحليل الإقتصادي الكلي، سوريا دمشق، منشورات جامعة دمشق، سنة 2001.
63.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، سنة 2003-2002.
64.شوقي أحمد، دنيا الإسلام والتنمية الإقتصادية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، لبنان، سنة 1979.
65.ميشيل تودارو، التنمية الإقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، دار المريخ، الطبعة السابعة، سنة 1998.
66.حسين درويش العشري، التنمية الإقتصادية، دار النهضة العربية، لبنان بيروت، سنة 1979
67.رمزي علي إبراهيم سلامة، إقتصاديات التنمية، الدار الجامعية، مصر، سنة 1990.
68.وداد أحمد كيكسو، العولمة والتنمية الإقتصادية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2002.
69.هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن عمان، سنة 2005.
70.عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال المالية الدولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان، سنة 2001.
71.نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف المشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2007.
72.محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري و إشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، مداخلة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية –الواقع والتحديات- جامعة الشلف.
73.Roger Dehem, précis d'économie international, dunod, 1982.

74.علة محمد، الدولرة ومشاكل عدم إستقرار النقد، رسالة ماجستير، تخصص علوم إقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، سنة 2002-2003.

75.شاكر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2000.

76.Dominique Plihon, Les banques – Nouveaux enjeux & nouvelles stratégies –Etudes de la documentation Française, 1998.

77.القانون رقم 86-12 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986.

78.القانون رقم 88-06 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988.

79. أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1993.

80.Amour Benhlima, le système bancaire algérien, édition Dahleb, Algérie, 1996.

81.بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2000.

82.القانون رقم 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990.

83.Abd Elkrim nas, le système bancaire algérien: la nouvelle réglementation, office de publication universitaire, Algérie, 2004

84.محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، سنة 2006.

85.الأمر 01-01 الصادر بتاريخ 27 فيفري 2001.

86.علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، فرع:تحليل إقتصادي ، جامعة الجزائر، سنة 2005-2006.

87. الأمر 03-11 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003.

88. الأمر 10-04 الصادر بتاريخ 1 سبتمبر 2010.

89. -bouzar chabha, l'histoire mouvementée du taux de change du dinar, bulletin d'information n°13, 1998 universités mouloud mammeri de tizi ouzou.

90.علالي بدر الدين، مواجهة المؤسسة لمخاطرة الصرف حالة الجزائر، رسالة ماجستير المدرسة العليا للتجارة، سنة 1999-2000.

91.خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار الهومة، سنة 1996.

92.كريم النشابيشي، باتريشا ألونزو جامو، الجزائر:تحقيق الإستقرار و التحول إلى إقتصاد السوق، تقرير صندوق النقد الدولي 1998.

93.TALIN KORANCHELIANE ,The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity-Algeria's experience, IMF working paper, July2005.

94.KENICHE R, Revue algérienne d'économie et degestion, Les politiques de change en Algérie de 1992-1995,N°1, mai 1997 université d'Oran

95.صندوق النقد العربي- التقرير الإقتصادي العربي الموجه سبتمبر 2001، منشور على الموقع: www.amf.org تاريخ التصفح 18-11-2011 التوقيت 15:30.

96.بودلال علي، إشكالية الإقتصاد الغير رسمي والعومل التي تساعد على توسيع رقعته وأثره على الإقتصاد الرسمي في الجزائر، محاضرات الملتقى الدولي: الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة، 2002.

97.rapport de la banque d'Algérie: évolution économique et, monétaire en l'Algérie, juillet 2010.

98.رياض ب، تقرير السنوي لبنك الجزائر معروض على مجلس الأمة، بتاريخ:أفريل 2010، منشور بموقع: www.djazeers.com ، تاريخ التصفح 28-02-2011 ساعة التصفح: 22:15.

99.la présentation du marche interbancaire des change, article publie sur le site:www.bank-of-algeria.dz/marcheint1.htm

100.اللائحة رقم 95-08 المؤرخة في 23-02-1995 صادر ة عن بنك الجزائر.

101.السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الإقتصادية لمواجهتها، رسالة ماجستير علوم إقتصادية تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر باتنة،سنة 2005-2006.

102.إبراهيم محمد الفار، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية القاهرة، سنة 1992.

103.لخضر زكراوي، تطور نظام الصرف في الجزائر –أسباب وآثار تخفيض قيمة الدينار-، رسالة ماجستير، العلوم الإقتصادية، الفرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 1999-2000.

104.محمد حسين محمد رشيد، الإحصاء الوصفي والتطبيقي والحبوي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2008.

105.النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر.

106.موقع البنك الدولي:-www.worldbank.countries.algeria/data statistique.html

107. تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الجزائر 1998.

108.ولد محمد محمود، الإستثمار الأجنبي وعلاقته بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2000، مجلة أبعاد إقتصادية، عدد 2011/01.

110.نبيل قطاف، تطور ميزان المدفوعات الجزائري ، بحث منشور على الموقع: http://img167.imageshack.us/img167/1859/sanstitre8jg.png

111.التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2011.

112.مخلوفي عبد السلام،أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، منشور على موقع: www.sarambit.dz/bachar.html

113.K.SEKKAT. & A.VAROUDAKIS (2000), exchange rate management and manufactured exports in Sub-Saharian Africa Journal of development economics,Vol61.

114.عبدو.ج، الجزائر تستحوذ على 71% من المبادلات الأمريكية-المغاربية، منشورة بتاريخ 30-01-2011 بجريدة الفجر، الموقع: http://www.djazairess.com/alfadjr.html

115.أحمد هني، واقع المديونية، دار المعرفة الإقتصادية، الجزائر، سنة 1992.

116.أحمد فريد مصطفى،سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، سنة 2000.

117.صلاح الدين الحسن السيسي، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، سنة 2003

118.محسن الخضيري، اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة،مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، سنة 2002.

119.مغاوري شلبي علي، اليورو الآثار على البلدان العربية والعالم، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى، مصر، سنة 2000.

120.B,Henri, Finance internationale, presses, Universitaires de france, 1ere edition, 1992.

121.أحمد فريد مصطفى، سهير محمد حسن، تطور الفكر والوقائع الإقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، سنة 1984

122.تقرير وزارة المالية الأمريكية منشور على موقع صندوق النقد الدولي:www.imf.org/world develepment.html